بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله
فاتحة كل خير
وتمام كل نعمة

المدخل

إلى دراسة النحو العربي

المكتبة النحوية

الدراسات

٨

المدخل
إلى دراسة النحو العربي

الجزء الأول

الدكتور علي أبو المكارم

الطبعة الأولى

١٤٠٠ - ١٩٨٠

مقدمة

لعل من أبرز المشكلات التى تواجه المثقف العربى المعاصر ما يمكن أن تسميه — إذا شئت — قصورا فى المكتبة العربية فى جانبين ، أو إن أردت الدقة كاملة فقل فى مستويين من مستويات التأليف للكتاب العربى .

أما أول هذين المستويين فهو غياب المؤلفات الحديثة التى يمكن أن تكون بمثابة المرجع الكامل الذى يستطيع أن يقدم للمتخصص فى مجال تخصصه فى أى فرع من فروع المعرفة الانسانية بخاصة كل ما يتصل بهذا الفرع من معلومات وحقائق ، ابتداء من رصد حركة مساره التاريخى وانتهاء بما تم حسمه من قضايا وما لم يتم الفصل فيه بعد من موضوعات لا تزال مثار بحث ونظر ، ومحور اهتمام ومناقشة ، أو هى فى حاجة إلى البحث والنظر والاهتمام والمناقشة والدرس جميعا . تلفت حولك إذا أحببت فى المكتبة العربية المعاصرة فهل تستطيع أن تجد كتابا بنى بهذه الغاية أو الغايات فى تخصص من التخصصات ، واستوعب ما شاءت له القدرة المؤلفات المعاصرة والمتيسرة للمتخصص المعاصر فى مجالات شتى فهل تستطيع أن تشير إلى أحدها على أنه يسد هذه الثغرة أو يلبى هذه الحاجة فى ميدان البحث اللغوى ، أو الدرس الأدبى ، أو التحليل الجمالى، أو القيم الدينية ، أو غير ذلك كله من فروع المعرفة الانسانية ،كالجغرافيا طبيعية أو بشرية أو اقتصادية ، أو التاريخ السياسى أو الدينى أو الثقافى فى قطاعيه المتكاملين عبر مدرستيه الكبيرتين : مدرسة الرصد التحليلى ،

ومدرسة النهج التفسيرى ، أو غير الجغرافيا والتاريخ من بقية فروع المعرفة الانسانية وعلومها .

إن من المؤكد أنك ستجد كثيرا من الدراسات والبحوث التى تتناول جوانب بعينها فى كل تخصص ، ولكنها — فى النهاية — لابد أن تكون محصورة فى اتجاه ، أو مقصورة على إقليم ، أو دائرة حول محور شخصى، أو معبرة عن رؤية ذاتية . وهكذا لا زالت المكتبة العربية فى حاجة تتزايد مع التطور العلمى إلى ما يمكن وصفه « بالمرجع الكامل » الذى يتسم بما ينبغى أن يتسم به من خصائص ، حتى يسد هذه الثغرة ويلبى تلك الحاجة، وأهم ما ينبغى أن يتسم به أمور ثلاثة :

الأول : القدرة على الاستقصاء والاحاطة ، بما يقتضيه هذا الاستقصاء وهذه الاحاطة من إلمام بما كتب فى نطاق التخصص المعنى ، ووعى بقيمة الذى كتب ، وحسن استخدامه فى تكوين الصورة الكلية ورسم عناصرها وتحديد أبعادها .

والثانى : تسجيل أهم ما توصل إليه البحث العلمى من نتائج سلبا أو إيجابا ، بغية تحقيق هدفين لابد منهما معا : أولهما تجنيب الباحث المعاصر خطأ إعادة البحث فى موضوعات سبق تناولها ولم يجد جديد يدعو إلى إعادة البحث فيها . وأما الثانى فإيقاف هذا الباحث على نقطة البدء الصحيحة لمتابعة البحث العلمى ، وذلك بمنحه التصور الصحيح لطبيعة ما يدور حوله من بحوث ، واتجاهاتها ، وإلى حد ما ، نتائجها .

والثالث : الوقوف على النقاط التى لازالت فى حاجة إلى متابعة البحث ، والموضوعات التى تحتاج إلى درس ، والقضايا التى تبغى تناولا ، والمشكلات التى تريد حلا . فإن ذلك كله كفيل بأن يجعل هذا

المرجع قادرا على الاسهام فى استشراف آفاق المستقبل فضلا عن إحاطته بالواقع ، وليس من شك فى أن وجود هذا النمط من المراجع خطوة عظيمة الأهمية فى تطوير الثقافة العربية تطويراً محدد القصد ، واضح الغاية .

أما المستوى الثانى الذى يلمس المثقف العربى المعاصر قصور المكتبة فيه ، فهو فقدان الكتاب الذى يمكن أن يقدم لغير المتخصص عجالة مختصرة بيد أنها موثقة ، تقدم إليه المعلومات مؤكدة ، والحقائق محددة، والأفكار صحيحة ، والمراحل مرتبة . ومثل هذا الكتاب مهم بما يمكن أن يحققه فى الإنسان المعاصر وله ؛ إذ يتيح الفرصة المعقولة لتكوين زاد ثقافى حقيق لغير المتخصص ، زاد يعتمد على الرؤية الواضحة التى لا تشوبها الأساطير ، وهى رؤية تستند إلى الحقائق المؤكدة لا الشائعات والأوهام ، وهى حقائق ترتكز على « خلاصة » عملية قد تكون شديدة التركيز ولكنها — مع ذلك — عظيمة القيمة ، بما تتصف به من صفات ثلاث :

الأولى : الإلمام بمسار حركة التطور التاريخى .
والثانية : التمييز فى القضايا بين الجوهرى منها والعرض .
والثالثة : الالتزام الموضوعى والتجرد من كل مؤثر ذاتى .

* * *

وهذا الكتاب « المدخل فى دراسة النحو العربى » محاولة لتلبية هذه الحاجة الواضحة والملحة معاً فى مجال « النحو » العربى ، ومن المؤكد أنه — باعتباره محاولة — قد يشوبه مايشوب كثيرا من المحاولات من قصور أو تقصير ، بيد أن من الحق أن نقرر أن التوقف فى تقييمه ضرورة حتى

يتم نشره ؛ إذ إن هذا الذى بين يدى القارىء ليس سوى الجزء الأول منه ، ومحور هذا الجزء « دراسة ما قبل الجملة » ، أى أن بوسعك أن تجعله كله من قبيل « المقدمات » النحوية .

وينقسم هذا الجزء إلى قسمين أساسيين : تناول القسم الأول الموضوعات المتصلة بالنحو وليست منه ، أو إن شئت الدقة فقل إنه يدرس ما حول النحو من قضايا وما له من علاقات ، وقد عقدنا لها باباً أسميناه « عن النحو » . وأما القسم الثانى فقد عرض بالدراسة للعناصر المكونة للجملة العربية عند النحاة القدامى ، وأهم هذه العناصر أمران : الكلمات ، والمركبات . وقد عقدنا لهما باباً عنوناه : « إلى النحو » .

فى الباب الأول دراسة لموضوعات أربعة أساسية ، وقع كل موضوع منها فى فصل مستقل. أما الموضوع الأول فقد درس طبيعة اللغة ووظائفها، وعرض لمجموعات العلوم التى تتناولها بالدراسة ، وقسمها إلى مجموعات ثلاث تتضافر فيما بينها على تناول كل ما يتصل بها ، وهى : مجموعة العلوم التصويبية ، ثم مجموعة العلوم الجمالية ، وأخيرا مجموعة العلوم التحليلية .

وقد قصد الفصل الثانى إلى جلاء مفهوم « النحو » ووظيفته فى إطار مجموعة العلوم التصويبية ، وعنى — بصورة خاصة — بتحرير دوره فى التراث النحوى من خلال رصد ما فى هذا التراث فى مجالين متكاملين : الأول ما ورد فيه للنحو من تعريفات ، والثانى ما ضمته بحوثه من ظواهر وضوابط ومناقشات .

وعرض الفصل الثالث لتاريخ النحو العربى ، منذ نشأته الباكرة فى أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثانى الهجريين حتى العصر الحديث . وليس من شك فى أن مثل هذه المساحة الزمنية الطويلة تحتاج إلى دراسات

متخصصة منها ماتم بالفعل ومنها ما لم يتم . بيد أن غاية هذا الفصل كانت محاولة الإلمام — بصورة تتسم بالموضوعية — بالكيفية التى نشأ بها النحو العربى ، والإشارة إلى أهم الاتجاهات الواردة فيه ، ثم توضيح مراحل التطور الكبرى له ، والخصائص المميزة لكل مرحلة منه .

وأما الفصل الرابع فقد تناول بالتحليل المصطلحات النحوية، وعرض للخصائص الموضوعية لهذه المصطلحات ، والصعوبات والمزالق التى قد تصحبها نشأة واستعمالا . كما قدم عددا من النماذج للمصطلحات المستخدمة فى التراث النحوى فى مجالى : البحث المنهجى والدرس التطبيقى .

ويضم الباب الثانى — الذى خصصناه لدراسة العناصر المكونة للجملة العربية عند النحاة — فصولا ثلاثة :

أما الفصل الأول فإنه يتناول بالبحث مفهوم الكلمات وأنواعها ، وقد عرض لأهم الاتجاهات الواردة فى تحديد هذه الأنواع فى القديم والحديث . وعلى رأسها فى القديم الاتجاه القائل بوجود أنواع ثلاثة فحسب ، هى الأسماء والأفعال والحروف ، ثم الاتجاه الذى يضيف إلى هذه الأنواع الثلاثة نوعا رابعاً هو الخوالف . وفى طليعة الاتجاهات الحديثة اتجاه الدكتور أنيس رحمه الله الذى ذهب إلى القول بوجود أنواع أربعة من الكلمات فى العربية ، ثم اتجاه الدكتور تمام أمد الله فى عمره القائل بالتفرقة بين أنماط سبعة من الكلمات .

وأما الفصل الثانى فقد تناول الكلمات من زاوية أخرى ، وهى زاوية التقسيمات الواردة لها فى التراث النحوى ، وقد لاحظ أنها تتعدد بتعدد اعتباراتها ، ومن ثم ضم هذا التراث أقساما شتى للكلمات تختلف باختلاف ما وراءها من اعتبارات : فهى تنقسم إلى معربة ومبنية بحسب

التصرف الإعرابى ، وإلى مذكرة ومؤنثة بحسب التطابق النوعى ، وإلى مفردة ومثناة ومجموعة طبقا للتطابق العددى ، وإلى واجبة التقدم وواجبة التأخر وجائزة الأمرين وفقا لقواعد الترتيب، وإلى معرفة ونكرة طبقا لفكرة التعيين والشيوع ، ثم تنقسم إلى ماض ومضارع وأمر باعتبار دلالتها على الزمان ، ومشتركة ومختصة بالأسماء ومختصة بالأفعال باعتبار صلاحيتها للانسجام مع غيرها من بقية أنواع الكلمات .

وأما الفصل الثالث فقد قصد إلى دراسة « المركبات » من حيث هى عنصر من العناصر المكونة للجملة العربية ، وقد بدأ الفصل بعرض لمفهوم « المركب » فى التراث النحوى ، والعلاقة بينه وبين « التركيب » ، ثم تناول الضوابط التى وضعها النحاة للمركبات ، وانتقل بعد ذلك إلى عرض أنواع المركبات وفقا للعناصر اللغوية المكونة لها ، ثم تقسيمها تبعا للوظائف التى تؤديها فى الجملة العربية والاعتبارات التى تحكمها فى أدائها .

* * *

ولست فى حاجة إلى أن أقرر أن آراء كثيرة لها طابع الجدة قد ذكرت فى ثنايا عرض ما فى التراث النحوى من آراء ، ومن خلاله ، فليس لذلك — عندى — من أهمية ، بل المهم فى تصورى أن يستطيع هذا الكتاب أن يقدم رؤية متكاملة لعلم النحو ، هذا العلم الذى يعد من أكثر علوم العربية دقة وأعظمها تشعبا ، ولعل مرد الكثير مما يتصف به من دقة إلى أنه علم يعتمد ، أو ينبغى أن يعتمد ، على الوصف المنضبط وليس على الإحساس الهلامى ، بيد أنه قد اختلط فيه الوصف المنضبط بالاحساس الهلامى . ولعل سر كثير مما يتسم به من تشعب يعود إلى المبالغة فى رؤية التفاصيل وتضخيمها حتى تصبح — أو تكاد — بمثابة حواجز فاصلة تحول

دون عبورها . وهكذا يجد الدارس للنحو العربي نفسه في موقف صعب، فإنه مطالب بالدقة كاملة ، وهو مطالب - في الوقت نفسه - بإغفال العديد من الحواجز التي ما فرضها إلا قدر من الدقة جاوز المدى .

ولست في حاجة أيضاً إلى أن أذكر أن إغفال ما أغفل في هذا الكتاب ، كذكر ما ذكر ، نتاج رؤية تعتمد على منهج سبقت الإشارة إليه في أكثر من دراسة من الدراسات التي أتيح نشرها من قبل ، ابتداء من بحثنا الذي قدمناه للحصول على درجة الماجستير منذ أكثر من خمسة عشر عاما إلى آخر كتاب صدر لنا منذ أكثر من عام وكان موضوعه « الجملة الفعلية » . ولا أحسبني - بعد هذه الإشارة - مضطرا إلى شرح بالعبارة لخصائص هذا المنهج ومقوماته .

ولست في حاجة - بعد ذلك كله - إلى أقول أنه ليس في مجال البحث العلمي كلمة نهائية أو أخيرة ، فإن البحوث تضيف كل يوم جديدا، وفي مجال الدراسات الإنسانية - بشكل خاص - يتمثل الجديد في قدرته على توضيح جوانب الصورة القائمة بالفعل أو إعادة تشكيلها بأسرها ، ومن ثم يصبح إعادة النظر في « تشكيل المادة العلمية » الواردة في هذا الكتاب ضروريا لمواءمة ما يجد من بحوث ومساوقة ما يجد في البحوث من نتائج ، وإني لأرجو أن يتاح للطبعات القادمة من هذا الكتاب أن تحقق هذه الغاية . حتى يستطيع أن يضع قدم القارئ كما يرجو على الطريق .

وبعـــد ...

رحم الله امرءاً أهدى إلينا عيوبنا ؟

١٠ رمضان ١٤٠٠ هـ .
٢٢ يوليو ١٩٨٠ .

علي أبو المكارم

الباب الأول

عن النحو

الفصل الأول ـ اللغة وعلومها .

الفصل الثانى ـ النحو ووظيفته .

الفصل الثالث ـ نشأة النحو وتطوره .

الفصل الرابع ـ المصطلحات النحوية .

الفصل الأول

اللغة وعلومها

النشاط اللغوي : جوانبه ووظائفه

في النشاط اللغوي الإنساني جانبان متلازمان ، لا سبيل إلى فصم الصلة بينهما ، حتى ليمكن اعتبارهما معاً بمثابة وجهي العملة الواحدة :

فاللغة — أولا — ذات جانب فردي ؛ إذ هي بالنسبة للفرد رموز ذات دلالة ، وأي فكرة من الأفكار التي تطوف بعقل الفرد ، لا يمكن أن تتخلق وتتحدد دون علامات دالة عليها وهادية إليها ومصورة لها ، وأهم هذه العلامات « الكلمات » و « التراكيب » ، ومن ثم تجعل الكلمات والتراكيب التفكير أمراً ممكنا ، حيث تمنح الفرد صورة لما في الواقع الخارجي — كما يوجد بالفعل — أو كما يتصور وجوده . وهكذا تعفي اللغة الإنسان من اللجوء دائما إلى استحضار الأجسام المادية كلما احتاج إلى شيء ، بحيث يصح أن يقال : إنه لولا وجود اللغة ما كان في وسع الإنسان أن يفكر ، ولا باستطاعته أن يحس ، ولا في مقدوره أن يتصور ويتخيل ، ولما كان يفكر بالفعل ، ويحس ، ويتصور ، ويتخيل ، فإنه لابد — بالضرورة — من وجود لغة لهذا التفكير والإحساس والتصور والتخيل ، ذلك أن التفكير والإحساس والتصور والتخيل لا بد لها من أدوات ، ومن المؤكد أن أبرز هذه الأدوات هي الصور اللفظية وما يقابلها من معان ، إذ إنها بمثابة رموز تحل محل الأشياء المرموز لها ، وهكذا يمكن الاستعاضة بالألفاظ ومعانيها — أي بالكلمات والتراكيب وما تحمله من معان — عن الأشياء والمواقف الواقعية [1] .

(١) انظر : المسلك اللغوي ومهاراته ٢٣ .

والإنسان الفرد يستخدم اللغة – كما يخدمها أيضا – تحقيقا لهدفين أساسيين :

أولهما – أن اللغة وسيلة اتصال وتعايش بين الفرد والمجتمع الذى يعيش فيه ، وبدون اللغة ما كان ممكنا للإنسان أن يعبر من نطاق ذاته إلى الآخرين ، وأن يقيم جسوراً من الصلات بينه وبينهم ، ويستوى فى ذلك أن تكون غاية هذه الجسور عقلية . تُعْنَى بنقل الأفكار والمعلومات وتبادل الخبرات ، أو أن يكون هدفها اجتماعيا ، يُعبِّر عما بين الفرد والآخرين من صلات وعلاقات .

وثانيهما – أن اللغة تستخدم باعتبارها وسيلة للتنفيس عن مشاعر الإنسان تجاه ما يحيط به وما يتعرض له ، وهو حين ينفس بها عن مشاعره يعَبِّر فى الحقيقة عن موقفه من الواقع الحى والمعاش من ناحية ، أو طموحه إلى واقع آخر من ناحية أخرى ، أو التخلص من ضغوط تحقيقا لتوازنه النفسى من ناحية ثالثة ، أو هى جميعاً فى آن واحد . وإذا كان هذا الهدف يتجلى – بصورة مباشرة – فى ردود الفعل اللغوية العفوية للانفعالات التلقائية ، فإنه فى كثير من الأحيان يتجاوز هذا الشكل المباشر إلى شكل آخر أكثر تعقيداً ، حين يلجأ إلى التعبير الفنى اللغوى ، كالشعر ، والقصة ، والمسرحية ، ونحوها من الأعمال الفنية ذات القيمة الجمالية .

واللغة – ثانيا – ظاهرة اجتماعية ، وليست عملا فرديا خالصا ، ولا سبيل إلى وجود اللغة بمعزل عن المجتمع ؛ إذ لا تولد اللغة مع الفرد وإن كانت القدرة عليها كامنة فيه ، وإنما يستمد الفرد اللغة من الوسط أو البيئة التى يعيش فى رحابها ، وهو حين يستمدها لا يأخذها دفعة واحدة ، ولا يتمكن منها فى لحظة مفردة ، وإنما يحتاج إلى وقت طويل ، وعناء كبير ،

وجهد كثير ، يستمر سنين عديدة ، يظل (يقلد) فيها الوسط اللغوى الذى يعيش فيه ويحاكيه ، ويجعل مثله الأعلى فى قدرته على أن يكون نشاطه اللغوى صورة دقيقة له ، تتجسد فى عناصرها خصائصه .

وقد تأتى مرحلة يكون الفرد فيها قد أصبح متمكناً من الأداء اللغوى ، ومن ثم يكون قادراً على أن يسهم بصورة فعالة فى إثراء اللغة ، بما قد يوفق إليه من منح المجتمع اللغوى بعض خصائصه الذاتية أو مبتكراته الشخصية ، بيد أنه يجب أن يكون واضحاً أنه ليس كل متمكن من الأداء اللغوى قادراً بالضرورة على منح المجتمع اللغوى هذه الآثار ، بل هو فرد من نوع خاص ، تتوافر لديه ظروف تأثير لا تتوافر لسواه ، وحين يتم له هذا التأثير لا يظل أثره مجرد ظاهرة فردية ، بل يتجاوز ذلك ليصبح سمة لغوية ، أى أن الفرد كما يأخذ من البيئة اللغوية قد يسهم فى إعطائها الأمر الذى يفتح الباب دائما لتطويرها ، حيث تتحول بعض الظواهر الفردية فى نشأتها — بفضل ما يتاح لها من ذيوع وانتشار — إلى جزء من الظواهر العامة التى ينبغى محاكاتها وتقليدها .

ومن هنا تكون العلاقة الحية المتفاعلة بين الجانبين : الفردى والاجتماعى ؛ فى النشاط اللغوى .

وهكذا نستطيع أن نقول — دون تجوز كبير — إن اللغة أداة تفكير، وأسلوب تعبير، ووسيلة تصوير، وهى تؤدى هذه الوظائف للإنسان الفرد ، وللمجتمع الإنسانى . هى أداة تفكير لأنها سبيل إلى تناول الأشياء والأحداث وتحديد ما بينها من علاقات ، وتذكر لما قد مضى واستشراف لما هو آت ، دون حاجة فى ذلك كله إلى استحضار شىء خارجى . وهى أيضا أسلوب تعبير عن الحاجات العقلية والعلاقات الاجتماعية ، بما يعنيه

هذا التعبير من نقل الأفكار والتجارب والخبرات ، وتمثيل المواقف والصلات ، ثم هى — كذلك — وسيلة تصوير عما يجيش بالوجدان من مشاعر وأحاسيس تتنوع وتختلط وتتشابك وتتعقد حتى ليصبح تصويرها لهذه العوالم النفسية الخفية المستترة مجالا من أشق المجالات للاستخدام اللغوى ، حين يتخذ هذا التصوير شكل التعبير الفني .

* * *

ومقتضى هذا الإدراك للنشاط اللغوى أن اللغة الإنسانية — أى لغة — ليست شيئا موروثا ، كما أنها ليست أمراً فطريا ؛ فإنها لا يمكن أن توجد فضلا عن أن تنمو وتتطور بمعزل عن المجتمع ، فالفرد الذى يعيش منذ ولادته بمعزل عن المجتمع الإنسانى ليس ثمة سبيل أمامه إلى اكتساب أية لغة سوى لغة الحيوانات التى يعيش بينها ، ومن ثم فإن « عملية اكتساب مقدرة الكلام شىء يختلف تماما عن عملية تعلم المشى ؛ فالتقاليد الاجتماعية ليس لها دور كبير فى حالة تعلم المشى . فالطفل — مثلا — مهيأ بمفرده بطريق الوراثة البيولوجية أن يقوم بكل ما يحتاج إليه من تعديل فى جهازه العصبى وعضلاته التى من شأنها أن تقوده إلى المشى ، والحقيقة أن تكوين هذه العضلات وأجزاء الجهاز العصبى قد أعد أولا — وقبل كل شىء — وفقا لحركات المشى وما أشبهه من أوجه النشاط الأخرى ، وبمعنى أدق يمكننا أن نقول : أن الإنسان العادى مقدر له أن يمشى ، لا لأن من يكبره سنا سوف يساعده على ذلك ، بل لأن تركيبه العضوى معد من وقت ولادته — أو حتى من وقت حمله — لأن يتقبل كل ما تهيه الطاقة العصبية وكل تكييف عضلى من شأنه أن يؤدى إلى المشى ، وبعبارة أكثر اختصارا ، المشى وظيفة وراثية بيولوجية للإنسان ، أما اللغة فليست مثل المشى فى ذلك ... تخلص من المجتمع وسوف يكون

هناك من الأسباب ما يجعلك تعتقد بأن الفرد سوف يتعلم المشى — إذا قدر له أن يحيا — ولكن من المؤكد أنه لن يتعلم الكلام ، أى التفاهم طبقا لنظام تقليدي لمجتمع خاص»[1] .

وبالرغم من أن اللغة ليست فطرية ولا وراثية ، فإنها الأداة الأساسية للتوصيل والتواصل بين جميع أفراد المجتمع اللغوى فى كافة الأحوال طول الوقت ، سواء فى جانبها العملى تعبيرا عن الأفكار الذهنية والعلاقات الاجتماعية ، أم فى جانبها النفسى تصويراً للوجدان الإنسانى . وليس من شك فى أن ثمة أدوات اتصال شتى غير اللغة ، بل قد يطلق على بعضها — فى بعض الأحيان ، تجوزا — لغة ، بل إن أعضاء الحواس فى الإنسان قادرة على أن يكون لها ما يشبه أن يكون لغة خاصة بها ، بحيث تكون هنالك لغة للشم ، وأخرى للمس ، وثالثة للبصر ، ورابعة للذوق ، وخامسة للسمع . فعطر ينشر على ثوب ، أو ضغطة يد يطول أمدها نوعا ما ، أو نظرة تزغرد فيها الفرحة عند لقاء غير منتظر ، أو كأس من شراب مثلج فى يوم قائظ ، أو دق جرس بعد يوم دراسى حافل ، كل ذلك قد يكون أداة من أدوات الاتصال ووسيلة من وسائله بين أفراد المجتمع ، بيد أنها جميعا وإن أدت غاية فإن هذه الغاية تظل محصورة فى نطاق جزئى أو فى إطار فردى ؛ إذ هى مقصورة على فكرة واحدة ، أو لحظة عابرة ، أو موقف مقصود ، أو مسلك محدود ، لا تتجاوز الفكرة الواحدة إلى غيرها ، ولا تمتد من اللحظة إلى ما بعدها ، ولا تشمل المواقف المتنوعة ، ولا تتناول المسالك المختلفة ، وهكذا لا يتبقى لنا من أدوات التوصيل والتواصل

---

(١) قضايا لغوية ٢١—٢٢ ، عن ادوارد سابير فى كتابه : اللغة — مدخل إلى دراسة الكلام .

ما يستطيع القيام بكافة الوظائف لجميع الأفراد فى كل الأحوال طول الوقت غير « اللغة » وحدها .

فما هى اللغة ؟ ...

إن إجابة العلماء عن هذا السؤال تختلف تبعاً لتفاوت المناهج التى يتناولونها من خلالها ، ويحللونها فى إطارها ، ويمكن أن نميز بينهم — بشكل عام — اتجاهات ثلاثة :

أولها — الاتجاه المنطقى فى دراسة اللغة ، وهو اتجاه تضرب جذوره فى الدراسات اللغوية القديمة لليونان والرومان ، ويمتد حتى يتناول بعض اللغويين المحدثين ، من أمثال اللغوى الإنجليزى جفونز Jevons الذى قال فى كتابه : « مبادىء دروس المنطق Elementary lessons of logic » إن للغة وظائف ثلاثا [1] :

ا — أنها وسيلة للتوصيل ، يعنى بذلك أنها أداة لتوصيل الأفكار والمعانى والإنفعالات والرغبات .

ب — أنها مساعد آلى للتفكير .

ج — أنها وسيلة للتسجيل والرجوع إليه ، ويقصد بذلك لغة الكتابة ، حين يدون الإنسان أفكاره ليرجع إليها من بعد ، ومن ثم يستحضر أفكاره السابقة .

وجلى أن هذه الأهداف الثلاثة تنحصر كلها فى نطاق الفكر ، أى أن

---

(١) انظر : قضايا لغوية ١٧ .

اللغة ، عند أصحاب هذا الاتجاه لا تؤدى إلا وظيفة واحدة هي الاتصال، أو التوصيل ، أو النقل ، أوالتعبير .

وهذا هو ما أشار إليه يسبرسن Jesperson حين تناول بالنقد الوظيفتين الأخيرتين اللتين ذكرهما جفونز[1] . أما كون اللغة مساعداً آلياً للتفكير ، فلأنه وإن كان من الثابت أن امتلاك لغة من اللغات يساعد حقاً فى التفكير الإنسانى مساعدة جوهرية ، فإنه ينبغى أن لا ننسى من ناحية أخرى أن جماعة من أعمق المفكرين طالما شكوا من أن اللغة التقليدية كانت فى حالات عائقاً لهم من التفكير فى شىء إلى أعمق أعماقه ، فهى بمفرداتها المحدودة ، وبصيغها الثابتة ، قد أكرهت الفكر على أن يسير فى طرق مطروقة ، حتى إنهم اضطروا إلى متابعة السير فى خطوط قديمة . وانتهوا إلى أن يكون تفكيرهم شديد الشبه بتفكير أسلافهم . وأما أن اللغة وسيلة للتسجيل والرجوع إلى المسجل لاستحضار الأفكار ، فلأن الإنسان الذى يطالع ما سبق أن دونه فى بعض مذكراته من آراء بغية استحضار هذه الآراء وتذكرها لا يكون هو نفسه الذى دون هذه الآراء فحسب، إنه - مع ذلك - شخص آخر تقوم المذكرة المدونة بتوصيل الآراء إليه . وإذن فإنه عندما يقرأ الإنسان مذكراته فإنما تقوم اللغة بوظيفة واحدة فقط هى الاتصال والتوصيل فحسب .

وإزاء ذلك يرفض يسبرسن أن يتبع جفونز فى قصر اللغة على أداء هذه الوظائف العقلية وحدها ؛ فإن اللغة لا تؤدى هذا النمط من الوظائف العقلية إلا بالنسبة لحفنة جد قليلة من البشر ، هم صفوة المفكرين من

---

(١) انظر : Jesperson Mankind' Nation end Individual from a linguistic boint of View . London 1946

الرجال والنساء ، وفى حالات جد محدودة ، وذلك أثناء معايشتهم لشواغلهم العلمية ، وفى أسمى لحظاتهم الأكاديمية[1] .

وثانيها — الاتجاه النفسى ، ويأبى أصحابه اعتبار اللغة أداة اتصال وأسلوب توصيل وواسطة نقل وسبيل تعبير على نحو ما ذهب إليه أصحاب الاتجاه الأول ، ويرى أن اللغة تستخدم كمتنفس للأحاسيس والمشاعر والانفعالات أكثر من استخدامها لتكون تعبيراً مفهوما عنها ، ومن بين هؤلاء من تناول دعوى اللغوى الأمريكى هيرمان بول Herman baul القائلة بأن اللغة « وسيلة لتوصيل شىء من الأشياء » بقوله : « كلا ليست هذه وظيفة اللغة الأصلية ، وما هى بوظيفتها الحالية ، لقد كانت اللغة المبكرة أى شىء إلا أن تكون عقلية ، إنها كانت بالفعل منزلا وسطا بين الغناء والكلام وكانت تحتوى على مجموعات من الأصوات الممتدة التى تكاد تكون خالية من المعنى والتى كانت تعمل كمتنفس للإحساسات الحادة أكثر من عملها على أن تكون تعبيرا مفهوما عنها ، وإنها لم تكن فى أى حال من الأحوال وسيلة لإخبار الآخرين هذا الشىء أو ذاك »[2] .

وواضح أن أصحاب هذا الاتجاه قد أسرفوا بدورهم فى تجاوز الواقع الموضوعى للنشاط اللغوى ، حين حصروا هذا النشاط فى نطاق غاية نفسية لا يتجاوزها ، وإذا كانت السمات التى ذكروها تصور -على سبيل الفرض- اللغة المبكرة ، أى اللغة فى مراحلها الباكرة ، فإن التطور الحىّ للنشاط اللغوى قد أضاف إلى هذه الوظيفة وظائف أخرى ، فردية واجتماعية معاً .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) انظر : Jesperson, language, Its natural development and origin, London 1947.

وثالثها — الاتجاه الاجتماعى فى دراسة اللغة ، ويرفض أصحابه الاتجاهين السابقين لأنهما ينطلقان من تحليل اللغة باعتبارها نشاطاً فردياً، والصحيح عندهم هو أن يتم تناول اللغة من حيث هى وسـيلة اجتماعية لتحقيق أهداف المجتمع الإنسانى ، ومن بين هؤلاء اللغوى الأمريكى ادجار ستيرتفنت Startevent الذى يعرف اللغة فى كتابه : « مقدمة إلى علم اللغة An Introduction To linguistic of science » بقوله : « إنها عبارة عن نظام من رموز ملفوظة عرفية ، بوساطتها يتعاون ويتعامل أعضاء المجموعة الاجتماعية[1] ، ويشرح الدكتور كمال بشر هذا التعريف فيرى أن استخدام كلمة (نظام) لتمييز اللغة من مجرد مجموعات المقاطع التى لا معنى لها ، مثل : بو — با — عى — عو — الخ ... فإن هذه المقاطع — وما أشبهها — قد تحمل معـانى انفعالية ذات مغزى لو اقترنت بتنغيم وإيقاع خاصين ، ولكنها مع ذلك لا تكون جزءاً من التركيب النظامى فى اللغة العربية ، وأن المقصود من كلمة (رموز) الدلالة على فكرة البنائية التى يمكن تمثيلها على النحو الآتى : $\frac{\text{الصيغة}}{\text{المعنى}}$ أى أن أى صيغة من الصيغ تحمل بالضرورة معناها الخاص ، وكون الرمز (عرفيا) فلأن معنى الرمز لا يتعلق بصيغته تعلقا طبيعيا أو ضرورياً ، ومن ثم تتعدد الرموز الدالة على معنى واحد بتعدد اللغات ، وهكذا نجد أن كلمة مثل : كلب ، فى العربية تقابل كلمة dog فى الإنجليزية ، Hunt فى الألمانية ، فالصيغة الصوتية (كلب) لا تحمل معناها الخاص لأن الطبيعة هى التى حمّلتها إياه بالضرورة ، وإنما لأن العرف اللغوى العربى قد منحها هذا المعنى ، واشتراط كون هـذه الرموز العرفية (ملفوظة) لإخراج أنواع أخر من النشاط الإنسانى غير ملفوظة ، كالإشارة ونحوها.

(١) الترجمة للدكتور كمال بشر فى كتابه : قضايا لغوية ١٤ .

وأما العبارة النهائية فى التعريف ، وهى « بواسطتها يتعاون ويتعامل أعضاء المجموعة الاجتماعية المعينة » فإنها تدل على أهم وظيفة للغة فى المجتمع ... « فإن اللغة أعم وأهم وسائل التعاون بين الناس، وإن المجتمع — كما هو مكون الآن — لا يمكن أن يستمر إلى وقت طويل دون استعمال اللغة»[1] .

ونحسب أن أصحاب هذا الاتجاه قد أسرفوا — أيضاً — فى اتخاذ موقف مضاد لأصحاب الاتجاهين السابقين، الأمر الذى أسلمهم بالضرورة إلى المبالغة فى تضخيم دور اللغة فى المجتمع على حساب وظيفتها بالنسبة للفرد ، وإذا كان أصحاب الاتجاهين الأولين قد أخطأوا حين حصروا غاية اللغة فى تلبية الاحتياجات الفردية فإن أتباع هذا الاتجاه الثالث قد أخطأوا بدورهم أيضاً حين جعلوا مهمة اللغة التعبير عن العلاقات الاجتماعية، والحق أن فى اللغة — كما ذكرنا — جانبين لا سبيل إلى إغفال أى منهما : الجانب الفردى ، والجانب الاجتماعى ، وأن اللغة تؤدى وظائف متعددة تهدف فى — النهاية — إلى الوفاء بالحاجات المتعددة لهذين الجانبين معاً : نفسياً وعقلياً واجتماعياً وسلوكياً جميعاً ، ومن ثم فإننا نرى أن التعريف الأمثل للغة هو أنها « نظم متوافقة من الرموز الصوتية الإرادية العرفية لتلبية الاحتياجات الفردية والجماعية » ونحن نؤثر أن نستخدم فى التعريف كلمة(نظم) بدلا من نظام ، وأن نصف هذه النظم بالتوافق ، لأن اللغة فى حقيقتها ليست نظاما واحداً ، بل مجموعات من النظم المتداخلة المتشابكة المعقدة ؛ فإن لها نظامها الصوتى ، الذى لا يتعارض فيه مقطع مع مقطع ، أو يتضارب فيه موقع مع موقع ، أو يتناقض فيه صوت مع صوت . ولها نظامها الصرفى الذى لا تختلف فيه صيغة مع صيغة ، ولا تتضارب فيه بنية و بنية.

(١) المصدر السابق ١٤—١٦ .

ولها نظامها النحوى الذى لا اختلاف فيه بين قاعدة وقاعدة ، ولا تداخل فيه بين أسلوب وأسلوب . والرموز الصوتية لا بد — بالضرورة — أن تخضع للنظم الصوتية والصرفية والنحوية جميعاً حتى تصبح لغة ، ولا سبيل إلى الزعم بأنها يمكن أن تكون لغة إذا وافقت نظاما من هذه النظم دون نظام ، وأما وصف الرموز الصوتية بالإرادية والعرفية معاً فللإشارة إلى أن اللغة ليست شيئاً قسرياً - أى غريزياً - من ناحية ، كما أن معانيها ليست أمراً ضرورياً من ناحية أخرى ، وأما تعبير : لتلبية الاحتياجات الفردية والجماعية ، فلأننا آثرنا أن يومىء التعريف — منذ الوهلة الأولى — إلى المجالات التى تدور فيها الوظائف التى تؤديها اللغة ، وبما أننا نرى أن هذه الوظائف — مع تنوعها — تندرج فى نطاق الحاجات الفردية ، أو تتحدد بإطار الأغراض الجماعية ، فقد رأينا أن تكون الإشارة إلى هذين الجانبين بديلا كافياً يغنى عن القول فى تفصيل هذه الوظائف وتعديدها .

ونحسب أننا بهذا التعريف للغة لا نبعد كثيراً عن تراثنا العربى ، ذلك أن أهم ما فى هذا التراث من نصوص تتناول اللغة بالتحديد تدور فى فلك يقترب إلى حد ما من الأفق الذى انطلقنا منه ، وإن لم يتطابق معه ، ومن ذلك تحديد ابن جنى للغة بأنها «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[1]. وهو تحديد لقى قبولا عند كثير من اللغويين العرب من ناحية[2] ،

(١) الخصائص ١/٣٣ .

(٢) نقل هذا النص كثير من هؤلاء اللغويين ، ومن هؤلاء الفيروزبادى فى القاموس المحيط ٤/٣٨٦ والسيوطى فى المزهر ١/٧ ، كما استوحى تحليل ابن جنى للفظ اللغة كثيرون من أصحاب المعاجم ، انظر : الخصائص ١/٣٣ . وقارن بما فى القاموس المحيط ٤/٣٨٦ ، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس ٥/٤٥٥ — ٤٥٦ ، والمعجم الوسيط ٢/٨٣١ .

ويفضل كثيراً من تعريفات المتأخرين من ناحية أخرى[1]. وهذا التحديد – كما ترى – يشير إلى جوانب ثلاثة فى النشاط اللغوى الإنسانى ، فقد أكد ابن جنى أولا الطبيعة الصوتية للغة ، كما ذكر وظيفتها الاجتماعية فى التعبير ونقل الفكر ، وذكر أيضاً أنها تستخدم فى مجتمع ، فلكل قوم لغتهم[2] . وإذا كان ابن جنى قد فاتته الدقة فى الثانية حين اقتصر على ذكر الوظيفة الاجتماعية والعقلية للنشاط اللغوى فإنه لم يتجاوزها كثيراً فى الآخرين.

---

(١) من هذه التعريفات مثلا قول ابن الحاجب فى مختصره : « حد اللغة ، كل لفظ وضع لمعنى » ، وقول الإسنوى فى شرح منهاج الأصول : « اللغات : عبارة عن الألفاظ الموضوعة للمعانى » وجلى أن فى كل من التعريفين اعتمادا على فكرة « الوضع » وهى فكرة لا سبيل إلى قبولها فى البحث اللغوى المعاصر لتفسير نشأة اللغة الإنسانية ، ثم إن كل تعريف منهما يغفل الجانب الاجتماعى فى اللغة وإن أشار – ضمنا – إلى الجانب الصوتى باستخدامه مصطلح « لفظ » و « ألفاظ » ، وواضح أن تعريف ابن جنى يبرأ من هذين الخطأين .

(٢) انظر : أسس علم اللغة العربية ٧ .

النشاط اللغوى : مقوماته ومستوياته

إن اللغة القادرة على أداء كافة وظائف : « التفكير » و « التعبير » و « التصوير » للفرد والمجتمع معاً متعددة المستويات بالضرورة ، شأنها فى ذلك شأن كافة الظواهر الاجتماعية ذات المساس المباشر بالأفراد ، مثل ظاهرة : « تكوين الأسرة » حيث يخضع نظامها لقوانين : (الزواج) و (الطلاق) و (الميراث) وغيرها من ضوابط الأحوال الشخصية ، ومثل « نظام العمل » الذى يتأثر بدوره بقوانين : (التعليم) و (التدريب) و (التوظف) و (الأسعار) و (الأجور) ونحوها . واللغة — بدورها — ليست أمراً بسيطاً يمكن استيعاب جوانبه بسرد عناصره والإلمام بمقوماته، إنها ظاهرة بالغة التعقيد ، شديدة التركيب ، عظيمة التشابك ، كما أن مقوماتها لا تنتمى إلى مستوى واحد بحيث يسهل تناولها فى مرحلة واحدة؛ إذ هى — فى التحليل — مستويات متعددة يتطلب كل مستوى منها وعيا كاملا بضوابطه ونظمه وقوانينه . إن النشاط اللغوى — الذى يبدو فى لحظة التعامل الحىّ باللغة أمراً شديد البساطة — على العكس من ذلك تماما شىء شديد التعقيد ؛ فإنه لا بد أن يُسبق بدوافع تدفع إليه ، بحيث يكون النشاط اللغوى هو التلبية الضرورية لهذه الدوافع ، ثم اختيار للبنية اللغوية المناسبة التى يرى المتكلم أنها تتلاءم مع هذه الدوافع ، ثم خضوع كامل للضوابط المقننة لما اختار فى هذه البنية من صيغ وتراكيب وأساليب ، هذا كله من ناحية المتكلم . ومن ناحية أخرى هناك الظروف الطبيعية التى تستخدم كوسيط لنقل هذه البنية اللغوية إلى المتلقى ، ومن ناحية ثالثة فإن البنية اللغوية التى أنتجها المتكلم عبر وسائط معقدة إلى المتلقى

إنما تهدف إلى توصيل «فكرة عقلية» ، أو تصوير «حالة نفسية» ، أو التعبير عن «علاقة اجتماعية» ، ومن ثم يجب أن تكون قادرة على أن تنقل إلى المتلقى تلك الأفكار والحالات والعلاقات ، بحيث تستدعى فيه مقابل الدوافع التى كان ثمرتها عند المتكلم تلك البنية اللغوية ؛ إذ الرموز الصوتية التى تضمنتها تلك البنية من صيغ وأساليب ليست أكثر من رموز دالة ، ومن ثم يجب أن تكون قادرة على تحقيق ما ترمز إليه من دلالات .

فى اللغة إذاً — وبالضرورة — جوانب شتى ، فهناك — أولا — الجانب النفسى ، وله شقان: بحسب المتكلم والسامع ، أو المنتج والمتلقى . وهناك — ثانيا — الجانب الاجتماعى ، وفيه بدوره مجالان: بحسب الوظائف التى تؤديها اللغة للفرد والمجتمع. وهناك ثالثا — الجانب الطبيعى ، الذى يتمثل فى تحليل الوسائط التى تنقل بوساطتها البنية اللغوية إثر خروجها من المتكلم حتى وصولها إلى السامع . وهناك رابعاً الجانب التشريحى الذى يقف على خصائص الأعضاء المشاركة فى إنتاج الأصوات اللغوية ودور كل منها فى النتاج اللغوى من ناحية، وطبيعة الأعضاء المشاركة فى عملية «السماع» والعلاقة بينها وبين الجهاز العصبى المتلقى من ناحية أخرى . وأخيراً هناك ما يمكن تسميته — مع قدر من التجوز نرجو أن يكون قليلا — بالجانب اللغوى فى اللغة ، وهو الجانب الخاص بدراسة النشاط اللغوى نفسه ، أى يتناول بنية الرموز ذاتها ، ومقوماتها ، وتحليل مستوياتها ، وتحديد خصائصها ، والتوصل إلى قوانينها .

ولسنا فى حاجة إلى تناول الجوانب النفسية والاجتماعية والطبيعية والتشريحية فى هذه الدراسة النحوية ، ومن ثم سنقتصر هنا على تحليل البنية اللغوية للوقوف على مقوماتها ومستوياتها .

* * *

إن المقوم الأول من مقومات البنية اللغوية ، ومن ثم اللغة ، هو « الأصوات » فاللغات الإنسانية تتكون من وحدات خلاياها الأولى هي الأصوات ، ولا توجد لغة من اللغات لا تعتمد على الأصوات باعتبارها نقطة البدء في تشكيل البنية اللغوية القادرة على أداء وظائفها المتعددة للفرد والمجتمع ، وليس من الممكن أن يعترض على هذه الحقيقة بما يسمى لغة « الإشارة » أو « التمثيل الصامت » أو حتى « لغة العيون » ؛ لأنها جميعاً إن صلحت للتعبير عن « بعض » الوظائف اللغوية في « بعض » المواقف عند « بعض » الناس « بعض » الوقت ، فلا سبيل إلى الزعم بصلاحيتها للوفاء باحتياجات « كافة » الوظائف في « كل » المواقف « لجميع » الناس « طول » الوقت . كما أنه ليس من المتصور أيضاً الاعتراض على هذه الحقيقة بما ذكره الجاحظ من تعدد طرق الدلالة على المعاني في قوله : [1] « وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد : أولها اللفظ[2] ، ثم الإشارة [3] ،

---

(١) البيان والتبيين ١/٧٦ .

(٢) يقرر الجاحظ أن « الصوت » آلة اللفظ والجوهر الذي يقوم به التقطيع ، وبه يوجد التأليف ، ولن تكون حركات اللسان لفظاً ولا كلاما موزونا ولا منثوراً إلا بظهور الصوت ، ولا تكون الحروف كلاما إلا « بالتقطيع والتأليف » وهكذا يقرر أن نقطة البدء في « الكلام » هي « الأصوات » . انظر : البيان والتبيين ١/٧٩ .

(٣) يشرح الجاحظ « الإشارة » من حيث العناصر المشاركة فيها بقوله : «فأما الإشارة فباليد ، وبالرأس ، وبالعين ، والحاجب ، والمنكب . وبالثوب ، وبالسيف ، وقد يتهدد رافع السيف والسوط فيكون ذلك زاجراً ، ومانعاً رادعا ، ويكون وعيداً وتحذيرا .

ويتناول أهميتها في الأداء اللغوي فيقول : « والإشارة واللفظ شريكان ، ونعم العون هي له ، ونعم الترجمان هي عنه ، وما أكثر ما تنوب عن اللفظ ... وفي الإشارة بالطرف والحاجب وغير ذلك من الجوارح مرفق كبير ، ومعونة حاضرة ، في أمور يسترها بعض الناس من بعض ، ويخفونها من الجليس وغير الجليس ، ولولا الإشارة لم يتفاهم الناس معنى خاص الخاص ، ولجهلوا هذا الباب ألبتة » .

ثم العقد[1] ، ثم الخط[2] ،

= وبذكر نماذج شعرية لدلالات الإشارة نحو قول الشاعر :

أشارت بطرف العين خيفة أهلها ... إشارة مذعور ولم تتكلم
فأيقنت أن الطرف قد قال مرحبا ... وأهلا وسهلا بالحبيب المتيم

وقول الآخر :

وللقلب على القلب ... دليل حين يلقاه
وفى الناس من الناس ... مقاييس وأشباه
وفى العين غنى للمر ... ء أن تنطق أفواه

وقول الآخر :

ترى عينها عينى فتعرف وحيها ... وتعرف عينى ما به الوحى يرجع

وقول غيره :

العين تبدى الذى فى نفس صاحبها ... من المحبة أو بغض إذا كانا
والعين تنطق والأفواه صامتة ... حتى ترى من ضمير القلب تبيانا

انظر : البيان والتبيين ١/٧٩ — ٨١ .

(١) العقد : بفتح العين وسكون القاف — كما ذكر الأستاذ هارون فى تعليقه — ضرب من الحساب يكون بأصابع اليدين ، يقال له « حساب اليد » وهو قريب مما نص عليه الجاحظ ، إذ قال عنه : « الحساب دون اللفظ والخط » ، ثم حدد أهميته بقوله : « والحساب يشتمل على معان كثيرة ، ومنافع جليلة ، ولولا معرفة العباد بمعنى الحساب فى الدنيا لما فهموا من الله عز وجل معنى الحساب فى الآخرة » .

انظر البيان والتبيين ١/٧٦ — ٨٠ .

(٢) يؤكد الجاحظ أهمية الخط — أى التدوين — فى الأداء اللغوى بذكر بعض الآيات والمأثورات اللغوية التى تؤيد هذا المعنى فيقول : « فأما الخط ، فمما ذكر الله عز وجل فى كتابه من فضيلة الخط والإنعام بمنافع الكتاب قوله لنبيه عليه السلام : « اقرأ ، وربك الأكرم ، الذى علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم » ، وأقسم به فى كتابه المنزل على نبيه المرسل حيث قال : « ن ، والقلم وما يسطرون » ولذلك قالوا : القلم أحد اللسانين . وقالوا القلم أبقى أثراً ، واللسان أكثر هذرا ، وقالوا : اللسان مقصور على القريب الحاضر ، والقلم مطلق فى الشاهد والغائب ، وهو للغابر الحائن مثله للقائم الراهن » ويعقب على ذلك بقوله : « والكتاب يقرأ بكل مكان ويدرس فى كل زمان ، واللسان لا يعدو سامعه ، ولا يتجاوزه إلى غيره » .

انظر : البيان والتبيين ١/٧٩ — ٨٠ .

ثم الحال التي تسمى نصبة[1] » ، إذ إن « النصبة » و « العقـد » نوع من « الإشارة » ، ومن ثم يصدق عليها جميعاً ما ذكرناه من قبل من عدم قدرتها على الوفاء بكافة الحاجات الفردية والاجتماعية التي يقوم بها النشاط اللغوى ، وأما الخط ، أى الكتابة ، فليس إلا مجموعة من الرموز الصوتية التي يمكن ترجمتها – في الوقت نفسه – إلى أصوات .

* * *

وإنتاج الصوت اللغوى يتم عن طريق إخراج الهواء من الرئتين إلى خارج الإنسان ، مروراً بالقصبة الهوائية ، فالحنجرة ، فأقصى الفم ، فالتجويف الفمى ، حتى يخرج عن أحد طريقين : الفم ، أو الأنف ، متعرضاً طوال هذا المجرى للعديد من المؤثرات مثل : وضع الحنجرة ، ووضع الأوتار الصوتية ، ووضع فتحة المزمار ، ووضع اللسان ، ووضع الشفتين . والجزء الذي يحدث فيه اعتراض للهواء عند مروره في مجراه يسمى

---

(١) يشرح الجاحظ معنى النصبة (بضم النون وسكون الصاد) فيقول عنها : « هى الحال الناطقة بغير اللفظ والمشيرة بغير اليد ، وذلك ظاهر في خلق السموات والأرض ، وفى كل صامت وناطق ، وجامد ونام ، ومقيم وظاعن ، وزائد وناقص ، فالدلالة التي في الموات الجامد كالدلالة التي فى الحيوان الناطق ، والصامت ناطق من جهة الدلالة ، والعجماء معربة من جهة البرهان » ويستطرد فى تأكيد دلالة الحال إلى أن ينتهى إلى أنه « متى دل الشيء على معنى فقد أخبر عنه وإن كان صامتاً ، وأشار إليه وإن كان ساكتا » ولا يفوته أن يلاحظ أن هذه الحقيقة لا مجال فيها إلى اختلاف ، فإن « هذا القول شائع فى جميع اللغات ، ومتفق عليه مع إفراط الاختلافات »

ومن المؤكد أن تفسير النصبة بمعنى « الحال » يخرجها بالضرورة عن اعتبارها نمطاً من الأداء اللغوى . اللهم إلا على سبيل المجاز ، باعتبار أن « الحال » قد يكون أكثر دلالة من « المقال » .

انظر : البيان والتبيين ١/٨٠ – ٨١ .

« مخرج » الصوت . ومن ثم فإن المخرج هو أضيق جزء يمر به الهواء عند إحداث الصوت اللغوى ، وقد أشار إلى ذلك ابن جنى فى كتابه : « سر صناعة الإعراب » حين قال[1] : « اعلم أن الصوت عَرَض يخرج مع النفس مستطيلا متصلا ، حتى يعرض له فى الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته ، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا ، وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها » ، وتعبير (المقطع) هنا يعنى المخرج ، وهكذا يكون ابن جنى قد قرر فى هذا الموضع اختلاف الأصوات اللغوية باختلاف مخارجها ، وهى لا تختلف باختلاف مخرجها فحسب ، بل باختلاف صفاتها أيضاً ، من جهر أو همس ، وشدة أو رخاوة أو توسط بينهما ، وإطباق أو انفتاح ، واستعلاء أو استفال ، وذلاقة أو إصمات ، وغيرها من الصفات .

وسماع الصوت اللغوى مشروط بوجود وسيط — هو الهواء مثلا أو سلك التليفون — ينتقل من خلاله إلى الأذن الإنسانية بأجزائها السمعية . وهكذا يكون للصوت اللغوى مراحل ثلاثة :

المرحلة الأولى : إنتاج الصوت .

المرحلة الثانية : انتقال الصوت

المرحلة الثالثة : سماع الصوت

* * *

بيد أن اللغة لا تتكون من أصوات فحسب ؛ إذ لا يكتفى النشاط

(١) سر صناعة الإعراب ٢/ ٦ .

اللغوى بالأصوات المفردة ، بل لا بد من تجمع الأصوات معاً فى إطار وحدات أكبر ، هى « الكلمات » ، ومن ثم ينشأ مستوى جديد هو المقوّم الثانى من مقومات اللغة ، وهو مستوى « الكلمة » وهو مستوى تآلفت فيه الأصوات لتدل بصورتها التى توجد بها على معنى بعينه فيها ، ولتؤدى بشكلها وظيفة بذاتها ، ولتسهم بدلالتها ومن خلال وظيفتها فى الوفاء باحتياجات الموقف اللغوى .

ولكن تجمع الأصوات وائتلافها فى إطار الكلمة لا يتم عفواً ، ولا وليد الصدفة ، ومن ثم فإن الكلمة بصوتها وشكلها ليست نتاج التلقائية أو العشوائية ، بل إن ثمة ضوابط وقوانين هى التى تحدد شكلها وتنظم بنيتها حتى تستطيع أن تؤدى دورها فى النشاط اللغوى . وحسبك — مثلا — أن تقرأ مثل هذا النص : « حين قال الرجل كلمته استقال ، ومضى ، فلم يكن فى استطاعته أن يقوّل ما لم يقل ، كما لم يكن فى مقدوره أن يقبل الإقالة ، وإنه مع ذلك ليتوقع أن تنهشه بعض المقالات ، فذلك هو الحد الأدنى - فى عصرنا — للعقوبات » ولعلك لاحظت أن ثمة مجموعة من الكلمات تلتقى فى مجموعة الأصوات الأساسية، التى يسميها اللغويون « مادة » الكلمة ، بيد أنه بالإضافة إلى ذلك حدثت تغيرات فى هذه المادة الأساسية بالإضافة والحذف . ومن ثم تعددت الأشكال ودلت بتعددها على تنوع ما يمكن أن تسهم به « المادة » الواحدة فى تلبية الاحتياجات المتعددة . إنه ليس ثمة فارق بين مادة : « القول » و « الاستقالة » و « الإقالة » و « المقالات » و « التقويل » . وإنما الفارق فى طريقة التعامل مع المادة حذفاً منها أو إضافة إليها أو إعادة لتشكيلها ، وهو الذى أمكن بفضله أن تدل كل صورة من صورها على المعنى الخاص بها ، ولا يتم هذا

الحذف ولا هذه الإضافة ولا إعادة التشكيل عفواً من الضوابط ، بل لابد من الخضوع للنظم المقررة فيه حتى يؤدى الغاية المرجوة منه .

* * *

على أن اللغة لا تكتفى بالكلمات المفردة لتحقيق وظائفها والوصول إلى غاياتها من « التفكير » و « التعبير » و « التصوير » . وإذا كانت بعض الكلمات قادرة فى حال إفرادها على تأدية بعض هذه الوظائف فى بعض المواقف بالنسبة لبعض الأفراد ، فإن من المؤكد أنها لا تستطيع أن تؤدى كافة الوظائف فى كل المواقف لجميع الأفراد ، وهكذا تضطر اللغة إلى أن تتجاوز الكلمات المفردة إلى مستوى جديد هو المقوم الثالث من مقوماتها ، وهو تركيب الكلمات معاً فى نطاق ما يصطلح عليه « بالجملة » ، فالجملة إذاً وحدة لغوية مركبة من كلمات ، فى حين كانت الكلمة وحدة لغوية مركبة مما دونها من مقاطع وأصوات .

وتركيب الكلمات فى الجملة لا يتم بدوره بصورة عفوية أو بطريقة عشوائية ، ، بل ينهض على أسس دقيقة كفيلة بتنظيم الكلمات داخل الجملة والتعبير عما بينها من علاقات جدّت بالتركيب وفيه ، فإنك إذا قلت مثلا : « استقبل محمد خالداً » ـ برفع محمد ونصب خالد ـ اختلفت العلاقة بين كلمات الجملة عما لو قلت : استقبل محمداً خالد ـ بنصب محمد ورفع خالد ـ مع أن كلا من (محمد) و (خالد) فى الجملتين تؤدى نفس المعنى فى حال إفرادها ، أما فى حال تركيبها فى الجملة فإن معناها بالضرورة يختلف باختلاف علاقاتها فيها . ولو تأملت مثلا جملة : الطالبة ناجح ، لم تجد ثمة خطأ فى مستوى الكلمة المفردة ، بيد أن خطأ الجملة واضح لافتقادها عنصر التطابق النوعى الذى يوجبه نظام الجملة فى مثل هذا الأسلوب ، وكذلك لو سمعت عبارة : الطالب ناجحون ؛ فإنك بالقطع سوف تحس بما فى الجملة من خطأ ، وإن

كانت الكلمات التى فيها — فى حال انفرادها — لا تقسم بشىء منه ، ومن هنا كان تركيب الكلمات فى الجملة مسألة تحتاج إلى ضوابط دقيقة حتى لا يضطرب الأداء اللغوى فيقصر عن الوصول إلى غاياته ويعجز عن تحقيق أهدافه .

* * *

وهذه المستويات الثلاثة للنشاط اللغوى ، أو هذه المقومات الثلاثة من مقومات اللغة — وهى الأصوات ، والكلمات ، والجمل — هى مبنى اللغة ، أى الجسم الخارجى لها ، المحسوس منها ، الملموس فيها ، بيد أن وراء هذا الجسم روحاً ، شأن جسم اللغة فى هذا شأن كافة الأجسام الحية ، وروح اللغة — مع تبسيط شديد — هى « المعنى » .

وفى مجال المعنى يمكن أن نجد مستويين :

المستوى الأول : هو المعنى المركزى أو الأساسى ، ذلك الذى يتسم إلى حد كبير بالشيوع البيئى ، والثبات النسبى ، أى بالامتداد مكانيا والاستمرار زمانيا .

والمستوى الثانى : المعانى الثانوية أو الهامشية ، تلك التى يمكن أن تستفاد من ملاحظة الاستخدام الحىّ للغة فى واقع الحياة اليومية ، ذلك أن البنية اللغوية يمكن أن تتغير فى المجتمع وبه ، فتستفيد من التعامل الحىّ معانى مخالفة بصورة أو بأخرى ، لما كان لها ، ومن ثم قد تعبر عن أشياء لم تكن واردة ضمن دلالاتها .

والمعانى الثانوية أو الهامشية محدودة بطبيعتها ، فإذا انتشرت واستمرت استقرت ، فتحولت إلى جزء من المعانى الأساسية فيما يمكن تسميته بتطور الدلالة اللغوية .

علوم اللغــة

النشاط اللغوى الإنسانى إذاً ليس عملية بسيطة ، بل عملية يتداخل فيها عـديد من المؤثرات ، وتخضع لدوائر متضافرة من النظم ، بحيث يصح أن يقال : إن اللغـة فى جوهرها دولة كامـلة من النظم المتـكاملة ، وفى الوقت الذى يتصل فيه الإنسان بهذه الدولة يخضـع بالضرورة لـكل نظمها وقوانينها .

وتتضافر مجموعات كاملة من العلوم على دراسة « اللغـة » من كافـة جوانبها ، ويمكن تصنيف هذه العلوم فى مجموعات ثلاث تلتقى كل مجموعة منهـا حول غاية محـددة من غايات البحث اللغوى . وهــذه المجموعات هى :

أولا — مجموعة العلوم التصويبية .

ثانياً — مجموعة العلوم الجمالية .

ثالثاً — مجموعة العلوم التحليلية .

وغاية العلوم التصويبية وصف الظواهر اللغوية بغية فرضها على من يتكلم اللغة سواء من أبنائها أو من غير أبنائها .

وهدف العلوم الجمالية الـكشف عن معالم الجمال والقبح فيها .

وأما العلوم التحليلية فمهمتها تناول اللغة باعتبارها جزءاً من الظاهرة الإنسانية بأسرها.

وسنخص كل مجموعة من هذه المجموعات بكلمات :

أولا – علوم اللغة التصويبية :

تتآزر هذه المجموعة من العلوم على دراسة « اللغة » وتحليلها بغية التوصل إلى ضوابطها وتحديد نظمها ، ومن ثم معرفة قوانينها ، ويختص كل علم من هذه العلوم بدراسة مستوى بعينه من مستوياتها : يلاحظ ظواهره ، ويصنف عناصره ، ويحدد علاقاته ، ويوضح خصائصه ومقوماته ، ويصوغ آخر الأمر ما يلاحظ ويصنف ويحدد ويوضح فى شكل قواعد تعبر عن كل ما يتصل بهذا المستوى من ضوابط هى بمثابة القوانين التى ينبغى أن يلتزم الناطق باللغة بها .

وهكذا نجد فى مقابل مستويات النشاط اللغوى السابقة مستويات التقنين اللغوى الآتية :

أولا – المستوى الصوتى : ويدرس هذا المستوى النظام الصوتى للغة .

ثانياً – المستوى الصرفى : ويتناول هذا المستوى الكلمة المفردة أو ما يسميه اللغويون العرب : « بنية الكلمة » .

ثالثاً – المستوى النحوى : ويعنى هذا المستوى بدراسة العلاقات الناتجة عن تركيب الكلمات فى الجمل واستخلاص ضوابطها .

رابعاً – المستوى المعجمى : ويتم فيه الوقوف على المعانى الأساسية

للكلمات . وقد يتجاوز ذلك إلى بحث ما قد يكون لها من معان مجازية ناتجة عن تطور دلالاتها ، ورصد مراحلها .

خامساً — المستوى الدلالى : وغايته استخلاص المعانى الثانوية أو الهامشية للبنية اللغوية ، من خلال لحظ مدى تأثر الدلالة بالاستخدام الحى فى واقع الحياة اليومية .

* * *

على أنه لا يفوتنا أن نسجل هنا أن ثمة فارقاً أساسياً بين مستويات النشاط اللغوى ومستويات التقنين المقابلة لها ، ومرد هذا الفارق إلى أن النشاط اللغوى يعتبر — فى جانبه العملى — أمراً كلياً ؛ إذ لا مجال فيه لفصم الصلة بين مستوى وآخر ، فالمستويات كلها متلازمة متداخلة ، ولا سبيل إلى افتراض وجود كلمات من غير أصوات ، ولا مجال لتوهم العثور على جمل بدون كلمات ، والمتكلم حين يقول جملة فإنه يتحدث بالضرورة بكلمات وأصوات جميعاً ،أى أنه فى الأداء العملى للنشاط اللغوى — الذى يمكن الاصطلاح عليه بالكلام — فإن المتكلم مضطر إلى الخضوع لكافة النظم المقننة لكل المستويات ، وأى خطأ فى أى مستوى يؤدى بالضرورة إلى سلسلة متلاحقة من الأخطاء فيما يلى من المستويات .

أما التقنين اللغوى فإنه عمل وإن كان يواكب النشاط اللغوى ويصحبه لدى الناطق ، فإنه — عند الباحث — لا يتم دفعة واحدة ، وإنما على مراحل متتابعة . ومقتضى هذا التعدد — بالضرورة — إمكان الوقوف عند كل مرحلة من مراحله والاقتصار على تحديد نتائجها دون تجاوزها إلى غيرها .

* * *

ومن هنا أمكن أن يطلق على هذه المجموعة من العلوم التى تتناول بالتقنين مستويات النشاط اللغوى « علوم اللغة التصويبية » ؛ ذلك أن هذه المجموعة من العلوم تتضمن قواعد وضوابط ملزمة لا بد من مراعاتها فى النشاط اللغوى ، ومن ثم تصبح هذه القواعد والضوابط معيارا للصحة والخطأ ، فإذا وافق النتاج اللغوى هذه القواعد كان صحيحا ، وإذا خالفها فقد الصحة ، وجانب الصواب ، واتسم بالخطأ .

وعلى سبيل المثال فإنك إذا كنت تريد أن تخبر بأن إثنين من الطلاب قد سبقا زملاءهما فى مجال التحصيل العلمى ، فقلت : سبك الطالبان زملاءهما ، كنت بذلك قد وقعت فى خطأ صوتى نتج عنه اضطراب المعنى المستفاد من التركيب اللغوى جملة . أما الخطأ الصوتى فهو ترقيق صوت (القاف) ومن ثم تحولت إلى (كاف) ، وأما اضطراب المعنى فهو واضح لا يحتاج إلى بيان .

ونحو هذا لو قلت : الطالبان مسبوقان . مريدا تأدية المعنى نفسه ، أى الدلالة على أنهما يسبقان زملاءهما ، صحيح أنك لم تقع فى خطأ صوتى هذه المرة . بيد أنك وقعت فى خطأ آخر فى نطاق الصيغة المفردة . ومن ثم اضطرب المعنى الذى نقله التركيب اللغوى كله ، ويتضح خطأ الصيغة فى استخدام صيغة (مسبوق) ؛ وهى صيغة تدل على الذى وقع عليه السبق وليس الذى وقع منه ؛ إذ هى صيغة اسم مفعول ؛ واسم المفعول — وفقا لما هو مقرر فى قواعد علم الصرف - يؤدى معنى محددا هو الدلالة على الذى وقع عليه الحدث . ولذلك كانت الصيغة المناسبة صيغة اسم الفاعل ؛ إذ هى الصيغة التى تدل على من وقع منه الحدث واتصف به .

وكذلك لو قلت أيضا مريدا المعنى نفسه : الطالبان سابقون زملاءهما

فإنك بالرغم من كونك لم تقع فى خطأ صوتى أو صرفى قد وقعت فى خطأ تركيبى ؛ إذ الكلمات - وإن اتسمت بالصحة فى حال إفرادها - فإن تركيبها معا فى نطاق الجملة يتصف بالخطأ ؛ حين خالفت القواعد المنظمة لبناء الجملة الاسمية من حيث المطابقة العددية .

ومن هنا جاز أن يطلق على العلوم المتضمنة ضوابط استخدام الأصوات والكلمات ، والجمل ، والمعانى - وهى علوم : الأصوات ، والصرف ، والنحو ، والمعجم ، والدلالة - مجموعة علوم اللغة التصويبية . وصح أن توصف معطيات هذه العلوم بأنها معايير الصحة والخطأ فى اللغة .

* * *

علوم اللغة الجمالية :

إلى جوار المجموعة السابقة من العلوم التى تدرس اللغة لتحدد ضوابط الصحة والخطأ فيها ، توجد مجموعة أخرى من العلوم تدرس اللغة لا لتحدد ما فيها من صواب وخطأ وإنما لتبين ما بها من جمال أو قبح ، ومن ثم فإن هذه المجموعة من العلوم تبدأ حيث تنتهى علوم اللغة التصويبية ، أى أنها لا تتناول بالدرس والتحليل إلا النتاج اللغوى الذى اتصف بالصحة وسلم من الخطأ .

وتحديد المقومات الجمالية فى النتاج اللغوى يتطلب قبل كل شىء فهم هذا النتاج ، وفهمه يقتضى بالضرورة دراسة كل ما يتصل به مما يؤثر فيه ، وما يؤثر فيه أمور كثيرة تتشابك وتتداخل وتتعقد وتتركب ، ذلك أن النتاج اللغوى الذى يراد تحليله جماليا يتأثر - أولا - بكل ما يتأثر به الناطق باللغة من ظروف سياسية ، واقتصادية ، وثقافية ، واجتماعية ، ونفسية . ثم هو يتأثر - ثانياً - بالقيم الجمالية المأثورة للصياغة اللغوية فى كل أسلوب من الأساليب التعبيرية التى يلجأ إليها الناطق باللغة ، أو المنتج

اللغوى . ثم إنه يتأثر — فوق هذا كله — بالبنية الخاصة بصاحبه، إحساساً وشعوراً، ثم تفكيراً وتعبيراً . وهذه المؤثرات جميعاً لا تتجاور منفصلة منعزلة ، وإنما تتداخل وتتشابك وتمتزج بحيث يستحيل فصم آثار أى منها عن الآثار التى يخلفها غيره فى النتاج اللغوى موضوع التحليل الجمالى . فإنك إذا استطعت أن تلمس ملامح مؤثر منها بعينه جليا فى جانب من جوانب هذا النتاج فإنك واجد — فى اللحظة نفسها — آثار غيره من بقية المؤثرات بدرجات متفاوتة ، تستطيع — مثلا — أن تجد بعداً سياسياً فى تعبير ما ، وقد تستخلص من ذلك أثر الظروف السياسية فى هذا التعبير، بيد أن مثل هذا الحكم يظل مجرد موقف تعليمى يعتمد على التبسيط ، ويلجأ إلى التجريد أما فى الحقيقة والواقع فإن من المستحيل فصم الأثر السياسى مثلا عن سائر المؤثرات الذاتية والموضوعية التى صاغت فى بوتقتها النتاج اللغوى وصبته فى قوالبها ومنحته ما فيه من خصائص .

ورغم هذه الصعوبة المنهجية فإن الدراسة الجمالية للغة أمر ممكن ، إن هذه الصعوبة لا ينبغى أن تصرف الجهود عن التحليل بل على العكس من ذلك تتطلب مزيداً من الجهد فيه ، وهو جهد يجب أن تصحبه يقظة عقلية تستوعب كافة الجزئيات دون أن تتوه فى شتاتها ، وينبغى أن يتسلح بالقدرة على سلك هذه الجزئيات فى إطاراتها ومحاورها بعد تحليلها إلى عناصرها ومقوماتها ، مستعينا فى هذا كله بعلوم « البلاغة » و « النقد الأدبى » و « الأدب المقارن » و « الدراسات الأدبية » .

أما علوم البلاغة الثلاثة : « البيان » و « المعانى » و « البديع » . فإنها تقوم بالدراسة الجزئية التفصيلية للنتاج اللغوى موضوع التحليل الجمالى . وأما « النقد الأدبى » و « الأدب المقارن » فإنهما يتجاوزان النظرة الجزئية دون أن يهملا نتائجها إلى الرؤية الكلية للنتاج اللغوى باعتباره وحدة

متكاملة تتعدد زوايا الرؤية لها ، مستعينين على جلاء ما قد يكون ثمة من غموض بما تقدمه « الدراسات الأدبية » وبخاصة « تاريخ الأدب » من نتائج تتيح للباحث فى النهاية قدرة على تقييم العمل اللغوى موضوع التحليل ووضعه فى موضعه الذى ينبغى أن يحتله فى نطاق بيئته ، ثم فى مجال لغته ، ثم فى رحاب القيم الجمالية الإنسانية بأسرها .

* * *

على أن ثمة ملحوظة لا ينبغى أن نغفلها ونحن نتحدث عن علوم اللغة الجمالية ؛ إذ تمثل فارقاً جوهرياً بين سمات التحليل فيها وخصائص التقنين التى تقررها مجموعة العلوم التصويبية ؛ ومحور هذا الفارق أن معطيات العلوم الجمالية — التى أشرنا إليها — ليست منضبطة بصورة حاسمة ونهائية، بل تتسم بقدر كاف من المرونة يسمح بتعدد زوايا الرؤية واختلاف وجهات النظر ؛ ومرد هذه المرونة إلى أن غاية هذه العلوم — فى النهاية — تحليل بنية العمل اللغوى تحليلاً جماليا ؛ وجلى أن البحث الجمالى متصل أوثق الاتصال بالمؤثرات الذاتية ، مهما حاولنا العثور فيه على ضوابط موضوعية .

* * *

علوم اللغة التحليلية :

وبالإضافة إلى هاتين المجموعتين من العلوم التى تتناول اللغة بالدرس والتحليل ، ثمة مجموعة ثالثة منها تجعل اللغة — أيضا — محور بحثها ومجال دراستها ، لا لتصل إلى معايير الصحة والخطأ فيها كما تهدف إلى ذلك مجموعة العلوم التصويبية . ولا لتحدد مقومات الجمال والقبح بها من خلال استبطان العمل الأدبى وإضاءته من كافة جوانبه، كما تحاول ذلك مجموعة العلوم الجمالية . وإنما تجعل هذه العلوم « تحليل اللغة فى ذاتها »

« باعتبارها نشاطاً إنسانياً اجتماعيا » غايتها النهائية ، ومن ثم فإنها لا تتناول لغة بعينها إلا لتقف من خلالها على تلك القوانين التى تحكمها ، ثم لتصل من خلالها إلى تلك القوانين الشاملة الكلية التى تحكم النشاط اللغوى الإنسانى بأسره ، فهى تتناول اللغة الواحدة من حيث قدرتها على تفسير هذا النشاط وتوضيح عناصره ، وجلاء مقوماته وتحديد خصائصه . ابتداء من عوامل تكونها ،ونموها ، وجوانب حياتها ، ومظاهر تطورها، وسمات علاقاتها بغيرها ، إلى أن تنتهى إلى دراسة الآثار التى تتركها فيما ما تتصل به ويتصل بها من عناصر بيئية تتعايش معها فى نطاق المجتمع الواحد، أو فى رحاب الطبيعة ذاتها.

وتتم هذه الدراسة فى إطار مجموعة متكاملة من العلوم :

أولها — علم اللغة العام :

وهو يهدف بصورة أساسية إلى أمرين : أولهما وضع الأسس المنهجية للتحليل اللغوى فى جوانبه المختلفة ومراحله المتعددة . وثانيهما تحليل طبيعة العلاقات المؤثرة فى حياة اللغة فى المجتمعات الإنسانية ؛ ذلك أن اللغة « لا تعيش فى فراغ . بل لا بد لها من جماعة تنطق بها . وهنا يهدف علم اللغة العام إلى إيضاح الجوانب الحضارية المختلفة التى تؤثر فى حياة اللغة ، ويحاول إيضاح عوامل انتشار اللغات وموتها وعوامل التجديد اللغوى ومشاكل الازدواج اللغوى وغير ذلك من المشكلات التى تتكرر فى مجموعات إنسانية مختلفة . وكل بحث دقيق يعد حول أبنية أية لغة أو وظائفها فى المجتمع هو بحث يفيد علم اللغة العام ، ولذا تتطور النظرية العامة للغة ولمناهج بحثها بتطور الأبحاث الجزئية فى اللغات واللهجات المختلفة »[1].

---

(١) أسس علم اللغة العربية ٤٥—٤٦ .

وثانيها — علم اللغة الوصفى :

وغاية هذا العلم دراسة ظواهر اللغة الواحدة أو اللهجة الواحدة فى إطار محدد زمانياً ومكانيا . وتعد هذه الدراسة الأساس الذى تعتمد عليه بقية العلوم التحليلية ، ومن ثم تتسم بأقصى قدر من الدقة فى ملاحظة الظواهر اللغوية ووصفها وتحليلها ، وأى قدر من التجاوز أو التهاون فى هذا المجال يؤدى إلى فساد النتائج العلمية ليس فقط فى مجال الدراسة الوصفية ، بل أيضاً فيما يعتمد على نتائج هذه الدراسة من بقية العلوم التحليلية .

وثالثها — علم اللغة التاريخى :

ومهمة هذا العلم دراسة تأثير الامتداد الزمنى فى اللغة وعليها . أما تأثير هذا الامتداد الزمنى فى اللغة فيتجلى فى دراسة تطورها فى أى مجال من مجالاتها ، واتجاهات هذا التطور ، ومراحله . وأما تأثير الامتداد الزمنى عليها فمن خلال دراسة مدى قدرتها على الانتشار أو التقلص . وأسباب هذا الانتشار أو التقلص ، وما كان له من نتائج بالنسبة إليها .

رابعها — علم اللغة المقارن :

ويتم فى هذا العلم دراسة الظواهر اللغوية فى نطاق لغتين أو أكثر من اللغات التى تنتمى إلى أسرة لغوية واحدة أو فرع من فروعها ؛ ومن ثم فإن هذا العلم يقوم على أساس تصنيف اللغات إلى أسرات وفصائل لغوية وأشهر هذه الأسرات : أسرة اللغات السامية الحامية ، وتنتمى إليها اللغتان العربية والعبرية ، وأسرة اللغات الهندية الأوربية وإليها تنتسب اللغات :

الفارسية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية والإسبانية[1] .

خامسها — علم اللغة التقابلى :

ويقوم هذا العلم بدراسة الظواهر اللغوية فى نطاق مستويين لغويين مختلفين لمعرفة نطاق التماثل والاختلاف عن طريق المقابلة بينهما ، ومن ثم فإنه يعتمد بصورة أساسية على علم اللغة الوصفى « فإذا كان المستويان اللغويان قد وصفا وصفاً دقيقاً بمنهج لغوى واحد أمكن بعد ذلك بحثهما بالمنهج التقابلى »[2] .

وبعلى أن هذه المجموعة من العلوم تتناول — بدورها — المستويات المكونة للنشاط اللغوى : على نحو قريب — من حيث المادة — مما تفعله العلوم التصويبية ، إذ تدرس ظواهر الأصوات ، والكلمات ، والجمل ، والمعانى ، وهى المراحل نفسها التى تتوقف عندها العلوم التصويبية . ولكن منهج العلوم التحليلية — كما رأينا — يختلف فى تناول هذه المستويات عن منهج العلوم التصويبية . وذلك تبعا لاختلاف الغاية بين المجموعتين .

وتوضيح ذلك أن غاية العلوم التصويبية تعليمية ، ومن ثم وجب فيها الاقتصار على « وصف » الظواهر اللغوية وصياغتها فى صورة قواعد ملزمة لا سبيل إلى إهمالها أو تجاوزها ، وأى مخالفة لهذه القواعد تسم النشاط اللغوى بالخطأ وتبعده عن الصواب ، أما هدف العلوم التحليلية فإنه يتجاوز وصف ما هو موجود إلى استكشاف المراحل التاريخية التى سبقته

---

(١) فى الوقوف على الأسر اللغوية وفصائلها وخواصها انظر « علم اللغة » لعلى عبدالواحد وافى ١٩٥ — ٢٢٨ .

(٢) انظر : أسس علم اللغة العربية ٤٠ — ٤١ .

فى الوجود من ناحية ، وأسباب تطوره ومؤشراته من ناحية ثانية ، ومن ثم وجب تجاوز المنهج الوصفى ورفض فكرة الإلزام التعليمى وقبول كافة الظواهر فى التحليل اللغوى . ولعل ما يمكن أن يعد « خطأ » فى العلوم التصويبية فى بعض مستويات النشاط اللغوي أكثر فائدة فى مجال البحث التحليلى مما يتسم بالصواب من حيث دلالته على نمط من أنماط التأثير ، أو صورة من صور التغيير ، أو اتجاه من اتجاهات التطور .

الفصل الثاني

النحو ووظيفته

دور النحو في العلوم التصوتية

النحو (١) علم من علوم اللغة التصويبية ، وهو يدرس مستوى محدداً

(١) لفظ (نحو) مصدر للفعل الثلاثي (نحا) بفتح العين في الماضي ، وفتحها أو ضمها في المضارع ، تقول نحاه ينحاه ، ونحاه ينحوه ، وقد وردت لهذه الكلمة معان متعددة ، إذ دلت على :

١ — القصد، يقال: نحوت نحوك ، أي: قصدت قصدك .

٢ — المثل ، نحو : مررت برجل نحوك ، أي مثلك .

٣ — الجهة ، نحو : توجهت نحو البيت ، أي جهة البيت .

٤ — المقدار، نحو : له عندي نحو ألف ، أي : مقدار ألف .

٥ — القسم ، نحو : هذا على أربعة أنحاء ، أي أقسام .

وأضاف الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل (١/ ١٠) معنى آخر هو دلالة الكلمة على البعض ، نحو : أكلت نحو السمكة ، أي بعضها .

وجمع الإمام الداودي هذه المعاني الستة ، وأضاف إليها سابعاً ، في قوله :

للنحو سبع معان قد أتت لغة ... جمعتها ضمن بيت مفرد كملا

قصد، ومثل، ومقدار، وناحية ... نوع، وبعض، وحرف: فاحفظ المثلا

وأظهر هذه المعاني وأكثرها شيوعاً هو المعنى الأول، وإليه يرد النحويون سبب تسمية هذا العلم ، يروي الزجاجي في هذا المجال — بعد أن يورد قصة عن تأليف أبي الأسود الكتاب بضم بعض قواعد اللغة — أن أبا الأسود قال: انحوا هذا النحو ، أي اقصدوه، ويعلق على ذلك بقوله : « والنحو القصد ، فسمي لذلك نحواً» .

ويقول ابن جني : « هو في الأصل مصدر شائع ، أي : نحوت نحواً — كقولك قصدت قصداً — ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم ، كما أن الفقه في الأصل مصدر (فقهت الشيء) أي : عرفته ، ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم ، وكما أن (بيت الله) خص بالكعبة . وإن كانت البيوت كلها لله » .

ويقول الصبان : « هو مصدر أريد به اسم المفعول ، أي : « المنحو » ، كالخلق بمعنى المخلوق ، وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم ، وإن كان كل علم منحوا ، أي ، مقصوداً . كما خصت الفقه بعلم الأحكام الشرعية الفرعية وإن كان كل علم فقها ، أي مفقوهاً ، أي : مفهوماً » .

انظر : الإيضاح في علل النحو الزجاجي ٨٩—٩٠ ، والخصائص لابن جني ١/ ٣٤ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١/ ١٦ .

من مستويات النشاط اللغوى ، هو مستوى الجملة ، أى تركيب الـكلمات فى نطاق الجملة ، وما ينتج عن هذا التركيب من علاقات .

ولقد تضمن التراث النحوى للغة العربية ما يقطع بأن دراسات النحاة العرب قد تناولت بالفعل كافة العلاقات الناتجة عن تركيب الـكلمات فى الجملة ، ولقد أثبتت دراسات سابقة أنه يمكن تصنيف هذه العلاقات فى إطار مجالات ثلاثة أساسية(١) :

المجال الأول :

دراسة ماينتج عن تركيب الكلمات فى الجملة من تأثير فى أحوال أواخر الـكلمات ، سواء اتخذ هذا التأثير شكل الثبات أم التغير ، وضوابط هذا التغير وصوره ، وهو ما يصطلح عليه النحاة العرب « بالإعراب والبناء » ، للإشارة إلى شمول الظاهرة لنوعى الـكلمات فى اللغة : تلك التى يتغير آخرها بتغير علاقاتها فى الجملة ، وتلك التى لا يتغير آخرها وإنما تلزم حالة واحدة. وقد أطلق النحويون على النوع الأول مصطلح : « الـكلمات المعربة » ، وأطلقوا على النوع الثانى مصطلح : « الـكلمات المبنية ». ويمكن أن يصطلح على ما يتصل بهذا المجال كله «ظاهرة التصرف الإعرابى »

ولقد أسرف النحويون العرب فى دراسة هذا المجال من مجالات البحث النحوى ، حتى ظن بعض المتأخرين أنّ وظيفة النحو تنحصر فيه ، وأنه لا يتناول غيرها من الظواهر والعلاقات الناتجة عن تركيب الـكلمات .

---

(١) انظر : الظواهر اللغوية فى التراث النحوى ٢٢ .

المجال الثانى :

دراسة عناصر التوافق والمخالفة، بين الكلمات فى نطاق الجملة العربية، وتأثير تركيبها فيها عليها، وصياغة هذه العناصر فى شكل ضوابط مقننة. ولم يضع النحويون العرب لهذا المجال مصطلحا يدل عليه[1]، بيد أن دراساتهم أثبتت أن عناصر التوافق، أو التطابق، الأساسية أربعة وهى: الحالة الإعرابية: رفعا ونصبا وجراً أو جزما، والحالة العددية: إفراداً وتثنية وجمعا، والحالة النوعية تذكيراً وتأنيثاً، وحالة التعيين أى التحديد أو الشيوع تعريفاً وتنكيراً.

ودراسات النحاة فى مجال التطابق لا توجد منفصلة مستقلة عن دراساتهم فى غير هذا المجال، وإنما توجد مبثوثة ومختلطة فى ثنايا الأحكام والأبواب النحوية، ولعل أهم ما توصلوا إليه فى هذا المجال أن تركيب الجملة يتأثر بأمرين بصورة مباشرة: الأمر الأول الموقف اللغوى الذى تستخدم فيه، والأمر الثانى نوع العناصر المكونة لها وخصائصها وظواهر التوافق والمخالفة فيها.

المجال الثالث :

دراسة الضوابط التى تحكم ترتيب الكلمات فى الجملة العربية. ولم يضع النحاة أيضاً لهذا المجال مصطلحا محددا[2]، كما لم يتناولوه بشكل مباشر، وإنما كان تناولهم له من خلال دراستهم لقواعد الإعراب والبناء فى الأبواب النحوية. ولكن بالرغم من أنهم لم يخصوه ببحث مستقل أو درس منفصل

---

(١) سبق أن اقترحنا إطلاق لفظ «التطابق» ليكون مصطلحاً يعبر عن هذا المجال من مجالات الدرس النحوى.

انظر : الظواهر اللغوية فى التراث النحوى.

(٢) سبق أن اقترحنا أيضاً إطلاق لفظ «الترتيب» ليكون مصطلحاً يعبر عن هذا المجال من مجالات الدرس النحوى، انظر: المصدر السابق.

فإنهم قد توصلوا إلى كثير من النتائج المهمة التى تقنن ما يتصل بترتيب الـكلمات فى الجملة العربية ، والتى يمكن الإشارة إليها فى مؤثرات ثلاثة أساسية ، هى : التأثير فى المضمون ، والعمل ، والترابط بين الصنع[1] .

* * *

وإذا كانت غاية البحث النحوى هى رصد الظواهر الناتجة عن تركيب الكلمات فى الجملة وصياغتها فى شكل قواعد ملزمة وقوانين متبعة فإن مقتضى ذلك أن النحو يدرس الـكلمات . ولـكنه حين يدرسها لا يعنى بها فى ذاتها وإنما مهمته البحث عن علاقاتها ، ومن ثم فإنه لا يقف كثيراً عند بنيتها إلا بقدر ما لهذه البنية من تأثير فى مدى استجابتها للتركيب فى الجملة، وفى أشكال هذه الاستجابة وضوابطها ، أما دراسة الـكلمة فى ذاتها ، وتحليل بنيتها ، فإنها مهمة علم الصرف دون علم النحو .

معنى هذا أن ثمة صلة بين كل من « الصرف » و « النحو » ، تتحدد فى كون كل منهما يتناول الـكلمة بالدراسة ، بيد أنهما يختلفان فى النظر إلى الـكلمة موضوع الدراسة ، أما الصرف فيتجه إلى بنية الـكلمة لتحليلها ، وأما النحو فيقصد إلى علاقات الـكلمات لاستكشاف ظواهرها وتحديد أبعادها ، ووضع ضوابطها .

ووفقا لهذا الفهم فإن الصرف يمكن أن يعد — من الناحية العملية — مستوى سابقا على النحو ، إذ إن الجزئيات ، بالضرورة، سابقة على الكليات فى المركبات والمؤلفات ، ومن ثم كان من المتوقع أن تبدأ دراسة الصرف قبل دراسة النحو ، بيد أنه من الناحية العملية والتعليمية جرى العرف على

---

(١) انظر : الظواهر اللغوية فى التراث النحوى .

أن تكون دراسة الصرف لاحقة لدراسة النحو وليست سابقة عليه، باعتبار أن بعض القواعد الصرفية قد تحتاج إلى قدر من الوعى الذهنى والخبرة العملية باللغة وعلاقات كلماتها، وتنوع أحكامها، الأمر الذى يجعل من دراسة النحو سبيلا جيداً للإعداد للدراسة الصرفية. يقول أبو الفتح عثمان بن جنى تعبيرا عن ذلك: «فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، ألا ترى أنك إذا قلت: قام بكرٌ، ورأيت بكرا، ومررت ببكرٍ، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقى الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشىء الثابتة ينبغى أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصاً صعباً بدىء قبله بمعرفة النحو، ثم جىء به بعد ليكون الارتياض فى النحو موطئا للدخول فيه، ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه»(1).

ويؤكد هذه الحقيقة ابن عصفور الإشبيلى: أبو الحسن على بن مؤمن ابن محمد المتوفى سنة ٦٦٩ هـ إذ يقول:

«وقد كان ينبغى أن يقدم علم التصريف على غيره من علوم العربية؛ إذ هو معرفة ذوات الكلم فى أنفسها من غير تركيب. ومعرفة الشىء فى نفسه قبل أن يتركب ينبغى أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التى تكون له بعد التركيب، إلا أنه أخر للطفه ودقته. فجعل ما قدم إليه من ذكر العوامل توطئة له. حتى لا يصل إليه الطالب إلا وهو قد تدرب وارتاض للقياس»(2).

(1) المنصف شرح التصريف ١/٤ — ٥.

(2) الممتع فى التصريف ١/٣٠ — ٣٢.

وهذا الموقف التعليمى يلتقى مع ما يقرره التحليل المنهجى من نتائج ويرتبه من ضرورات ، تفرض البدء من الكل قبل الانتقال إلى الجزء ، ومن ثم توجب الوقوف على نظم الجملة أولا قبل تناول الضوابط التى تقنن للوحدات الداخلة فى تركيبها ، والعناصر المؤلفة لها .

- ٢ -

وظيفة النحو فى التراث

إذا كان تحديد وظيفة البحث النحوى وغايته فى نطاق الجملة ، وحصر مجالاته فى الكشف عن ظواهرها التى سلف بيانها ، إذا كان ذلك هو ما تقرره البحوث النحوية نفسها ، فإن من الحق أن نقرر أن التعريفات التى قدمها النحاة العرب - وهى جانب قد يجلو شيئاً من تصوراتهم الذهنية، ويكشف بعضاً من مفاهيمهم العقلية ، ويحدد مجالا لرؤيتهم النظرية — لا تلتقى كلها حول هذه الحقائق ، فإن منها ما يتفق معها ، ومنها ما يخالفها، وهذا الذى يخالفها منه ما يوسع دائرة البحث النحوى حتى يشمل اللغة بأسرها ، فى كل مستوياتها وجل علومها ، ومنه ما يضيق هذه الدائرة بحيث لا يعنى إلا ببعض علاقات الكلمات داخل الجملة دون بعض ، وهكذا نستطيع أن نجد اتجاهات ثلاثة فى تحديد وظيفة النحو فى تراثنا العربى :

الاتجاه الأول :

يمكن أن نلحظ خصائصه من خلال عدد من التعريفات التى قدمها بعض النحاة - وبخاصة المتقدمون منهم - ومن هؤلاء ابن السراج : أبو بكر محمد بن سهل ، المتوفى سنة ٣١٦ هـ ، الذى يقول[1] : « النحو إنما أريد به

(١) الأصول فى النحو ٣٧/١ .

أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب ، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب ، حتى وقفوا على الغرض الذى قصده المبتدئون بهذه اللغة » . وجلى أن « كلام العرب » هذا الذى يجب أن ينحوه المتكلم ، والذى سبق أن استخرج المتقدمون منه القواعد ، لا يقف عند حدود الجملة وحدها ، ولا يقتصر على ضوابطها دون غيرها ، وإنما يشمل بالضرورة مستويات النشاط اللغوى كلها ، فكأن ابن السراج يقرر فى تعريفه أن موضوع النحو إذاً دراسة قواعد اللغة بأسرها .

فى هذا الإطار نفسه يعرف النحو ابن عصفور : على بن مؤمن ، المتوفى سنة ٦٦٩ هـ ، فيقول [١] : «إن النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب لمعرفة أحكام أجزائه التى تأتلف منها» و « أجزاء كلام العرب » ليست محصورة — كما هو واضح — فى إطار الجملة العربية . بل إن منها ما يكون فى مستوى الصوت ، وما هو فى مستوى الجملة ، ومن هذه المستويات ما يتصل بالمبنى ، ومنها ما يتصل بالمعنى . وإذاً فإن معرفة أحكام أجزاء الكلام تستلزم معرفة كافة المستويات دون الاقتصار على مستوى بعينه فيها .

وهكذا يقرر ابن عصفور قريباً مما قرر ابن السراج ، من اتساع مفهوم النحو وامتداد وظيفته بحيث تتناول بقية مستويات النشاط اللغوى كلها .

ومضياً فى هذا الاتجاه نفسه يقرر بعض النحويين أن «النحو» و«العربية» مترادفان ، وينسب الأشمونى إلى ابن عصفور نفسه نصاً يقرر فيه صراحة أن « المراد بالنحو ما يرادف قولنا علم العربية »[٢] . وعلم العربية — كما

(١) المقرب ١/٤٥ .
(٢) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشمونى ١/١٦ .

يفهم من نصوص المتأخرين نسبياً — ليس علماً واحداً ، وإنما مجموعة من المعارف ، أحصاها بعضهم فى اثنى عشر علماً هى[1] :

١ — اللغة (المعجم) .
٢ — الصرف .
٣ — الاشتقاق .
٤ — النحو .
٥ — المعانى .
٦ — البيان .
٧ — العروض .
٨ — القافية .
٩ — قرض الشعر .
١٠ — الخط .
١١ — إنشاء الخطب والرسائل .
١٢ — التاريخ .

وهكذا يمضى أصحاب هذا الاتجاه قدما فى توسيع دائرة البحث النحوى ومد ميدانه وتنويع وظائفه ، بحيث يتناول — إلى جوار العلوم التصويبية والعلوم الجمالية كلها — جوانب من العلوم التحليلية ، وبعض المعارف العامة ذات المساس المباشر بهما .

---

(١) جمع الشيخ حسن العطار هذه العلوم فى بيتين له قال فيهما :

نحو ، وصرف ، عروض ، بعده لغة ثم اشتقاق ، وقرض الشعر ، إنشاء
كذا المعانى ، بيان ، الخط ، قافية تاريخ ، هذا لعلم العرب إحصاء

وأما الاتجاه الثانى :

فإنه على عكس الاتجاه الأول . ذلك أن محوره قصر دائرة البحث النحوى على مجال بعينه من مجالاته التى استقرت له ، وحصره فى إطار علاقة بذاتها من العلاقات التى يجب أن يرصد خصائصها ، فإنه يدرس الكلمات فى الجملة دون بقية مستويات النشاط اللغوى ، ولكنه حين يدرسها إنما يتناولها من حيث تأثير تركيبها فيها على أحوال أواخرها إعراباً وبناء ، وإذاً فإنه ليس من شأن النحو — عند أصحاب هذا الاتجاه — أن يتناول ما لا علاقة له بالإعراب والبناء ، سواء فى مستوى الجملة أم فى غيرها من بقية المستويات . ويشيع هذا الاتجاه فى كتب بعض المتأخرين من النحويين ، وبخاصة التعليمية منها . وإن كان من الممكن العثور على بعض الجذور القديمة له ، ومن ذلك قول الزجاجى : أبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق المتوفى سنة ٣٣٧ هـ فى كتابه : « الإيضاح فى علل النحو » : « ويسمى النحو إعراباً ، والإعراب نحواً ، سماعا ، لأن الغرض طلب علم واحد »[1]. فهو يوحّد — كما ترى — بين النحو والإعراب ، مشيراً إلى أن مثل هذا التوحيد فى المصطلح يتسم بالشيوع ، معلقا على ذلك بما يفيد صحته ، أو على الأقل بعدم معارضته إياه .

ومن بعد الزجاجى يقرر الفاكهى : جمال الدين عبد الله بن أحمد بن عبد الله ، المتوفى سنة ٩٧٢ هـ ، أن « النحو علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلمات إعرابا وبناء »[2]. وإذا فالنحو — بالضرورة — محصور فى تناول هذه الظاهرة وحدها لا يتجاوزها إلى غيرها .

إلى أن يأتى الصبان فيقطع بأن « اصطلاح المتأخرين تخصيصه — أى

(١) الإيضاح فى علل النحو ٩١ .
(٢) الحدود النحوية ، مخطوط .

علم النحو - بفن الإعراب والبناء : وجعله قسيم الصرف ، وعليه فيعرف بأنه : «علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلمات إعرابا وبناء ، وموضوعه الكلمة العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء »[1] .

وبالرغم من أن ما قرره الصبان من جعل النحو قسيما للصرف صحيح فى مضمونه ، فإن تحديده لوظيفة النحو ومجال البحث فيه لا يتسم بالصحة ؛ إذ يحصر ما يعرض للكلمة العربية فى التركيب من ظواهر فى إطار الإعراب والبناء فحسب ، ومن ثم يغفل سائر العلاقات والظواهر الناتجة عن تركيب الكلمات فى الجملة بما لا علاقة له بالإعراب والبناء .

واستنادا إلى هذا التصور قرر الأستاذ إبراهيم مصطفى - رحمه الله - أن غاية النحو عند النحاة العرب مقصورة فى « بيان الإعراب وتفصيل أحكامه حتى سماه بعضهم علم الإعراب »[2] . وقطع - دون تردد - بأن النحو العربى قد قصر نفسه على تعرف أحوال أواخر الكلمات إعرابا وبناء ، وأن بحثه « قاصر !! على الحرف الأخير من الكلمة ، بل على خاصة من خواصه ، وهى : الإعراب والبناء »[3] .

ولسنا فى حاجة إلى أن نقرر أن ما قطع به الأستاذ إبراهيم مصطفى صحيح فى نطاق هذا الاتجاه وحده ، الذى يحصر وظيفة النحو فى لحظ هذه الظاهرة فحسب ، أما فى ضوء بقية الاتجاهات فى التعريف ، أو مع لحظ معطيات ما فى المؤلفات النحوية من تصنيف . فإن فى دعوى الأستاذ

---

(١) حاشية الصبان على الأشمونى ١/١٦ .

(٢) إحياء النحو .

(٣) المصدر نفسه .

إبراهيم مصطفى ـ رحمه الله ـ تجوزا نكتفى بالإشارة إليه ، دون إسهاب القول فيه .

ولعل من الواضح أن ثمة تباينا فى هذا الاتجاه بين وظيفة النحو ووظيفة الصرف وغيره من سائر علوم اللغة ، وهو تباين يسلم إلى فصم الصلة بين مستويات النشاط اللغوى أولا ، وإلى عزل العلوم اللغوية القائمة على دراسة هذا النشاط ثانيا .

أما فصم الصلة بين مستويات النشاط اللغوى ، فلأن حلقات هذا النشاط — كما سبق أن ذكرنا — تبدأ من الأصوات ، فالكلمات ، فالجمل، سواء من حيث المبنى ، أم من حيث المعـــنى . وتصور إمكان فصل مستوى من مستويات هذا الأداء عن بقية المستويات ينبثق من وهم وسوء وعى لطبيعة اللغة وخلط فى فهم مستوياتها وإدراك علاقاتها . وأما عزل العلوم اللغوية القائمة على دراسة هذا النشاط ، فلأن هذا النشاط ـ بتنوعه وتعدد مستوياته — يتطلب تضافر مجموعة من العلوم على دراسته بحيث يختص كل علم منها بدراسة مستوى بعينه فيه لتحديد نظمه وصـــياغة ضوابطه ، ويوجد لدينا بالفعل من بين هذه العلوم علم الأصوات لدراسة أصوات اللغة،وعلم الصرف لدراسة الكلمات المفردة،وعلم النحو لدراسة مستوى الجملة . وإذاً لا مفر من أن تكون وظيفة النحو شاملة لكافة جوانب تكوين الجملة العربية، فيه تصاغ قوانينها ، وتحددضوابطها ، ومن ثم فإن حصر وظيفته فى نطاق تأثر الحرف الأخير للكلمات بما يجد بتركيبها من علاقات — وهو ما يصطلح عليه بالإعراب والبناء — يؤدى بالضرورة إلى أن تكون ثمة مساحة لغوية مفقودة فى مجال البحث العلمى ، لا مجال لدراستها فى أى من علوم اللغة ، الأمر الذى يرفضه الواقع اللغوى : أداء ودراسة معاً .

أما الاتجاه الثالث :

فإن نصوصه تلتقى على أن موضوع البحث النحوى ليس «اللغة» كلها ولا «علوم العربية» بأسرها على نحو ما ذهب إليه أصحاب الاتجاه الأول، وليس ظاهرة «الإعراب والبناء»، فحسب على نحو ما قرره أصحاب الاتجاه الثانى، وإنما تتحدد وظيفة النحو فى تناوله لموضوع «الكلمات» أو «الجمل» وما يعرض لها من ظواهر، وما يجد بها من علاقات.

ولا يقتصر أصحاب هذا الاتجاه على مرحلة زمنية ولا ينحصرون فى تجمع إقليمى، فإن من الممكن أن تجد فيهم نحاة متقدمين ونحـــاة غير متقدمين أيضاً، كما أن من الممكن أن تعثر بينهم على نحاة بصريين وغير بصريين أيضاً، وهكذا تستطيع أن تقرر دون تجوز كبير بأن هذا الاتجاه هو أكثر الاتجاهات شيوعاً فى التراث اللغوى، بما يتميز به من امتداد زمانى واتساع مكانى.

ومن أصحاب هذا الاتجاه من ذهب إلى أن الظواهر التى يدرسها النحو يجب أن تكون شاملة الكلمات فى مرحلتيها معاً: قبل التركيب وبعده، وكأن هؤلاء يوحدون بين علمى «النحو» و«الصرف»، ومنهم من ينكر ذلك ويرى فيه نوعاً من الخلط المنهجى الذى لا سبيل إلى قبوله أو القول به، وأن وظيفة النحو تتحدد فى تناول الكلمات فى مرحلة ما بعد التركيب فى الجملة وليس فيما قبل ذلك. إذ إن هذه المرحلة يجب أن يختص بدراستها علم الصرف. ومن ثم فإن المشكلة الأساسية عند أصحاب هذا الاتجاه تتمثل فى جوهرها فى تحديد العلاقة بين علمى النحو والصرف، ودور كل منهما فى تناول الكلمة العربية.

وسنكتفى بأن نعرض هنا بعض النماذج التى تصور وظيفة النحو ومجالاته، عند كل فريق من هذين الفريقين:

- يأتي على رأس الفريق الأول أبو الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ، في كتابه «الخصائص» إذ يقول: «النحو: انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك»[١]. وواضح أن مضمون التعريف أن النحو يدرس الكلمات في كل أحوالها، سواء وهي منفردة لم تدخل في التركيب، أم بعد تركيبها في إطار الجملة، وإذاً فالنحو يدرس بالضرورة مستويين من مستويات النشاط اللغوي هما: الكلمة، والجملة.

وهذه الفكرة هي التي قررها - من قبل - أبو سعيد السيرافي: الحسن بن عبد الله بن المرزبان المتوفى سنة ٣٦٨ هـ في مناظرته لمتى بن يونس القنائي حيث يقول: «معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير، وتوخي الصواب في ذلك، وتجنب الخطأ من ذلك»[٢].

ثم أخذ بها - من بعد - الخضراوي: محمد بن يحيى بن هشام المتوفى سنة ٦٤٦ هـ، حين قرر أن «النحو علم بأقيسة تغير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب»[٣].

واستمر القول بهذا التحديد إلى عصر متأخر، فإن من بين من ذكر قريبا من هذا الرأي الصبان: أبو العرفان محمد بن علي، المتوفى سنة ١٢٠٦ هـ، الذي ينقل في حاشيته على الأشموني أن: «موضوع هذا الفن - يعني النحو - الكلمات العربية، من حيث عروض

(١) الخصائص ١/٣٤.
(٢) الإمتاع والمؤانسة ١/١٢١.
(٣) الاقتراح في علم أصول النحو ٣٠.

الأحوال لها ، حال إفرادها ، كالإعلال ، والإدغام ، والحذف ، والإبدال أو حال تركيبها ، كحركات الإعراب والبناء»[1]. وفى إطار هذا الفهم يكون «الصرف» عند هذا الفريق جزءاً من النحو ، أى قسماً منه ، وتأكيداً لذلك يقول الرضى فى شرحه للشافية: «التصريف جزء من أجزاء النحو بلاخلاف من أهل الصناعة»[2] أى دون معارضة أحد من أهل العلم المشتغلين بمسائل اللغة وقضاياها ، ويفسر هذا الموقف أبو حيان : أثير الدين محمد بن يوسف ابن على المتوفى سنة ٥٤٥ هـ . فيقرر أن « علم النحو مشتمل على أحكام الكلمة ، والأحكام على قسمين : قسم يلحقها حالة التركيب ، وقسم يلحقها حالة الإفراد ، فالأول قسمان : قسم إعرابى ، وقسم غير إعرابى ، وسمى هذان القسمان : « علم الإعراب » تغليباً لأحد القسمين . والثانى أيضاً قسمان : قسم تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعانى ، نحو : ضرب ، وضارب وتضارب ، واضطراب ، وكالتصغير ، والتكسير ، وبناء الآلات ، وأسماء المصادر ، وغير ذلك . وهذا جرت عادة النحويين بذكره قبل علم التصريف وإن كان منه . وقسم تتغير فيه الكلمة لا لاختلاف المعانى ، كالنقص والإبدال ، والقلب ، والنقل ، وغير ذلك» .

فالنحو إذاً يدرس أحكام الكلمات قبل التركيب فى الجملة وبعد تركيبها فيها ، والصرف يدرس الكلمات قبل التركيب فحسب ، أى أن الصرف جزء من النحو ومرحلة من مراحله .

- ويأتى على رأس الفريق الثانى أبو الفتح عثمان بن جنى - أيضاً - فى كتابه : « المنصف » ، حين يقول : « فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم

---

(١) الصبان على الأشمونى ١٦/١ .
(٢) شرح شافية ابن الحاجب الرضى ٦/١ .

الثابتة ، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة»[١] ، ومقتضى ذلك أن النحو لا يدرس الكلمة فى ذاتها ، ولا يتناول بنيتها نفسها ، فإن ذلك موضوع علم الصرف ، إنما يدرس النحو أحوال الكلمة المتنقلة ، أى تلك العلاقات الناتجة عن دخولها فى تركيب الجملة العربية . وهكذا لا يكون الصرف جزءا من النحو ، ولا سبيل إلى شموله له ، بل يجب أن يكون قسيما له . منفصلا - موضوعيا - عنه ، وإن كان متآزراً - عمليا - معه على تناول بعض مستويات النشاط اللغوى بالدرس . حين يقتصر النحو على تناول « الجمل » أو « التراكيب » أى الكلمات بعد تركيبها وما ينتج عن هذا التركيب من ظواهر وعلاقات . تاركا للصرف دراسة ظواهرها قبل التركيب فحسب .

يقول أبو إسحاق الشاطبى فى شرح الخلاصة : « النحو - فى الاصطلاح - علم بالأحوال والأشكال التى بها تدل ألفاظ العرب على المعانى ، ويعنى بالأحوال : وضع الألفاظ من حيث دلالتها على المعانى التركيبية ، أى المعانى التى تستفاد بالأشكال ما يعرض فى آخر طرفى اللفظ ووسطه من الآثار والتغيرات التى بها تدل ألفاظ العرب على المعانى »[٢] .

ويقول جلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ فى الاقتراح نقلا عن صاحب كتاب المستوفى «النحو صناعة علمية ينظر بها أصحابها فى ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم ، لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى ، فيتوصل بإحداها إلى الأخرى »[٣] .

ويقول محمود العالم فى أنوار الربيع : « إن النحو يتناول بالدراسة

---

(١) المنصف شرح التصريف ١/٤ .
(٢) شرح الألفية ، مخطوط غير مرقم .
(٣) الاقتراح فى علم أصول النحو .

أحوال أواخر الكلمات التى حصلت بتركيب بعضها مع بعض ، من إعراب وبناء ، وكذا أحوال غير الأواخر من تقديم وتأخير وحذف وذكر وغيرها»[1].

ويتناول أصحاب هذا الاتجاه بعض التعريفات المأثورة لأصحاب الرأى القائل بحصر وظيفة النحو فى دراسة الإعراب والبناء فحسب ، فيرفضون الأخذ بها ، ومنهم من يلجأ إلى تأويلها بدعوى أن النص فى تلك التعريفات على «الإعراب والبناء» «اقتصار على الغالب»[2] ، أى من قبيل الاكتفاء بأبرز الظواهر اللغوية التى يتناولها النحو بالبحث والدراسة ، وليس على سبيل حصر المجالات التى يبحثها والجوانب التى يتناولها .

وبهذا الفهم لوظيفة النحو يشارك الباحث النحوى الباحث فى علم البيان — كما يقرر ذلك ابن كمال باشا — فى أن كلا منهما يبحث فى المركبات ، «إلا أن النحوى يبحث عنها من جهة هيآتها التركيبية صحة وفساداً ، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوصفية على وجه السداد ، وصاحب المعانى يبحث عنها من جهة حسن النظم المعبر عنه بالفصاحة فى التركيب وقبحه»[3].

وهذا التصور لوظيفة النحو هو ما استقر الأخذ به عند غير النحاة ممن كتب فى حقائق العلوم ومصطلحاتها ، ومن بين هؤلاء التهانوى الذى يقول: «علم النحو — ويسمى علم الإعراب على ما فى شرح اللب — وهو علم يعرف به كيفية التركيب العربى صحة وسقما ... والغرض منه الاحتراز عن الخطأ فى التأليف ، والاقتدار على فهمه والإفهام به»[4] .

---

(١) أنوار الربيع ٥٨ .

(٢) انظر : تقرير الشربينى على حاشية الصبان على الأشمونى .

(٣) رسالة فيما بين اللغوى وصاحب المعانى ، لابن كمال باشا ، مخطوط ، ١٩٧ — ١٩٩ .

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون ١/١٧ — ١٨ . وانظر فى تأكيد هذا المعنى نفسه ٣/١ — ١٤ ، ٤/١٣٣١ .

ويقول الشيخ محمد الخضر حسين : « إذا ألقينا نظرة على علم النحو وجدناه يبحث عن أحوال الجمل ، والمفردات من حيث وقوعها في التركيب، أو عن الأحوال التي يكون بها التركيب مطابقا للمعاني الوصفية الأصلية، أما الجمل فنحو الجملة التي تقع خبراً ، أو حالا ، أو صفة ، أو معطوفة ، أو شرطاً ، أو جزاء ، أو جواب قسم ، أو مضافا إليه ، أو مفعولا ثانياً لنحو علمت وظننت . ولم يحصر النحاة بحثهم في هذه الجمل على جهة الإعراب، بل بحثوا عن أحكامها من جهات أخرى ، ككونها خبرية ، أو إنشائية ، اسمية أو فعلية ، مقيدة بنوع خاص من الألفاظ ، أو مطلقة ، كما بحثوا عنها من جهة وقوعها في نظم الكلام ، أو من جهة ما تتصل به من الألفاظ ، أو من جهة وجوب الحذف ، أو امتناعه ، أو جوازه ...

هناك نحو ، ولغة ، وصرف، ومعان ، وبيان ، ولكل علم من هذه العلوم حد لا يتعداه ، وعلم النحو - من بينها - إنما يبحث عن الألفاظ باعتبار هيآتها التركيبية ، وتأديتها لمعانيها الأصلية »[1]

ويقول الشيخ محمد أحمد عرفة : « إن النحو عند النحاة عام شامل للإعراب والبناء ، وخصائص العربية ، ولكل حالة تكون عليها الكلمة في الجملة ، ولكل حالة تكون عليها الجملة في الجمل »[2]. ، وقد استند في تقريره هذا إلى « أن النحو الذي بأيدينا واسع الأطراف مترامي الجهات. مباحثه كما تتعلق بالإعراب والبناء تتعلق بخواص التركيب واختلاف معانيها ، وبيان معاني حروف العطف ، وحروف الجر ، والاستثناء ، والتقديم والتأخير ، الخ »[3].

---

(١) دراسات في العربية وتاريخها ، بحث : « موضوع علم النحو » ٨٦ — ١٩١ .
(٢) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ٦٧ — ٦٨ .
(٣) المصدر السابق .

ونحسب أن من الواجب - فى ختام هذا العرض لمفهوم النحو ووظيفته فى التراث اللغوى - أن نشير إلى أهم ما تضمنه هذا التراث من حقائق :

الأولى : أن التراث النحوى يتضمن بالفعل دراسات مفصلة وشاملة لضوابط تكوين الجملة العربية ، وأنه يتناول كافة العلاقات الناتجة عن تركيب الكلمات فى الجملة ، تلك التى أمكن تحديدها فى ثلاثة مجالات أساسية هى : الإعراب والبناء أو التصرف الإعرابى ، والتطابق أو التوافق والمخالفة ، والترتيب .

الثانية : أن معظم الدراسات النحوية قد تناولت ظاهرة الإعراب والبناء بصورة مباشرة ، فى حين لم يتناول النحاة العرب الظاهرتين الأخريين : التطابق ، والترتيب ، إلا من خلال دراستهم لقواعد الإعراب والبناء .

الثالثة : أن التعريفات التى قدمها النحويون لعلم النحو ، لا تنطبق تمام المطابقة على مضمون هذا العلم نفسه ، ولا تعكس صورة دقيقة لموضوعاته وقضاياه ومسائله . ومن ثم تعددت هذه التعريفات ، وتنوعت اتجاهاتها ، حيث أصبح الوقوف عليها - وحدها - لمحاولة معرفة مفهوم علم النحو وتحديد وظيفته ضربا من تجاهل الحقيقة المتمثلة فى المجالات التى تناولتها بالفعل المؤلفات النحوية .

الرابعة : أن كثيراً من الخلاف فى التعريفات النحوية لهذا العلم قد امتد عن عدم تحديد علاقته بعلم الصرف نظراً للروابط الخاصة التى تربط بينهما ؛ إذ يتناول كل منهما « الكلمات » بالتقنين ، وإن اختص النحو بمرحلة فيها ، والصرف بأخرى .

اهمية دراسة النحو

لعلم النحو – بهذا المفهوم الذى تحدد له فى التراث اللغوى من ناحية ، وفى العلوم التصويبية من ناحية أخرى – أهمية كبيرة فى الدرس اللغوى وتمتد هذه الأهمية عند اللغويين العرب من تضافر سببين أساسيين :

أولهما – لغوى ، ويتمثل فى ضرورة وجود علم يقوم بدراسة الجملة العربية ؛ إذ بدون وجود هذا العلم تنفصم الحلقات المكونة لسلسلة العلوم التى تتضافر على دراسة اللغة وتحديد ضوابطها ، ومن ثم يضطرب تقنين اللغة وتعجز قواعدها عن الإحاطة بظواهرها .

وثانيهما – دينى ، ومرده إلى دور النحو فى معرفة قواعد اللغة التى لابد من الإلمام بها ، حيث يوجب الدين دراستها والعلم بهـا على سبيل الكفاية ، أى أنه يفرض على الجماعة المسلمة أن تخصص من بين أفرادها من يتعمق فى دراسة هذه القواعد ويتقنها حتى يمكن فهم اللغة التى نزل بها القرآن ، ومن ثم يكون إهمال هذا العلم محظوراً دينياً لأنه يؤدى – عند الفقهاء – إلى محظور وهو عدم الإلمام بقواعد اللغة ، ومن ثم عدم فهم النص القرآنى ، قال مالك : « لا أُوتى برجل غير عالم بلغة العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالا »[1] ، ومن بين الشرائط التى اشترطها العلماء لتفسير القرآن « أن يكون المفسر ممتلئا من عدة الإعراب لا يلتبس عليه

(١) انظر : الإتقان فى علوم القرآن ٢/٢٢٩ .

اختلاف وجوه الكلام»[1] ، أى معرفة العلوم اللغوية معرفة دقيقة مستوعبة حتى يتمكن من فهم خصائص التراكيب اللغوية وأساليبها ، وقد فسر هذا الإجمال جلال الدين السيوطى حين جعل من بين شروط المفسر معرفته بعدد من العلوم ، على رأسها : اللغة - أى المعجم - والنحو ، والصرف .

أما اللغة فلأن المفسر بمعرفته إياها «يعرف شرح مفردات الألفاظ ، ومدلولاتها بحسب الوضع ، ، قال مجاهد : لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم فى كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب . . ولا يكفى فى حقه معرفة اليسير منها ، فقد يكون اللفظ مشتركا وهو يعلم أحد المعنيين والمراد الآخر»[2] .

وأما النحو «فلأن المعنى يتغير ويختلف باختلاف الإعراب ، فلابد من اعتباره ، أخرج أبو عبيد عن الحسن أنه سئل عن الرجل يتعلم العربية يلتمس بها حسن النطق ويقيم بها قراءته، فقال : حسن فتعلمها ، فإن الرجل يقرأ الآية فيعيا بوجهها فيهلك فيها»[3] .

وأما الصرف فلأنه «به تعرف الأبنية والصيغ ، قال ابن فارس : من فاته علمه فاته المعظم ، لأنه قد توجد مثلا كلمة مبهمة فإذا صرفناها اتضحت بمصادرها ، وقال الزمخشرى : من بدع التفاسير قول من قال : إن (الإمام) فى قوله تعالى : (يوم ندعو كل أناس بإمامهم)[4] ، جمع (أم) وإن الناس يدعون يوم القيامة بأمهاتهم دون آبائهم ، وقال : وهذا غلط أوجبه جهله بالتصريف . فإن (أما) لا تجمع على (إمام) » .

---

(١) المصدر السابق ٢/٢٢٥

(٢) المصدر نفسه ٢/٢٣١ وانظر : روح المعانى فى شرح القرآن العظيم والسبع المثانى ١/٥ .

(٣) المصدران السابقان .

(٤) من الآية (٧١) من سورة الإسراء .

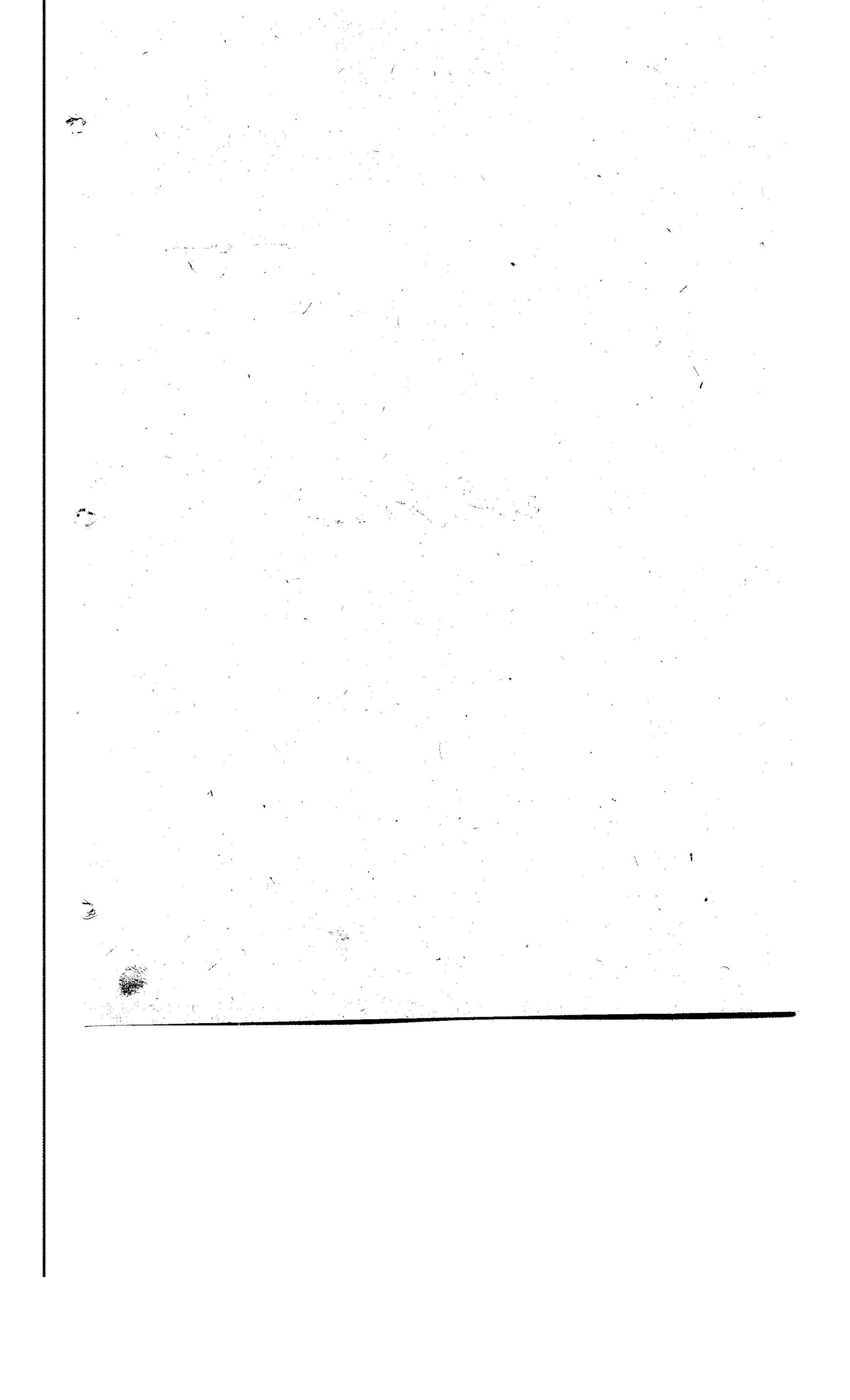
دراسة النحو إذاً أمر تفرضه الدواعي الدينية فضلا عن الحاجة الموضوعية للحقائق اللغوية ذاتها ، ولعل أقوى من دعا إلى دراسة النحو — تحت تأثير هذين العاملين معاً — الإمام عبد القاهر الجرجاني ، الذي يقرر أن « الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها ، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها ، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه ، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه . ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه ، وإلا من غالط في الحقائق نفسه ، وإذا كان الأمر كذلك فليت شعري ما عذر من تهاون به ، وزهد فيه ، ولم ير أن يستسقيه من مصبه ، ويأخذه من معدنه ، ورضي لنفسه بالنقص والكمال لها معرض ، وآثر الغبينة وهو يجد إلى الربح سبيلا »[1] .

---

(١) دلائل الإعجاز : ٢٣ — ٢٤ ، وانظر أيضاً صفحات : ٢٥ — ٢٨ .

الفصل الثالث

نشأة النحو وتطوّره



اتسم البحث فى نشأة النحو العربى ودراسة مراحله الباكرة ، فى فترات تاريخية طويلة ، بصور من التجاوز توشك أن تسمه بالبعد عن التناول الموضوعى ، وعدم الالتزام بأصول البحث العلمى ، وقد اتخذ هذا التجاوز أشكالا شتى ، فيها الأخذ بما قد يشيع من الآراء والأفكار ، أو تقرير مقولات بعض المرويات ، أو إقرار بعض الافتراضات دون عناية حقيقية بما لها من مقدمات .

ومن الثابت أن شيوع الآراء وانتشار الأفكار لايستلزم بالضرورة صحتها ، ولا يقتضى سلامتها ، بل لعل أكثر الآراء والأفكار مدعاة إلى التأمل تلك التى تتسم بالشيوع والذيوع والانتشار والاستقرار ؛ إذ إن الشيوع والذيوع قد لا يقوم على أساس علمى ولا ينبنى على سند موضوعى ؛ بل فى كثير من الأحيان يكون انتشار الرأى واستقرار الفكرة ليس له من أساس غير وهم ابتدع أو خيال اتبع ، الأمر الذى يفرض على الباحثين فى كل مجالات حياتنا وجوانب معتقداتنا أن يتوقفوا طويلا عند مايشيع من الآراء ويذيع ، وما ينتشر من الأفكار ويستقر ، عساهم يعرفون إلى أى مدى تتسم هذه وتلك بالصحة ، وتتصف بالسلامة ، وتنهض على أسس جديرة بالاعتبار .

ومن المقرر أيضـــا أن معطيات الروايات وما تقول به المرويات ليست أكثر من قرائن قد ترجح ، بيد أنها — بالقطع — لا تقطع ، ومن ثم يكون الأخذ بها — فى ذاتها — نوعا من التجاوز فى رؤية الحقائق

وتصنيفها ؛ فإن أقصى ما يمكن أن يقال بشأنها إنها من قبيل الآراء الشائعة والأفكار الذائعة ، ولقد سبق أن أشرنا - منذ قليل - إلى أن الشيوع والذيوع ، وما يدلان عليه من انتشار واستقرار ، ليس دليلا حاسما بقدر ما هو ظاهرة تخضع للتحليل ، ومن ثم تحتمل الرفض كما تقبل القبول .

ومن المقطوع به - كذلك - أن « الفرض » وإن كان أسلوبا مقبولا من أساليب البحث العلمى ، فإنه يجب أن يستند إلى ما يمكن وصفه بالاتساق بين النتائج والمقدمات ، بمعنى أنه يجب أن يكون الفرض - فى مجال الدراسات الإنسانية - نتاج رؤية للظواهر تتسم بالدقة وتتصف بالصحة معاً ، تتسم بالدقة فى قدرتها على جمع كافة الجزئيات ورصد جميع الاتجاهات ، وتتصف بالصحة من حيث فهم ما فيها من خصائص وتحديد ما بينها من علاقات : ومن ثم فإن إقرار بعض الفروض - أو القول بمعطياتها - دون الوقوف عند مقومات مقدماتها يعد ضربا من التجاوز الذى لا سبيل فى العمل العلمى إلى قبوله ، ولا مجال لإقراره .

ونتائج التجاوز العلمى فى تناول هذه القضية كثيرة ، تتخذ أشكالا شتى وصوراً متعددة . ومن الممكن رؤيتها من خلال تحليل اتجاهات ثلاثة فى تراثنا اللغوى فى دراسة نشأة النحو العربى .

الاتجاه الأول :

العزوف عن دراسة هذه النشأة ورفض تحليل الحقائق المتصلة بهذا الموضوع ، وعدها من قبيل الأساطير ، تحت تأثير توهم الخلط بين هذه القضية المحددة المادة والمنهج ، وقضية أخرى تختلف عنها بالضرورة مادة ومنهجا معاً ، وهى نشأة اللغة الإنسانية وخصائصها فى مراحلها الأولى .



والاتجاه الثاني :

قبول ماشاع واستقر في تراثنا اللغوي من رد سبب نشأة النحو إلى بعض الأحداث الشخصية التي مر بها أبو الأسود الدؤلي .

وأما الاتجاه الثالث :

فيتمثل في اتباع بعض « الفروض » القائلة بجواز امتداد نشأة بعض الموضوعات والاتجاهات اللغوية في اللغة العربية - ومن بينها النحو - عن جذور غير عربية ، هندية أو يونانية .

وسنقف عند كل صورة من هذه الصور بالدراسة ، على أن يكون ذلك مدخلا طبيعيا نقف من خلاله على الظروف الموضوعية التي أثمرت النحو العربي ، وشكلت - منذ مراحله الباكرة - أبعاده ، وصاغت بعض خصائصه .

* * *

ونبدأ بالاتجاه الأول الذي ذهب إليه بعض الدارسين - وعلى رأسهم بعض المستشرقين - من رفض التصدي لدراسة الظروف التي نشأ فيها النحو العربي والكيفية التي نشأ بها . والقطع - بدلا من ذلك - بأن ما ورد من نصوص في هذا المجال « من قبيل الأساطير »[1] لا الحقائق ، والاكتفاء - عوضا عن الدراسة - بالقول بأن « تاريخ وضع النحو لا سبيل إلى تحقيقه ألبتة »[2] وأن « أوائل علم اللغة العربية — يعني النحو — ستبقى دائما محوطة بالغموض والظلام »[3] .

ومن المؤكد أن السبب في هذا الاتجاه ما لمسه أصحابه في المأثورات

(١) تاريخ الأدب العربي ، لبروكلمان ٢/١٢٣ .
(٢) تاريخ آداب العرب ، للرافعي ١/٢٦٦ .
(٣) تاريخ الأدب العربي ، ٢/١٢٣ .

المروية فى هذه القضية من أختلاف وتشعب وتضارب ، ومن ثم آثروا السلامة بتجاوز المشكلة بأسرها ، وهم - بهذا الموقف - يربطون عمليا بين قضيتين مختلفتين أشد الاختلاف ، متباعدتين غاية البعد : قضية نشأة النحو ، وقضية نشأة اللغة وهذا كله من قبيل الخطأ المركب الذى لامفر من وسمه بالقصور والتقصير جميعا .

إن هذا الموقف خطأ إذ يتجاوز الوقائع التى يجب أن تكون محور الدراسة إلى « حالة » أقرب إلى أن تكون نفسية تنأى عن كل دراسة ؛ ثم هو خطأ فى تبرير هذا التجاوز برفع شعار : تلك قضية أسطورية لاعلمية . وذلك غير صحيح . والعجز عن المواجهة والهرب من التصدى لايمثل أى منهما حلا مقبولا فى أى قضية من قضايا الفرد والمجتمع ، وخلط المسائل لايساعد فى حل مشكلاتها بل يساهم فى تعقيدها ، ومن المقرر فى البحث العلمى أن ثمة فصلا لاسبيل إلى إلغائه بين نشأة النحو ، ونشأة اللغة ؛ فإن النحو - بمفهومه المحدد باعتباره دراسة تصويبية للنظام التركيبى للغة - عمل يتطلب بالضرورة قسطا من النمو الحضارى يسمح بالتحليل والتركيب الذهنى ، وبدراسة الخصائص المرحلية التى تعيشها أمة مايمكن أن نقف على المستوى الحضارى الذى تعيش فيه ، ومن ثم نستطيع أن ندرك مدى موائمة هذا المستوى لمتطلبات العمل العلمى وقدرته على تهيئة الظروف للبحث فيه باعتباره صورة - ونتيجة - للنشاط الحضارى . أما نشأة اللغة فأمر جد مختلف ، فإنها ليست قضية علمية بقدر ماهى مشكلة فلسفية ، إن البحث فيها ليس بحثا « من خلال مادة » وإنما هو نظر « فى موضوع » ، ومن ثم فإنه لاسبيل فيها إلى جمع الجزئيات ، وتصنيفها ، واستقراء ظواهرها ، وتحديد علاقاتها ، وتصور ضوابطها ، وإنما أقصى مايمكن أن يكون هنالك هو

تحديد الأفكار التى لاترتبط بواقع ، بل تمتد من الذهن ، ورصد الاتجاهات ليس فى إطار الجزئيات المدروسة بل من خلال الذات الدارسة .

* * *

وسوف نلمس شيئا من هذا التجاوز — وإن اختلفت صورته وتغيرت غايته — فى الاتجاه الثانى الذى اتجه إليه بعض الباحثين فى نشأة النحو العربى ، وهو الاتجاه الذى يفسر هذه النشأة بأنها نتاج بعض المواقف الشخصية التى تعرض لها أبو الأسود الدؤلى ، أخذاً بمعطيات ماورد فى هذا المجال من روايات .

ولعل أكثر هذه الروايات شهرة وأوسعها انتشارا ، تلك التى تحكى أن مناقشة دارت بين أبى الأسود وابنته ، حين قالت له يوما : ما أحسن السماء - برفع أحسن ، وجر السماء - فظن أبوها أنها تستفسر عن موطن الحسن فيها ، فأجابها : أى بنية ، نجومها . ولكن ابنته اعترضت عليه ، لقد كانت تتعجب ولم تكن تسأل . ومن ثم أدرك أبو الأسود أنها قد وقعت فى خطأ فى ضبط تركيب الكلمات فى الجملة ، إذ كان ينبغى أن تنصب لا أن ترفع وتجر ، فأرشدها إلى ذلك قائلا : إذاً فقولى : ما أحسن السماء[1] . وهكذا اضطرت هذه التجربة أبا الأسود إلى أن يفكر فى وضع ضوابط لتعليم الناس لغتهم ، فكان النحو .

وفى روايات أخرى أن محور الحديث بين أبى الأسود وابنته كان يدور حول حرارة الجو فى يوم شديد القيظ ، إذا قالت له ابنته : يا أبت ، ما أشدُّ الحرِّ - برفع أشد وجر الحر - فأجابها الحصباء بالرمضاء ، فقالت البنت : إنما تعجبت من شدته ، فأجابها أبوها مصححا ، طالبا منها أن تقول

(١) انظر : أخبار النحويين البصريين ١٤ .

ما أشدَّ الحر[1].

ودون هذه الروايات شهرة روايات أخر تدور حول خطأ بعض الأعراب في قراءة الآية الكريمة: «إن الله برىء من المشركين ورسوله» إذ قرأ بكسر لام (رسول) بدلا من ضمها؛ فسمعه أحد الأعراب فقال: أقد برىء الله من رسوله؟ فأنا أبرأ منه، فبلغ عمر عليه السلام مقال الأعرابي، فدعاه فقال: يا أعرابي أتبرأ من رسول الله ﷺ؟ فقال: يا أمير المؤمنين، إني قدمت المدينة، ولا علم لي بالقرآن، فسألت من يقرئني؟ فأقرأني هذا سورة براءة: (إن الله برىء من المشركين ورسوله)، فقلت أو قد برىء الله تعالى من رسوله، فأنا أبرأ منه، فقال عمر: ليس هكذا يا أعرابي، وصحح له الآية، ثم أمر عمر بعد ذلك أن لا يقرىء القرآن إلا عالم باللغة، وأمر أبا الأسود الدؤلي أن يضع النحو[2].

وتحكي رواية أخرى أن الخطأ في هذه الآية الكريمة لم يكن على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وإنما كان على عهد زياد بن أبيه؛ وأنه كان نتاج محاولة منه للضغط على أبي الأسود حتى يقبل أن «يعمل أصولا تضبط

---

(۱) هذه هي رواية المبرد في كتابه: الفاضل ص٥، وهي موجودة مع بعض التغيير في أخبار النحويين البصريين للسيرافي، وفي الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني.

أما رواية السيرافي فتقول: ص ١٤ «ويقال إن ابنته قالت له: يا أبت، ما أشد الحر، فقال لها: إذا كانت الصقعاء من فوقك، والرمضاء من تحتك، قالت: إنما أردت أن الحر شديد، قال: فقولي إذن ما أشد الحر».

وأما رواية أبي الفرج الأصبهاني (۲۹۸/۱۲) فتنص على «أن أبا الأسود الدؤلي دخل إلى ابنته بالبصرة، فقالت له: يا أبت ما أشد الحر، (رفعت أشد) فظنها تسأله، تستفهم منه: أي زمان الحر أشد؟ فقال لها: شهر ناجر، (يريد شهر صفر) والجاهلية كانت تسمي شهور السنة بهذه التسمية، فقالت يا أبت، إنما أخبرتك ولم أسألك.

وجلي أن الاختلاف الذي يدور حول رد الأب لا يغير من طبيعة الخطأ الذي وقعت فيه البنت، وهو خطأ في أسلوب التعجب.

(۲) نزهة الألبا ۸.

للناس لغتهم »[1] ، يقول ابن الأنبارى : « وروى أيضا أن زياد بن أبيه بعث إلى أبى الأسود ، وقال له : يا أبا الأسود ، إن هذه الحمراء - يقصد الأعاجم - قد كثرت وأفسدت من ألسن العرب ، فلو وضعت شيئا يصلح به الناس كلامهم ، ويعرب به كتاب الله تعالى ، فأبى أبو الأسود ، وكره إجابة زياد إلى ماسأل . فوجه زياد رجلا وقال له : اقعد على طريق أبى الأسود ، فإذا مر بك فاقرأ شيئاً من القرآن وتعمد اللحن فيه ؛ فقعد الرجل على طريق أبى الأسود ، فلما مر به رفع صوته فقرأ : (إن الله برىء من المشركين ورسوله) بالجر ، فاستعظم أبو الأسود ذلك ، وقال : عز وجه الله أن يبرأ من رسوله ، ورجع من حاله إلى زياد ، وقال : ياهذا قد أجبتك إلى ماسألت »[2] .

وروى أبو الفرج الأصبهانى ماحدث بين زياد وأبى الأسود بصورة مختلفة ، إذ يجعل المبادرة من أبى الأسود ، والرفض من زياد ، حتى يقع زياد فى تجربة تثبت له ضرورة تقنين اللغة ووضع ضوابطها ، فهو يعكس إذاً مضمون الرواية السابقة ، يقول أبو الفرج : « أول من وضع العربية أبو الأسود الدؤلى ، جاء إلى زياد بالبصرة فقال له : أصلح الله الأمير ، إنى أرى العرب قد خالطت هذه الأعاجم وتغيرت ألسنتهم ، أفتأذن لى أن أضع علما يقيمون به كلامهم ؟ قال : لا ، قال : ثم جاء زيادا رجل فقال : مات أبانا وخلف بنون ، فقال زياد : مات أبانا وخلف بنون ؟ ! ردوا إلى أبا الأسود الدؤلى ، فرد إليه ، فقال : ضع للناس مانهيتك عنه . فوضع لهم النحو »[3] .

---

(١) أخبار النحويين البصريين ١٢ .
(٢) نزهة الألبا ٩ .
(٣) الأغانى ٢٩٩/١٢ .

ويذكر السيرافي والقفطي قصة أخرى تختلف عن الحوادث السابقة في أن بطلها ليس عربيا، بل أعجمي من أهل (نوبندجان) ، أو (بوزنجان) هو الذي وقع في الخطأ الذي أثار عليه عاصفة من الهزء به والسخرية منه ، فرفض أبو الأسود أن يستجيب لمشاعر السخرية ، بالضحك من المخطىء ، ورأى أن يعالج أسباب هذا الخطأ بضبط اللغة وتقنينها تيسيراً لتعليمها ، يقول السيرافي : « مر بأبي الأسود سعد — وكان رجلا فارسيا من أهل بوزنجان ، كان قدم البصرة مع جماعة من أهله ، فدنوا من قدامة بن مظعون الجمحي ، فادعوا أنهم أسلموا على يديه ، وأنهم بذلك من مواليه — فمر سعد هذا بأبي الأسود وهو يقود فرسه ، قال : مالك ياسعد لاتركب ؟ قال : إن فرسي ضالع ، فضحك به بعض من حضره ، قال أبو الأسود : هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام ودخلوا فيه ، فصاروا لنا إخوة ، فلو علمناهم الكلام ، فوضع باب الفاعل والمفعول»[1] .

ويرتب جمهور المؤرخين لنشأة النحو العربي على هذه الروايات ، ونحوها ، نتيجة في غاية الأهمية ، هي أنها كانت وراء ما اصطلحوا عليه بقولهم « وضع النحو » ، وتفسيرهم لهذا الوضع أن أبا الأسود بما مر به في هذه الروايات من أحداث لم يجد مفرا من التفكير في « وضع » القواعد التي تنظم للناس لغتهم ، وتضبط لهم أساليبهم ، ومن ثم انصرف إلى « وضع » هذه القواعد بنفسه أو بتوجيه من علي كرم الله وجهه . إلى أن انتهى أخيرا إلى تأليف بعض الأبواب والمصطلحات والتعريفات والتقسيمات أيضا ، فهو يقسم الكلام إلى أقسامه الثلاثة المعروفة من أسماء وأفعال وحروف ، ويضع لكل منها تعريفا ، ويقسم الأسماء إلى ثلاثة : ظاهر ومضمر ومبهم ، ويضع لكل منها تعريفا ، ويقدم له أمثلة ، ويضع أبوابا في النحو عديدة منها : باب الفاعل

(١) أخبار النحويين البصريين ١٢ — ١٤ ، ولم أجد أياً من هذين البلدين المذكورين : (نوبندجان) و (بوزنجان) في معجم البلدان .

والمفعول، والتعجب، والمضاف، وأدوات الرفع والنصب والجر والجزم، والنعت، والاستفهام، بل من المؤرخين من يوشك أن يذهب إلى أنه قد وضع أبواب النحو كله [1].

وهذا النحو من «التصور» لنشأة النحو العربي يشيع في المأثورات اللغوية والتاريخية التي تعرضت لهذه القضية، حتى أوشك أن يكون مسلما فيها الربط بين نشأة النحو العربي وهذه الأحداث الجزئية التي مرت بأبي الأسود الدؤلي، وفي هذا تجاوز لمنطق التفكير العلمي وإهدار لأسس البحث فيه.

فإنه – أولا – يجعل هذه الحوادث الفردية سببا في إدراك ظاهرة من أبرز الظواهر اللغوية وتناولها بالضبط والتقنين، وكأن أحدا لم يخطىء في الحركات الإعرابية من قبل، وكأن اللحن لم يلفت الأنظار منذ تاريخ قديم. مع أن المأثورات اللغوية تؤكد وقوع أنماط منه منذ العصر الجاهلي

---

(١) يقول السيرافي في بعض رواياته: إن أبا الأسود قد وضع باب الفاعل والمفعول، ويقرر أيضاً أنه قد وضع في النحو كتاباً (أخبار النحويين البصريين ١٤).

ويذكر أبو الطيب اللغوي أن أبا الأسود قد أخذ عن علي عليه السلام قواعد الرفع والنصب والجر (مراتب النحويين ٦).

ويروي أبو الفرج الأصبهاني أن أبا الأسود قد أخذ عن علي عليه السلام أقسام الكلام الثلاثة، وأن علياً قد رسم له أصول النحو كلها، وأن النحويين قد نقلوا هذه الأصول وفرعوها (الأغاني ١٢/٢٩٨).

وفي نزهة الألبا – لابن الأنباري – رواية تقرر أن أبا الأسود لم يأخذ أقسام الكلام عن علي فحسب، بل إنه قد أخذ عنه تعريفاتها أيضاً، كما أخذ عنه – كذلك – تقسيم الأسماء إلى ظاهر ومضمر واسم لا ظاهر ولا مضمر، وهو المبهم، ثم إن أبا الأسود – بجهد مستقل منه – قد وضع بابي العطف والنعت، ثم بابي التعجب والاستفهام. (نزهة الألبا ٤ – ٥).

وفي بعض مرويات القفطي ما يشير إلى أن من بين الأبواب التي وضعها أبو الأسود باب المضاف وحروف الرفع والنصب والجر والجزم (إنباه الرواة ١/١٦).

وعصر النبى[1] وتكشف عن الوعى بخطره على الأداء اللغوى ، ولو أن اللحن فى اللغة العربية كان السبب فى « وضع » النحو لوجدنا فيه محاولات تسبق أبا الأسود ، إما فى العصر الجاهلى ، أو عصر النبى . « ومن ثم فإن تصور أن بعض الأحداث الجزئية الفردية التى وقعت لأبى الأسود أو لغيره من معاصريه كانت — وحدها — وراء وضع هذا العلم تصور مسرف فى السذاجة وفى الخطأ معا ، لأنه لا يربط نشأة العلم بالظروف الموضوعية التى حتمت التفكير فيه ، ويجردها من الظروف ليحيلها إلى حماس فردى وغيره شخصية ».[2]

ثم إنه — ثانيا — ضد منطق التطور الطبيعى فى العلوم الاجتماعية ، وليس معقولا — ولا مقبولا بحال — أن ينبثق فجأة علم يتصل باللغة ، متكامل الأبعاد ، محدد المنهج ، دون سابق معاناة فى تحديد ظواهره ، وتشكيل قضاياه ، ورصد اتجاهاته ، وبلورة سماته ؛ إذ إن اللغة — كما هو مقرر — ظاهرة اجتماعية ، وتحليل الظواهر الاجتماعية يتطلب مرحلة طويلة من المعاناة فى تناول الظاهرة المدروسة ، والتردد فى تشكيلها طبقا لتعدد علاقاتها وتنوعها ، « ومن البديهيات فى تاريخ الاختراعات أن المنهج الجديد يندر أن ينشأ فجأة من لا شيء ، ويسبق الاختراع الفنى عادة

---

(١) انظر : الظواهر اللغوية فى التراث النحوى . فإن فيه ما يؤكد وقوع اللحن فى العصر الجاهلى ، وذلك شيء طبيعى لأن اللغة العربية شأنها شأن سائر اللغات مستوى أداء محدد ، وهذا المستوى يتطلب خبرة ودربة ومرانا ، ونقص الخبرة والدربة يسلم بالضرورة إلى عدم التمكن من الأداء اللغوى ، ومن ثم وقوع الأخطاء (أى اللحن) فيه .

وانظر أيضاً : لمع الأدلة ٩٦ ، فإن فيه عددا من النصوص التى تشير إلى وقوع اللحن فى عهد النبى أيضاً .

وثمة مرويات كثيرة عن وقوعه فى عهد خليفتيه : أبى بكر وعمر .

(٢) تاريخ النحو العربى ٤٢ .

بتطورات فى النظرية العلمية »(١) . وفى حالتنا هذه ، لا تكون نشأة النحو على نحو ما تصوره هذه الروايات أمراً نادراً يدعوا إلى الغرابة فحسب ، بل إنه — وفق التحليل الموضوعى — أمر مستحيل، فلقد أثبتت المقارنات العلمية الدقيقة بين مقولات هذه الروايات وبين ماذكر فى مقابلها من كتاب سيبويه — الذى يتأخر عنها قرابة قرن كامل على أقل تقدير — أن هذه الروايات من المستحيل أن تصدر عن عصر سابق على سيبويه ، وأنه لا مفر من نسبتها إلى عصور تالية له (٢) .

ثم إن هذا التصور — ثالثا — يقطع بإمكان تجزئة المقدرة العقلية وتناقض أجزائها ومستوياتها من ناحية ، وإمكان الفصل بين هذه المقدرة وسائر الخبرات الإنسانية من أخرى ، هو يقطع بإمكان تجزئة المقدرة العقلية وتناقض أجزائها حين يقرر حدوث مثل هذا التفكير الذى يتناول هذا المستوى من النشاط اللغوى ، فيستخلص من آلاف الأحداث اللغوية الجزئية ضوابط تقننها فى قواعد كلية ، وبذلك يتسم بالقدرة المنهجية على التحليل والتركيب معاً ، فى الوقت الذى يعجز فيه عن رصد ظواهر كثيرة ، مجرد رصدها ، فى مجالات علمية شتى ، بما فى ذلك بعض مجالات البحث اللغوى نفسه ومستوياته ، وذلك تناقض لا سبيل إلى تصوره بله تقريره ، إذ القدرة العقلية لا تختلف خصائصها وإن تعددت الموضوعات والمواد التى تتناولها ، ولو درست النتاج الفكرى فى أى عصر فإنك لن تجد فارقا جوهريا بين الخصائص العقلية التى شاركت فى بنائه ، وساهمت فى تكوينه. وهذا التصور يقطع أيضاً بإمكان الفصل بين المقدرة العقلية من ناحية وسائر الخبرات الإنسانية من ناحية ثانية ، حين يعزل هذه المقدرة عن بقية

---

(١) اللغة فى المجتمع ٢٨٥ .

(٢) انظر : تاريخ النحو العربى ٧٥ — ٧٩ .

الخبرات ويتصورها طاقة مستقلة قائمة بذاتها لا علاقة لها بغيرها ، وكأن النشاط الإنسانى قابل للتجزئة ، وهذا كله خطأ ؛ « لأن الوجود الإنسانى كلى بالضرورة ، والإنسان فيه لا ينفصل عن الظروف المحيطة به ؛ إذ تؤثر فيه ، ويؤثر فيها ، ومن ثم فإن من المستحيل دراسة قضية علمية — مهما بدت منعزلة عن الاحتكاك الاجتماعى — دون أن نضع فى الاعتبار المستوى الفكرى الذى أنتج هذه القضية ، ولا نستطيع الوقوف على هذا المستوى الفكرى دون أن نلمس طاقات القدرات العقلية »[1] كما تتجلى فى النشاط الفكرى بأسره .

ثم إن هذا التصور أخيرا — يأخذ بمقولات هذه الروايات دون محاولة حقيقية لتحليل أسانيدها ، ولو أن أصحاب هذا التصور توقفوا أمام هذه الأسانيد لوجدوا فيها ما يفسر أسباب هذا الاختلاف وما صحبه من اضطراب — من ناحية — وما يشير إلى طبيعة الدور الذى قام به أبو الأسود من ناحية أخرى .

وهكذا يكون هذا التجوز قد أهدر — بصورة توشك أن تكون كاملة — أسس البحث العلمى ولم يلتزم بأصوله ، ومن ثم لم يضف — فيما نحسب — غير مزيد من الخلط فى فهم هذه القضـــية ، والاضطراب فى تحديد أبعادها .

* * *

ولقد امتد هذا التجاوز لضوابط البحث العلمى وأصوله إلى محاولات

---

(١) المصدر السابق ٤٣ .

بعض الدارسين المحدثين — من مستشرقين وغير مستشرقين — ممن راعهم هذا الاضطراب الشديد فى الروايات ، وهذا الإسراف العظيم فى معطيات المرويات ، وهذا الادعاء الخطير بوجــود عديد من التفاصيل ليس من الممكن نشأتها بحال فى تلك الفترة التى نسبت إليها ، ولا فى ظل تلك الظروف التى قيل بنشأتها فى رحابها ، فاضطروا إلى رفض هذه الروايات بأسرها ورد مقولاتها ، لأن « طبيعة زمن على وأبى الأسود تأبى هذه التعاريف وهذه التقاسيم الفلسفية ، والعلم الذى ورد إلينا من هذا العصر فى كل فرع علم يتناسب مع الفطرة ، وليس فيه تعريف ولا تقسيم ، وإنما هو تفسير آية ، أو جمع لأحاديث ، ليس فيها تبويب ولا ترتيب ، فأما تعريف وتقسيم منطق فليس فى شىء مما صح نقله إلينا عن عصر على وأبى الأسود ، وأخشى أن يكون ذلك من وضع بعض الشيعة الذين أرادوا أن ينسبوا كل شىء إلى على بن أبى طالب »[1] .

وهذا الموقف — من رفض نسبة هذا النتاج النحوى الذى قررته تلك الروايات إلى عصر أبى الأسود لتناقضه مع خصائص العصر نفسه : منهجا ومادة معاً — أمر نقبله ، ولا نجد فيه تجاوزا ولا خطأ ، ولكن التجاوز والخطأ يسم ما بعد ذلك من محاولة تقديم بديل لما تقدمه هذه الروايات من تفسير لنشأة النحو العربى ؛ فإن هؤلاء الدارسين حين حاولوا تقديم هذا البديل ذهبوا إلى الأخذ بأحد افتراضين ، لا سبيل إلى إثباتهما ، بل لعل كثيرا من الظواهر والحقائق تنهض بما يوشك أن يكون نفيا لهما .

الافتراض الأول :

أن نشأة النحو العربى ليست وليدة البنية الثقافية للبيئة العربية وحدها ،

---

(١) ضحى الإسلام ٢/٢٨٥ .

وليست نتاجا خالصا للثقافة العربية فى ذاتها . وإنما هى ثمرة شجرة تمتد جذورها فى ثقافات أخرى غير عربية .

ماهى الثقافات التى كان لها الفضل - عند أصحاب هذا الافتراض - فى فى نشأة النحو العربى ؟ .

هنا نجد ثلاث إجابات تختلف اختلافا بعيدا :

الإجابة الأولى :

يذهب أصحابها إلى أن النحو العربى قد تأثر — فى نشأته — بالنحو السريانى ، ولعل أقوى الذاهبين إلى هذا الرأى الدكتور حسن عون ، مستندا إلى أن « أبا الأسود قد اتخذ بيئة العراق موطنا ، وكان بها واليا إداريا ، وفيها عالما لغويا ، وزعيما دينيا ، ونحن نعلم أن هذه البيئة كانت قبل الفتح العربى وبعده مغزوة باللغة السريانية وبالمعارف السريانية ، وكانت إلى جانب ذلك آهلة بالعلماء السريان وميدانا لدراساتهم ومناقشاتهم وجدلهم ، لافى الناحية الدينية أو الفلسفية فقط ، ولكن فى مختلف العلوم الإنسانية ، ومنها اللغة والنحو . ونعلم أيضا أن اللغة العربية قد تعرضت بعد اتساع الفتوح الإسلامية إلى نفس الأزمة التى تعرضت لها اللغة السريانية فى خلال القرنين الرابع والخامس بعد الميلاد : ظهور لغات أخرى فى ميدان الحديث والكتابة ، وانتشار اللحن بين الناطقين ، والخوف من أن يمتد اللحن إلى نصوص الكتاب المقدس ، هذه هى مظاهر الأزمة التى مرت بها اللغة السريانية فى القرنين الرابع والخامس الميلادى ومرت بها اللغة العربية بعد اتساع الفتوح . ولقد كان من نتائج هذه الأزمة عند السريان أن فكروا فى وضع ضوابط شكل كتابهم المقدس ، ولم تكن هذه الضوابط سوى طريقة النقط التى استعملها أبو الأسود الدؤلى فى شكل القرآن»[1] وإذا ،

(١) اللغة والنحو ٢٤٩ — ٢٥٠ .

فالمقدمات متشابهة ، والظروف متشابهة ، والنتائج متشابهة ، وكلا العملين قد حدث فى بيئة واحدة ، أليس من العناد إذاً أن نقول : إن أبا الأسود الدؤلى لم يستمد طريقة نقط الشكل من السريانيين الذين سبقوه بنفس العمل »(١) .

وليس من قبيل العناد أن نقرر أن كل ماقيل لايثبت أن أبا الأسود قد تأثر بالنحو السريانى ، ومن ثم يظل ما قيل مجرد فرض لادعامة له ولا دليل عليه ، ذلك أن ثمة فارقا أساسيا بين نقط المصحف ونشأة النحو ، فضبط المصحف بالنقط كان نتاج الإحساس بوجود ظاهرة لغوية محددة هى تعاقب الحركات فى أواخر الكلمات ، وعلى فرض أن أبا الأسود قد تأثر بالسريان فى طريقة الضبط الآلية فلا مجال للقول بأن ثمة اتصالا بين ذلك وبين الإحساس بوجود الظاهرة نفسها ، فإن وجود الظاهرة قديم ، والإحساس به معروف ، والخطأ فيها ثابت منذ مراحل ماقبل الإسلام ، وهكذا مهما قيل من إفادة أبى الأسود من السريان فى ضبط المصحف فلا سبيل إلى تجاوز هذا الموضوع المحدد إلى ادعاء تأثر النحو العربى بالنحو السريانى جملة »(٢) .

الإجابة الثانية :

ويرى أصحابها أن النحو العربى قد تأثر — منذ مراحله الأولى — بمؤثرات إغريقية ، بل إن منهم « من قال إنه نقل من اليونان إلى بلاد العرب »(٣) ، ولا يكتفى هؤلاء بتقرير هذه الحقيقة وحدها بل يتجاوزون ذلك إلى تحديد عناصر بعينها من القضايا النحوية تأثرت بمؤثرات يونانية ، ومن ذلك « تقسيم الكلمة : إلى أقسامها الثلاثة : الاسم والفعل والحرف ، فإن « الحقائق الموضوعية تكشف عن امتداد هذا التقسيم إلى أصل

(١) المصدر السابق .

(٢) انظر تحليل هذا الموضوع فى : تقويم الفكر النحوى ٧٠ — ٧٢ .

(٣) نقلا عن الأستاذ (ليتمان) فى محاضراته ، انظر : ضحى الإسلام ٢/٢٩٢ .

ميتافيزيقى هو التقسيم الأفلاطونى للموجودات ، فإن أفلاطون - فى مجال بحثه لمشكلة الوجود والعدم-قسم الموجودات إلى « ذوات » و « أحداث » ، وجعل اصطلاح « الذات » أو « الذوات » يتضمن الأمور المادية أو المعنوية ، كالكرسى والحجرة ، والعدل والرحمة ، وجعل اصطلاح « الأحداث » ينصب على الأفعال التى تقع فى زمن خاص ، كالضرب الذى يقع فى زمن خاص ، تشير إليه كلمة : ضرب أو اضرب ، مثلا ، ولا بد من وجود علاقات بين الأحداث والذوات بعضها وبعض ، فمثلا لا بد من وجود علاقة بين الضرب والشخص الذى يضرب ، أو بين الولد والبيت الذى يوجد فيه ، ولا شك أن كلا من الضرب والولد موجود وجودا واقعيا ، أما العلاقة فمجرد اعتبار ذهنى ... وقد قسم أفلاطون الألفاظ فى لغته الإغريقية على أساس دلالتها على هذه الموجودات ، فقال بأن الكلمة قسمان: (اسم) وهو مايدل على ذات ، و(فعل) وهو مايدل على حدث ، وهناك نوع ثالث يدل على العلاقة بين الذات والحدث سماه أفلاطون (العلاقة) . ومن هذا الوجه يتضح أن النحاة قد اعتمدوا الأساس الذى ينهض عليه تقييم أفلاطون للموجودات - وهو الدلالة - وجعلوه أساس تقسيمهم الكلمة إلى أنواعها الثلاثة ، كذلك أخذوا بالاتجاه الأفلاطونى فى تقسيم الكلمة فى اللغة الإغريقية من اعتبار الحروف مجرد علاقات أو روابط ، فاكتفى معظمهم فى تعريف الحرف بأنه مايدل على معنى ليس باسم ولا فعل ، أو ما لا يدل على معنى فى نفسه ، أو ما دل على معنى فى غيره ، دون ملاحظة أن الحروف فى العربية لها دلالتها المعجمية الخاصة التى لا سبيل إلى تجريدها منها ، والتى تفيدها مع السبك التركيبى ومن قبله أيضا[1] .

---

(١) انظر : تقويم الفكر النحوى ٨٠ - ٨١ ومصادره .

وكما يرتد تقسيم النحاة للكلمة إلى أصل ميتافيزيقى إغريقى ، يمتد تقسيمهم للكلام أيضا إلى الأصل نفسه ، وإن كان صاحبه فى هذه المرة أرسطو وليس أفلاطون ، ذلك أن أرسطو يقسم الألفاظ ـ من حيث الإفراد والتركيب ـ إلى مفرد ومركب « والمفرد » عنده مالا يدل جزؤه على جزء معناه ، وأما « المركب » فهو مايدل جزؤه على جزء معناه ، وقد أضاف إلى ذلك الشراح الإسلاميون قسما ثالثا هو « المؤلف » وفرقوا بين كل من « المركب » و « المؤلف » بأن المركب هو مايدل جزؤه على معنى ليس جزء معناه ، وأن المؤلف هو مايدل جزؤه على جزء معناه . وهذا الفارق الدقيق هو الذى لحظه النحاة الذين يفرقون بين « الكلام » و « الجملة » و « التركيب » بحيث يصح أن نرد هذه التفرقة النحوية إلى أصلها الميتافيزيقى الأرسطى كما عرفه العالم الإسلامى »[1] .

وادعاء تأثر النحو العربى فى نشأته بمؤثرات يونانية استنادا إلى تماثل الأسس التى انبنى عليها تقسيم « الكلمة » و « الكلام » فى اللغة العربية مع مايقابلها فى اللغة الإغريقية أو الفلسفة اليونانية، تجاوز لا سبيل إلى إقراره ؛ فإن التشابه فى الحقائق العلمية لايسلم إلى القول بالتأثر بالضرورة ؛ فإن دراسة التأثير والتأثر أكثر تعقيدا وأعمق خطرا من أن تعتمد على مجرد التشابه وحده ، فقد يصل علماء مختلفون إلى نتائج متماثلة ، دون أن تكون ثمة صلة بينهم ، كما قد يأخذ التأثر شكلا مغايرا إلى درجة التناقض مع المصدر المؤثر، ومن هنا فإن القطع بالتأثير والتأثر بين اللغات المختلفة فى مجال الفكر لا يقف عند حدود الأفكار المتشابهة ، ولا سبيل معه إلى اعتبار

---

(٤) المصدر نفسه ٨١ ـ ٨٢ .

التشابه ، أو حتى التطابق ، دليلا قاطعا على التأثر ، كما لا مجال فيه لاعتبار الاختلاف ، أو حتى التناقض ، سببا للحكم بالأصالة ونفى كل تأثير. وإلا كان ذلك ضربا من التجاوز لأصول البحث العلمى وإهدارا لمقوماته ، وهكذا لامفر - للوصول إلى اليقين فى هذا المجال - من المرور بمراحل ثلاث :

الأولى : تحديد الموضوع ، وبلورة أفكاره وعناصره ، والكشف عن خصائصه واتجاهاته ، سواء فى اللغة التى ينسب إليها التأثير أو تلك التى ينسب إليها التأثر .

الثانية : القطع بأسبقية الأفكار فى إحدى اللغتين وتأخرها فى الأخرى. وبالطبع فإن أسبقية الأفكار يجب أن تكون فى اللغة التى ينسب إليها التأثير ، والتأخر ينبغى أن يكون فى اللغة التى ينسب إليها التأثر .

الثالثة : تحديد الطرق التى سلكتها الأفكار السابقة من لغتها حتى انتقلت - فى صورتها المباشرة أو غير المباشرة - إلى المتأثرين بها فى اللغات الأخرى .

إنه - بدون المرور بهذه المراحل الثلاث مجتمعة - تظل دعوى التأثير والتأثر مجرد فرض لامجال لإقراره فى البحث العلمى .

ومن الجلى أن تقرير تأثر النحو العربى فى نشأته بمؤثرات يونانية ، استنادا إلى تماثل الأسس التى انبنى عليها تقسيم الكلمة والكلام فى العربية والإغريقية لايستند إلى دعامات يقينية ، إذ اكتفى بتحديد شكل التماثل وبيان أسس التشابه فحسب ، دون أن يتتبع الطرق التى سلكتها هذه الأفكار حتى وصلت إلى النحاة العرب من ناحية ، ومن ناحية ثانية فإن تعريف « الكلمة » و « الكلام » وتحديد أقسام كل منهما لم يكن الموضوع الأول الذى شغل النحويين العرب حتى يقال إنهم قد التفتوا - منذ المراحل الأولى للدراسات النحوية - إلى تناول النحو بالدرس بفضل هذه المؤثرات غير

العربية ، ولا يكاد يوجد فى تاريخ النحو - أو فى مادته - مايشير إلى أن هذه الموضوعات كانت محور بحوثه الأولى ، ومن ثم يظل ادعاء تأثر النحو العربى - فى نشأته - بمؤثرات يونانية ، مجرد فرض لم ينهض دليل واحد على صحته .

أما الإجابة الثالثة :

فترى أن النحو العربى قد تأثر - منذ نشأته - بما كان للهنود من نحو ، ويذكر البيرونى فى « تحقيق ما للهند من مقولة ، مقبولة فى العقل أو مرذولة »[1] أن أحد ملوكهم - واسمه (سملواهن) وبالفصيح (سابتاهن) - كان يوما فى حوض يلاعب فيه نساءه ، فقال لإحداهن : مَاوَدَ كَنْدَهِيَ . أى لا ترشى على الماء ، فظنت أنه يقول : مُودَ كَنْدَ هى ، أى : احملى حلاوى ، فذهبت ، فأقبلت بها ، فأنكر الملك فعلها ، وعنفت فى الجواب ، وخاشنت ، فاستوحش الملك لذلك ، وامتنع عن الطعام كعادتهم ، واحتجب إلى أن جاء أحد علمائهم ، وسلى عنه بأن وعده تعليم النحو وتصاريف الكلام ، وذهب هذا العالم إلى (مهاديو) مصليا ، مسبحا ، وصائما متضرعا ، إلى أنه ظهر له وأعطاه قوانين يسيرة ، كما وضعها فى العربية أبو الأسود الدؤلى ، هكذا - إذا - نشأ النحو الهندى فى تصور البيرونى ، وهكذا - أيضا - نشأ النحو العربى عنده ، وجلى أن البيرونى لم يقطع بتأثر النحو العربى فى نشأته بالنحو الهندى ، ولكن من الدارسين المحدثين من رأى أن من المحتمل « أن تكون حكاية أبى الأسود قد وضعت فى العربية على نمط الحكاية الهندية ، ولعل مما يرجح هذا الظن أن الحكاية العربية مختلفة الأشكال ، متعددة الرواية ، فمن قائل إن على بن أبى طالب هو الذى

---

(١) تحقيق ما للهند من مقولة ص ١٠٥ .

أوعز إلى أبي الأسود بوضع النحو ، ومن قائل إنه عمر بن الخطاب ، ومن قائل إنه زياد بن أبيه ، ثم من قائل إن سبب وضع النحو أنه قارئا قرأ : (لايأكله إلا الخاطئين) ومن قائل إن قارئا قرأ : (إن الله برىء من المشركين ورسوله) ، ومن قائل إن ابنة أبي الأسود قالت : ما أحسن السماء ، تريد التعجب ، فقال لها : نجومها ، يظنها تستفهم، فقالت : ياأبت ، إنما أخبرك ولم أسالك . فقال لها : إذن فقولي : ما أحسن السماء . أ.خ ماقالوا مما يحمل على الشك في القصة ، ثم هناك شبه بين ذهاب الهندي إلى مهاديو مصليا مسبحا وبين ذهاب أبي الأسود إلى علي بن أبي طالب يسأله المعونة في وضع النحو »[1].

ووواضح أن بين القصتين نقاط تلاق بحيث يمكن اعتبارهما معاصورتين لفكرة واحدة ، فهما تبدآن بخطأ تركيبي يغير الأساليب ويصيبها بالاضطراب ، الأمر الذي يخلق مشكلة لغوية عند أبطال القصتين : الملك الهندي وعالمه من ناحية ، وأبي الأسود من ناحية ، وهذه المشكلة اللغوية لامفر من حلها ، فيلجأ الأبطال إلى زعامة دينية يستلهمونها ، فلاتجد الزعامة الدينية سبيلا غير التفكير في وضع قواعد تصون اللغة وتحميها من الخطأ . وبرغم نقاط التشابه العديدة هذه بين القصتين فإنه لامجال للتسليم بتأثر النحو العربي - في نشأته - بالنحو الهندي ؛ إذ أقصى ما يمكن التسليم به - مع فرض صحة هذه الروايات ، وافتراض انتقالها من الهندية إلى العربية - أن محاولة «تفسير» نشأة النحو العربي قد تأثرت بمؤثرات هندية ، وثمة بون شاسع بين تأثر « محاولات تفسير نشأة النحو » و« تأثر » النحو نفسه ، إن تفسير النشأة عمل تاريخي ، وهو يخضع بالضرورة للمنهج الاستردادي ، أما النحو فعلم تصويبي ، ومنهجه بالضرورة وصفي تحليلي ، وفي الخلط بين

(١) ضحى الإسلام ٢٤٥/١ ج

المجالين فساد للإدراك الموضوعى وتجاوز لمقومات البحث العلمى .

وإذا كان التحليل الدقيق للقضيتين لا يقرر تأثر النحو العربى فى مراحله الأولى بالنحو الهندى ، فإن من الدارسين المحدثين من ذهب إلى عكس ذلك مستندا إلى ما ارتآه من التحليل الموضوعى لكتاب سيبويه ـ أقدم ما نقل إلينا من المؤلفات النحوية ـ مقارنا بما تصوره من خصائص للبحث النحوى اللغوى السنسكريتى[1] . وجلى أن هذا الاتجاه ـ مع فرض صحته ، جد بعيد[2] ، ولا دليل فيه على تأثر النحو العربى ـ فى نشأته ـ بالنحو الهندى ، فإن بين نشأة النحو وكتاب سيبويه أجيالا عديدة . وما يصح ادعاؤه بالنسبة للكتاب لا سبيل إلى التسليم به قبله بسنوات طوال تبلغ القرن أو تزيد .

* * *

الافتراض الثانى[3]:

أنه ليس لأبى الأسود الدؤلى ، ولا لجيلين بعده ، أثر فى النحو ، وأن ادعاء وجود تأثير من نوع ما لأبى الأسود ، أو لمن بعده من تلاميذه ، أو لمن بعدهم من تلاميذهم ، أمر لا يمكن قبوله بيسر ؛ إذ لا يستساغ القول بأن العرب فى تلك الفترة المبكرة تاريخيا قد تمكنوا من الإشتغال بالعلوم

---

(١) لعل أهم من ذهب إلى هذا الاتجاه الدكتور عبد الرحمن أيوب ، فى مذكراته عن الدراسات اللغوية العربية ؛ حيث قرر أن كتاب سيبويه ، على عكس كتب النحويين المتأخرين ، قد تميز بالخصائص الثلاث التى تميز البحوث اللغوية الهندية وهى :

١ — العناية بدراسة الأصوات .

٢ — عدم الاهتمام بالنظريات والتقسيمات العقلية .

٣ — الاعتماد على أشكال الألفاظ فى تقسيمها إلى أنواع .

ورأى الدكتور أيوب أن تأثر سيبويه — فى كتابه — بالمؤثرات الهندية ، هو سبب اختلاف كتابه عن الكتب المتأخرة التى تأثرت — على العكس من ذلك — بمؤثرات إغريقية .

انظر : محاضرات فى علم اللغة ص ٧ .

(٢) انظر : البحث اللغوى عند الهنود وأثره على اللغويين العرب ١٥٤ — ١٦٠ .

(٣) انظر ص ٩١ من هذه الدراسة .

ووضع القواعد[١] . ويمضى هؤلاء فيبنون على هذا الفرض نتيجة فى غاية الأهمية ، هى أن أقدم نحوى يمكن أن يعتد به — ومن ثم يرد بصورة أو بأخرى — القول بنشأة النحو إليه ، هو عبد الله بن أبى إسحق الحضرمى المتوفى سنة ١١٧ هـ[٢] ، ولتأييد هذا الفرض اتبع هؤلاء منهجاً محدداً حاولوا من خلاله وبوساطته تتبع كتب النحو الباقية بأيدينا لنعلم أقدم عالم نسب إليه رأى نحوى فى هذه الكتب ، وبالطبع كان أقدم هذه الكتب كتاب سيبويه ، وأقدم من نسب إليه سيبويه رأياً ابن أبى اسحاق .

وهذا اتجاه غير صحيح ، إذ يعتمد على فرض لا يدعمه غير أسلوب من أساليب الاستقصاء غير الدقيق ، ومن المؤكد علمياً أن كتاب سيبويه ليس أقدم المؤلفات النحوية على الإطلاق وإن كان أقدم ما وصل إلينا من هذه المؤلفات ، ومن الثابت تاريخياً أن ثمة كتباً فى النحو منسوبة إلى أجيال سابقة على سيبويه ، بيد أنها لم تصل إلينا[٣] . ثم إن من المفروغ منه أن مرحلة النشأة العلمية قد لا تكون لها إلا قيمة تاريخية فحسب ،

---

(١) انظر بحث الأستاذ ابراهيم مصطفى فى مجلة كلية الآداب ، المجلد ١٠ جزء ٢ ص ١ — ٦ .

(٢) انظر فى ترجمته : طبقات فحول الشعراء ، والمعارف ، مراتب النحويين ١٢ ، أخبار النحويين البصريين ١٩ . طبقات النحويين واللغويين ، الفهرست ٦٢ ، نزهة الألبا ١٨ ، إنباه الرواه ٢/١٠٤ ، تهذيب التهذيب ٥/١٤٨ ، النجوم الزاهرة ١/٣٣ ، بغية الوعاة ٢٨٢ ، خزانة الأدب ١/١١٥ .

(٣) إذا تجاوزنا تعليقة أبى الأسود — تلك التى يمكن أن تعد أقدم تدوين يتضمن ملاحظات عن عملية نقط المصحف التى قام بها — فإن ثمة عددا من المؤلفات النحوية التى ورد ذكرها قبل سيبويه ، ومن ذلك مؤلفات عيسى بن عمر التى ذكر بعض المؤرخين أنها بلغت نيفاً وسبعين مصنفاً (وفيات الأعيان ٣/١٥٥) ومؤلفات معاذ بن مسلم الهراء (إنباه الرواه ١/٣٩٠) فضلا عما نسب إلى الخليل بن أحمد من آثار .

بمعنى أن العلماء الذين يسهمون فى هذه النشأة قد يتجاوزهم التطور العلمى بسرعته المضاعفة ، ومن ثم لا نستطيع أن نجد لهم تأثيراً منهجياً حقيقياً بعد أجيال قلائل من متابعة البحث فيما جد بفضلهم من علوم ، وهكذا تختفى أسماؤهم أو تكاد ، فلا تجد لها ذكراً إلا حين تبحث فى تاريخ نشأة العلوم وخصائصها فى مراحلها الأولى .

* * *

وهكذا نخلص إلى أن النحو — شأنه شأن بقية علوم اللغة — لا يمكن أن ينشأ بناء على الرغبة الشخصية لفرد مهما كانت قدرته العقلية . ومهما بلغ حماسه وتوهجه وغيرته ، فإن العلم — وبخاصة فى مجال الدراسات الإنسانية ذات الطابع الاجتماعى — إنما ينشأ تعبيراً عن حاجات اجتماعية فى محاولة لتلبية هذه الحاجات ، وأى رؤية مخالفة لذلك — فضلا عن مخالفتها التى لا مفر منها للواقع الذى كان والذى لابد أن يكون — تضلل فى فهم الحقائق وتزيف صورتها بما تقدمه من صورة شوهاء قد تخدر عن متابعة البحث وتلهى الباحثين عنه بأقاصيص تصلح للسمر ولا تجدر بالنظر .

كذلك من المستحيل أن ينتج النحو تحت إلحاح الأفكار الأجنبية ؛ لأن النحو — كما قلنا غير مرة — علم لغوى تلده الحاجة الاجتماعية ، ولا مجال لتصور نقل الحاجات الاجتماعية من بيئة إلى بيئة ، وهو علم يعالج الظواهر الاجتماعية ، أو بتعبير أدق تأثير بعض الظواهر الاجتماعية على اللغة ، والعلاج لا يوصف إلا عند وجود المرض ، ومستحيل أن تصف علاجاً فى العربية لمرض لا وجود له فيها . وهكذا يجب أن ننتهى إلى أن تلك الصور من التجاوز - فضلا عن كل ما قلناه فيها - لا تتسم فقط بالبعد عن رؤية ما كان ، بل إنها تتصف أيضاً بأنها أدخل فى مجال فرض ما لا سبيل له إلى أن يكون .

ما السبيل إلى معرفة نشأة النحو العربي ؟..

نحسب أن من الواجب — حتى يمكن تصوُّر ما كان على نحو قريب بالفعل مما كان — أن نبدأ بمقدمتين تتكاملان :

الأولى :

أنه لا لغة بلا قواعد ؛ إذ اللغة — بالضرورة — مجموعات تتكامل من المستويات ، على نحو ما فصلنا القول فيه في الفصل الأول . ومن ثم فإنها تتضمن مجموعات تتآزر من الضوابط والنظم ، ولا سبيل إلى تصور لغة ، من أي نوع ،من غير قوانين تضبط مستوياتها ، وتنظم أساليبها .

والثانية :

أن الناطقين باللغة يدركون وجود قواعد لها وإن لم يقفوا — في كثير من الأحيان — على تفصيلاتها ، وبوسعك أن تتأمل — مثلا — لغة الطفل ومراحلها، فسوف تلحظ أن المحيطين به — من أفراد البيئة اللغوية — « يصححون » له ما يقع فيه من أخطاء ، وإن لم يكونوا على « علم » بسبب كونها أخطاء ، وهم يعلمون الطفل اللغة من خلال النماذج اللغوية الصحيحة، ويرفضون ما قد يقدمه من صيغ ، أو تراكيب ، أو جمل ، أو أساليب لا تتسم بالصحة ، وإن لم يعرفوا السبب الذي يجعل بعض النماذج صحيحة وبعضها غير صحيح .

ومقتضى هذا أن فى القواعد اللغوية مرحلتين :

المرحلة الأولى :

مرحلة « الإدراك التلقائى » لوجود قواعد، وهو إدراك تستطيع أن تصفه بأنه «تطبيقى» أكثر منه تجريدى ؛ أى أنه يتم من خلال استيعاب النماذج اللغوية وليس بالبعد عنها ، وهو السبب فى قبول ما يقبل من هذه النماذج ، ورفض ما يرفض فيها ، من غير تبرير ذهنى لقبول أو رفض، ثم هو إدراك يمكنك أن تسمه بأنه « جزئى » وليس وعياً كلياً ، فإنه قد لا يستطيع أن يصل إلى حكم عام يشمل أحداثاً لغوية متعددة، بيد أنه قادر دائماً على التعامل مع الأحداث اللغوية المتعددة — كل حدث منها على حدة — بالتصويب أو بالتخطئة . وهو إدراك فى مقدورك أن توسع دائرته بحيث يوشك أن يكون « صفة للمتمكنين» من اللغة، وليس خصيصة لفريق من الباحثين فيها .

المرحلة الثانية :

مرحلة «الوعى العقلى» بالقواعد، وهى مرحلة تتميز بالرؤية «التجريدية» التى تحكم كل تطبيق ، وهى رؤية قادرة على «الإحاطة الشاملة» ، دون أن تتوه فى خضم الجزئيات ، ولكنها — فى مقابل ذلك — محدودة فى نطاق «الباحثين» فى اللغة ، وليس صفة لكل الناطقين بها .

ومرحلة الوعى العقلى لا تتسم بالقدم كما تتسم بذلك مرحلة الإدراك التلقائى ، فإن هذه المرحلة الأخيرة هى التى تحفظ للغة قدرتها على البقاء والاستمرار ، وتصونها من الاضطراب ، وتنأى بنشاطها عن التخبط ، ولا سبيل إلى تصور لغة لا يكون لدى الناطقين بها إدراك لقواعدها ، وإن

كان – فى مقابل ذلك – من الممكن بقاء اللغة ، واستمرارها ، ونموها ، دون معرفة عقلية كاملة بقواعدها .

ومرحلة الوعى العقلى بالقواعد متأخرة بالضرورة عن مرحلة الإدراك التلقائى لها، وهى مرحلة لا توجد فجأة، ولا تنشأ فى لحظة واحدة، ولا تتم بأساليب غيبية، فإن كل ذلك يختلف مع طبيعة المادة التى تتناولها ، وهى « اللغة »فإن محاولة الإحاطة بالخصائص اللغوية لأى مستوى من مستوياتها يتطلب قدرة على « التجريد » وعلى « التقعيد » معاً ، والقدرة على التجريد تستلزم التزام منهج فكرى يعتمد على كلية التناول ، حتى يستطيع أن يصدر أحكاماً تتصف بالشمول ، كما تستلزم – فى الوقت نفسه – إحاطة دقيقة بالجزئيات ، وإدراكا موضوعياً لما بينها من علاقات . والقدرة على التقعيد تتطلب مقدرة على صياغة الظواهر مهما تشابكت علاقاتها وتنوعت أساليبها ، فى قواعد كلية تحيط بها وتدل عليها . وليست هذه القدرة على «التجريد » و «التقعيد» صفة لكل الناطقين باللغة ، بل هى خصائص فكرية لصفوة بعينها هى القادرة على أن تسهم فى بناء صرح البحوث العلمية ، سواء فى المجالات اللغوية أو غير اللغوية .

إن ميلاد مرحلة الوعى العقلى بقواعد اللغة نتاج مجموعات متضافرة من الظروف التى تتلاقى آثارها وتتحالف نتائجها على خلق المناخ الملائم، الذى يعمل فى النهاية على جذب القدرات العقلية القادرة على نقل القواعد اللغوية من عالم الإحساس الغامض ، الهلامى ، الجزئى ، التطبيقى ، غير التفصيلى . إلى مجال الفكر المحدد ، الواضح ، الكلى ، التجريدى ، التفصيلى ، بيد أن هذه القدرات لا تقوم بهذا الدور دفعة واحدة ، وإنما فى مرحلة تطول وتقصر بحسب تأثرها بالظروف الموضوعية المصاحبة لها . وسنحاول أن نلقى نظرة عجلى على هذه الظروف التى كانت نشأة النحو استجابة لدواعيها ، ثم نلم بصورة عجلى بتلك المراحل التى قطعها النحو حتى عصرنا .

الظروف الموضوعية لنشأة النحو العربي :

بعد استقرار موجة الفتوح الإسلامية الواسعة ، وبدء عمليات التحول الديني الهائلة في تاريخ الشعوب المفتوحة ، بدأت « المشكلة اللغوية » — إذا صح هذا التعبير — تفرض نفسها على القادة السياسيين والمفكرين الإسلاميين ، لقد كانت جذور المشكلة موجودة من قبل ، حتى مع صلصلة السلاح وقعقعة السيوف ، بيد أن طبيعة العمليات العسكرية لا تتيح فرصة للالتفات إلى شيء آخر أثناء القتال ، حتى إذا وضعت الحرب أوزارها وهدأت الأمور واستقرت الأوضاع بدأت المشكلة اللغوية تأخذ طابعاً أشد إلحاحاً بفعل عاملين مختلفين :

العامل الأول: اجتماعي وهو يتمثل في ذلك الاختلاط العميق العظيم الذي نشأ بين القبائل العربية وبين غير العرب ممن فتح الله بلادهم للمسلمين ، ولم يكن ممكنا أن يحدث هذا الاختلاط الاجتماعي ثم لا يتخذ له لغة تعبر عنه وتقضي حاجاته ، ولقد يتصور البعض أن القبائل العربية لم تختلط بالشعوب المفتوحة ، وأن الجيوش العربية ظلت محتفظة بطابعها العربي الخالص في تلك المدن التي أقيمت لها بعيدا عن مناطق التجمع السكاني في الشعوب المفتوحة ، وهذا الكلام صحيح إلى مدى محدود ، فقد حرصت الجيوش العربية أول الأمر على الإقامة في مناطق شبه مقفلة ، ولكن ذلك لم يهون من قيمة هذه المشكلة اللغوية ، لأن هناك في تلك القواعد الكثير من العبيد والإماء والخدم والتجار والطهاة وغيرهم ممن كانوا يقدمون خدمات شتى للجيوش الإسلامية ، وهذه الطبقة الكبيرة التي احتاجت إليها الجيوش الفاتحة لم تلبث أن تضخمت ، حين دفع الاستقرار ألوف الناس إلى

النزوح إلى تلك القواعد التي مالبثت أن أصبحت المدن الكبرى فى العالم الإسلامى»[1] .

والعامل الثانى : دينى ، ويتلخص فى أن العرب قد أرادوا أن ينشروا الإسلام بين الشعوب المفتوحة ، ومحور الإسلام هو القرآن ، وهو نص عربى ، ومن الضرورى على كل مسلم ومسلمة أن يقرأ منه آيات كل يوم ، ومن ثم لابد له من الإلمام من اللغة العربية ولو بقدر يمكنه من الوعى بهذه الآيات ، وهكذا أصبح تعلم اللغة العربية «قضية دينية» ؛ إذ هى التى تمثل ركيزة الوحدة الفكرية بين المسلمين جميعا ، وهكذا «لم يحدث حدث فى تاريخ العربية أبعد أثرا فى تقرير مصيرها من ظهور الإسلام ، ففى ذلك العهد ، قبل أكثر من ١٣٠٠ عام ، عند مارتل محمد - ﷺ - القرآن على بنى وطنه بلسان عربى مبين ، تأكدت رابطة وثيقة بين لغته والدين الجديد ، كانت ذات دلالة عظيمة فى مستقبل هذه اللغة ، ولا ينحصر هذا فى المقام الذى أخذته العربية منذ ذلك الوقت فى العالم الإسلامى كافة - من حيث صارت لغة الدين والحضارة على الإطلاق - بل يتجاوزه بمقدار أعظم إلى النتائج التى تركتها غزوات الفتح على أيدى عرب البوادى تحت راية الإسلام فى لغتهم»[2] .

ولكن كلا من هذين العاملين قد أحدث أثرا مناقضا للآخر ، فإن العامل الإجتماعى قد أسلم إلى خلق لغة مشتركة للتفاهم بين الأجناس المختلفة فى المجتمعات العديدة فى الدولة الإسلامية ، «وقد استعانت لغة التفاهم المذكورة بأبسط وسائل للتعبير اللغوى ، فبسطت المحصول الصوتى ،

---

(١) تاريخ النحو العربى ٥٥ .

(٢) العربية ١ .

وصوغ القوالب اللغوية ، واستغنت بذلك عن مراعاة أحوال الكلمة وتعريفها ، كما ضحت بالفرق بين الأجناس النحوية ، واكتفت ببعض القواعد القليلة الثابتة فى مواقع الكلام للتعبير عن علاقات التركيب ،[1] . وربما كانت هذه اللغة المشتركة التى فرضتها الظروف الاجتماعية فرضا السبب الأساسى فى تحرير لهجات الخطاب بين القبائل العربية من كثير من قيود الصوغ والتركيب ، ثم كانت اللغة المشتركة ، واللهجات المتحررة ، الأساس الذى انبنت عليه اللهجات العربية من بعد .

أما العامل الدينى فقد أحدث أثرا مناقضا لما أحدثه العامل الإجتماعى ، إذ أدرك خاصة المسلمين أن المشكلة اللغوية قد فرضت نفسها بإلحاح على المجتمع ، وأنه لابد من حل سريع لهذه المشكلة يضمن وحدة هذا المجتمع وترابطه ، وإذا كانت الظروف الاجتماعية تدفع إلى خلق لغة مشتركة إلى جوار اللغات الموجودة ، فإن العامل الدينى يفرض العمل على خلق لغة واحدة تشترك فيها كل الأقاليم مهما اختلفت أجناسها ، ولم يكن مفر من أن تكون اللغة المرشحة للقيام بهذا الدور هى اللغة العربية ، إذ هى لغة القرآن . وهكذا لم يكن بد من نقل هذه الأمم إلى القرآن والعربية ، ولكن لاسبيل إلى القيام بهذا الدور قبل تناول العربية بالتقعيد والتقنين ، ليتيسر تعليم هذه اللغة للشعوب المفتوحة أولا ، ثم ليمكن - بذلك - خلق وحده فكرية ترتكز عليها ، وتدعمها ، فى الوقت نفسه ، وحدة العقيدة .

ولعل أصلح إقليم لتصوير هذه العوامل والظروف كان العراق ، لانتشار القبائل العربية فيه فى حركة الفتوح الواسعة ، ثم لاختلاف لهجات هذه القبائل واللغة العربية من جانب ، ولهجات الشعب المفتوح ولغاته من

---

(٣) العربية ١٠ .

جانب آخر ، ولم يكن الأمر بهذه الصورة من الوضوح فى هذه الفترة فيما بقى من الأقاليم ؛ أما الشام فلأنها كانت قد استعربت إلى حد كبير قبل الإسلام بواسطة القبائل العربية التى هاجرت إليها ، ومن ثم لم يكد يجد جديد من الناحية اللغوية بعد فتحها ، وأما مصر فلم تهاجر إليها - فى هذه المرحلة - قبائل كثيرة ، ومن ثم لم تظهر مشكلة الاحتكاك اللغوى كما ظهرت فى العراق .

ولعل أفضل مكان فى العراق لتصوير هذا كله ، ومن ثم لنشأة الدراسات النحوية فيه ، كان البصرة ؛ فإن طبيعة المكان الذى أقيمت فيه لتكون نقطة التقاء الطرق الصحراوية الآتية من شبه الجزيرة والشام والطرق الصحراوية المتجهة إلى فارس ، بالطرق البحرية الممتدة من المجرى الأدنى للرافدين فيما بين البصرة وواسط شمالا فى دجلة والفرات ، قد ساعدت على تنوع تركيبها السكانى ، وتعدد الأنماط الداخلة فى تكوين مجتمعها ، وهكذا سرعان ما تحولت القاعدة الجديدة التى أنشأها من القصب عتبة بن غزوان بعد أن استشار أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عام ١٤ هـ (٦٣٥ م) لتكون نقطة تجمع للقبائل العربية المقاتلة ، ثم مركز تحضر تدريجى لهذه القبائل ، والتى لم يتجاوز عدد سكانها ثمانمائة رجل ، سرعان ما تحولت إلى مدينة ضخمة ، يبلغ عدد سكانها قرابة ثلاثمائة ألف نسمة ، وهذا العدد الضخم لم يكن من القبائل العربية وحدها ، بل يشكل الموالى - وهو الاصطلاح الذى تدخل تحته الشعوب غير العربية - جزءا هاما فيه[1] .

* * *

(١) انظر: تاريخ النحو العربى ٥٨ - ٥٩ ومصادره .

ثمة إذاً مشكلة لغوية بالغة التعقيد ، تتمثل فى تعدد اللهجات واللغات التى تستخدمها الأجناس المختلفة فى الأقاليم الواسعة التى امتدت إليها موجة الفتوح الإسلامية ؛ فهناك أولا العربية الفصحى ، وهناك ثانيا لهجات القبائل العربية التى لم تعد محصورة فى منطقة شبه الجزيرة بل انتقلت إلى خارجها مع موجات القبائل المشاركة فى الفتوح ، وهناك ثالثا لغات البلاد المفتوحة ، وهى تختلف باختلاف الأقاليم : فالقبطية فى مصر ، والسريانية فى الشام ، والفارسية فى فارس ، والسنسكريتية فيما وراء النهر ، والبربرية فى الشمال الإفريقى ، ثم هنالك أخيرا تلك اللغة التى ولدتها ظروف الاختلاط واشتباك المصالح فى المجتمعات الجديدة التى أنشأتها موجة الغزو وحركات الهجرة .

فى مقابل هذا التعدد - أو إن شئت فقل : هذا التمزق اللغوى - كانت توجد دائما الحاجة الملحة إلى نشر لغة واحدة ، تكون أداة مشتركة لكافة الأجناس فى كل الأقاليم ، ولقد فرضت العربية نفسها فى هذا المجال ، ليس باعتبارها « لغة الفاتحين » فحسب ، بل لأنها - قبل ذلك ومن بعده — لغة الدين الجديد الذى استطاع أن يفرض على وجدان الإنسان فى كل مكان من تلك الأقاليم قيمه ، وأن يؤكد فى كل لحظة من خلال التعامل اليومى تعاليمه . وهذا الدين الجديد يرتبط بالعربية ارتباطا أساسيا ؛ إذ إن محور تعاليمه — وهو القرآن — نص عربى ، ومعنى ذلك أن العرب وحدهم هم الذين يستطيعون فهمه والعمل بما يدعو إليه من تعاليم ، ولكن القرآن لايخاطب العرب وحدهم ، وإنما يتناول الأمم جميعا ، وهذا يفرض بالضرورة أحد حلين لا ثالث لهما : فإما السماح بنقل القرآن إلى لغات هذه الأمم ، وهذا هو الأسلوب السريع السهل الذى يلجأ إليه دائما الفاتحون الغزاة ، أسلوب نشر ثقافتهم والتمكين لفكرهم . أو نقل هذه الأمم

– بدلاً من ذلك – إلى لغة القرآن وهذا هو الطريق الطويل الصعب الذى اختاره المسلمون باعتبارهم دعاة .

ولكن نقل شعوب البلاد المفتوحة إلى العربية قد استلزم خطوتين ، أو لنقل مر بمرحلتين :

الخطوة الأولى : ضبط النص القرآنى ، وكانت هذه هى المرحلة العاجلة التى تطلبت حلا سريعا ، ولقدكان هذا الحل – الذى قام به أبو الأسود الدؤلى –[1] خطوة تمهيدية لنشأة القواعد اللغوية ، بيد أنها مع ذلك جوهرية .

ولقد اتسم ضبط النص القرآنى – الذى اصطلح عليه فيما بعد « بنقط الإعراب » – بالضرورة باعتبار أن الحاجة العاجلة إلى العربية لغة إنما تنطلق من الرغبة فى صحة التعامل مع النص القرآنى أداء ، وهذه الرغبة متصلة أوثق الاتصال بالعقيدة ، ومن ثم كان يشتد إلحاحها مع اتساع دائرتها وازدياد انتشارها .

والخطوة الثانية : الانتقال إلى التصدى المباشر للمشكلة اللغوية ، ولقد بدأت هذه المرحلة عقب الانتهاء من المرحلة السابقة ؛ إذ لفت نظر أبى الأسود أثناء ضبطه للنص القرآنى « هذا الاختلاف فى الحركات فى أواخر الكلمات ، وليس من المستبعد أن يحاول أبو الأسود إيجاد تصنيف من نوع ما لهذه الحركات ، بل لقد صنفها بالفعل إلى : مضمومات ، ومفتوحات ، ومكسورات : منونة ، وغير منونة »[2] . وهكذا أدرك أبو الأسود ظواهر التصرف الإعرابى ، وإن لم يستخدم بالضرورة المصطلحات التى وضعت له من بعد . وكان هذا الإدراك نقطة البدء فى « التفكير » فى ظواهر

---

(١) انظر : تاريخ النحو العربى .

(٢) انظر : نزهة الألبا ٩ ، حيث يقرر ابن الأنبارى أن أبا الأسود قد استخدم تعبيرات : ضم ، وفتح ، وكسر . فى حديثه مع الكاتب الذى اختاره لضبط المصحف بالنقط .

اللغة ، ومن ثم التناول الموضوعى لهذه الظواهر .

* * *

وهكذا أثمرت الخطوة الثانية التى تم فيها التصدى لمواجهة تحدى المشكلة اللغوية — بعد فترة طويلة من المعاناة فى استكشاف ظواهر اللغة وتحديدها والتردد فى تصنيفها وتشكيلها — وضع قواعد النحو تلك القواعد التى أتيح لها أنه تنمو ، وتتطور ، وتنضج ، وتستقر ، حتى يصيبها الاستقرار بما يصيب كافة الظواهر من تجمد واجترار ، ومن ثم يمكن تقسيم هذه هذه المرحلة إلى الفترات الخمس الآتية ، التى تصور — فى مجموعها — تاريخ النحو العربى كله :

الفترة الأولى — طور النشأة والنمو .

الفترة الثانية — طور التطور .

الفترة الثالثة — طور النضج .

الفترة الرابعة — طور التجمد .

الفترة الخامسة — طور التحرك .

* * *

أما طور النشأة والنمو فقد استغرق نحوا من قرن ونصف قرن ، من عهد أبى الأسود الدؤلى حتى عهد الخليل بن أحمد الفراهيدى ، ولعل أهمية هذه الفترة فى النحو تعود إلى أنها شهدت بدء محاولات استكشاف الظواهر اللغوية عقب نقط أبى الأسود للمصحف حتى لايخطىء فيه قارئوه ، كما تم فيها أيضا المحاولات الأولى لصياغة ما استكشف من الظواهر فى قواعد ، ثم تصوير هذه القواعد فى شكل بعض المصنفات الصغيرة التى أتاحت الفرصة

لمناقشة الظواهر والقواعد معاً ، مما فتح الباب أمام آخر أجيال هذه الفترة لوضع الأسس المنهجية التي كان لها تأثيرها في الفترة التالية . وتتلخص هذه الأسس في أمور ثلاثة :

أولا — الخلط بين المستويات اللغوية ، وقياس القواعد إلى مايسمع من كلام العرب لا إلى مايطرد وينقاس منه .

ثانيا — استخدام التأويل لتصحيح مايخالف قياس النحو من نصوص .

ثالثا — افتراض واقع لغوى لايعتد عما فى اللغة من ظواهر ، وإنما يستند — بصورة مباشرة — إلى القواعد اللغوية المرنة المستنبطة من المستويات اللغوية المختلطة .

ورغم مالهذه الفترة من أهمية ، فإن ثمة ملاحظة لاينبغى أن نغفلها ، وتتلخص فى أن النحو فى بداية هذه المرحلة لم ينفصل عن بقية البحوث القرآنية ، بل ظل مرتبطا بها ، وبقى النحاة مشغولين أيضا بقضاياها .

* * *

وأما طور التطور فقد استمر قرابة قرن ونصف قرن أيضا ، من الخليل بن أحمد الفراهيدى إلى أبى بكر محمد بن سهل السراج ، المتوفى ٣١٦ هـ ، وفى هذا الطور تم استقلال البحوث اللغوية والنحوية عن الدراسات القرآنية ، واستوعب النحويون كافة ظواهر اللغة دراسة وتقنينا ، وانتهوا من تحديد المصطلحات ، وأتموا تصنيف أهم مابين أيدينا من مؤلفات ، وتعددت مراكز البحث اللغوى — والنحوى بخاصة — بعد أن كانت مقصورة على البصرة وحدها فى المرحلة السابقة ؛ إذ امتدت هذه البحوث إلى الكوفة ثم بغداد فمصر والشام والأندلس ، وتبع امتداد البحث النحوى إلى هذه الأقاليم تكون تجمعات نحوية فيها ، وهى التجمعات التى شاع

لدى كثير من الدارسين — من قدامى ومحدثين — أن يعبروا عنها بالمدارس النحوية[1].

ولعل هذا الطور أخطر أطوار النحو العربي على الإطلاق ، بيد أن خطورته لا تمتد عما ذكرناه من ظواهر صحبت هذه الفترة ونتجت عنها فحسب ، بل تستند — فضلا عن ذلك — إلى ما تعرضت له مناهج البحث النحوى فيها من مؤثرات أعادت — فى الحقيقة — تشكيلها ، وعلى رأس هذه المؤثرات الترجمة عن السريانية والإغريقية ، تلك الترجمة التى استطاعت أن تحفر جدولا صغيرا فى مطلع هذه الفترة ولكنه مالبث قليلا حتى أصبح بحرا زاخرا ، ولعل أهم ماقدمته الترجمة إلى العربية « علوم الأوائل » تلك التى يعنون بها التراث اليونانى القديم ، ولعل أعمق هذه العلوم أثرا وأوسعها تأثيرا الفلسفة والمنطق بشكل خاص . فإنهما قد فرضا أنفسهما فرضا على المثقفين — أيا كانت اتجاهاتهم واهتماماتهم فى هذه المرحلة — وكان من

---

(١) نؤثر استخدام تعبير « التجمعات النحوية » بدلا من « المدارس النحوية » انطلاقا من يقيننا بأن أهم العوامل المؤثرة فى تكوين مدرسة علمية ثلاثة :

أولا — تحديد الإطارات الفكرية والأسس المنهجية للمدرسة العلمية .

ثانيا — تمايز هذه الإطارات والأسس عما هو موجود — فى الواقع أو فى التاريخ — للمدارس الأخرى .

ثالثاً — الانتشار والاستمرار النسبيين .

وقد أغفلنا — عن عمد — دور « الأستاذ » لأن دوره فى الحقيقة ثانوى لا جوهرى ، وحسبك — مثلا — إخوان الصفا .

ولعل من الجلى أن الفروق المأثورة عن النحاة فى «البصرة» و « الكوفة» و «بغداد» و«مصر»و«الشام» و«الأندلس» مجرد فروق محصورة فى إطار التفاصيل ، أى فى نطاق التطبيق الخاص أو الجزئى للمنهج الواحد الكلى ، ومن ثم تفقد كل منها الأساسين الأولين اللذين حددناهما لتكوين المدرسة العلمية ، وتبقى جميعاً مدرسة واحدة .

انظر تحليل الخصائص المنهجية المشتركة فى « القياس » و « الاستقراء » و « التأويل » فى : أصول التفكير النحوى .

هؤلاء الذين اتصلوا بهما النحاة الذين حاولوا فى البدء التصدى لهما وعدم التأثر بهما ، ولكن لم يكن مفر — فى نهاية الأمر — من الأخذ بشىء منهما حتى يكون سلاحا يواجهون به دعاتهما ، وهكذا تبدأ دائما التحولات الكبرى ، لقد بدأ النحاة العرب تأثرهم بنية طيبة حقا ، ولكن هذه النية الطيبة مالبثت أن حولت البحث النحوى بأسره وجهة جديدة لم يعد غاية النحوى فيها البحث عن الظواهر والتقعيد لها ، بل أصبح همه الأول البحث عما وراء الظواهر من علل ، ولم يعد منهجه فى التقنين محصورا فى صياغة قواعد تعبر عما فى كلام العرب من ظواهر ومن ثم القياس على مايطرد فى هذا الكلام ويشيع ، بل أصبح فى وسعه إلحاق أى شىء بأى شىء مادام ثمة شبه بينهما . وهكذا استطاع المنطق الأرسطى - بصورة خاصة - أن يعيد تشكيل الخصائص المنهجية للنحو العربى .

* * *

استمر الطور الثالث — الذى أسميناه «طور النضج» — أكثر من قرنين ونصف القرن ، من ابن السراج : أبى بكر محمد بن سهل المتوفى ٣١٦ هـ ، إلى ابن الأنبارى : أبى البركات كمال الدين بن محمد ، المتوفى سنة ٥٧٧ هـ ، وتعد هذه الفترة أخصب فترات النحو العربى ، بمقياس ماخلفت فى هذا النحو من آثار كمية ، وأضافت إليه من إضافات موضوعية .

أما الآثار الكمية لهذه الفترة فشىء هائل حقا ، إذ استطاع نحاتها أن يقدموا عددا عظيما من المصنفات والمؤلفات تتجاوز كل الآثار العلمية للفترات السابقة عليها واللاحقة لها جميعا ، وتتسم هذه المصنفات والمؤلفات بثلاث من السمات :

السمة الأولى : التفاوت الكمى ، فإن منها مايقع فى بضع صفحات ، ومنها مايقع فى عدد من المجلدات ، ومنها ما يتوسط بين بين .

والسمة الثانية : التنوع الموضوعى ، فإن منها مايهدف إلى بيان مسألة ، أو شرح موضوع ، أو عرض رأى ، أو الاستدلال على فكرة ، ومنها مايقصد إلى استعراض القواعد ملخصة أو مبسوطة ، مجردة من الأدلة أو مستندة إليها ، كما أن منها ما يلجأ إلى شرح آثار نحوية سابقة ، لنحاة سابقين أو — فى أحيان جد قليلة — معاصرين .

وأما السمة الثالثة : فالتبويب الشكلى ، فإن معظم المؤلفات التى تناولت عرضا عاما للقواعد — سواء بصورة موجزة أو موسعة — قد بنى ترتيبها على أساس مراعاة التشابه فى شكل الحركة الأخيرة ، انطلاقا من مراعاة أثر العوامل ، وهكذا يبدأ الترتيب — عادة — « بذكر مجموعة من المقدمات العامة التى تتناول الكلمة والكلام وأقسامهما ، والإعراب والبناء وأنواع كل منهما ، ثم يلى هذه المقدمات ذكر الأبواب النحوية مرتبة على حسب حركتها الإعرابية ، بدءا بالمرفوعات ، تعقبها المنصوبات ، ثم المجرورات ، فالمجزومات »[1] .

ولعل أهم الإضافات الموضوعية لهذه الفترة تتمثل فى أربعة مجالات جديدة للبحث فى النحو :

ولقد كان المجال الأول من هذه المجالات هو البحوث التى لم تتناول — بشكل مباشر — الظواهر اللغوية وقواعدها النحوية ، بل هدفت إلى دراسة الأسس المنهجية التى اتبعت فى تناول تلك الظواهر والتزمت فى وضع تلك القواعد ، وقد اصطلح على تسمية هذه البحوث — فى فترة متأخرة نسبياً — باسم « علم أصول النحو » ، وهو العلم الذى بدأ ببعض الآراء المتناثرة التى ذكرها أبو على الفارسى المتوفى سنة ٣٧٧هـ ، واستطاع تلميذه العظيم أبو الفتح عثمان بن جنى ، المتوفى سنة ٣٩٢هـ أن يطورها بما منح من قدرة عقلية على التحليل والتنظيم والتركيب والتبويب ، إلى أن اتضحت

---

(١) انظر : تقويم الفكر النحوى ١٤٢ .

صورتها وتحددت سماتها واستقرت خصائصها على يد آخر نحاة هذه الفترة الأفذاذ أبى البركات بن الأنبارى .

وأما المجال الثانى : فيتجلى فى نمط آخر من البحوث لا يدرس الظواهر اللغوية وقواعدها النحوية منفصلة عن الأصول التى اتبعت فى تناول الظواهر ومن ثم بُنيت عليها تلك القواعد ، وإنما يدمجهما معاً فى دراسة شاملة من خلال تحديد مجالات الاختلاف بين التجمعات النحوية ، ويصطلح على هذا النمط من البحوث باسم « المسائل الخلافية » التى اختلف فيها النحويون ، ومن الثابت فى التراث النحوى أن الاختلاف بين النحويين يمتد على جبهة عريضة ، تبدأ من التجمعات النحوية وتنتهى بتردد النحوى الواحد بين أكثر من رأى فى المسألة الواحدة ، الأمر الذى يجعل هذا النمط من البحوث بالغ الثراء عظيم الخصوبة ، بيد أن النحاة الذين قصدوا إلى هذا النوع من الدراسات آثروا أن يولوا عنايتهم لتلك الخلافات بين التجمعات النحوية ، وبخاصة بين علماء البصرة والكوفة . وبإضافة هذين المجالين إلى مجالات البحث النحوى المأثورة عن المراحل السابقة ، تكون الدراسات النحوية قد بلغت — منهجيا — أقصى مراحل النضج .

والمجال الثالث : الذى أتيح له أن يحظى بالاهتمام فى هذه الفترة كان بدء العناية بتسجيل تاريخ النحو ورصد أخبار النحاة بصورة مباشرة ، فلقد كان ذكر هذا التاريخ وهذه الأخبار من قبل يأتيان عرضا ضمن أشتات من المأثورات الأدبية أو الطرائف الثقافية . أما فى هذه الفترة فقد حرص عدد من النحاة ومن المؤرخين أيضاً على استكمال هذا النقص بتناول نشأة النحو العربي وتاريخ هذه النشأة ودراسة

مراحل تطوره وأهم أعلامه . وتنوعت فى هذا المجال الأساليب التى اتبعها النحاة والمؤرخون فى عرضهم لتاريخ النحو بحيث يمكن أن نميز فيها اتجاهات ثلاثة :

الأول : الاتجاه الإقليمى ، ويهدف إلى دراسة تاريخ النحو من خلال التجمعات النحوية فى الأقاليم المختلفة .

والثانى : الاتجاه الزمنى ، ويقصد إلى عرض تاريخ النحو مراعياً التسلسل التاريخى ، بغض النظر عن التجمعات الإقليمية .

والثالث : الاتجاه الشخصى ، ويمضى إلى دراسة تاريخ النحو من خلال أسلوب التراجم الشخصية للنحاة ، مراعياً — فى بعض الأحيان — الترتيب المعجمى ، مغفلا التجمع الإقليمى والتسلسل التاريخى معاً .

وأما المجال الأخير الذى لم يقدر له أن يلقى الاهتمام الكافى وأن يحظى بالمتابعة فهو يتمثل فى تلك المحاولة الفذة التى بلورها اللغوى العظيم الإمام عبدالقاهر الجرجانى : أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد المتوفى سنة ٤٧١ هـ ، والتى تعرف فى تاريخ الفكر العربى بنظرية «النظم» ، وخلاصتها — كما يقرر هو — «أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التى نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التى رسمت فلا تخل بشىء منها .. فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه - إن كان صوابا - وخطؤه - إن كان خطأ - إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معانى النحو قد أصيب به موضعه ، ووضع فى حقه ، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه ، واستعمل فى غير ما ينبغى له ، فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده ، أو وصف بمزية وفضل فيه ، إلا وأنت

تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد، وتلك المزية وذلك الفضل، إلى معانى النحو، وأحكامه، ووجدته يدخل فى أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه»(١) .

ومفهوم هذه الرؤية أن الغاية من تطبيق القواعد النحوية هى تلبية احتياجات الموقف اللغوى والتعبير عنها فى صياغة لغوية قادرة على تصويرها، ومن هنا فإن بوسع الرؤية المتذوقة للنص اللغوى، المبنية على معرفة دقيقة لخصائص القواعد النحوية، أن تحس بما فى النص من مقدرة تعبيرية. ومن ثم كانت هذه الدعوة — فى جوهرها — محاولة لكسر الحواجز الفاصلة بين هذين العلمين اللذين ينتميان إلى مستويين مختلفين: بين علم النحو الذى ينتمى إلى العلوم التصويبية، وعلم المعانى الذى يتصدر العلوم الجمالية، بيد أن هذه الدعوة — على الرغم من كل ما لها من أهمية — لم يتح لها أن تحدث ما كان ينبغى أن تحدثه من آثار لتطوير الدراسات البلاغية والنحوية معاً؛ إذ سرعان ما تحول البحث البلاغى بعد عبد القاهر إلى دراسات تقعيدية نأت به عن إدراك العناصر الجمالية فى الأساليب النحوية، فى الوقت الذى عجز فيه النحاة عن استكشاف الطاقات التعبيرية فى هذه الأساليب.

* * *

فى الطور الرابع — الذى امتد إلى نحو خمسين عاما مضت، واستمر بذلك أقل قليلا من ثمانية قرون — يتصف التيار العام للبحوث النحوية بالتبعية ويتسم بالاجترار، فليس ثمة إضافة حقيقية إلى ما خلفته الأطوار السابقة، سواء فى الناحية المنهجية أم فى المجالات الموضوعية، ولعل أدق وصف يمكن أن توصف به هذه الفترة كلها أنها فترة جمود، عكف فيها

(١) دلائل الإعجاز ٦١ـ٦٢.

النحويون على اجترار ماقدمه الأسلاف من أفكار وآراء واتجاهات وقضايا ومواقف أيضا . فتجاوزوا بذلك مجرد المحاكاة أو التمثل إلى التقوقع فى إطار الموروث والتحجر فيه ، فالقضايا والموضوعات والمشكلات النحوية هى القضايا والموضوعات والمشكلات التى أثارها النحاة السابقون ، وكأنما لم يجد فى واقع اللغة مايستحق التناول بالدرس والبحث والتحليل ، ويتطلب اتخاذ موقف منه بالرفض أو القبول . والآراء والمواقف التى تتخذ فى هذه القضايا والموضوعات والمشكلات توشك أن تكون هى هى الآراء التى سبق إعلانها والمواقف التى تم اتخاذها ، كأن قرونا ثمانية لم تستطع أن تقدم رأيا لاسند له فى الماضى أو فكرة لم يتم التوصل إليها أو موقفا لم تتم معاناته ، ومن ثم كانت الأسس المنهجية التى اتبعت ذات الأسس بلا تغيير فيها ، وكانت المصطلحات ذات المصطلحات دون إضافة إليها ، وتوشك أن تكون المؤلفات نفس المؤلفات ، حيث تدور حول محاور السابقين من المؤلفين . وهكذا تجمدت الإطارات الفكرية ، والخصائص التعبيرية ، والأنماط التأليفية جميعا .

- ثمة استثناءان يمكن أن يعدا من قبيل إثبات هذه القاعدة العامة ولا ينفيانها ، أما أولهما فثورة ابن مضاء : أبى العباس أحمد بن عبد الرحمن ابن محمد بن مضاء ، اللخمى القرطبى ، المتوفى عام ٥٩٢ هـ ، تلك الثورة التى كان يمكن أن تفتح الباب لمناقشة الأسس المنهجية للتراث النحوى ، وبصفة خاصة مايتصل بدور العلة بالنسبة للقاعدة فى هذا التراث ، بيد أنها كانت صرخة فى واد ؛ إذ ذهبت أدراج الرياح . وليس من شك فى أن ثمة عوامل شتى هى التى حدت من قيمة هذه الدعوة ، وعلى رأسها الظروف السياسية والمذهبية ثم طبيعة الدعوة ذاتها ، تلك الظروف التى صدت الآذان عن سماع دعوة الفقيه الظاهرى الأندلسى لإعادة النظر فى بعض الأسس المنهجية

للنحو العربى ، ولولا هذه الظروف لربما كان لهذه الدعوة من الآثار غير ما كان لها بالفعل ، ثم تلك الطبيعة التى انحصرت فى نطاق سلبى دون تقديم بديل إيجابى يستطيع أن يقوم بالدور الذى كانت تقوم به العلة فى التقنين النحوى .

وأما الاستثناء الثانى فمحاولة النحاة المصريين وضع معجم نحوى ، يتناول بالدرس والتحليل الأدوات المستعملة فى اللغة ووظائفها النحوية ، والمصطلحات المستخدمة فى النحو ودلالاتها الوظيفية ، وبعض التراكيب الشائعة وخصائصها السياقية ، والجمل المشكلة وتفسيراتها الأسلوبية وتخريجاتها الإعرابية . وهى محاولة بدأت بابن هشام : جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبدالله بن هشام ، المتوفى سنة ٧٦١ هـ . فى كتابه : « مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب » ، وختمت — فيما نحسب — بالسيوطى : جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر ، المتوفى سنة ٩١١ هـ فى كتابه : « الأشباه والنظائر فى النحو » . وبالرغم مما اتسمت به هذه المحاولة من أهمية ، فإنها لم تعط ثمرتها المرجوة فى الدراسات النحوية على نحو يلبى حاجة المادة العلمية إلى المعجم النحوى الكامل ، الذى يمكن أن يقوم بوظائف شتى ، من حصر للصيغ والمصطلحات ، وضبط للتراكيب والجمل ، وتفسير للظواهر ، وتحديد للعلاقات ، إلى بيان للأسس ، وتوضيح للأسانيد وكشف للاتجاهات .

ولعل مرد مالاقته هذه المحاولة من توقف يعود إلى ما يمكن الاصطلاح عليه « بروح العصر » أى تلك الحالة النفسية والعقلية التى تتمرس بالتبعية وتألف التقليد ، فلا تكاد ترى قيمة فى أى عمل إلا بقدر ما يردد من أفكار مألوفة أو اتجاهات معروفة ، ومن ثم يفقد كل جديد قيمته إذا لم يكن له فى التراث جذور .

* * *

فى عصرنا الحديث – الذى يمكن أن يعد آخر أطوار النحو العربى ، والذى لا يزيد عمره فيما نحسب عن أكثر من نصف قرن – بدأت محاولات مختلفة الأشكال والاتجاهات لإعادة النظر فى التراث النحوى . وهى محاولات قد نشأت جميعا فى إطار البحث النحوى فى مصر ، بحيث نستطيع أن نجعلها سمة من سماته وإضافة من إضافاته .

كان أول هذه المحاولات الاتجاه الذى جعل غايته تصفية القواعد النحوية مما يشوبها فى هذا التراث من شوائب أدت ، وتؤدى ، إلى صعوبة الإلمام بالنحو العربى من ناحية ، وعدم الإفادة الكاملة منه فى تعلم اللغة والسيطرة عليها والتمكن منها من ناحية أخرى .

ومن بين أصحاب هذا الاتجاه من جعل همه التخلص من مشكلات التعليل وأساليب التأويل .

ومنهم من رأى إعادة النظر فى بعض التقسيمات بغية جمع الفروع المتشابهات .

ومنهم من قصد إلى اعادة النظر فى المصطلحات .

ومنهم من ذهب إلى ضرورة التخفف من الشواهد والمأثورات .

وهذا الاتجاه – كما ترى – فى جملته اتجاه تطبيقى ؛ إذ يحصر نفسه فى التفصيلات دون أن يعنى بالأصول التى انبنت عليها هذه التفصيلات ، ولذلك لم يكن غريبا أن ينشأ هذا الاتجاه « التعليمى » فى رحاب المدارس والجامعات من جهة ، وأن يعجز عن الوصول إلى نتائج إيجابية لتحقيق غاياته المرجوة من جهة أخرى ؛ ذلك أن القواعد التى يحاول هؤلاء المحدثون إعادة النظر فيها ليست مبنية على أسس تراكمية ، بحيث يستطاع حذف بعضها وإبقاء بعضها دون مساس بطبيعتها ، بل هى نتاج رؤية كلية وشاملة تصدر عن تصور منهجى متكامل

للنحاة القدامى ، ولذلك لا سبيل إلى مناقشة التفصيلات دون أن تتخذ موقفا فى البداية من الأصول التى انبنت عليها ، والأسس التى ارتكزت إليها ، والمقدمات التى نتجت عنها .

وقصد الاتجاه الثانى من الاتجاهات المعاصرة فى النحو العربى إلى إعادة النظر فى الأسس المنهجية للتراث النحوى ، وجلى أنه عكس الاتجاه السابق تماما ، فإذا كان الاتجاه السابق يقصر همه على تناول القواعد التفصيلية فإن هذا الاتجاه يجعل غايته بحث المشكلات المنهجية ، وقد تأثر هذا الاتجاه — منذ نشأته — بالبحوث اللغوية الأوربية الحديثة . وليس من شك فى أن التأثر بالفكر اللغوى غير العربى ليس أمرا مستهجنا أو مرفوضا ، كما حاول بعض التقليديين أن يسموه ؛ فإن هذا الفكر جزء من التراث الإنسانى ، وهو ملك للبشرية جمعاء ، ولا سبيل إلى الزعم بتناقض الإفادة من الثقافات الأجنبية مع الأصالة الحضارية ، بل على العكس من ذلك ، فإن الأصالة الحقيقية هى القدرة على جلاء العناصر التراثية وانتقاء الصالح منها ودعمه بالحرص على الإفادة من كل مايفيده بغض النظر عن لغته أو جنسه أو معتقداته السياسية أو الاجتماعية ، والمعاصرة الناضجة ليست نقضا للأصالة بل جلاء لقيمها ودعم لجوهرها وتأكيد لدورها ، والأصالة الحق ليست رفضا للاتجاهات المستحدثة لمجرد جدتها ، وإلا كان ذلك هروبا عن مواجهة الواقع وتقوقعا فى إطار التاريخ ، وتجريدا للأصالة من عناصر التأثير ومن ثم عزلها عن مقومات الاستمرار . بيد أن هذا الاتجاه ظل فترة طويلة لسبيا — قرابة ربع القرن ، أى نحو نصف هذه الفترة الزمنية — لايستطيع تجاوز المناقشات المنهجية ، ومن ثم لم يتمكن من التأثير المباشر على الدراسات النحوية التقليدية التى واجهته ، إما بالرفض المطلق ، وإما بالصمت والتجاهل ، إلى أن أتيح له — فى السنوات العشر

الأخيرة - أن يتناول عددا من القضايا النحوية فى إطار جديد من النظر المنهجى ، ومن ثم كان الاتجاه الثالث .

فى هذا الاتجاه الثالث لم ينحصر الدارسون فى نطاق الأصول الكلية كما فعل أصحاب الاتجاه الثانى ، بل حاولوا تطبيق ما توصل إليه أصحاب الاتجاه الثانى من أسس منهجية فى تناولهم لعدد من المشكلات النحوية ، ومن ثم فإن هذا الاتجاه مدين - فى رؤيته ومناهجه - للاتجاه الثانى ، بيد أنه فى الحق خطوة بعده إلى الأمام ، وليس من شك فى أن مثل هذا الاتجاه قد يخطىء وهو يقتحم المشكلات النحوية المعمرة ، سواء فى تحديد هذه المشكلات ، أم فى تشكيلها على نحو منهجى جديد ، أم فى وضعها فى النسق العام للقضايا النحوية ، بيد أن هذه الأخطاء لا ينبغى أن تروعنا أو تدفعنا إلى ردة إلى الاستسلام المطلق بالقديم والتحجر فيه ؛ فإن ريادة الطريق إلى ترجمة الأسس المنهجية الجديدة إلى قواعد نحوية جديدة غاية رائعة جديرة بأن تدفعنا إلى أن نتذرع بالصبر ، ونتسلح بالشجاعة ، حتى يتم استقرار الأساليب المناسبة لإعادة تشكيل النحو العربى ، الذى نستطيع الآن أن نصفه بأنه فى مرحلة التحرك نحو نحو جديد .

الفصل الرابع

المصطلحات النحوية

« المصطلحات » ألفاظ تستخدم للتعبير عن معان محددة فى إطار علم بعينه ، فهى وسيلة تهدف إلى نقل هذه المعانى وتصويرها بأقصى قدر ممكن من الوضوح والدقة والتحديد بين أبناء هذا العلم والمعنيين به ، فهى — إذاً — ألفاظ من ألفاظ اللغة ، قد تحمل من المعانى ما تحمله فى إطار النشاط اللغوى العام ، ولكنها تُفرّغ من هذه المعانى حين تستخدم فى المجالات العلمية لتعبر عن تلك الدلالات الخاصة التى قد لا يدركها ، أو يفهمها — عادة — إلا المشتغلون بالعلوم التى تستخدم فيها .

« فالمصطلحات » تؤدى فى العلوم وظيفة « الأعلام » فى النشاط اللغوى العام .

فأنت قد تستخدم كلمات مثل : على ، ومحمود ، وكريم ، وشريف ، لوصف إنسان من الناس ، أو — فى بعض الأحيان — لتصوير موقف من المواقف ، فتقول مثلا : إنه عَلِىُّ النفس ، محمود التصرف ، كريم الصِّلة ، شريف القصد ، وهكذا تستخدم هذه الكلمات لكى تصفه بالعُلوّ والحمد والكرم والشرف جميعا .

ولكنك فى موقف آخر قد تستخدم هذه الكلمات فى الحديث عن بعض من تعرف من الناس ، ممن يحملون اسم : على ، ومحمود ، وكريم وشريف ، وأنت فى مثل هذا الموقف لا تقصد وصف أحد منهم بالعلو أو الحمد أو الشرف أو الكرم ، بل قد لا يخطر ببالك أن تصفهم على الإطلاق ، وإنما كل ما هنالك أنك أردت أن تستدعى إلى الذهن

صورهم ، فاستخدمت هذه الكلمات التى وضعت « أعلاماً » دالة عليهم ، وهكذا استطعت – بمجرد ذكر أسمائهم – أن تستغنى عن وصفهم بنقل صورهم النفسية والجسمية والعقلية والسلوكية ، باستخدام هذه الكلمات أعلاما دالة عليهم ، وهادية إليهم .

وهكذا الشأن فى « المصطلحات » العلمية .

فإنها – من حيث مبناها – ألفاظ لغوية ، تحمل المعانى التى تمنحها لها اللغة فى نشـــاطها العام ، وهى معان يستطيع كل من عايش اللغة أن يقف عليها بسهولة ويسر ، إما من خلال الاستخدام الحى فى واقع الحياة اليومية ، وإما بوساطة دراسته فى المعاجم اللغوية . ولكنها – من حيث معناها – قد تم تجريدها من تلك المعانى اللغوية ، وحملت عوضا عنها معانى خاصة بالمجال العلمى الذى تستخدم فيه ، بحيث إذا أطلقت – فى هذا المجال – لم تعد تدل إلا عليه . انظر مثلا كلمة « النحو » ، إنك تستعملها فى حياتك اليومية حين تقرر مثلا أن تذهب « نحو » البيت بدلا من أن تتجه « نحو » الجامعة ، فتدل بذلك على « الجهة » التى تتوجه إليها و « الناحية » التى تقصدها ، ولكنك حين تقرأ بحثا فى « النحو » لا يخطر ببالك وجهة ما ، بل الذى يتبادر إلى ذهنك هو هذا العلم الخاص بتناول الكلمات فى إطار الجملة العربية . وهكذا جُرِّد لفظ النحو من معناه اللغوى العام ليمنح هذا المعنى الاصطلاحى الخاص .

وكما أن من الممكن أن تعرف أكثر من شخص يحمل كل منهم اسما واحدا ، كما لو عرفت مجموعة من الناس اسم كل منهم على ، أو محمود ، أو شريف ، أو كريم ، ولا يحول التشابه اللفظى بين أسمائهم من أن تستفيد الصورة الذهنية لكل منهم حين تسمع أسماءهم أن تختلط هذه الصورة

بغيرها أو تتشابك فى سواها ، ومن ثم تظل الأعلام – برغم ما قد يكون بينها من تماثل لفظى أحيانا – مستقلة الدلالة محددة المعنى واضحة الصورة ، كذلك قد يتعدد استخدام المصطلح العلمى فى أكثر من مجال من مجالات البحث ، باستخدامه نفسه فى علوم متعددة ، فتتشابه المصطلحات لفظا بتعدد العلوم التى تستخدم فيها ، ولكنها تبقى – برغم ما بينها من تشابه لفظى – مختلفة الدلالة ، حيث تؤدى فى كل علم تستخدم فيه معنى يختص به ، لا يختلط بغيره .

انظر مثلا إلى لفظ « الخبر » فإنه يستخدم مصطلحا فى علوم متعددة كالحديث ، والنحو ، والبلاغة ، والتحرير الصحفى والإذاعى ، وهو فى كل علم من هذه العلوم يؤدى معنى دقيقا لا يؤديه فى غيره من العلوم ، بحيث إذا استخدم فيه فإنه يؤدى هذا المعنى بصورة تميزه عن غيره ، وهكذا حين تستخدم مصطلح « الخبر » فى الحديث مثلا لا يخطر ببالك مدلوله فى غير الحديث من علوم ، وإذا أردت استعماله فى النحو لم تعنك دلالته فى غير النحو من مجالات .

ولقد كان المفروض – إزاء استخدام المصطلحات وسيلة لنقل الصور الذهنية المحددة فى مجالات البحث العلمى المختلفة – أن لا تتعدد دلالة المصطلح الواحد فى العلم الواحد ، بحيث إذا أطلق فى العلم المحدد لم ينقل إلى الذهن إلا صورة واحدة محددة ، ولكن الأمر الواقع أن هذا الذى كان مفروضا ليس مطردا ؛ إذ إن بعض المصطلحات تتعدد دلالاتها فى العلم الواحد بتعدد « الموضوعات » التى استخدمت فيها ، فكأنها – فى هذه الحالة – من قبيل المشترك اللفظى ، حيث تدل على معان مختلفة – وكلها معان اصطلاحية – فى العلم الواحد ، وهكذا لا يجد الباحث مفرا لمعرفة هذه المعانى من تحديد ما تستخدم فيه من موضوعات .

وحسبنا أن نمثل لهذا النوع من المصطلحات بلفظ « المفرد » فإنه مصطلح استخدمه النحويون العرب فى موضوعات متعددة ، أهمها أربعة:

الموضوع الأول : تعريف الكلمة العربية ، ومدلول الإفراد فى هذا الموضوع مرتبط بالبنية اللفظية للصيغة ، ويعنى « عدم وجود علاقة بين أجزاء اللفظ وأجزاء المعنى »[1] ، كما فى نحو : رجل ، ورجلين ، ورجال ، ورجالات ، فإن أجزاء اللفظ - وهى الراء والجيم واللام والزائد فيما بينها أو اللاصقة خلفها - لا صلة لها جميعا بأجزاء المعنى ، وهى الدلالة على شخص ، أو اثنين ، أو مجموعة ، لكل منهم صفاته الجسمية المحددة ، إذ لا علاقة بين الراء مثلا ورأس الإنسان ، ولا بين الجيم وجسم الإنسان ، ولا بين اللام وأطراف الإنسان ، وهكذا يكون لفظ : رجل ورجلين ورجال ورجالات مفردا بهذا المعنى ، فى حين تكون ألفاظ مثل : « عبد الله » و « كلية دار العلوم » غير مفردة ؛ لأن الصلة جلية بين أجزاء اللفظ وأجزاء ما يدل عليه من معنى .

والموضوع الثانى : الذى استخدم فيه لفظ « المفرد » تحديد أنواع الأسماء وعلاماتها الإعرابية ، ودلالة الإفراد فى هذا الموضوع تدور مع الناحية العددية ؛ إذ المفرد « ما دل على واحد ، أى ما ليس مثنى أو جمعا »[2] ، وعلى ذلك فإن « رجل » مثلا مفرد ، ونحوه : « عبد الله » ، و « كلية دار العلوم » ، فى حين تكون كلمات مثل : «رجلين» و «رجال» ، و « رجالات » ليست مفردة .

---

(١) انظر : همع الهوامع ١/٣ .

(٢) انظر : اللمع ، لابن برهان ، ورقة ١٢ أ ، يقول : « المفرد عين لا ضم فيها ولا اقتران ، والتثنية ، ضم مفرد إلى مفرد ، والجمع ضم غير المفرد إلى المفرد » .

والموضوع الثالث : الذى أستخدم فيه هذا المصطلح « الجملة الإسمية » حين تناول النحاة بالتحديد أنواع الخبر فيها ، ويعنى المصطلح فى هذا الموضوع « ما ليس جملة ولا شبه جملة »[1] ، فنحو : الطالب ناجح ، والطالبان ناجحان ، والطلاب ناجحون ، والطالبات ناجحات ، من قبيل الخبر المفرد ، وكذلك لو قلت : عبد الله رجل عظيم ، وكلية دار العلوم كلية رائدة ، فإن الخبر فى الجملتين أيضاً مما يتصف بالإفراد ، إذ ليس جملة ولا شبه جملة ، فى حين كان الخبر فى نحو : محمد سافر أبوه ، و: الصيام غداً ، ليس مفردا ، فإنه فى الأولى جملة ، وفى الثانية شبه جملة .

وأما الموضوع الرابع : الذى استخدم فيه لفظ « المفرد » فى النحو ففى أسلوب النداء ، ويقصد به « كون المنادى ليس مضافا أو شبيها بالمضاف »[2] ويعنى النحاة بشبيه المضاف « ما اتصل به شىء مكمل لمعناه » ، ويمثلون للمنادى المفرد بنحو « يا محمد » ، ويمثلون لغير المفرد بنحو : يا شباب الأمة ، يا سامعا النداء ، هلم لتحقيق الرجاء .

إزاء هذا التعدد فى استخدام لفظ المصطلح ودلالاته نشأت مجموعة من الصعاب فى دراسته ، جعلت من هذه الدراسة عملا محفوفا بمخاطر شتى :

أولى هذه المخاطر ، أو الصعاب ، ما ينشأ عن الخلط بين الدلالة اللغوية والدلالة الاصطلاحية ، وليس هذا الخطر محصورا فى نطاق العامة وحدهم ،

---

(١) انظر : شرح التصريح ١/١٩٠ .
(٢) انظر : همع الهوامع ١/١٧٢ .

فإن بعض الباحثين — أيضاً — يشاركونهم حين يحاولون التماس صلة من نوع ما بين هذين المعنيين : اللغوى والاصطلاحى ، وربما ساعد على ذلك أن اختيار المصطلح — فى بدايته — كان فى بعض الأحيان نتيجة لحظ قدر من التوافق النسبى بين معناه اللغوى الذى يدل عليه والمعنى الاصطلاحى الذى يراد نقله إليه ، بيد أن الأمر يجب أن يتوقف عند هذا الحد ، فلا ينبغى أن يترتب على وجود هذا التشابه خلط بين المعنيين ، أو تصور استمرار الدلالة اللغوية فى بنية الدلالة الاصطلاحية ، وإلا كان ذلك من قبيل الخلط الذى يؤدى إلى اضطراب المعنى الاصطلاحى ، وربما تجاوز الأمر الاضطراب إلى ما هو أبعد أثراً من فساد الصورة ، وذلك بفساد الأحكام المرتبطة بها .

ونكتفى أن نضرب لذلك مثلا واحداً ، وهو : « العامل » فإن هذا اللفظ قد استخدم مصطلحاً منقولا من الاستعمال اللغوى العام ، ومعناه اللغوى واضح ، وهو الدلالة على من قام بالفعل وأحدثه ، وحين نقل هذا اللفظ إلى مجال البحث النحوى أريد به الإشارة إلى العنصر المؤثر فى تغير الحركات الإعرابية فى أواخر الكلمات المعربة ، وبالطبع فإن التماس هذا العنصر المؤثر لا يفترض بالضرورة نظاما معيناً وإنما ينهض على تحليل ما هو موجود بالفعل فى اللغة من نظام وتحديد ضوابطه . بيد أن بين النحويين — تحت وهم الخلط بين الدلالتين : اللغوية والاصطلاحية — من تصور « العامل » على أنه « محدث الحركة الإعرابية » ، ورتب على ذلك نتائج شتى ، منها أن وراء كل حركة إعرابية ظاهرة أو مقدرة عامل لأن الحركة الإعرابية أثر من آثاره ، فإذا وجد الأثر وجب بالضرورة وجود المؤثر ، ومنها أنه متى وجد عامل لا بد من وجود معموله ؛ إذ ثمة ترابط عضوى بينهما ، ومنها أن العامل بالضرورة مخالف للمعمول ،

لأن العامل لا يعمل فى نفسه ، بل يجب أن يتجاوزه « العمل » أى « التأثير الفعلى » إلى غيره . ولقد ترتب على هذه النتائج ما ترتب عليها من آثار بعيدة المدى حقا فى التراث النحوى ، أهونها شأنا تحول فكرة العامل من بحث فيما للغة من نظم إلى « نظرية » متسقة تفرض على اللغة « نظاما » عقلياً وتصبها فيه صباً .

المزلق الثانى : احتمال الخلط بين الدلالات الاصطلاحية المختلفة فى العلوم المتعددة التى يستخدم فيها لفظ المصطلح ، فإن اشتراك لفظ المصطلح بين أكثر من علم قد يغرى بعض الباحثين بمحاولة الربط بين دلالاته بصورة أو بأخرى ، دون أن يلتزم بما يجب أن يفرضه التناول الموضوعى للمصطلح العلمى من تحديد فى إطار العلم الواحد وعدم تجاوزه. وهكذا يتأثر بعض الباحثين فى علم ما — حين يتناول المصطلح — بمضمونه فى علوم أخرى ، فتختلط الصور الذهنية وقد تتبادل التأثير فيما بينها ، الأمر الذى يسلم إلى قدر من الاضطراب فى تحديد صورة كل معنى اصطلاحى على حدة ، ولقد يتجاوز التأثير الخلط بين الصور الاصطلاحية وتشويشها إلى إعادة تشكيل الصور نفسها تحت تأثير هذا الخلط بين معانى الاصطلاحات ، بمعنى أن مضمون المصطلح فى علم من العلوم قد يتأثر — عند بعض الباحثين — بمضمونه فى علم آخر ، وهكذا تبدأ المعانى الاصطلاحية المحددة فى كل علم فى التحول تحت إلحاح هذا التأثير بحيث تصبح دلالة المصطلح مزيجاً من معناه فى علوم متعددة وليس صورة مرتبطة بعلم معين ، ولقد يصل الأمر إلى مداه حين يتحول مضمون المصطلح فى علم من العلوم من دلالته التى كانت له إلى معنى آخر استعاره من غيره ، وما يترتب على ذلك من تتابع سلسلة من الآثار فى محاولة لخلق الاتساق بين المفهوم الجديد للمصطلح والمادة التى يستعمل فى إطارها .

وسنقدم فى هذا المجال مثلا واحداً ، هو مصطلح «العلة» : فقد استخدم هذا اللفظ مصطلحاً فى علوم متعددة ، على رأسها النحو والمنطق ، ولقد قصد من استعماله فى النحو الدلالة على ما تتصف به العربية فى نظمها من تناسق ، أو «حكمة» ، ومن ثم كان من بين غايات النحاة العرب تبيان هذا التناسق والكشف عن هذه الحكمة وجلاء صورها وأبعادها [1] ، وأما العلة فى المنطق فمختلفة إلى أبعد غايات الاختلاف ؛ فإنها قانون عقلى منطقى تستند إليه أبحاث المنطق جميعاً ، ومن ثم فإنها تتسم بسمتين أساسيتين هما : «الضرورية» و «الغائية» معاً [2] . ولقد تأثرت الصورة

---

(١) يقول الخليل بن أحمد الفراهيدى معبرا عن هذا التصور لمفهوم العلة ودورها فى النحو: «إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام فى عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندى أنه علة لما اعتللته منه ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذى التمست ، وإن تكن هناك علة له فمثلى فى ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام ، وقد ثبت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق ، أو بالبراهين الواضحة ، والحجج اللائحة ؛ فكلما وقف هذا الرجل فى الدار على شىء منها قال : إنما فعل هذا لعلة كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم البانى للدار فعل ذلك للعلة التى ذكرها هذا الذى دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك مما ذكره الرجل محتمل أن يكون علة لذلك ؛ فإن سنح لغيرى علة لما عللته من النحو هى أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها » . انظر : الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ٦٥ — ٦٦ .

وواضح من هذا النص أن دور العلة يقتصر على تناول ما هو موجود بالفعل من ظواهر فى النصوص اللغوية والقواعد النحوية بالبحث فى محاولة للكشف عن أسبابها وبيان ما يمكن وصفه بالتناسق فيما بينها .

انظر خصائص العلة فى هذه المرحلة فى : أصول التفكير النحوى .

(٢) انظر : تقويم الفكر النحوى ١١٨ — ١١٩ .

النحوية بالصورة المنطقية ، وهكذا ما لبث النحو أن نقل العلة من بحث على « هامش » الواقع اللغوى يتبع الظواهر اللغوية للكشف عن عناصر الاتساق بها ، إلى بحث فى « صلب » الواقع اللغوى بغية اكتشاف أسباب ظواهرها إذ لا تكون الظواهر إلا بها . وهكذا أصبحت العلة سابقة فى الوجود على كل موجود [1] .

ثمة صعوبة ثالثة ، مردها إلى احتمال الخلط بين الدلالات الاصطلاحية المختلفة فى المواضع والموضوعات المتعددة فى إطار العلم الواحد ، إذ المصطلح — كما سبق أن ذكرنا — يستخدم فى مواضع شتى وموضوعات متنوعة ، وهو لا يؤدى فيها جميعاً — أحيانا — معنى واحداً ، بل قد يؤدى إلى معانى بعينها فى موضوعات أخرى ، وإذا لم يفطن الدارس إلى خصوصية المعنى فى نطاق الموضوع فقد ينزلق إلى خطر الخلط بين ما للمصطلح من معان مختلفة فى تناوله له فى المواضع المختلفة .

ونحسب أن هذه الصعوبة — بالذات — أهون الصعاب التى تتصل بالمصطلحات شأناً عند الباحثين ؛ فإن احتمال الوقوع فيها جد محدود إلى أبعد الحدود ، ولعله مقصور على الدارسين المبتدئين لا يكاد يتجاوزهم إلى غيرهم من المتمرسين فضلا عن سواهم من الباحثين ، ومن ثم تظل هذه الصعوبة تطبيقية أكثر منها منهجية ، وتظل نتائجها محصورة فى إطار المواضع الجزئية ، أو الأمثلة الفردية ، لا تتجاوزها إلى الأحكام الكلية أو القضايا المنهجية .

---

(١) انظر تأثير المفهوم المنطقى للتعليل ودور العلة فيه فى تطوير فهم النحاة للعلة ودورها فى التقنين للظواهر اللغوية فى : تقويم الفكر النحوى ١١٨ - ١٢٥ .

تبقى – أخيراً – صعوبتان لعلهما أكثرما يتصل بالمصطلحات خطراً وأعمقها أثراً ، أما أولاهما فصعوبة عامة ، وهى تمتد عما يمكن تسميته « بالتطور الدلالى للمصطلح العلمى » . ذلك أن المصطلح قد يستخدم لفترة طويلة فى نطاق العلم الواحد ، والعلم يتأثر دائماً بعوامل شتى تتطور به وتضيف إليه ، الأمر الذى يغير بالضرورة فيه ، إما فى خصائصه الشكلية أو فى عناصره الجوهرية ، ولقد يمتد ما لهذا التطور من تغيير فيتناول المصطلحات التى تستخدم فيه ، والتغير فى المصطلحات يأخذ أحد مظاهر ثلاثة :

الأول – موت المصطلح نفسه ، أى انقراض استخدام لفظ المصطلح فى إطار البحث العلمى .

والثانى – وضع مصطلح جديد ، عوضاً عن مصطلحات قديمة ، أو تعبيراً عن حقائق جديدة .

وأما الثالث – فتغيير دلالة المصطلح ، ونقله من معناه الذى يدل عليه إلى معنى آخر ينتقل إليه .

وموت لفظ المصطلح لا يمثل فى الحقيقة خطراً فى مجال البحث العلمى ، وقيمة مثل هذا المصطلح حينئذ مجرد قيمة تاريخية ، وهو فى إطار هذه القيمة قد يدل على الظروف التى أحاطت به نشأة وموتاً من حيث قدرته على نقل الظاهرة التى يصورها أو قصوره فى التعبير عنها أو إعادة تشكيل الظاهرة نفسها . وكذلك الأمر فى وضع مصطلح جديد ، سواء أكان عوضا عن مصطلح قديم – لأنه أكثر قدرة منه على التعبير وأدق منه فى التصوير أو أخف منه على اللسان – أم لم يكن له سابق حل محله ، بل

ابتكر ملاءمة ما جد من ظواهر فى مجال البحث ، أو ليعبر عما أمكن التوصل إليه من حقائق وإن سبق كشفها فإنه لم يمكن من قبل تحديد خصائصها ، وهكذا قد يدل ميلاد لفظ المصطلح — كما يدل موته — على طبيعة البحث العلمى وخصائص ظواهره أيضاً .

الخطر الحقيقى الذى قد يؤدى إليه التغير فى المصطلحات ما ينتج عن تغير دلالة المصطلح مع ثبات لفظه ؛ فإننا نجد أنفسنا فى هذه الحالة إزاء لفظ واحد ، يستعمل مصطلحا علمياً فى علم واحد ، بيد أن معانيه — فى الحقيقة — تختلف من فترة زمنية إلى أخرى ، وإذا نحن أغفلنا هذا الاختلاف وقعنا بالضرورة فى أخطاء تكبر أو تصغر بحسب ما للمصطلح ذاته من أهمية منهجية ، فإن المصطلح المستخدم للتعبير عن بعض الحقائق الأصولية يتسع خطر الخلط فيه بالضرورة عن المصطلح الذى يستعمل فى بعض الجوانب التفصيلية أو المسائل الجزئية ، وهكذا لا مناص إزاء مثل التطور فى معانى المصطلحات من ربط الدلالات الاصطلاحية بإطاراتها التاريخية .

وسنكتفى بأن نشير فى هذا الموضع إلى مصطلح « القياس » ، فإن النحاة العرب قد استعملوا هذا المصطلح منذ عصر مبكر ، كذلك نسب إلى كثير منهم حرصهم عليه وكلفهم به ، وأخذهم بمنهجه فى تناول الظواهر اللغوية ، ولعل أقدم من ينسب إليه الولوع بالقياس من متقدمى النحاة عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى ، المتوفى سنة ١١٧ أو ١١٨ هـ على خلاف[1] ، وكان مضمون هذا المصطلح فى تلك المرحلة يعنى « ما يطرد

(١) انظر : أخبار النحويين البصريين للسيرافي ١٩ ، ومراتب النحويين ١٢ ، =

فى كلام العرب ويشيع من ظواهر ، واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغى الالتزام بها وتقويم ما يشذ من نصوص اللغة عنها ، وهكذا يقترب مفهوم القياس — عند النحاة المتقدمين — إلى حد جد بعيد من المفهوم العلمى للاستقراء[1] ، بيد أنه بعد فترة زمنية تأثر النحاة العرب بالمفهوم المنطقى الشكلى للقياس ، فتحول عندهم إلى « عملية شكلية يتم فيها إلحاق أى شىء بأى شىء لمجرد التماس شبه ما بين المقيس عليه والمقيس » ولقد نتج عن هذا التغير فى مفهوم القياس تغير عميق الأثر فى النحو العربى : مادته ومنهجه جميعاً .

وأما الثانية — ولعلها أوضح أثراً فى النحو بصورة خاصة — فترتد إلى ما يمكن وصفه بأنه بعض مظاهر الخـــلاف بين التجمعات النحوية ، وتدور هذه الصعوبة حول تعدد المصطلحات الدالة على الظاهرة الواحدة ، بتعدد هذه التجمعات ، فإنه استجابة لعدد من الأسباب — منها ما هو ذاتى ومنها ما هو موضوعى — قد تعدل بعض التجمات عن بعض المصطلحات الحية التى تشيع عند غيرهم إلى مصطلحات بديلة تؤثر استخدامها عوضاً عنها ، وحينئذ نجد أنفسنا إزاء مصطلحات متعددة بيد أنها تدل على معان واحدة ، وهذا التعدد اللفظى المصحوب بالتوحد المعنوى أو الدلالى يتطلب يقظة بالغة الحدة فى دراسة التراث النحوى ، حتى لا تختلط دلالات المصطلحات فتضطرب دراسته ويسوء فهمه .

= وخزانة الأدب ٨/١١٥، وتهذيب التهذيب ٥/١٤٨، وبغية الوعاة ٣٨٢، ونزهة الألباء، وطبقات فحول الشعراء ١٤ ، والمعارف ، وتقريب التهذيب ٢٢٥، وخلاصة تذهيب الكمال ١٦٢ .

(١) انظر : أصول التفكير النحوى .

ونكتفى بأن نقدم فى هذا المجال بعض النماذج لتعدد المصطلحات لفظا مع وحدتها معنى .

يؤثر البصريون استخدام مصطلح «نائب الفاعل»[1] تعبيراً عن «المسند إليه» فى الشكل الثانى من أشكال الجملة الفعلية ، وهو الشكل الذى يتم فيه تغيير صيغة الفعل وفق القواعد المعروفة[2] ثم الإتيان بما يقوم مقام الفاعل فى الجملة من : مفعول ، أو مصدر ، أو ظرف ، أو جار ومجرور. ولكن الكوفيين آثروا استخدام مصطلح «المفعول الذى لم يسم فاعله» عوضاً عن ذلك[3] . وليس من شك فى أن مصطلح البصريين أكثر دقة فى التعبير عن هذا «الركن الإسمى» فى الجملة من مصطلح الكوفيين ؛ لأن هذا الركن ليس مفعولا به دائماً فى كافة الأحوال ، بل قد يكون غير المفعول به حين يقع ظرفا أو جاراً ومجروراً أو مصدراً . فضلا عن أن مصطلح «المفعول» حينئذ سوف تتعدد دلالته ؛ إذ يطلق -أيضا- على غير «المسند إليه» من مكملات .

ثمة نموذج آخر للاختلاف فى لفظ المصطلح مع وحدة دلالته ، فإن جمهور النحويين يستخدمون لفظ «ما لا ينصرف» مصطلحا يدل على ذلك الباب من الأسماء التى لا تنون والتى تأخذ حكما إعرابياً خاصا بها ، وهو أن تكون علامة جرها الفتحة بدلا من الكسرة بالشرطين المعروفين ،[4] فى حين يستعمل البغداديون فى مقابل هذا المصطلح مصطلحا خاصا ، وهو «ما لا يجرى» . ويفسر ابن يعيش هذا المصطلح بقوله : «والصرف قريب من الإجراء ؛ لأن صرف الأمر إجراؤه على ما له فى الأصل من دخول

---

(١) انظر : الجملة الفعلية .

(٢) انظر : القواعد الصرفية .

(٣) المصدر السابق .

(٤) الشرط الأول أن لا تدخل عليها « أل » المعرفة ، والشرط الثانى أن لا تقع مضافة .

الحركات الثلاث التي هي علامات الإعراب ، ويدخله التنوين»(1) . ومادام الصرف قريبا من الإجراء فلم إذاً الإصرار على استخدام مصطلح خاص؟، ألا يدل ذلك على أن ثمة بعض الدوافع الذاتية وراء إيثار بعض التجمعات النحوية وضع مصطلحات خاصة لا تستند – في بعض الأحيان – إلى مقومات موضوعية .

* * *

(1) شرح المفصل ١/٥٧ .

بالرغم من هذه الصعاب التى تكتنف دراسة المصطلحات بصورة عامة ومصطلحات النحو بشكل خاص ، فإننا سنحاول فى هذه الصفحات الإلمام بعدد من المصطلحات مع توضيح دلالاتها المستقرة فى التراث النحوى ، ونعنى بالدلالة المستقرة تلك الدلالة التى تتميز بسمتين أساسيتين : الأولى الاستمرار ، والثانية : الانتشار .

ولا مفر فى هذا المجال من الاختيار ، لأن البديل الوحيد لذلك تقديم دراسة استقصائية تستوعب كل ماورد فى التراث النحوى من مصطلحات . وهذا أمر يخرج عن طبيعة هذا الفصل الذى يهدف إلى « التعرف » على طبيعة المصطلح النحوى ثم « التعريف » ببعض نماذجه .

وفى الاختيار — فيما نحسب — جانبان : أولهما موضوعى ، يتمثل فى وضع أسس ينهض عليها الاختيار ويستند إليها ، بحيث لا يعتمد على « الألفة » أو « الصدفة » وحدها . والثانى عشوائى ، يتحدد فى اختيار عينة مما تنطبق عليها تلك الأسس بحيث تكون صالحة إلى أقصى حد للتعبير عنها ، ونحسب أن الاختيار العشوائى — فى هذا الإطار الموضوعى — قادر على الوفاء بما يتطلبه هذا الفصل من تصوير بعض النماذج المعبرة عما يستخدم فى التراث النحوى من مصطلحات ، ومن ثم سنعرض لمجموعتين منها فيما يلى من صفحات :

المجموعة الأولى : بعض المصطلحات التى يعبر بها النحاة عن بعض الأسس المنهجية التى تحكم تناولهم للظواهر اللغوية وقواعدها ، وهى :

الحد ، والحكم ، والاستشهاد ، والاحتجاج، والتمثيل ، والسماع ، والرواية ، والاطراد ، والشذوذ ، والعامل ، والمعمول .

والمجموعة الثانية : بعض المصطلحات التى يستخدمها النحاة فى القواعد التفصيلية دون أن تتجاوزها إلى الجوانب المنهجية أو الأصولية ، وهى: الصوت ، والحرف ، واللفظ ، والمبتدأ ، والفاعل ، والظرف .

* * *

المجموعة الأولى :

الحد :

الحد مصطلح يقصد به النحويون الضوابط التى تميز المحدود وتحدد صورته ، ولقد مرت هذه الضوابط – ومن ثم مفهوم الحد – بمرحلتين :

المرحلة الأولى كانت تهدف إلى وضع علامات « تميز » المحدود ، و « تفصله » عن غيره حتى لا يختلط به .

وفى المرحلة الثانية تجاوزت الفصل بالعلامات إلى الكشف بالتعريفات ، فتحول مفهوم الحد حينئذ إلى « بيان ماهية المحدود » وتصوير الماهية يعنى تحصيل الصورة الذهنية ، وتحصيل الصورة الذهنية لشىء ما لا يقف عند معرفة ما يميزه عن غيره بل لابد فيها من إدراك دقيق وشامل لجميع عناصر المحدود وكافة مقوماته أولا، ثم ترتيبها بعد ذلك ترتيباً دقيقاً يبدأ من المشترك من هذه المقومات والعناصر بين الشىء المحدود وسواه إلى أن ينتهى بما يخص منها المحدود دون سواه ثانيا .

الحكم :

أحد عناصر أربعة يتكون منها مفهوم القياس الشكلي في النحو العربي ، والعناصر الثلاثة الأخرى هي : المقيس عليه ، والمقيس ، ثم الجامع بينهما، وإلحاق المقيس بالمقيس عليه يتضمن بالضرورة إعطاءه حكمه، وإعطاء المقيس حكم المقيس عليه يتضمن — بالضرورة أيضاً — انتفاء ضد هذا الحكم ، ومن هنا فإن الأحكام الناتجة عن القياس تنقسم منذ أول الأمر إلى مجموعتين : أحكام واجبة ، وأخرى ممتنعة .

« ولكن النحاة أدركوا أن إلحاق المقيس بالمقيس عليه قد لا يوجب له حكمه ، لأن صـــور الإلحاق تتعدد ، فتعددت بتعددها الأحكام النحوية الناتجة عن القياس . وهكذا لم يعد الحكم النحوى ينقسم إلى واجب وممتنع فحسب ، وإنما صار أقساما ستة تختلف باختلاف الجامع بين الطرفين [1] » ، وهذه الأقسام هي [2] :

١ — واجب : كرفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وجر المضاف إليه ، وتنكير الحال والتمييز .

٢ — ممنوع : كأضداد ما ذكر في الواجب .

٣ — حسن : كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض ، ومثله قول الشاعر :

وإن أتاه خليل يوم مسألة   يقول لا غائب مالى ولا حرم

(١) انظر : أصول التفكير النحوى .

(٢) انظر : الاقتراح في علم أصول النحو ، وداعى الفلاح لمخبآت الاقتراح ، مخطوط — ١٣٦ أ — ١٣٨ أ .

قال أبو حيان : ولا أعلم خلافا فى جواز الجزم وأنه صحيح مختار ، إلا ما ذكر صاحب كتاب الإعراب عن بعض النحويين أنه لا يكون فى الكلام الفصيح إنما يجىء من كان لأنها أم الباب ، والذى نص عليه الجماعة أنه لا يختص بها بل سائر الأفعال فى ذلك مثلها ، قال : « والرفع مسموع ، ونص بعض أصحابنا أنه أحسن من الجزم » .

٤ – قبيح : كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط مضارع ، كقول الشاعر :

يا أقرع ابن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرعُ

٥ – خلاف الأولى ، ومثاله تقديم المفعول فى نحو : ضرب غلامه زيد ؛ « لأن الأولى وصل الفاعل بالفعل لكونه كجزئه » .

٦ – جائز على السواء ، ومثاله حذف المبتدأ أو الخبر ، أو إثباته ، حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له (١) .

الاستشهاد ، والاحتجاج ، والتمثيل :

الاستشهاد « ذكر الأدلة النصية المؤكدة للقواعد النحوية » ، أى

---

(١) نحسب أن المثال الذى ذكره السيوطى للحكم النحوى الجائز على السواء — وهو حذف المبتدأ أو الخبر ، أو إثباته — وإن كان صحيحاً من وجهة نظر النحويين التقليديين فإنه ليس كذلك من وجهة النظر القائلة بأن النحو فى دراسته لنظام الجملة يتناول تأثير الموقف فيها ، فهو إذاً تعبير فى موقف ، ومن ثم يتأثر بالضرورة بكل ما فى الموقف اللغوى ويعبر عنه ، وليس من شك فى أن حذف أحد عناصر الجملة : مبتدأ أو خبراً أو فعلا أو فاعلا أو مفعولا الخ ، يدل على ما يحيط بالموقف من ظروف قد تدعو إلى الاختصار ، أو التطويل . فإذا راعينا مثل هذه الظروف لا يكون الحذف والذكر آنئذ جائزين على السواء : بل يختلفان بالضرورة .

التى انبنت عليها القواعد ، والاستشهاد - بهذا التحديد له - بعض مدلول الاحتجاج ، فإن الاحتجاج هو الاستدلال على صحة القواعد النحوية مطلقا ، فيشمل بهذا الإطلاق كون الأدلة نصوصا لغوية أو أصولا نحوية . ولكن كثيرا ما يستخدم هذان المصطلحان معاً فى التراث النحوى للدلالة على « النصوص اللغوية التى كانت مصدر التقنين والتقعيد» وهذه المعانى المحددة للاستشهاد والاحتجاج توضح العلاقة بينهما وبين التمثيل ؛ فإن هذا الأخير « يهدف إلى شرح القاعدة النحوية بذكر أمثلة لغوية توضح هذه القواعد ، دون أن تكون هذه الأمثلة المصدر الذى استندت إليه تلك القواعد» . ومعنى هذا أولا أن الاستشهاد يختلف عن التمثيل ؛ لأن الاستشهاد مراعى فيه النصوص اللغوية التى بنيت عليها القواعد النحوية أما التمثيل فمجرد نموذج لغوى يصور القاعدة النحوية ، وليس بالضرورة الأساس الذى بنيت عليه ، بل غالبا ما يكون نموذجا يؤلفه الباحث النحوى نفسه ليصور به أسلوب تطبيق القاعدة التى يقررها.

ومعنى هذا - ثانيا - أن التمثيل يخالف الاحتجاج ؛ إذ يتضمن الاحتجاج ذكر أدلة القواعد فى حين لا تقدم الأمثلة لها دليلا .

ومعنى هذا - ثالثا - أن التمثيل النحوى لا يقتصر على عصر من العصور ، ولا على مستوى من المستويات ، فى حين أن الاستشهاد والأدلة النصية فى الاحتجاج ترتبط بفكرة «عصر الاستشهاد» أى تنحصر فى إطار مرحلة تاريخية معينة ، هى وحدها التى تقبل نصوصها فى بناء القواعد النحوية ، ومن ثم يقرر النحاة أن المأثورات اللغوية التى تنتمى إليها - وهى تنتهى فى منتصف القرن الثانى الهجرى فى الحواضر ، ومنتصف القرن الرابع الهجرى فى البوادى - هى وحدها محور الارتكاز

فى البحث النحوى ؛ إذ هى مصدر القواعد ، وهى — أيضاً — محك صحتها (١) .

السماع والرواية :

يضطرب تحديد كل من السماع والرواية فى التراث النحوى ، بيد أن التحليل العلمى ينتهى إلى أن اصطلاح « السماع » يطلق على تلك النصوص التى يرويها العالم اللغوى بعد سماعها بنفسه من الأعراب الذين تقبل نصوصهم فى البحث اللغوى(٢) . وأما النصوص اللغوية التى لا يستمع إليها العالم اللغوى بنفسه من مصادرها مباشرة ، وإنما يأخذها عن عالم آخر ، أو

---

(١) انظر : أصول التفكير النحوى .

(٢) يضع اللغويون العرب إطاراً زمنياً للسماع وكذلك إطاراً امكانياً .
أما الإطار الزمنى فكما هو مقرر يبدأ من أوائل القرن الثانى الهجرى وينتهى فى منتصفه تقريباً (حوالى ١٥٠ هـ) بالنسبة للحواضر . وفى منتصف القرن الرابع الهجرى تقريباً فى البوادى ؛ ومرد هذه التفرقة بين الحواضر والبوادى تصور اللغويين العرب أن الحواضر قد تأثرت بالاختلاط اللغوى نتيجة لتعدد الأجناس واللغات فيها أسرع من البادية ، ومن ثم قصروا فترة السماع على الإطار التاريخى الذى احتفظت فيه اللغة بخصائصها ولم تتأثر فيه بغيرها .

وأما الإطار المكانى للسماع فمحوره رفض السماع من القبائل العربية التى تعيش فى بعض المواقع الجغرافية المجاورة للغات أخرى غير عربية ، ويرتبط هذا الإطار بالفكرة الشائعة فى التراث اللغوى ، القائلة بأن سلامة اللغة رهن ببعد أصحابها عن الاتصال بذوى اللغات الأخرى . ومن ثم تقرر عند اللغويين رفض السماع « عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم حولهم » وقد ترتب على هذا المبدأ العام عدم الأخذ من عدد كبير من القبائل العربية : كلخم ، وجذام لمجاورتهم مصر والقبط . وقضاعة ، وغسان ، وإياد لمجاورتهم الشام ، وفيه نصارى يقرءون بالعبرية . أو تغلب ، والنمر لوجودهم بالجزيرة ومجاورتهم لليونانية ، وبكر لمجاورتهم للنبط والفرس . وأزد عمان لمجاورتهم الهند والفرس ، واليمن لمخالطتهم الحبشة ، وبنى حنيفة ، وسكان اليمامة ، وثقيف ، وسكان الطائف ، وحاضرة الحجاز لمخالطتهم التجار من أبناء الأمم الأخرى الموجودين عندهم .
انظر : أصول التفكير النحوى ، وأيضاً الاقتراح ، والمزهر ٢١٢/١ .

عن جيل سابق من العلماء ، أو ينقلها عن مصنف من المصنفات اللغوية أو كتاب من كتب النحو فلا تعد سماعا وإنما رواية ، والفيصل في التفرقة بين الاصطلاحين هو الإشارة إلى عدد الفواصل بين مصدر المادة اللغوية والدارس لها ، فإذا كانت هناك فواصل - ولو بعلماء - كانت رواية ، وأما إذا كان الدارس هو الذى سمع بنفسه المادة المدروسة فإنها تعد من قبيل السماع .

وعلى ذلك فالسماع هو « أخذ الباحث اللغوى المباشر للمادة اللغوية عن الناطق بها » .

والرواية هى « الأخذ غير المباشر للمادة اللغوية » .

وثمة فارق تاريخى بين « السماع » و « الرواية » ، يتجلى فى أن السماع الذى مارسه علماء النحو واللغة لم يظهر إلا بعد الاهتمام بجمع المادة اللغوية ، أى منذ عشرينات القرن الثانى الهجرى تقريبا ، وينتهى فى منتصف القرن الثانى الهجرى تقريبا فى الحواضر ومنتصف القرن الرابع تقريبا فى البوادى . أما الرواية فإنها توغل فى القدم ، حتى إن ثمة مرويات تنتسب إلى ما قبل الإســـلام بأكثر من قرن ، ولكن بالرغم من هذا الفارق التاريخى فإن ثمة اتصالا عميقا بين السماع والرواية ، حتى ليكاد يوحد بينهما فى مراحل معينة ؛ إذ كانت مسموعات كل جيل من العلماء تتحول إلى جزء من مرويات الأجيال التى تليه[1] .

والمسموع منهم الذين أخذت عنهم المادة اللغوية ينتمون إلى مجموعتين:

---

(١) انظر : أصول التفكير النحوى .

الجموعة الأولى : أعراب البادية ، ممن ينتشرون فى بوادى الحجاز ونجد وتهامة(١) ، وكثيرا ما كان النحاة واللغويون يخرجون من مراكز البحث العلمى فى البصرة والكوفة ميممين وجوههم شطر البادية ليسمعوا ويدونوا ، كما أن كثيرا من أعراب البوادى كانوا يفدون على المدن الكبرى ومن بينها البصرة والكوفة انتجاعاً للكسب أوطلبا للعلم ،وكان علماء النحو واللغة يستغلون وجودهم ويأخذون عنهم ، بيدأن ثمة خطأ أساسيا وقع فيه أولئك العلماء الذين رحلوا إلى البادية ليسمعوا ويدونوا ، أو رحل إليهم أعراب البادية فسمعوا منهم ودونوا ، وهو خلطهم بين المستويات اللغوية المختلفة التى كانوا يأخذون عنها ، فقد اعتبروا كل ما يسمعونه « لغة عربية فصيحة » ، ونسوا أن هذا الذى يسمعونه ينتمى فى الحقيقة إلى مستويات متعددة ينبغى التفرقة فيها بين مستويين : مستوى اللغة الفصيحة ثم مستوى اللهجات القبلية . وقد نتج عن هذا الخلط نتائج شتى فى اضطراب المادة اللغوية المسموعة وعدم الاتساق بين ظواهرها .

والمجموعة الثانية : فصحاء الحواضر ، وهم ينقسمون إلى فئتين : الفئة الأولى الأعراب البداة الذين أقاموا بالحواضر ، ومنهم من كان يفد ضمن قبيلته إلى المدن الكبرى فيختلط فى ضواحيها مساكن يقيم فيها مع أبناء عشيرته ، ومن ثم كانوا أقرب إلى الحياة البدوية الميسرة منهم إلى حياة المدن ، ومنهم من كان ينقطع عن قبيلته الضاربة فى البادية ليرحل وحده إلى المدن الكبرى ليقيم فيها ، وغالبا ما كان يعمل فى مجال يستعصى فيه إلى حد ما على التطور اللغوى ، إذ يعلم الصبيان أو يؤلف الرسائل . وأما الفئة الثانية فتتمثل فيمن يمكن أن يطلق عليهم لفظ « المثقفين » الذين

---

(١) انظر : نزهة الألبا ، وإنباه الرواة ٢/٢٥٨ ، وتاريخ بغداد ١١/٤٠٥ ، ومعجم الأدباء ١٤/١٦٩ .

درسوا اللغة فى المدن الكبرى من غير أن يكون لهم اتصال مباشر بالبادية ، إذ ثقفوا أنفسهم بدراسة مرويات اللغة ومأثوراتها وتراثها ، ومن أبرز ما ثقفوا أنفسهم به حفظ القرآن والشعر وما يتصل بهما من دراسات ، وعلى رأس هؤلاء كثير من الشعراء .

أما الرواية فكانت حتى أواخر القرن الهجرى الأول وبداية القرن الثانى مقصورة على رواية الشعر وحده ، وتعنى مجرد الحفظ والنقل والإنشاد له ، لا تتجاوز الشعر إلى النثر ، ولا تتعدى النقل إلى الضبط والتحقيق والنظر والتمحيص ، فلما أصلت أصول علم الحديث وأرسيت قواعده ، وعنى فيه بالإسناد ، وتصدر المحدثون للتحديث فى مجالس من حفظهم ، صار يطلق عليهم أيضا لفظ : (الرواة) . ومن ثم تطورت الرواية وضمت — إلى جوار الشعر — مرويات غيره ، وتجاوزت حدود النقل والحفظ بما أضيف إليها من الضبط والتمحيص والتحقيق ، والشرح والتفسير والإسناد(١) .

الاطراد والشذوذ :

« الاطراد » مصطلح يستخدم للدلالة على « صلاحية كم النصوص اللغوية وكفايتها لاستخلاص القواعد منها وبناء الأحكام عليها » ، وأما « الشذوذ » فعلى العكس من ذلك ؛ إذ يدل على عدم كفاية النصوص كميا للأخذ بها فى القواعد النحوية .

وقد عبر النحاة عن هذه الفكرة بشقيها بمصطلحات متعددة ، أهمها : « المطرد » ، و « الشائع » ، و « الغالب » ، و « الكثير » ، فى مقابل:

---

(١) انظر : أصول التفكير النحوى .

«القليل» ، و«النادر» ، و«الشاذ» . وقد كان تعدد المصطلحات الدالة على الكثرة الكمية أو القصور الكمي سببا من أسباب إصابة التراث النحوى بكثير من الاضطراب ؛ إذ ليس فيه تحديد دقيق لهذه الفكرة ، وكل ما فيه نصوص مبتسرة فضفاضة لا تقدم معيارا منضبطا للحكم قلة وكثرة ، ومن ذلك ما نقله السيوطى من أن «المطرد لا يتخلف ، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف ، والكثير دونه ، والقليل دون الكثير ، والنادر أقل من القليل»[1] . ومثل هذا الكلام إن دل على نوع من الترتيب فى علاقة كل مصطلح بالآخر فإنه لا يتضمن تحديدا لهذه المصطلحات . كما لا يتضمنه أيضاً ذلك المثال الذى قصد به ابن هشام توضيح هذه المصطلحات ، وهو أن «العشرين بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها ، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب ، والواحد نادر»[2] ، فهذا المثال — بدوره — لا يوضح ، بل لعله يحتاج إلى توضيح ، فقد سكت عن المطرد والشاذ ؛ كما أنه لم يضع حدودا للمصطلحات تكون ضابطة لاستخدامها ، بل اعتمد على أمثلة تقريبية ، وهى أمثلة لا تصلح لوضع أسس علمية تتسم بالدقة فى تقويم النصوص كميا قبولا ورفضا .

إذا أضفنا إلى هذا أن فى التراث النحوى واللغوى قدرا من التداخل فى استخدام هذه المصطلحات ، وهو تداخل يوشك فى بعض الأحيان أن يلغى الفروق بين الألفاظ المتعددة المستخدمة فى كل من حالتى الكفاية الكمية أو القصور الكمى[3] انتهينا إلى أن من الأفضل اعتبار مصطلح

---

(١) المزهر ١/٢٣٤ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) من ذلك مثلا ما روى من أن الأصمعى كان ينكر تأنيث لفظ (زوج) ويجعله من قبيل « النادر » ، فى حين يجعله غيره من قبيل « القليل » وهكذا يكون =

« الاطراد » عنوانا على ظاهرة الكفاية الكمية للنصوص ، تلك الظاهرة التى عبر عنها بالفعل بعدد آخر من المصطلحات. فى مقابل «الشذوذ» باعتباره بدوره « العنوان الرئيس الدال على عدم كفاية النصوص » ، وإن شاركته فى هذه الدلالة مصطلحات أخر .

العامل والمعمول :

فى اللغة العربية – كما هو معروف – نوعان من الكلمات : أولهما يتغير آخره بتغير علاقاته فى الجملة ، والثانى يلزم آخره حالة واحدة ، وإن تعددت علاقاته فيها . وقد أطلق النحاة على النوع الأول مصطلح « المعرب » ووضعوا للثانى مصطلح « المبنى » .

ويتصور النحاة أن أواخر الكلمات حين تتغير لا تتغير بطريقة عفوية أو بصورة تلقائية ، وإنما يخضع هذا التغير لنظم وضوابط ، وتفترض هذه النظم والضوابط أن ثمة مؤثرات تحدث هذا التغيير وتحدد له صورته ، ومن ثم وضع النحاة مصطلح « العامل » « للدلالة على هذا العنصر المؤثر الذى بمقتضاه تتغير أحوال أواخر الكلمات وفقاً لعلاقاتها فى الجملة » ، كما وضعوا مصطلح « المعمول » للدلالة على العنصر المتأثر ، ويقصدون بذلك الكلمة التى يتغير آخرها تبعا لتغير علاقاتها خضوعا لتأثير العامل فيها »[1] .

= « النادر » و « القليل » بمعنى واحد ، ولا يقتصر الأمر على الحالات التى يختلف فيها العلماء ، بل قد يعبر العالم الواحد بما يفهم منه اتحاد دلالة المصطلحات المختلفة ، ومن ذلك ما فعله ابن يعيش حين قرر أن حذف صلة الموصول الاسمى «شاذ» ، وعلل له بقوله : « أما قلته فى الاستعمال فظاهر » ، فوحد بين القلة والشذوذ .

انظر : المزهر ١/٢١٥ . وشرح المفصل ٣/١٥٢ .

(١) انظر: حاشية أبى النجا على شرح الشيخ خالد ١٧ – ١٨ ، وشرح التسهيل =

وإذا كان العامل هو المؤثر والمعمول هو المتأثر ، فإن من الطبيعي أن تكون الحركة الإعرابية هي الأثر الذي أحدثه العامل في المعمول ، ولكن النحاة يرون أنها ليست الأثر الوحيد الذي يحدثه العامل في المعمول ، وإنما هي رمز لتغيرين يحدثان في المعمول بعد تسلط العامل عليه ، أولهما: التأثر – أي التغير – الذي يلحق اللفظ ، وهو التغير الحركي الظاهر أو المقدر . وثانيهما : التأثر الذي يصيب المعنى ، والذي يرمز له في الكلمات المعربة بالتغير الظاهر في الحركة الإعرابية ، فـ (محمد) – مثلا – من : جاء محمدٌ ، ليس مجرد الذات المحدودة فقط ، ولكنها الذات التي فعلت فعلا معينا في زمن معين ، و (محمداً) من : استقبلت محمداً ، ليس أيضاً تلك الذات المخصوصة فحسب ، كما أنه ليس محدثا لحدث معين كما في المثال الأول ، بل هو الذات التي وقع عليها حدث معين في زمن معين ، وأما (محمدٍ) من : كتاب محمد عندي ، فإنه – كما هو واضح – لم يحدث حدثا ما ، ولم يقع عليه حدث ما ، وإنما ثمة نوع من النسبة بينه وبين الكتاب ، دلت عليها تلك الحركة الإعرابية الخاصة ، وهي نسبة الملكية التي يطلق عليها نحويا : الإضافة ، وهكذا فإن في (محمدٌ) و (محمداً) و (محمدٍ) في التراكيب السابقة تغيران : أحدهما أصاب اللفظ ، والآخر لحق بالمعنى .

وقد أسلم هذا التطور إلى عدد من النتائج أهمها :[1]

أولا : أن الاختلاف بين (محمدٌ) بالرفع و (محمداً) بالنصب و(محمدٍ) بالجر ليس مقصورا على الحركة الإعرابية وحدها، وإنما بينها

= ١ / ٢٣ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٢١ ، والإظهار للبركوي ٣٠ ، وتحفة الاخوان على العوامل ١٧ .

(١) انظر : الظواهر اللغوية في التراث النحوي .

جميعا اختلافٌ فى معنى كل صيغة نتج عن تأثير العامل فيها .

ثانيا : أن الحركة الإعرابية رمز لتأثير العامل فى المعمول ، ولذلك لا يشترط أن تكون ظاهرة ، بل يمكن أن تكون مقدرة .

ثالثا : أن الحركة الإعرابية مادامت رمزا للتأثير ودليلا عليه فإن فقدها إنما يعنى عدم وجود دليل صوتى لفظى على التأثير ، دون أن يستلزم بالضرورة نفى هذا التأثير أو إلغاءه جملة .

رابعا : أن ثمة تلازما بين هذه الأطراف الثلاثة : العامل ، والمعمول ، والأثر الإعرابى المصور لتأثير العامل فى المعمول ، وهذا التلازم يفرض بالضرورة تقدير ما لا وجود له منها ، فإذا وجد عامل فقد وجب أن يوجد المعمول ، وإذا وجد معمول فقد وجب أن يوجد عامله ، وتحتم — أيضا — أن يؤثر العامل فى المعمول لفظا أو تقديرا .

* * *

ويرى النحويون أن « العمل » أصل فى الأفعال والحروف المختصة ، فرع فى الأسماء ، وينقل السيوطى فى الأشباه والنظائر ما يوشك أن يكون حقيقة نحوية تقرر : « أن أصل العمل للفعل ، ثم لما قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ، ثم لما شبه بهما عن طريق التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهى الصفة المشبهة »(١) وهكذا لا يكون عمل الأسماء

---

(١) الأشباه والنظائر ١/٢٦١ — ٢٦٢ .

عن طريق الأصالة بل بوساطة النيابة القائمة على لحظ المشابهة بينها وبين الأفعال ، أو بينها وبين الأسماء التي تشبه الأفعال .

كذلك يرى النحويون أن العامل قسمان : لفظي ومعنوي ؛ إذ إن العمل ، قد يكون ناشئا عن لفظ في التركيب بحيث يمكن نسبة العمل إليه ، وقد يكون معنى ذهنيا لم يدل عليه في الكلام بلفظ من الألفاظ. وإذاً فالعامل اللفظي « ما يكون للسان فيه حظ »(١) أي كلمة تنطق باللسان كالأفعال والحروف العاملة ، والعامل المعنوي « ما لا يكون للسان فيه حظ وإنما هو معنى يعرف بالقلب »(٢) أي أنه ليس كلمة قابلة للتلفظ ، وإنما معنى ذهني يدرك دون أن ينطق ، مثل : الابتداء ، والخلاف ، والتبعية ، ونحوها من المعاني الذهنية العاملة عند فريق من النحويين .

* * *

---

(١) الإظهار للبركوي ٤٠ .
(٢) السابق ، وانظر أيضا: لباب الإعراب للأسفرايني فإن فيه إضافة جديدة بالنظر .

المجموعة الثانية :

الصوت(١) ـ الحرف(٢) :

الصوت اللغوى أحد أنواع الأصوات الكثيرة المنتشرة فى الطبيعة ، وهو يصدر عن الحنجرة البشرية باشتراك عديد من الأجهزة الأخرى التى تسمى « أعضاء النطق » وهى الأعضاء التى تسهم فى إنتاج الأصوات بالإضافة إلى مالها من وظائف فى البنية الجسدية للإنسان .

ومن المقرر علمياً أن الأصوات اللغوية تنقسم ـ بحسب طبيعتها ـ إلى مجموعتين : مجموعة الأصوات الساكنة ، أو السواكن Consonantr ومجموعة الحركات أو أصوات اللين Vowels وأساس هـــذا التقسيم هو

---

(١) الصوت : مصدر : صات الشىء يصوت فهو صائت، وصوت تصويتاً فهو مصوت، وهو ـ كما يقول ابن جنى ـ عام غير مختص ، أى يشمل الصوت البشرى وغيره ، « يقال : سمعت صوت الرجل ، وصوت الحمار ، قال تعالى : « إن أنكر الأصوات لصوت الحمير » .

والصوت مذكر ، لأنه مصدر ، فهو بمنزلة : الضرب والقتل ، والضرر ، والنقر .

انظر : سر صناعة الإعراب ١١ ، ١٥ .

(٢) الحرف : حد الشىء وحدته ، ومن ذلك ـ كما يقول ابن جنى ـ حرف الشىء ، أى حده و ناحيته ، وطعام حريف : بكسر الحاء وتشديد اللام ، يراد حدته ، ورجل محارف ، أى محدود عن الكسب والخير ، ومن هذا أيضاً قولهم لمكسب الرجل وطعمته الحرفة ، كأنها الجهة التى انحرف إليها ـ أى انجذب إليها ـ ورغب عن غيرها فى كسبه للعيش .

انظر : سر صناعة الإعراب ١٥ وما بعدها .

الطبيعة الصوتية لكل من القسمين « فالصفة التي تجمع بين كل أصوات اللين هي أنه عند النطق بها يندفع الهواء من الرئتين ماراً بالحنجرة ثم يتخذ مجراه في الحلق والفم في ممر ليس فيه حوائل تعترضه ... في حين أن الأصوات الساكنة إما أن ينحبس الهواء معها انحباساً كاملا محكماً فلا يسمح له بالمرور لحظة من الزمن يتبعها ذلك الصوت الانفجاري ، أو يضيق مجراه فيحدث النفس نوعاً من الصفير أو الحفيف »(١) . « وأصوات اللين في اللغة العربية هي ما اصطلح القدماء على تسميته بالحركات من فتحة وكسرة وضمة ، وكذلك ما سموه بألف المد وياء المد وواو المد ، وما عدا هذا فأصوات ساكنة »(٢).

وفي التراث النحوي قدر من الدقة في تصور الأصوات الساكنة — تلك التي أطلق عليها فيه مصطلح « الحروف » — وحسبنا أن نشير إلى ما ذكره ابن جني في « سر صناعة الإعراب » من أن « الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلا متصلا ، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته ، فيسمى المقطع أينما عرض له « حرفا » ، وتختلف أجراس الحروف باختلاف مقاطعها »(٣) فإذا نحينا جانباً لفظ « المقطع » من هذا النص اتضح أن مضمونه يقرر أن الحروف نوع من الأصوات ، وهي الأصوات التي تتأثر بمؤثرات في مجراها تحول دون امتدادها . وهو تصور صحيح إلى حد بعيد لخصائص الأصوات الساكنة .

بيد أن مصطلح « الحرف » يستخدم في تراثنا اللغوي متضمناً

---

(١) الأصوات اللغوية ، للمرحوم الدكتور إبراهيم انيس ٣٠ .

(٢) المصدر نفسه ٣٢ .

(٣) سر صناعة الإعراب ٦ .

— أيضاً — إلى جوار الأصوات الساكنة الحركات الطويلة ، تلك التى أطلق عليها : « واو المد » ، و « ألف المد » ، و « ياء المد » ، ومن ثم دل لفظ الحرف على العناصر المكونة للأبجدية اللغوية ، تلك التى يبلغ تعدادها ثمانية وعشرين حرفاً من الأصوات الساكنة وأصوات اللين معاً .

وبالرغم من أن فى التراث النحوى واللغوى ما يشير إلى أن الحركات القصيرة — تلك التى أطلق عليها الضمة والفتحة والكسرة — ذات صلة وثيقة بالحركات الطويلة — الواو والألف والياء(١) ، فإن النحاة واللغويين قد قصروا مصطلح « الحركة » على الحركات القصيرة فحسب ، كما لم يفطنوا إلى المقابلة الأساسية بين « الحركات » و « الحروف » ، ومن ثم لم يكن لفظ « حركة » يقابل لفظ « حرف » بل يقابل لفظ « السكون » الذى يعنى عند اللغويين والنحويين : انعدام الحركة .

---

(١) قال ابن يعيش تأكيداً لفكرة الصلة بين الحركات القصيرة والحركات الطويلة التى نقلها النحاة من باب الحركة إلى الحرف :

« كان المتقدمون يسمون الفتحة الألف الصغيرة ، والضمة الواو الصغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة ، لأن الحركات والحروف أصوات ، وإنما رأى النحويون صوتا أعظم من صوت فسموا العظيم حرفاً والضعيف حركة ، وإن كانا فى الحقيقة شيئاً واحداً » .

ونقل السيوطى عن أبى حيان فى شرح التسهيل قوله : « اختلف النحاة فى الحركات الثلاث ، أهى مأخوذة من حروف المد واللين أم لا ؟ فذهب الأكثرون إلى أن الفتحة من الألف والضمة من الواو والكسرة من الياء ، اعتمادا على أن الحروف قبل الحركات ، والثانى مأخوذ من الأول .

وذهب بعض النحويين إلى أن هذه الحروف مأخوذة من الحركات الثلاث : الألف من الفتحة ، والواو من الضمة ، والياء من الكسرة ؛ اعتمادا على أن الحركات قبل الحروف ، وبدليل أن هذه الحروف تحدث عند هذه الحركات إذا أشبعت ، وأن العرب قد استغنت فى بعض كلماتها بهذه الحركات من هذه الحروف اكتفاء بالأصل على فرعه » .

انظر : الأشباه والنظائر ١/١٧٢ .

وهكذا نصل إلى أن مصطلح « حرف » يعني في التراث النحوي « العناصر المفردة - أو البسيطة - المكونة للأبجدية اللغوية » . وهي عناصر تشمل جميع « الأصوات الساكنة » ، كما تتناول أيضاً ما يسمى بـ « أحرف المد » الثلاثة : الواو ، والألف ، والياء .

وبالإضافة إلى ذلك يستخدم مصطلح « الحرف » للدلالة - أيضاً - على نوع من أنواع الكلمة العربية ، في مقابل : « الاسم » و « الفعل » ، وهو ما سنتناوله بالتفصيل عند الحديث عن « الكلمة » وأنواعها .

أما مصطلح « حركة » ، فإنه يعني الحركات القصار الثلاث : الضمة ، والفتحة ، والكسرة .

وأما مصطلح « سكون » فإن المقصود به « خلو الحرف من الحركة » .

اللفظ :

يعرف بعض النحويين اللفظ بأنه : « الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية(1) » ، وهو تعريف لا يقدم تصوراً شاملا لدلالة هذا المصطلح عند النحويين ؛ إذ مقتضى « كونه مشتملا على بعض الحروف الهجائية » أنه يجب أن يكون مركباً من أكثر من « حرف » واحد منها بمفهومهم الذي سبق تحديده للحرف ، وذلك غير صحيح ؛ إذ إن من الممكن أن يكون اللفظ غير مركب ، كما في : « الواو » و « الباء » و « اللام » و « السين » والعديد من « الضمائر المتصلة » و « بعض صيغ الأفعال المعتلة » فإنها جميعاً - كما هو واضح - ليست مركبة وإنما بسيطة عند النحاة .

---

(1) شرح التصريح على التوضيح 1/20 .

ومن ثم يكون التصور الذى يقدمه التعريف السابق غير دقيق ، لقصوره عن الإحاطة والشمول. ولعل التعريف الذى قدمه محققو النحويين للفظ أكثر دقة — نسبياً — حين قرروا أنه : « الصوت المعتمد على مخرج من مخارج الفم (١) » ، أى أنه الصوت الصادر عن الفم البشرى ، ويعنون بذلك — بالطبع — ما يتناول الفم والأنف ، فإن لفظ « المخرج » الذى استخدم فى التعريف لا يقصد به فى الحقيقة إلا المجرى الذى يسلكه الهواء ، والذى يتأثر فيه بالمؤثرات المختلفة التى تمارسها أجهزة النطق طوال المجرى . وبهذا الفهم يستوى فى « اللفظ » أن يكون بسيطاً وأن يكون مركباً ، كما يستوى فيه أن يكون دالا على معنى وغير دال عليه . فليس اللفظ فى جوهره سوى « وحدة » صوتية ، أو « إطار صوتى » ، والوحدة الصوتية لا تستلزم بداهة الإفراد ؛ كما أن الإطار الصوتى لا يقتضى بالضرورة مضموناً .

المبتدأ :

يطلق النحويون مصطلح « المبتدأ » للدلالة على نوعين من « الأسماء » يقعان موقعا محدداً فى إطار « جملة » بعينها فى العربية .

أما النوع الأول فهو « الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه » (٢) ، كما فى نحو : الله ربنا ، ومحمد نبينا ، فإن كلا من « لفظ الجلالة » و « محمد » قد جرد من العوامل اللفظية — إذ لم تدخل عليه أداة من الأدوات التى

---

(١) حاشية الخضرى على ابن عقيل ١/١٤ .

(٢) شرح الرضى على الكافية ١/٨٥ ، انظر أيضاً : ابن يعيش ١/٨٣ ، وأصول ابن السراج ٩/ ، وتسهيل الفوائد ٤٤ .

تؤثر فيه ، تلك التى تسمى بالنواسخ ، كما فى كان وأخواتها ، وإن وأخواتها ، ثم إن كلا منهما قد وقع مسنداً إليه ، وبذلك كون – مع ما أسند إليه – جملة تامة يحسن السكوت عليها .

وأما النوع الثانى فهو الصفة المعتمدة على نفى أو استفهام إذا رفعت اسماً « ظاهراً » ، والمقصود بالصفة : اسم الفاعل أو اسم المفعول ، أو الصفة المشبهة ، وذلك كما فى نحو : هل قائم الطلاب بواجبهم ؟ وما محترمة أقلام عباد السلطة ، وأجيلة مواكب النفاق التى تغمر الأسواق ؟ . فإن الوصف المتقدم المستند إلى الاستفهام أو النفى قد أسند إلى الاسم المرفوع الذى تأخر عنه ، وهكذا يكون « المبتدأ » يعنى المسند إليه فى بعض الجمل والمسند فى جمل أخرى .

وجلى أن مصطلح « المبتدأ » بهذا الإطلاق يتناول نوعين مختلفين من الأسماء ، فهو إذاً « اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما فى حد ، لأن الحد مبين للماهية بجميع أجزائها ، فإذا اختلف الشيئان فى الماهية لم يجتمعا فى حد [1] » .

ولعل أهم الفوارق بين هذين النوعين تتلخص فى أمور :

أولها : أن النوع الأول يكون اسماً صريحاً ، كما يكون مؤولا . أما النوع الثانى فإنه لا يكون إلا اسماً صريحاً .

ثانياً : أن النوع الأول يكون ضميراً ، كما يكون اسماً ظاهراً ، مشتقاً أو جامداً . أما النوع الثانى فإنه لا يكون – كما أشرنا – إلا أحد المشتقات الثلاثة .

---

(١) شرح الرضى على الكافية ١/٨٦ .

ثالثها : أن النوع الأول لا يشترط أن يسبق بنفى أو استفهام . أما الثانى فإنه لا بد من سبقه بواحد منهما .

رابعها : أن النوع الأول يأتى مفرداً كما يأتى مثنى أو جمعاً . أما الثانى فإنه لا يأتى إلا مفرداً فلا يقع مثنى أو جمعاً .

خامسها : أن النوع الأول مرن الترتيب فى الجملة . أما الثانى فإنه لا بد أن يسبق مرفوعه فيها .

سادسها : أن الأصل فى النوع الأول أن يكون معرفة ، ولا يقع نكرة إلا بمسوغ . أما الثانى فإنه لا يكون إلا نكرة ولا سبيل إلى تعريفه .

سابعها : أن الأصل فى النوع الأول أن يتطابق خبره معه تطابقاً كاملا : عدداً ونوعا . أما النوع الثانى فإنه لا تتحقق دائماً إلا المطابقة النوعية ، أما العددية فقد تتحقق وقد لا تتحقق .

ثامنها : أن وجود النوع الأول فى الجملة أمر يتسم بالمرونة ، إذ قد تدعو دواعى الموقف أو السياق إلى حذفه فيها ، أما النوع الثانى فإنه لا سبيل إلى حذفه ألبتة .

وإزاء هذه الفروق التى تفصل بين وظيفة كل من الاستخدامين لهذا المصطلح ، بحيث تجعل منهما — فى الحقيقة — مصطلحين مختلفين ، اضطر النحاة إلى التفرقة فى استخدام المصطلح للدلالة على أحد النوعين بذكر العنصر المكمل للإسناد فى الجملة ، فأطلقوا على النوع الأول مصطلح :

« المبتدأ الذى له خبر » . ووضعوا للثانى مصطلح : « المبتدأ المستغنى بمرفوعه عن الخبر » .

الفاعل :

يكاد يستقر فى التراث النحوى أن الفاعل « اسم صريح — ظاهر أو مضمر : بارز أو مستتر — أوما فى تأويله ، أسند إليه فعل تام — متصرف أو جامد — أو ما فى تأويله ، مقدم — أى الفعل أو ما فى تأويله — على المسند إليه ، وهو — أى الفعل — أصلى المحل والصيغة »[1]. ومقتضى هذا التعريف أن الفاعل ركن إسنادى فى نوعين مختلفين من الجمل: النوع الأول التى يكون العنصر الإسنادى الثانى فيها فعلا ، والنوع الثانى تلك التى يكون العنصر الإسنادى الثانى فيها ليس فعلا ، بل — وفقاً لما ورد فى التعريف — « ما يشبه الفعل » . ويعنى النحاة بما يشبه الفعل عدداً من أنواع الكلمات التى تدخل فى تركيب الجملة فتؤدى فيها وظيفة الفعل من حيث الإسناد ، وهى : المصدر ، واسم المصدر غير العلم والميمى ، واسم الفاعل ، وأمثلة المبالغة ، واسم التفضيل ، واسم الفعل ، والظرف ، والجار والمجرور ، والمنسوب .

ولكن ينبغى أن نفطن إلى أن « الفاعل » بالرغم من كونه ركناً إسنادياً فى نوعين مختلفين من الجمل عند النحاة — وهما : الجملة الإسمية ، والجملة الفعلية — فإنه لم تتغير وظيفته فيهما ؛ إذ يقوم بدور المسند إليه فى كل منهما .

---

(1) انظر تطور تعريف الفاعل ومفهومه فى التراث النحوى فى : الجملة الفعلية ٦٨ — ٧٠ ومصادرها .

الظرف – المحل – المفعول فيه :

يرى النحويون أن الأحداث تقع بالضرورة فى حيز من الزمان والمكان ، وأنه لثبوت هذه الحقيقة وتقررها صح أن يسأل عن كل فعل بـ : (متى) و (أين) ؟ . أما (متى) فللسؤال عن الزمان ، وأما (أين) فللسؤال عن المكان ، فإذا سمعت مثلا من يقول : دارت رحى الحرب، كان من حقك أن تسأل : متى كان ذلك ، وأين ؟ .

والأصل فى الإجابة عن هذين السؤالين أن تستعمل كلمة (فى) لتحديد الزمان والمكان ، فيقال مثلا : فى رمضان فى سيناء والجولان ، بيد أنه قد شاع فى الاستعمالات اللغوية تحديد الزمان والمكان دون استعمال (فى)، فمن الممكن أن يقال – مثلا – فى الإجابة عن السؤالين السابقين : شهر رمضان فوق أرض سيناء والجولان . فيقع تحديد زمان الحدث ومكانه باسم منصوب لا يقترن بلفظ (فى) وإن كان يتضمن معناه ، وقد اصطلح جمهور النحويين على تسمية هذا الاسم بـ (الظرف) ، وآثر بعضهم استخدام مصطلح (المحل) للدلالة عليه ، وذهب فريق ثالث إلى التعبير عنه بـ (الصفة) ، ومن المتأخرين من يفضل تركيب : المفعول فيه ، ولكن أول هذه المصطلحات هو الذى حظى بالشيوع بين النحويين ، لأن الظرف الوعاء « وقد سميت الأوانى ظروفا لأنها أوعية لما يجعل فيها ، ومن ثم قيل للأزمنة والأمكنة ظروف لأن الأفعال توجد فيها كالأوعية لها »[1]. وهكذا يدل هذا المصطلح – عند النحويين – على اسم الزمان أو

---

(١) انظر : اللمع لابن برهان ، ورقة ٤٦ أ ؛ والأصول فى النحو لابن السراج ٢٢٩/١ ، ٢٤٦ .

المكان الذى ضمن معنى فى باطراد[1]. و « هم يخرجون بقيد (الاسم) بقية أنواع الكلمة العربية ، وبكونه (زمانا) أو (مكاناً) غير الزمان والمكان من الأسماء ، كالحال ، وبكونه (مضمنا معنى فى) ما لا يتضمن معناه من أسماء الزمان والمكان ، نحو قوله تعالى : (يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار)[2]، وقوله سبحانه : (الله أعلم حيث يجعل رسالته)[3]؛ فإنهما ليسا على معنى (فى) وإنما انتصابهما على المفعول به ، ويخرج بشرط (الاطراد) المنصوب على التوسع ، كما فى نحو : دخلت الدار ، وسكنت البيت ؛ إذ الأصل : دخلت فى الدار وسكنت فى البيت ، فلما حذف الجار نصب ما بعده على المفعول به توسعا » (٤).

* * *

(١) انظر فى تحديد مفهوم المفعول فيه : شرح الرضى على الكافية ١/١٨٣ ، والأصول فى النحو لابن السراج ١/٢٣٨ ، وهمع الهوامع للسيوطى ١/١٩٥ ، ومنار السالك ١/٢٨٩ ، وشرح التصريح ١/٢٣٧ ، وشرح التسهيل ٩١ ، وشرح ابن عقيل ١/٤٩٠ ، وحاشية السجاعى على ابن عقيل ١١٦ ، وحاشية أبى النجا على شرح الشيخ خالد للاجرومية ٧٩ ، وحاشية العطار على شرح الأزهرية ٩٥ .

(٢) من الآية (٣٧) من سوره النور .

(٣) من الآية (١٢٤) من سورة الأنعام .

(٤) انظر : الجملة الفعلية ٢٢٣—٢٢٤ .

الباب الثانى

إلى النحو

الفصل الأول : الكلمات

مفهومها ، أنواعها

الفصل الثانى : الكلمات

تقسيماتها

الفصل الثالث : المركبات

النحو ــ كما أسلفنا ــ يدرس الجملة .

وأهم العناصر المشاركة فى تكوين الجملة العربية قد تكون كلمــات ، وقد تكون تراكيب ، وقد تكون اطارا يحتويهما .

واذا كانت الكلمات ــ كما سنذكر بعد قليل ــ صيغا مستقلة البنيــة والدلالة ، فان التراكيب ــ كما سيتضح فيما بعد ــ قــد تشــاركها فى أداء وظائف مماثلة لها فى بناء الجملة العربية ، وان خالفتها بنية ودلالة . الأمــر الذى يفرض علينا دراسة كل منهما قبــل أن نتناول مباشرة الجملة العربيــة ، محور دراسة النحو العربى وغايته .

ومقتضى هذا أن تحليل ((الكلمات)) و ((التراكيب)) مع كونه خطــوة أساسية لمعرفة الجملة العربية ، مقدمة ضرورية للتعرف الى القواعد النحوية .

وهذا التحليل هو موضوع هذا الباب .

الفصل الأول

الكلمات

مفهومها ، أنواعها

- ١ -

مفهومها

تستخدم لفظ «الكلمة» فى أحيان كثيرة للدلالة على معنى : « الجملة — أو الجمل — التامة الفائدة » ومن هذا الاستخدام فى النص القرآنى قوله تعالى : « وكلمة الله هى العليا »(١) ، وهى كلمة التوحيد : « لا إله إلا الله »، وقوله سبحانه : « قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم : أن لا نعبد إلا الله ، ولا نشرك به شيئا ، ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله »(٢)، وقوله : « وتمت كلمة ربك : لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين »(٣) ، وقوله : « كلا إنها كلمة هو قائلها » إشارة إلى قوله : « رب ارجعون ، لعلى أعمل صالحا فيما تركت »(٤) ، كما استعملت « الكلمة » لأداء هذا المعنى فى الحديث أيضا ، ومن ذلك قول النبى (صلوات الله عليه) : (الكلمة الطيبة صدقة)(٥) ، وقوله : (أفضل كلمة قالها شاعر لبيد)(٦) ، مشيرا إلى صدر بيته :

ألا كل شىء ما خلا الله باطل   وكل نعيم لا محالة زائل

---

(١) من الآية (٤٠) من سورة (التوبة) .
(٢) من الآية (٦٤) من سورة (آل عمران) .
(٣) من الآية (١١٩) من سورة (هود) .
(٤) الآيتان : (٩٩ — ١٠٠) من سورة (المؤمنون) .
(٥) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ٣/٢٨٦ ومصادره .
(٦) المصدر السابق ٦/٥٨ ومصادره .

وقد شاع هذا الاستعمال للكلمة حتى ظن بعض الدارسين - قدامى ومحدثين - أن إطلاق « الكلمة » على « الكلام المفيد » هو المعنى اللغوى لها ، ومن هؤلاء ابن هشام الذى يقرر صراحة أن « الكلمة تطلق فى اللغة على الجمل المفيدة »(1) . والحق أن هذا الاستعمال للفظ (الكلمة) - بالرغم مما يتسم به من شيوع - ليس سوى استخدام مجازى لها ، أما دلالتها اللغوية فقريبة من دلالتها النحوية ، وهى « اللفظ الدال على معنى مفرد »(2) .

والمقصود باللفظ « الصوت اللغوى » أى الذى تنتجه الحنجرة البشرية ، سواء صدر عنها بالفعل أم لم يصدر ، وقد سمى هذا الصوت لفظا لأن كلمة (لفظ) تعنى - لغويا - (الطرح) وفى الصوت - كما سبق أن ذكرنا(3) - يتم طرح الهواء من داخل الرئة إلى خارج الإنسان فاللفظ إذاً (مصدر أريد به المفعول)(4) .

بيد أن الكلمة ليست صوتا لغويا فحسب، إنها صوت يدل على معنى، ومقتضى ذلك أنها ليست لفظا فقط ، بل لفظ يتضمن دلالة ، وإذاً فليست جميع الألفاظ كلمات ، فى حين كانت جميع الكلمات ألفاظا ، ويعبر ابن يعيش عن هذه الحقيقة النحوية بقوله : « فاللفظة جنس للكلمة ، وذلك أنها تشمل (المهمل) و (المستعمل) ، فالمهمل ما يمكن ائتلافه من الحروف ولم يضعه الواضع بإزاء معنى ، نحو : صص، و : كق ، ونحوهما ،

---

(1) انظر قطر الندى وبل الصدى ، وأيضا : منار السالك 1/6-7، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى 1/28 ، وشرح الكافية 1/2-3 .

(2)

(3) انظر : ص 37 من هذه الدراسة .

(4) حاشية الخضرى على ابن عقيل 1/14 .

فهذا وما كان مثله لا تسمى واحدة منها كلمة ؛ لأنه ليس شيئا من وضع الواضع ، ويسمى لفظة ؛ لأنه جماعة حروف ملفوظ بها ، هكذا قال سيبويه رحمه الله ، فكل كلمة لفظة ، وليس كل لفظة كلمة» (١). ومقتضى هذا النص أن « الكلمة » — وهى مصطلح نحوى — لا تتناول إلا ما هو موجود بالفعل فى اللغة ؛ إذ هو وحده الذى يتضمن معنى ، ومن ثم لا يدخل فى مجال التركيب وبالتالى لا يكون محور الدراسة النحوية مالا معنى له من الألفاظ ، أى تلك التى يمكن تكوينها من العناصر الصوتية للغة وفقاً لقواعد البنية المقررة فى علم الصرف ، ولكنها تظل إطاراً صوتيا بنيويا خاليا من كل معنى مجردا من كل دلالة « إن الكلمات الممكنة الوجود — تلك التى يمكن تكوينها من الأصوات اللغوية — غير داخلة فى إطار الدراسة النحوية ؛ لأنها لم تدخل أصلا فى نطاق اللغة ، التى تقتصر — وفق هذا الفهم — على تناول ما هو موجود وترفض ماليس له بالفعل وجود ، ولهذا اشترط النحويون فى تعريف الكلمة كونها : (دالة على معنى) فالدلالة على معنى إذاً هدفها إخراج المركبات الصوتية التى لا دلالة لها فى العربية ، وإن شابهت — فى أوزانها — الكلمات العربية »(٢) .

وهذا الذى قرره ابن يعيش — معبراً فيه عن رأى جمهور النحاة العرب — يلتقى مع مقتضيات المنهج الوصفى القائلة بضرورة الاقتصار فى دراسة اللغة على ما هو موجود ، دون تجاوزه إلى ما ليس له وجود(٣).

---

(١) شرح المفصل ١/١٨ — ١٩ .

(٢) انظر : الجملة الفعلية ١٩ .

(٣) نحسب أن وضع المسألة على هذا النحو — أى الربط بين الدلالة على معنى ، والاقتصار على الموجود بالفعل فى اللغة — أمر ليس نهائيا ؛ فإن حصر الكلمات فيما =

و« المعنى » الذى تتضمنه « الكلمة » ليس مطلقا ، بحيث يتناول كافة المعانى فى النشاط اللغوى ، وإنما هو معنى خاص ؛ إذ يشترط فيه أن يكون « مفرداً » ، والمقصود من الإفراد — فى هذا الموضع — عدم دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى[1] ، ويمثل بذلك ابن يعيش بكلمة : زيد ، فإن « هذا اللفظ يدل على المسمى ، ولو أفردت حرفا من هذا اللفظ أو حرفين ، نحو : الزاى مثلا ، لم يدل على معنى ألبتة »[2] .

والحق أن تفسير « الإفراد » بهذا المعنى يقتضى بالضرورة أنه ليس وصفا للفظ وحده ، كما أنه ليس وصفا أيضا للمعنى وحده ، وإنما هو وصف للعلاقة بينهما . أى أنه سمة الصلة بين الإطار الصوتى البنيوى ومضمونه الدلالى . أو بتعبير آخــــر : إن (الإفراد) هو الخصيصة التى تجمع بين (البنية الصوتية) و(معناها) ، أى بين (شـــكل) الكلمة و(مفهومها) .

* * *

= كان موجوداً بالفعل واستبعاد غير الموجود قد يسلم إلى مصادرة ابتكار الكلمات والصيغ التى تحتاج إليها اللغة بالضرورة لمواءمة التطور الحتمى للحياة والتعبير عنه فكراً ومادة معاً ، وفى ذلك ما فيه من خطر قصور اللغة عن الوفاء بمتطلبات المجتمع اللغوى وعجزها عن تلبية حاجاته ، ومن ثم فإننا نميــل إلى رفض الربط بين الدلالة على معنى والاقتصار على الموجود ، فإن الألفاظ غير الدالة ، تلك التى اصطلح على تسميتها بالمهملات ، لا تعد كلمات إلا بعد حصولها على معنى في الاستعمال اللغوى .

(١) انظر شرح ابن عقيل : ١/١٥ ، وحاشية الخضرى ١/١٧ — ١٨ ، وشرح المفصل ١/١٨ — ١٩ ، وتسهيل الفوائد ٣ .

(٢) شرح المفصل ١/١٩ .

- ٢ -

أنواعها

يكاد يستقر عند جمهور النحويين العرب أن أنواع الكلمة ثلاثة فحسب ، وهي : الاسم ، والفعل ، والحرف[1] . وتتلخص أدلتهم على صحة هذا التقسيم في أمور :

أولها : الأثر ، أي النقل عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، فمما ورد منسوباً إليه أنه قال لأبي الأسود : « إني سمعت ببلدكم هذا لحنا ، فأردت أن أصنع كتاباً في أصول العربية ، ثم ألقى إليه صحيفة فيها : « بسم الله الرحمن الرحيم » ، الكلام كله اسم ، وفعل ، وحرف فالاسم : ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ، ما أنبأ عن حركة المسمى ، والحرف : ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل »[2] .

ثانيها : الاستقراء التام من أئمة العربية ، كأبي عمرو ، والخليل ، وسيبويه ، ومن بعدهم[3] .

---

(١) انظر مثلا : كتاب سيبويه ، والمقتضب ، وشرح المفصل ، والجمل للزجاجي ، والإيضاح في علل النحو له أيضاً ، والصاحبي ، والأمالي الشجرية ، وأسرار العربية ، وشرح المفصل ، وشرح الرضي على الكافية ، وهمع الهوامع ، والأشباه والنظائر .

(٢) أمالي الزجاجي ٢٣٨ ، وانظر أيضاً الإيضاح في علل النحو ٤٣ .

(٣) الأشباه والنظائر ٣/٢ .

ثالثها: ما يصطلح عليه بالدليل العقلي، ويقصد النحاة من ذلك أن «النظر العقلي» المجرد من اعتبارات أخرى ينتهي من تحليله لأنماط الكلمات الموجودة في اللغة العربية إلى وجوب حصرها في أنواع ثلاثة لا تقل عنها ولا تتجاوزها، هي: الأسماء والأفعال والحروف.

بيد أن نقطة البدء في «النظر العقلي» تختلف:

فمن النحويين من يبدأ من «صلاحية الكلمة للإسناد» والمعنى الذي تؤديه فيه، ومن هؤلاء ابن معط: يحيى بن معط بن عبد النور، المتوفى سنة ٦٢٨ هـ، الذي يقول: «إن المنطوق به إما أن يدل على معنى يصح الإخبار عنه وبه، وهو الاسم. وإما أن يصح الإخبار به لا عنه، وهو الفعل. وإما أن لا يصح الإخبار عنه ولا به، وهو الحرف»[1]. وهو تطوير لفكرة ابن الخشاب: أبي محمد عبد الله بن أحمد، المتوفى سنة ٥٦٧هـ، التي يقرر فيها أن الكلمة قد انقسمت إلى ثلاثة أقسام لا رابع لها «قسمة ضرورية، أو كالضرورية، لأن العبارات دوال على المعاني التي تحتها، والمعاني منقسمة إلى ثلاثة أقسام، فوجب أن تكون الألفاظ الدالة عليها ثلاثة لا أقل ولا أكثر. والمعاني: ذات يخبر عنها وهي الاسم. وخبر عن تلك الذات وهو الفعل، وواسطة بينهما، إما لإثبات الخبر للمخبر عنه، أو لنفيه عنه، أو لغير ذلك من المعاني، وذلك هو الحرف»[2].

ومنهم من يبدأ من «دلالة الكلمة على مضمونها»، ومن هؤلاء ابن بابشاذ: أبو الحسن طاهر بن أحمد، المتوفى سنة ٤٦٩ هـ الذي يقرر أن

---

(١) المصدر السابق ٢/٤٠.
(٢) المرتجل في النحو ٥.

«الكلام ثلاثة لا غير؛ لأن العبارة على حسب المعبر عنه، والمعبر عنه لا يخلو من أن يكون (ذاتاً) كزيد وعمرو، أو (حدثا) من ذات، كقام وقعد، أو (واسطة) بين الذات وحدثها يكون لإيجاب شيء لها أو نفي شيء عنها، أو شرط لها، مثل: إن زيداً قام، وما زيد قام، وإن قام زيد قام عمرو، فالأسماء عبارة عن الذات، والأفعال عبارة عن الحدث، والحروف عبارة عن الوسائط»[1]، وإلى هذا يشير السيوطي حين ينسب إلى بعض النحاة قولهم: «إن العبارات بحسب المعبر (عنه)، والمعبر عنه من المعاني ثلاث: ذات، وحدث عن ذات، وواسطة بين الذات والحدث، يدل على إثباته لها أو نفيه عنها، فالذات الاسم، والحدث الفعل، والواسطة الحرف»[2].

وفريق ثالث يبدأ من منطلق «القسمة العقلية» حين يقرر أن الكلمة إما أن تستقل بالدلالة على ما وضعت له أو لا تستقل، وغير المستقل الحرف، والمستقل إما أن تشعر — مع دلالتها على معناها — بزمنه المحصل أو لا تشعر، فإن لم تشعر فهي الاسم، وإن أشعرت فهي الفعل»[3]. وهي الفكرة التي استدل بها ابن عصفور على صحة التقسيم الثلاثي للكلمة في كتابه «المقرب» إذ قال: «والدليل على أن أجزاء الكلام بهذه الثلاثة خاصة، وأن اللفظ الذي هو جزء كلام إما أن يدل على معنى أو لا يدل، وباطل أن لا يدل، فإن ذلك عيب، وإذا دل فإما أن يدل على معنى في نفسه أو في غيره لا في نفسه، فإن دل على معنى في غيره فهو حرف، وإن دل على معنى في نفسه فإما أن يتعرض ببنيته للزمان أو لا يتعرض. فإن تعرض فهو فعل، وإن لم يتعرض فهو اسم، فالأجزاء إذاً منحصرة في هذه الثلاثة»[4].

---

(١) شرح المقدمة النحوية ٢٧.
(٢) الأشباه والنظائر ٢/ ٤.
(٣) المصدر السابق.
(٤) المقرب لابن عصفور ١/ ٤٥.

وقريب من هذا النهج قول بعضهم : « إن الكلمة لا تخلو : إما أن تدل على معنى فى نفسها أو لا ، الثانى الحرف . والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا ، الثانى الاسم ، والأول الفعل ، ومن ثم كان الاسم ، كلمة تدل على معنى فى نفسها ولم تقترن بزمان ، والفعل: كلمة تدل على معنى فى نفسها واقترنت بزمان ، والحرف : كلمة لا تدل على معنى فى نفسها »(١) .

ويمكن أن يضاف إلى هذه الأدلة الثلاثة — التى ذكرها السيوطى فى الأشباه والنظائر — دليلا رابعاً أشار إليه ابن الأنبارى فى كتابه : أسرار العربية ، بقوله : « فإن قيل : فلم قلتم إن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها ؟ قيل : لأنا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال ويتوهم فى الخيال ، ولو كان ههنا قسم رابع لبقى فى النفس شىء لا يمكن التعبير عنه ، ألا ترى أنه لو سقط آخر هذه الأقسام الثلاثة لبقى فى النفس شىء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط ، فلما عبر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دل على أنه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة »(٢) .

* * *

هذه هى أهم الأدلة التى اعتمد عليها النحاة العرب فى القول بالتقسيم الثلاثى للكلمة ، وهو التقسيم الذى استقر إلى درجة قد أصبح معها إعادة النظر فيه مخاطرة غير مأمونة العاقبة ، بالرغم من أن الأسس التى انبنى عليها

(١) الأشباه والنظائر ٢/٤ .

(٢) أسرار العربية ٢ — ٣ . ولسنا فى حاجة إلى مناقشة هذا الدليل ، إذ يعتمد — كما ترى — على رؤية تتسم بالفردية وتتصف بالتعسف والدجماطيقية ، كما يعبر عن نزوعه إلى القول بالأحكام العامة التى لا مجال للاعتداد بها — مادة ومنهجاً — فى البحث العلمى .

هذا التقسيم — كما اتضحت من عرض الأدلة السابقة — تفرض بإلحاح التصدى لها وتدعو الباحث إلى مراجعتها .

فالدليل الأول — وهو ما أطلق عليه السيوطى « الأثر » إشارة إلى أنه قول مأثور عن على بن أبى طالب كرم الله وجهه — لا يمكن اعتباره بحال قرينة فضلا عن أن ينهض دليلا ، لأسباب شتى ، أهمها :

أولا : أنه لا يقوم على أساس صحيح فى النقل ، بل لعله أقرب إلى أن يكون ادعاء ينفيه التحليل الدقيق للخصائص المنهجية للنص مقارنا بالنصوص التى تتناول الموضوع نفسه فى كتاب سيبويه ، وحسبك أن ترجع إلى الكتاب لمعرفة أنواع الكلمات فيه لتلحظ أن سيبويه يعتمد على المثال دون تقديم الصورة الذهنية الكلية التى تندرج تحتها الأمثلة(١) ، فى حين كان التعريف المنسوب إلى على تعريفا منطقيا يتسم — أو يحاول أن يتسم — بالجمع والمنع معاً ، ويقدم — أو يحاول أن يقدم — صورة ذهنية لكل عنصر من عناصر الكلمة الثلاثة .

ومن الواضح أن التعرف بالمثال يمثل مرحلة أولى نحو التعريف بالحد؛ وإذ التعريف بالمثال أو بالرسم لا يعدو ذكر أمثلة من أنواع المعرف ، ثم ترك السامع أو القارىء يتلمس شبها بين هذه الأمثلة وبين غيرها من أنواع اصطلاحها ،

---

(١) يقول سيبويه فى كتابه ، فى باب (علم ما الكلم من العربية) : « فالكلم اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل . فالاسم : رجل ، وفرس ، وحائط . وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ولما هو كائن لم ينقطع . فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد ، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً : اذهب واقتل واضرب ، ومخبراً : يقتل ويذهب ويضرب ... وأما ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل فنحو : ثم ، وسوف ، وواو القسم » .
انظر : الكتاب ١/٢ .

والخطوة الثانية — تأمل هذه الأمثلة لإدراك الصورة الذهنية المشتركة بينها ، وتلمس حقيقة العلاقات التي تجمع أبعادها... وإذا كان ذلك لم يحدث في عصر سيبويه ، ألا يكون من السذاجة تصور شيء من ذلك قبله بقرن ونصف قرن»(١) .

ثانيا : أن البحث العلمي الذي يهدف إلى « تحليل » الظواهر اللغوية لا مجال فيه للقول بالنقل ، بل لعل الوقوف عند النقل فيه يتناقض مع بدهيات المنهج العلمي الداعية إلى التناول الموضوعي ، دون الالتزام بآراء سابقة أو الاهتمام بأحكام مطلقة ، والزعم بأن « النقل » يصلح دليلا في هذا المجال ينقل المسألة برمتها من ميدان البحث الموضوعي التحليلي إلى رحاب القضايا الذاتية التي توشك أن تكون توقيفية ، ومن ثم فإن أقصى ما يمكن أن يستفاد في هذا النطاق هو القيمة التاريخية التي ترتبط بفترة زمنية، فهي بالضرورة محدودة في إطارها لا تتجاوزها إلى ما بعدها . وتظل — مع ذلك — الظاهرة اللغوية موضوع البحث في حاجة متجددة إلى التحليل الموضوعي ، بغض النظر عن كل رأى تراثي . وهكذا فإنه على فرض صحة نسبة هذا التقسيم إلى على كرم الله وجهه — وقد ثبت أن ذلك غير صحيح — فإن قيمته تظل محصورة في نطاق التاريخ فحسب ، ولا سبيل إلى تجاوزه بفرض تلك المقولة على التالين من الباحثين ، وإلا انزلقنا في خطيئة فرض قداسة لآراء — بطبيعتها — لا قداسة لها ؛ لأنها لا ترتبط بفكر أو عقيدة ، بل بظواهر منفصلة عن الفكر والعقيدة ، إذ تسع أي فكر وعقيدة . وشأن اللغة في هذا شأن سائر ظواهر الطبيعة والمجتمع ، ولعلنا لم ننس أن « الحقائق » التاريخية تؤكد أن « عناصر » الطبيعة كانت في مرحلة بعينها لا تتجاوز أربعة هي : الماء ، والهواء ، والنار ، والتراب .

---

(١) تاريخ النحو العربي ٧٧ — ٧٨ .

وها هى العناصر قد تجاوزت المائة ، أليس من العبث إذاً أن نتصور أن « أثراً » تاريخيا زائف النسب وقاصر الدلالة يمكن أن يحكم البحث العلمى الذى يهدف إلى تحديد « عناصر » الكلمة العربية وبيان أنواعها .

والدليل الثانى : الذى وصفه السيوطى بالاستقراء التام - لا دليل فيه أيضاً ، لأمرين :

الأول : أنه ليس من الاستقراء فى شىء ؛ فإن الاستقراء - كما هو معروف - منهج علمى يعتمد على استيعاب جزئيات الظاهرة موضوع الدراسة دون إغفال شىء منها ، وهو ينتقل من الجزئيات إلى الكليات ، وهو لا ينتقل من الجزئيات إلى الكليات إلا بعد استيعاب كافة الجزئيات . ومن ثم يختلف الاستقراء عن الاستنباط أو القياس ، فإن فى كل منهما انتقالا من الكليات إلى الجزئيات ، وليس فيما ذكره السيوطى من نسبة القول بالتقسيم الثلاثى للكلمة العربية إلى أئمة الباحثين فى اللغة استقراء ولا قياس . وإنما كل ما هنالك أنه « إلمام » « ببعض » الاتجاهات والأقوال التى ذهب إليها « بعض » الدارسين والباحثين . فلم يتم فيه « استقراء » موضوع الظاهرة - وهى أنماط الكلمات - فى اللغة ، كما لم يتم فيه « استقراء » مواقف جميع الباحثين فيها . فاستخدام لفظ «استقراء » إذاً فى هذا الموضع نوع من التجوز المخل فى مجال الاستدلال الذى لا يقبل تجوزاً أو مجازاً .

والثانى : أنه مع فرض أن ما قرره السيوطى من تقسيم ثلاثى يعتمد على استيعاب دقيق وشامل لآراء النحاة العرب فى تحديد أنواع الكلمة العربية - وهو مالم يكن بالفعل ، وقد ذكر السيوطى نفسه أن ثمة أقوالا أخرى لبعض النحاة سنعرض لها بعد حين - فإن أقصى ما يسلم إليه هذا

الدليل هو «الاعتراف» بنسبة هذا التقسيم إلى علماء العربية خلال مرحلة تاريخية، ولكن هذا الاعتراف لا يقتضى التسليم بصلاحية هذا التقسيم ولا يستلزم الإقرار بسلامة مقوماته؛ لأن موضوع الاعتراف — وهو تحديد أنماط الكلمات — ليس من القضايا التى يكفى فيها الإحالة إلى مواقف العلماء، أو الاعتماد على اتجاهات الباحثين، وإنما لابد — بالضرورة — من تناول هذه الأنماط من خلال ما هو موجود بالفعل من كلمات. أى لا مفر من «الاستقراء التام» الذى يستوعب حقيقة كافة كلمات اللغة، جمعاً وتصنيفاً ووصفاً وتحديداً وتقسيماً.

ننتقل بعد ذلك إلى الدليل الثالث: وهو أقوى الأدلة التى استند إليها جمهور النحاة العرب فى قولهم بالتقسيم الثلاثى للكلمة، وأكثرها شيوعا وأعظمها تأثيراً، ولا نتجاوز الحقيقة كثيراً إذا قلنا إنه لولا هذا الدليل ما كان فى وسع هذا التقسيم أن يفرض وجوده على النحاة العرب من اقتنع منهم به ومن شك منهم فيه؛ إذ افترض هؤلاء وأولئك معاً أن النظر «العقلى» لظواهر اللغة يسلم بالضرورة إلى يقين قطعى فيهـــا، ومن ثم جرت معظم المحاولات التى تناولت بالنقاش أسس التقسيم الثلاثى فى إطار سلب الدليل العقلى أو إثباته من خلال نظر عقلى أيضاً، وسنعرض هنا لبعض نماذج هذا النقاش، ليكون ذلك مدخلا لتناول هذا الدليل — جملة — بالتحليل.

١ — يفترض الزجاجى: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق «المتوفى سنة ٣٣٧ هـ» احتمال أن يعارض معارض هـــذا التقسيم الثلاثى للكلمة العربية بدعوى أن كلام العرب أكثر من هذه الأقسام، ثم يرد على هذا الاحتمال بقوله[1]:

(١) الإيضاح فى علل النحو ٤٢.

« إن من الأشياء أشياء تعرف ببديهة العقل بغير برهان ولا دليل، بها يستدل على المشكل الملبس والغامض الخفي ، كما أنا نعلم بديهة بغير دليل أن وجود جسم في حال واحدة ساكناً متحركا ، أولا ساكناً متحركا محال... وكما أنا نعلم أن وجود جسم واحد في مكانين في حال واحدة ووقت واحد محال ، كما أن وجوده لا في مكان محال » ثم يمضي إلى مناقشة « الفرض » العقلي مناقشة عقلية ليسلم له هذا التقسيم العقلي للكلمة العربية .

٢ — يناقش ابن إياز : أبو محمد الحسين بن بدر ، المتوفى سنة ٦٨١ هـ . الدليل العقلي القائل بأن الكلمة تنقسم — بالضرورة — بحسب صلاحيتها للإسناد ، إلى ثلاثة أقسام : كلمة يخبر عنها وبها ، وكلمة يخبر بها ولا يخبر عنها ، وكلمة لا يخبر عنها ولا بها . قائلا [1] :

« في هذا الاستدلال خلل ؛ وذلك أن قسمته غير حاصرة ، إذ يحتمل وجها رابعا ، وهو أن يخبر عنه لا به ، فهو — كما ترى — ينطلق من الاحتمالات العقلية وليس من الظواهر اللغوية ، وهو من هذا المنطلق العقلي يرى في الدليل الذي يعتمد على فكرة الإسناد عيباً نظرياً ، دون أن يلتفت إلى مدى صحة هذا التقسيم في إطار الواقع اللغوي ، بل لعل الرؤية العقلية حكمته حين جعل نقده أقرب إلى الفرض العقلي ، منه إلى التحليل الواقعي ، وذلك إذ يقول [2] : « وسواء كان هذا القسم - الذي افترض وجوده ، وهو الذي يصح فيه الإخبار عن الكلمة دون أن يصح الإخبار بها - واقعاً أو غير واقع ، بل سواء كان ممكن الوقوع أم

---

(١) انظر الأشباه والنظائر في النحو ٢/ ٤ .

(٢) المصدر السابق .

محالا ؛ إذ استحالة أحد الأقسام المحتملة لا تصير بها القسمة عند الإخلال به حاصرة » .

٣ — يعقب ابن هشام : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ، المتوفى سنة ٧٦١ هـ ، على مناقشة ابن إياز للدليل العقلى على التقسيم الثلاثى للكلمة — التى ذكرناها فى الفقرة السابقة — بقوله (١) : « هذا أفسد ما قيل فى ذلك ؛ لأنها غير حاصرة » . فيرى أن « الاحتمال» الذى ذكره ابن إياز أقوى اعتراض يمكن أن يوجه إلى أدلة هذا التقسيم ، وهكذا يبنى رؤيته - بدوره - على « الفرض » العقلى دون أن يعبأ بالتحليل الموضوعى :

ونكتفى بهذا القدر الذى يكشف مدى اعتداد النحاة العرب بالنظر العقلى فى هذا الموضوع من موضوعات البحث اللغوى ، دون أن يفطن معظمهم إلى أن ثمة تباينا بين المنهج العقلى بأسسه الشكلية المنطقية ومقوماته الميتافيزيقية من ناحية وطبيعة المادة اللغوية التى يراد صبها فى قوالب هذا المنهج من ناحية ثانية(٢) . وتأكيدا لهذه الحقيقة فى البحث النحوى نسجل هنا ملحوظات أربع :

الأولى : أن الصلة واضحة بين « الشكل » الذى اتخذه الدليل العقلى الذى ساقه النحاة العرب للتقسيم الثلاثى للكلمة ، والمنطق الصورى ، بحيث نستطيع أن نرد هذا الشكل إليه دون أن نتجاوز الحقيقة فيه ، ومن الثابت علمياً أن أرسطو هو الوالد الشرعى للمنطق الصورى ، حتى إنه

---

(١) انظر : الاقتراح فى علم أصول النحو .
(٢) انظر : تقويم الفكر النحوى .

يمكن القول أحياناً بأن المنطق الصورى والمنطق الأرسطى مترادفان ، وأهم أجزاء المنطق الأرسطى - كما عرفه العالم الإسلامى - هو القياس، والقياس الأرسطى تدليل مؤلف من ثلاثة أجزاء : مقدمة كبرى ، ومقدمة صغرى ، ونتيجة . وأهم خصائص القياس المنطقى خصيصتان :

إحداهما : اتسامه بالميتافيزيقية ، وتتجلى هذه الميتافيزيقية أولا فى الاعتداد بالقياس إلى حد جعله الأسلوب الوحيد للاستدلال الصحيح ، مع أنه ليس إلا نوعا واحدا من أنواع الاستدلال ، ثم فى تفضيل الاستنباط القياسى مع أنه لا سبيل إلى الاستدلال عليه وإثبات صحته فى أحيان كثيرة إلا بالاستقراء .

والثانية : اتصافه بالصورية أو الشكلية ، فالقوانين التى تحكمه تعنى كل العناية بتحقيق الاتساق بينها عن طريق دراسة الإطارات الفكرية وحدها ، دون أن تلتفت إلى مضموناتها ، ومن ثم يمكن استبدال حدود القضايا برموز أو حروف ما دام ذلك لا يؤثر فى شكلها . ومن الممكن أن تدل الرموز أو الحروف على أى مضمون شئت : كبعض الأعداد الرياضية ، أو الأشكال الهندسية ، أو الأحجام ، أو الأوزان ، أو بعض الحدود اللغوية أيضا [1] .

والملحوظة الثانية : أن التشابه جلى بين « مضمون » هذا التقسيم الثلاثى والتقسيم الأفلاطونى للموجودات ، حيث ذهب إلى تقسيمها إلى ذوات وأحداث ، وجعل اصطلاح (الذات) أو (الذوات) يتضمن الأمور المادية أو المعنوية ، أما اصطلاح (الأحداث) فينصب على

---

(١) المصدر السابق .

الأفعال التى تقع فى زمن خاص ، ومن الطبيعى أن توجد علاقات بين الذوات والأحداث ، وقد قسم أفلاطون الألفاظ فى لغته الإغريقية على أساس دلالتها على هذه الموجودات ، فقال بأن الكلمة قسمان : (اسم) وهو ما يدل على ذات ، و (فعل) وهو ما يدل على حدث ، وهناك نوع ثالث يدل على العلاقة بين الذات والحدث سماه أفلاطون (العلاقة)[1] .

ويكاد يكون مضمون الدليل « العقـــلى » من تقسيم ثلاثى للكلمة العربية ترجمة دقيقة للتقسيم الأفلاطونى ، فقد اعتمد النحاة العرب الأساس النظرى الذى ينهض عليه التقسيم الأفلاطونى ، وهو الدلالة ، وجعلوه أساس تقسيمهم الكلمة إلى أنواعها ، كما أخذوا بالاتجاه الأفلاطونى فى تقسيم الكلمة الإغريقية من اعتبار « الحروف » مجموعة علاقات أو روابط ، وهكذا اكتفى معظمهم فى تعريف الحرف بأنه « ما يدل على معنى ليس باسم ولا فعل » ، أو « ما يدل على معنى فى غيره » ، دون أن يلحظ أن الحروف فى العربية لها دلالتها المعجمية الخاصة التى لا سبيل إلى تجريدها منها ، ومن ثم فإن استقلال الصيغة الحرفية بأداء معنى لا يقل عن استقلال صيغة الاسم أو صيغة الفعل بأداء ما يقصد بها من معنى ، ومن ثم كانت هذه الوحدات خارج التركيب اللغوى — وهى الاسم والفعل والحرف — تتشابه فى دلالتها على معنى خاص و جزئى .

ولسنا فى حاجة إلى أن نذكر — بعد هذا العرض — أن النحاة العرب قد اكتفوا فى استدلالهم على صحة تحديد أنواع الكلمة العربية بمحاكاة — إن لم نقل بنقل — ما أثر عن الإغريقية ، بدلا من التحليل

---

(١) انظر : دراسات نقدية فى النحو العربى ، وإعراب الأفعال .

الموضوعى الذى يجب أن يبدأ بتصنيف ما هو موجود دون أن يفترض سلفا ما ينبغى أن يكون له وجود .

والملحوظة الثالثة : أن النظر العقلى يختلف اختلافاً جد بعيد عن أن يكون المنهج الصحيح لتحليل الواقع اللغوى ، ولعلنا لا نتجاوز الحقيقة كثيرا إذا قلنا إن الصلة بين المنهج العقلى والتحليل اللغوى أقرب إلى أن تكون صلة « تضاد » منها إلى أن تكون مجرد تباين . ومن ثم يكون تطبيق مقولات المنهج العقلى فى تحليل الواقع اللغوى مؤدياً إلى إهدار الاتساق الضرورى فى البحث العلمى بين المادة موضوع البحث والمنهج الذى يتناولها . وحسبنا أن نشير إلى أن أبسط الفوارق بين « النظر العقلى » وما يستلزمه من « منطق كلى » والواقع اللغوى تتمثل فى أن الحقائق العقلية مطلقة وليست نسبية ، بمعنى أن المنطق العقلى لا يختلف باختلاف البيئات ولا يتنوع بتنوع الثقافات ولا يتفاوت بتفاوت الأجناس ، أما اللغة فتختلف كما هو واضح باختلاف البيئات وتتنوع بتنوع الثقافات وتتفاوت بتفاوت الأجناس ، بل أوشك أن أضيف : والطوائف أيضاً . ومن ثم «ينبغى أن يكون تحديد أنواع الكلمات فى لغة من اللغات مستنداً إلى العقل النظرى المعتمد على مقومات المنطق الصورى . وأبسط مثال يؤكد التضاد بين المنهج العقلى المنطقى والتركيب اللغوى يتجلى من خلال الوقوف على فكرة « تعدد النفى » أو « نفى النفى » فى كل منهما : فإن نفى النفى فى المنطق العقلى وسيلة من وسائل الإثبات أما فى التراكيب اللغوية فإنه قد يتضمن — على العكس من ذلك — تأكيد النفى . وهكذا لا سبيل إلى الزعم بأن من الممكن التوفيق بين هذا المنهج العقلى والواقع اللغوى بأى صورة وفى أى مستوى .

أما الملحوظة الرابعة — وهى أقوى ما يمكن أن يقال فى نقد التقسيم

الثلاثى للكلمة العربية – فتتمثل فى أن الواقع اللغوى لا يؤيد هذا التقسيم بل يتعارض معه ، إلى درجة توشك أن تنقضه . وسنذكر هنا نمطين من الكلمات لا يتسقان مع ما قرره النحويون من خصائص للتقسيمات :

١ – المشتقات الاسمية العاملة عمل الأفعال ، كاسم الفاعل واسم المفعول ، فإن هذه المشتقات صالحة للإخبار بها وعنها ، من ناحية ، كما أنها مرتبطة بالزمان بصورة ما من ناحية أخرى . وهى لا تدل على (ذات) مفردة كما أنها لا تعنى (حدثا) مجرداً . أليس من الواضح أنها – وفقاً لذلك – لا يصح أن تندرج تحت أى قسم من الأقسام التى ذكرها النحاة لاتصافها بخصائص أكثر من قسم من هذه الأقسام فى آن واحد . ومع ذلك رأى النحويون اعتبارها أسماء ، مغفلين ما بينها وبين الأفعال من صلات .

٢ – الأفعال الناقصة ، نحو كان وأخواتها ،وظن وأخواتها ، وكاد وأخواتها ؛ أما كان وكاد فلعدم احتواء أفعالها على (حدث) خاص بها واقتصارها على الدلالة الزمنية وحدها ، إنك حين تقول : كان الحق جليا والباطل خفياً ، تجد أن كل ما أفادته (كان) فى الجملة هو تحديد الإطار الزمنى لجلاء الحق وخفاء الباطل . وأما ظن وما كان بمعناها فلأنها أفعال لا تتضمن أحداثا بل تعبر عن أحوال نفسية تجاه الأحداث الخارجية .

* * *

إن من الجلى – بعد هذه الملحوظات – أن التقسيم الثلاثى للكلمة العربية لا يستند إلى أسس يقينية ، ثم إنه – فضلا عن ذلك – يتسم بالقصور عن استيعاب جميع الكلمات العربية ، الأمر الذى حدا ببعض النحويين – قدامى ومحدثين – إلى إعادة النظر فيه .

ولعل أهم النحاة القدامى الذين حاولوا أن يفلتوا من إسار النظر العقلى ومقولاته ونتائجه أبو جعفر أحمد بن صابر[1] . الذى ذهب إلى أن فى الكلمة العربية نوعا رابعا ليس اسما ولا فعلا ولا حرفا ، أطلق عليه مصطلح « الخالفة » . ومرد اعتبار هذا النمط من الكلمات نوعا مستقلا رعاية الخصائص التى تميزها — عنده — عن كل من الأسماء والأفعال معاً ، بحيث يعد إطلاق أى منهما عليها إهداراً لهـذه الخصائص وتجاهلا لها .

ومحور هذه الخصائص أن هذه الكلمات تشبه الأفعال من بعض الوجوه ، وتشبه الأسماء من بعض الوجوه أيضاً .

أما الشبه بينهما وبين الأفعال فيتجلى فى أمرين :

الأول : الدلالة على ماتدل عليه الأفعال من أمر أو نهى ، مع اقترانها بالزمان الخاص .

والثانى : عملها عمـل الأفعال ، سواء فى اكتفائها بمرفوع أم فى حاجتها بعده إلى منصوب .

وأما التشابه مع الأسماء فيظهر فى أمرين أيضاً :

أولهما : حكاية بنائها إذا نقلت إلى العلمية وسمى بها وفى آخرها الراء ، نحو : حضار ، و : سفار ، فهى مبنية نظراً لأنها اسم منقول فبقى على بنائه ولم يعرب ، ولو كان فعلا لوجب إذا نقل إلى العلمية أن يعرب ، نحو : تغلب ، و : اضرب .

---

(١) نحوى أندلسى من نحاة القرن السابع تتلمذ عليه أبو جعفر أحمد بن إبراهيم الوزير أستاذ أبى حيان الأندلسى . انظر: بغية الوعاة .

وثانيهما : أنها تنون للتفرقة بين المعرفة والنكرة ، فإنك إذا قلت مثلا : صه — بدون تنوين — كانت معرفة ، وأما حين تنون فتقول : صه ، تكون نكرة .

إزاء هذه الصور من التشابه رأى أبو جعفر بن صابر أنه لا مفر من اعتبار هذه الكلمات نوعا مستقلا من الكلمات العربية يتميز بوجود بعض خصائص الأسماء فيه وقبول بعض علاماتها ، فى الوقت نفسه الذى توجد بعض خواص الأفعال به ، دون أن تقبل أى منها شيئاً من علاماتها .

بيد أن جمهور النحاة العرب — ملتزمين بالمنطق العقلى الذى أسلمهم إلى القول بالتقسيم الثلاثى — لم يجدوا مناصا من محاولة إدماج هذا النوع من الكلمات فى أحد الأقسام الثلاثة : (1)

فمنهم من ذهب إلى القول بأنها أفعال ؛ رعاية لما بينها وبين الأفعال من شبه ، مغفلين عددا من العناصر التى لا سبيل فى التحليل الموضوعى إلى إغفالها ، وفى طليعتها :

١ — صور التشابه التى تجمع بين هذه الكلمات والأسماء .

٢ — عدم قبول هذه الكلمات أيا من علامات الأفعال .

٣ — اختلاف النسق فى استخدام هذه الكلمات واستخدام الأفعال؛ إذ يجب أن تلحق بالأفعال الضمائر فى حالة الإسناد ، فى حين لا تلحق الضمائر هذه الكلمات وإنما تلزم حالة واحدة إفرادا وتثنية وجمعا .

---

(١) انظر : شرح المفصل ٢٨/٤ وما بعدها .

ومنهم من لجأ - للخلاص من هذه المآخذ - إلى تقرير اسمية هذه الكلمات ، مراعاة لما بينها والأسماء من علاقات ، بيد أنهم - بدورهم - وقعوا في عدد من الأخطاء التي لا مجال لإساغتها ، وعلى رأسها .

١ - إهمال صور التشابه التي بينها وبين الأفعال .

٢ - التناقض مع الأسس النظرية التي قال بها النحاة في التقسيم ؛ فإن هذه الكلمات لا تدل على (ذوات) بل تتضمن أحداثا ، ولا يخبر عنها ، بل يخبر بها ، وليست مفرده الدلالة ، بل مزدوجة إذ تدل على حدث وزمن معاً .

وكما اضطر هؤلاء النحاة إلى تجاوز الواقع اللغوي برفض الاعتراف بقسم رابع تحت إلحاح المقولات المنطقية، اضطروا أيضاً إلى التناقض مع المنهج العقلي بقولهم باصطلاحهم « اسم الفعل » - الذي وضعوه للدلالة على هذا النمط من الكلمات - حيث يتسم هـذا الموقف بالتناقض شكلا ومضمونا معا .

* * *

ونحسب أن أهم المحاولات المعاصرة لإعادة النظر في التقسيم الثلاثي للكلمة العربية تمتد عما قدمته دار العلوم في مجـال الدراسات اللغوية والنحوية ، وفي طليعتها ما ذكره الدكتور إبراهيم أنيس - رحمه الله - في كتابه : « من أسرار اللغة » والدكتور تمام حسان في كتابه : « اللغة العربية : معناها ومبناها » .

ولسنا بصدد دراسة هذه المحاولات بالتفصيل ، فإن ذلك موضوع بحث مستقل يتناول أسسها الفكرية ومقوماتها المنهجية ونتائجها التطبيقية. ولكنا

سنعرض — عوضا عن ذلك — لأهم ما تضمنته هذه المحاولات من إضافات .

— أما الدكتور أنيس فقد ذهب إلى ضرورة رعاية أسس ثلاثة في تقسيم الكلمات ، وهي : « المعنى » ، و « الصيغة » ، و « وظيفة اللفظ » في الكلام ، ورأى أنه لا يصح الاكتفاء بأساس واحد منها بل يجب أن نقيس بها مجتمعة أجزاء الكلام[1] . وقرر أنه إذا روعيت تلك الأسس الثلاثة أمكن إلى حد كبير التمييز بين أجزاء الكلام ، وذهب إلى أن ثمة تقسيما رباعياً ، « أدق من تقسيم النحاة الأقدمين » ويتضمن هذا التقسيم الرباعي المبنى على تلك الأسس الثلاثة الأقسام الآتية[2] :

الأول : الاسم ، وتندرج تحته أنواع ثلاثة تشترك في المعنى والصيغة والوظيفة ، وهي :

١ — الاسم العام : ويعنى به الاسم الكلي الذي يضم أفراداً عديدين لوجود صفة أو مجموعة من الصفات في هؤلاء الأفراد .

٢ — العلم : ويقصد به الاسم الجزئي الذي يدل على ذات معينة محددة لا يشترك معها غيرها .

٣ — الصفة : مثل : كبير ، وأحمر . وهي وإن كانت تشترك مع الاسم العام في دلالتها على عدد كبير من الأفراد فإنها تخالفه في أنها أوسع دائرة وأكثر شمولا .

---

(١) انظر : من أسرار اللغة ٢٦١—٢٦٢ .

(٢) انظر : من أسرار اللغة ٢٦٢—٢٧٤ . وقد تناول الدكتور فاضل الساقي هذه الأقسام بالدراسة في كتابه : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة — الذي عرض فيه لأهم ما ذكر في هذا الموضوع عند القدامى والمحدثين — انظر : الباب الأول ٣٣ وما بعدها .

والثانى : الضمير ، ويتضمن ألفاظا معينة فى كل لغة . وهى ألفاظ صغيرة البنية تستعيض بها اللغات عن تكرار الأسماء الظاهرة .

ويندرج تحت هذا الاسم الأنواع الآتية :

١ — الضمائر ، سواء ضمائر تكلم أو خطاب أو غيبة .

٢ — ألفاظ الإشارة ، إذ الغرض الحقيقى من استعمالها الاستعاضة بها عن تكرار الأسماء الظاهرة .

٣ — الموصولات : لأنها « ألفاظ تربط بين الجمل ، ويستعاض بها فى نفس الوقت عن تكرار الأسماء الظاهرة » أيضا .

٤ — العدد ، لأنها — بدورها — يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة .

والثالث : الفعل ، ووظيفته الأساسية فى الجملة « إفادة الإسناد » .

وأما الرابع : فالأداة ، وهو قسم عام يتناول ما بقى من ألفاظ اللغة، ومنها ما يسمى عند النحاة بالحروف ، سواء كانت للجر كما يقولون أو للنفى أو للاستفهام أو للتعجب ، ومنها ما يسمى بالظروف زمانية كانت أو مكانية ، مثل : فوق ، وتحت ، وقبل، وبعد » .

وجلى أن أهم ما قدمه الدكتور أنيس فى هذا التقسيم يتلخص فى نقطتين : الأولى : تقسيم « الاسم » الذى يعرفه النحاة العرب إلى قسمين حيث يسلك الضمائر ـ وما يتفق معها أو يلتقى بها فى الخصائص الأسلوبية ـ فى قسم مستقل . والثانية نقل الظروف من نطاق الاسمية الى حيز الأدوات مع بقية الحروف ، وإذا كان من الممكن قبول الأولى بدعوى

أن التقسيم لم يتضمن فى جوهره غير التماس بعض السمات المشتركة فى إطار ما يعرف بالأسماء عند النحاة ، فإن فى الثانية نظراً لوجود فوارق أسلوبية لا سبيل إلى تجاهلها بين الظروف وبقية الأدوات .

— وأما محاولة الدكتور تمام فتستند إلى أن تحديد أنواع الكلمات فى اللغة العربية يجب أن يقوم على رعاية مجموعة من الأسس الشكلية والاعتبارات الوظيفية معاً ، وعدم الاكتفاء ببعض هذه الأسس والاعتبارات دون بعض [1] .

أما الأسس الشكلية التى رآها جديرة بالاعتبار فى مجال تقسيم الكلمات وتحديد أنواعها — التى وضع لها مصطلح . « المبانى » فتشمل عنده :

١ — الصورة الإعرابية .
٢ — الرتبة .
٣ — الصيغة .
٤ — الجدول .
٥ — الإلصاق .
٦ — التضام .
٧ — الرسم الإملائى .

وأما الاعتبارات الوظيفية التى لا بد من مراعاتها فى هذا المجال — وقد أطلق عليها مصطلح : « المعانى » — فتتناول :

١ — التسمية .
٢ — الحدث .

---

(١) انظر : اللغة العربية ، مبناها ومعناها .

٣ — الزمن .
٤ — التعليق .
٥ — المعنى الجملي .

ووفقا لهاتين المجموعتين من الاعتبارات والأسس انتهى الدكتور تمام إلى ضرورة التمييز بين أنواع سبعة من الكلمات في اللغة العربية ، هي :

١ — الاسم .
٢ — الصفة .
٣ — الفعل .
٤ — الضمير .
٥ — الخالفة .
٦ — الظرف .
٧ — الأداة .

ولسنا في حاجة إلى أن نشير إلى أن مقومات هذا التقسيم تختلف عن مقومات التقسيم الثلاثي الشائع في التراث اللغوي العربي ، فمقومات تقسيم الدكتور تمام تدور حول رعاية مجموعة الأسس اللغوية الموضوعية في تحديد أنواع الكلمات العربية . في حين تنهض مقومات التقسيم الثلاثي على مراعاة الاعتبارات العقلية والمنطقية . ولقد أسلم هذا الاختلاف في المقومات ، أو إن شئت قلت : في المقدمات ، إلى خلاف في النتائج ؛ إذ قادت الاعتبارات اللغوية - الشكلية والوظيفية - إلى ضرورة التفرقة بين « الاسم » ، و « الضمير » ، و « الصفة » ، و « الظرف » ، و « اسم الفاعل » ، وهي جميعا تنتمي إلى نوع واحد في التراث العربي ، كما أسلمت

إلى ضرورة مراعاة ما بين « الضمائر » و « أسماء الإشارة » و « الأسماء الموصولة » من وشائج قربى تجمع بينها فى إطار مستقل بدلا من دمجها ضمن الإطار العام للأسماء فى التراث النحوى .

وثمة صلات وثيقة بين محاولتى الدكتور أنيس والدكتور تمام . فهما تلتقيان منهجياً فى ضرورة اعتماد التقسيم على أسس موضوعية لغوية، وحتمية رفض المقدمات المنطقية ومقولاتها الفلسفية . كما أنهما تتفقان معاً فى بعض النتائج التفصيلية ، مثل اعتبار « الضمير » - وما كان مشابها له مبنى ووظيفة - قسما مستقلا من الكلمات فى العربية بالإضافة إلى الأقسام الثلاثة الأخر : « الاسم » ، و « الفعل » ، و « الأداة » . ولكن هاتين المحاولتين تختلفان فى عدد من المسائل ، منهـــا طبيعة المقومات الشكلية والوظيفية التى يجب رعايتها فى تحديد أنواع الكلمة العربية ، ومنها أيضا التفرقة التى ذهب إليها الدكتور تمام بين « الظرف » ، و « الأداة » . وكذلك بين « الوصف » و « الاسم » وهى التفرقة التى ليس لها وجود عند الدكتور أنيس ، وأخيراً فى القسم المستقل الذى اختار له الدكتور تمام مصطلح « الخالفة » وجعله يتناول أسماء الأفعال ، والأصوات ، وأساليب التعجب والمدح والذم .

ونحسب أن هذه المحاولات - فى القديم والحديث - كفيلة بأن تؤكد لنا أن كثيراً جداً من مقولات الفكر النحوى وقضاياه التراثية ، يجب أن نعيد فيها النظر فى ضوء أسس جديدة موضوعية ، لا تستسلم لما شاع واستقر فيه من آراء لم تنهض - فى حقيقتها - على سند صحيح مما فى اللغة من مقومات وما فى علومها من أسس واعتبارات .

* * *

علاماتها

على أنه لا يفوتنا أن نقرر أن الاعتراف بوجود أنواع متميزة الخصائص والسمات من الكلمات لا يستند فى التراث النحوى إلى أسس ذهنية واعتبارات فلسفية ومقومات منطقية فحسب ؛ إذ أدرك النحاة العرب - أيضا - وجود بعض الخصائص اللغوية الشكلية والوظيفية التى يمكن بها التمييز بين كل نوع من تلك الأنواع ، وهى الخصائص التى آثر النحاة أن يضعوا لها مصطلح « العلامات » ، فى مقابل : «التعريفات» التى تعكس - عادة - الصورة الذهنية بخصائصها الفلسفية والمنطقية .

وقد توصل النحاة إلى عدد كبير من العلامات التى رأوا أنها قادرة على تمييز الأسماء والأفعال ، ومن ثم الحروف . وسنحاول أن نعرض فى هذه الصفحات - بإيجاز شديد - ما ذكره النحاة من هذه العلامات .

أولا : علامات الاسم :

للاسم علامات كثيرة ذكرها النحاة العرب ، وقد نص السيوطى فى «الأشباه والنظائر فى النحو» على ما يربو على ثلاثين منها[١]، أهمها تلك

(١) قال السيوطى : تتبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم فوجدناها فوق ثلاثين علامة ، وهى : الجر، وحروفه، والتنوين، والنداء ،وأل، والإسناد إليه ، وإضافته، والإضافة إليه ، والإشارة إلى مسماه، وعود ضمير عليه ، وإبدال اسم صريح منه، والإخبار به مع مباشرة الفعل ، وموافقة ثابت الإسمية فى لفظه ومعناه ، هذا ما فى كتب ابن مالك . ونعته ، وجمعه تصحيحاً ، وتكسيره ، وتصغيره . ذكر هذه الأربعة ابن الحاجب فى وافيته . =

العلامات الخمس التى أشار إليها ابن مالك فى بيته المشهور فى ألفيته :

بالجر ، والتنوين ، والندا ، وأل ومسند ، للاسم تمييز حصل

وسنخص كل علامة من هذه العلامات بكلمات :

العلامة الأولى : الجر :

الجر حالة إعرابية خاصة بالأسماء ، فإذا وقعت الكلمة مجرورة كان ذلك دليلا على اسميتها . نحو قول الله تعالى : (بسم الله الرحمن الرحيم) ، فإن كلمة اسم مجرورة ، وكذلك لفظ الجلالة ، وأيضاً : الرحمن ، والرحيم فدل ذلك على أنها جميعا أسماء .

وإذاً فإنه لا يقصد بالجر مجرد دخول حرفه على الكلمة ، فإن من الممكن أن يدخل حرف الجر لفظا على ما ليس باسم ، كما لو قلت مثلا : عجبت من أن لا يتعظ الإنسان بغيره ، فإن حرف الجر (من) قد دخل فى اللفظ على (أن) وليست باسم بل حرف .

ويجر الاسم باطراد فى حالات ثلاث :

١ — إذا سبقه حرف من مجموعة محددة من الحروف التى يقع الاسم بعدها مجرورا ، وأهم هذه الحروف :

= وتثنيته ، وتذكيره ، وتأنيثه ، ولحوق ياء النسبة له . ذكر هذه الأربعة صاحبا : (اللب) و (اللباب) .

وكونه فاعلا ، أو مفعولا . ذكرهما أبو البقاء العكبرى فى (اللباب) .

وكونه عبارة عن شخص ، ودخول لام الابتداء ، وواو الحال . ذكر هذه ابن فلاح فى (مغنيه) .

وذكر ابن القواس فى (شرح ألفية ابن معط) لحوق ألف الندبة ، وترخيمه ، وكونه مضمراً ، أو علما ، أو مفرداً منكراً ، أو تمييزاً ، أو منصوباً حالا .

انظر : الأشباه والنظائر فى النحو ٢/٥ .

من - نحو قوله تعالى : (لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه) (١) .

إلى - نحو قوله تعالى : (وعجلت إليك رب لترضى) (٢)

عن - نحو قوله تعالى : (واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا) (٣) .

على - نحو قوله تعالى : (ومنهم من يمشى على رجلين ، ومنهم من يمشى على أربع) (٤) .

اللام - نحو قوله تعالى : (أقم الصلاة لدلوك الشمس) (٥) .

فى - نحو قوله تعالى : (لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة) (٦) .

الباء - نحو قوله تعالى : (وسبح بحمد ربك بالعشى والإبكار) (٧) .

الكاف - نحو قوله تعالى : (أو كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق) (٨) .

---

(١) من الآية (١٠٨) من سورة التوبة .
(٢) من الآية (٨٤) من سورة طه .
(٣) من الآية (١٢٣) من سورة البقرة .
(٤) من الآية (٤٥) من سورة النور .
(٥) من الآية (٧١) من سورة الإسراء .
(٦) من الآية (٢١) من سورة الأحزاب .
(٧) من الآية (٥٥) من سورة غافر .
(٨) من الآية (١٩) من سورة البقرة .

حتى الغائية - نحو قوله تعالى: (والفجر وليال عشر، والشفع والوتر والليل إذا يسر)[1].

التاء القسمية - نحو قوله تعالى: (تا لله لأكيدن أصنامكم)[2].

٢ - الإضافة :

الإضافة تركيب لغوى مكون من جزءين، هما: «المضاف» و«المضاف إليه»، وأصح الأقوال أن المضاف هو اللفظ الأول، وأن المضاف إليه هو اللفظ الثانى. وهذا هو اتجاه سيبويه وجمهور النحاة ؛ اعتمادا على أن الأول - عندهم - هو الذى يضاف إلى الثانى فيستفيد منه الفوائد الخاصة بالإضافة - على نحو ما سنفصل القول فيه فى الفصل الخاص بالتركيب - وذهب آخرون إلى عكس هذا الرأى، وصحح فريق ثالث إطلاق أى من اللفظين على أى من الكلمتين دون تحديد.

والمقرر فى القواعد النحوية أنه إذا أريد تكوين تركيب الإضافة من كلمتين حدثت بعض التغيرات فى كل منهما، أهمها ما يأتى :

(ا) فى المضاف (أى الجزء الأول من تركيب الإضافة) :

١ - حذف نون المثنى وجمع المذكر السالم وما ألحق بهما، نحو قول الشاعر :

العين تعرف من عينى محدثها   إن كان من حزبها أو من أعاديها

---

(١) من الآية (٥) من سورة القدر .

(٢) من الآية (١) من سورة الفجر .

فإن كانت النون ليست للتثنية أو الجمع لم يجز حذفها ، مثل: شيطان الإنس سلطان الشياطين .

٢ — حذف التنوين ، نحو قوله تعالى : (إن فى خلق السموات السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولى الألباب)[2].

٣ — حذف (أل) الزائدة للتعريف . نحو : ولاؤنا لوطننا ، ولكن وطننا هو وطن العقيدة .

فإن كانت (أل) ليست زائدة للتعريف، بل أصلية ، لم تحذف مثل: ألباب الدولة يعملون لينالوا ألقاب الرفعة وألفاظ التبجيل .

(ب) فى المضاف إليه (أى الجزء الثانى من تركيب الإضافة) :

أهم التغيرات فى المضاف إليه تغيير وضعه الإعرابى ، إذ يجب أن يلزم حالة إعرابية واحدة هى حالة الجر ، كما فى قول الشاعر :

على قدر أهل العزم تأتى العزائم وتأتى على قدر الكرام المكارم

ونحو لو قلت : نضال هذه الأمة غايته النصر مهما تكاثفت السحاب واستوعرت الطرق .

٣ — التبعية :

التوابع أنواع من الكلمات لا تأخذ حالة إعرابية محددة ، وإنما تتبع ما قبلها فى جميع أحوالها ، رفعا ونصبا وجرا أو جزما .

---

(١) من الآية (٧) من سورة الأنبياء .
(٢) من الآية (١٩٠) من سورة آل عمران .

وهكذا إذا وجدنا تابعا مجروراً دل ذلك على اسميته ، يستوى في ذلك كونه :

- وصفا ، نحو قوله تعالى : (بسم الله الرحمن الرحيم) .

- أو عطفا ، نحو قوله تعالى : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها)[1] .

- أو توكيدا ، نحو قولك : نظرت إلى الممثلين جميعهم نظرة إشفاق .

- أو بدلا ، نحو قولك أيضاً : إننى كنت أعجب لهذا الرجل : عقله الغبى ولسانه العيى .

العلامة الثانية : التنوين :

وهو إلحاق آخر الاسم نونا على سبيل الأصالة ، لفظـــا ، لا خطا ، وصلا ، لا وقفاً ، لغير توكيد .

وبهذه الشروط لا يعد من قبل التنوين النون الأولى من نحو : ضيفن — وهو الطفيلى الذى يجىء متطفلا مع الضيوف دون دعوة — فإنها ليست للتنوين ؛ لتحركها وثبوتها خطا ووقفا ، ونحوها النون الأولى فى :(رعشن) وهو المرتعش . ومثلها النون فى قوله تعالى : (كلا لئن لم ينته لنسفعا بالناصية)[2] سواء كتبت أم لم تكتب ، لأنها للتوكيد .

---

(١) من الآية (٦٠) من سورة التوبة .

(٢) من الآية (١٥) من سورة العلق .

وأنواع التنوين التي تلحق الأسماء - عند النحاة - أربعة ، هي وحدها التي تعد - من بين أنواع التنوين المختلفة - علامة مميزة لها ، وهي :

١ - تنوين التمكين :

ويصطلح عليه بعض النحاة بـ « تنوين التمكن » أو « تنوين الصرف » ؛ لأنه يلحق لفظا غالب الأسماء المنصرفة ، معرفة كانت أو نكرة .

وفائدة هذا النوع من التنوين ، عند النحويين - الدلالة على كون الاسم « معربا منصرفا » ، وتمكنه في باب الاسمية ، بحيث لم يشبه الحرف فيبنى كما لم يشبه الفعل فيمنع من الصرف .

٢ - تنوين التنكير :

ويلحق بعض الأسماء « المبنية » للدلالة على كونها « نكرة » ، وهو عند الجمهور نوعان :

- قياسي ، وذلك في باب « العلم المختوم بكلمة (ويه) » نحو : سيبويه وعمرويه ، ونفطويه ، وخمارويه .

- وسماعي ، وذلك في :

(أ) باب « اسم الفعل المختوم بالهاء » نحو : إيه ، وصه ، ومه .

(ب) وباب « اسم الصوت » نحو حكاية صوت غراب يصيح : غاق غاق .

فإن هذه الكلمات - وما كان شاكلتها - إذا لم تنون كانت معارف وإذا نونت صارت نكرات .

الثالث : تنوين المقابلة : وهو اللاحق للأسماء المجموعة بألف وتاء مزيدتين أو ما سمى بما آخره كذلك ، نحو : مسلمات ، وعرفات . وإنما سمى كذلك لأن التنوين فى الجمع - عند جمهور النحاة - فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم والملحق به ، كما فى: مسلمين صابرين . ويفسر هذه المقابلة شارح اللباب بأن جمع المذكر السالم قد زيد فى آخره حرفان ، أما جمع المؤنث فلم يزد فى آخره - فى الحقيقة - إلا حرف واحد ، لأن التاء موجودة فى مفرده ، فلم يزد غير الألف ، ومن ثم زيد التنوين فى آخره ليوازى النون فى جمع المذكر ، وقد رفض هذا التفسير كثير من النحويين الذين ذهبوا إلى أن التاء الموجـــودة فى المفرد المؤنث غير الموجودة فى الجمع ، لأن تاء الجمع يمكن أن توجد فى أحوال لا توجد فى مفردها ، كما فى : هندات ، ومطارات ، وحمامات ، ونحوها[1] . ورأى الرضى أن المقصود من المقابلة أن التنوين الذى يلحق جمع المؤنث قائم مقام التنوين الذى يلحق مفرده من حيث كونه علامة على تمام الاسم كما أن النون فى جمع المذكر قائمة مقام التنوين الذى فى مفرده فى أداء هـذا المعنى[2] .

الرابع : تنوين العوض : ويصطلح عليه بعض النحويين بتنوين التعويض ، وهو اللاحق لبعض الأسماء عوضا عن محذوف ، وينقسم تنوين العوض وفقا لهذا المحذوف إلى ثلاثة أقسام :

- عوض عن حرف ، وهو اللاحق للجموع المعتلة الآخر التى على وزن (فواعل) عوضا عن اللام المحذوفة رفعا وجرا ، كما فى غواش

---

(١) انظر : القواعد الصرفية ١٤٤ .

(٢) انظر : شرح الكافية ١/١٤ .

وجوار ، فالأصل : غواشي وجواري ، فالتنوين عوض عن ياء الكلمة المحذوفة .

— عوض عن كلمة ، نحو : كلٌّ يؤدي واجبه بإخلاص ، أي كل إنسان . فالتنوين عوض عن المضاف إليه المحذوف .

— عوض عن جملة ، وهو التنوين الذي يلحق كلمة (إذ) ، نحو قوله تعالى : (ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله)[1] ؛ فإن التنوين عوض عن جملة محذوفة تقديرها : ويوم إذ غلبت الروم يفرح المؤمنون .

وهذه الأنواع الأربعة تختص بالدخول على الأسماء ، ومن ثم عدت من بين علاماتها ، ولكن ثمة أنواعا أخرى من التنوين عند جمهور النحويين لا تختص عندهم بالدخول على الأسماء ، ولذلك لا يعتبر اتصالها بكلمة ما علامة على اسميتها ، وهي :

— تنوين الترنم : وهو تنوين يأتي في آخر القوافي المطلقة عوضا عن حرف المد فيها سواء كانت القوافي أسماء أم أفعالا ، كما في قول جرير [2] :

أقلي اللوم عاذل والعتابن   وقولي إن أصبت لقد أصابن

فقد لحق كلا من عروض البيت وضربه نون التنوين ، في حين كان آخر البيت فعل وليس اسما . وكذلك يمكن أن يلحق تنوين الترنم الحروف كما في قول النابغة :[3]

---

(١) من الآية (٤) من سورة الروم .

(٢) البيت في ديوانه ، وانظر أيضاً : خزانة الأدب ٤٨/١ ، والمرتجل ١١ .

(٣) البيت في ديوانه (٨٩) ، والقصيدة غير منونة ، وانظر : خزانة الأدب ٤٨/١ .

أفد الترحل غير أن ركابنا   لما تزل برحالنا وكأن قدِ

بتنوين (قدِ) ، والأصل قدِى ، بإشباع الدال ، فحذفت الياء وحل محلها تنوين الترنم .

— التنوين الغالى : وهو تنوين يلحق آخر القوافى المقيدة ، سواء كانت هذه القوافى أسماء أم أفعالا أم حروفا ، فمثال دخوله الاسم قول رؤبة (١):

وقاتم الأعماق خاوى المخترقن   مشتبه الأعلام لماع الخفقن

ومثال دخوله الفعل قول العجاج (٢):

من طلل كالأتحمى انهجن

ومثال دخوله الحرف قول رؤبة أيضاً (٣):

قالت بنات العم ياسلمى وإنن   كان فقيراً معدما قالت وإنن

تنوين الضرورة : وهو تنوين الأسماء غير المنصرفة لضرورة الشعر ، نحو قول امرىء القيس (٤):

---

(١) انظر : خزانة الأدب ١/٥٤ ، ٥٧ ، والدرر اللوامع ٢/١٠٤ .

(٢) هذا عجز بيت ، وصدره : يا صاح ما هاج العيون الذرفا
وفى البيت روايات متعددة ، بيد أنها لا تخرجها عن مسألة الشاهد ، وهى اتصال التنوين بآخر الفعل .

انظر : كتاب سيبويه ٢/ ٢٩١ ، وشواهد سيبويه ١١٥ ، وشرح الأشمونى ٤/٢٢٠ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/٣٧ ، وشرح المقدمة النحوية ١٢٣ .

(٣) انظر : الدرر اللوامع ٢/٧٨

(٤) البيت فى معلقته .

ويوم دخلت الخدر خدر عُنيزة ... فقالت لك الويلات إنك مرجلي

فقد نون (عُنيزة) فى حين إنها ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث.
ومثله قول الأحوص (١) :

سلام الله يا مطرٌ عليها ... وليس عليك يا مطر السلام

فقد نون (مطر) وهو منادى معرفة ، والتنوين فى الموضعين للضرورة(٢) .

والتحليل العلمى يخرج هذه الأنواع الثلاثة من نطاق التنوين ، فإن كلا من تنوين الترنم والغالى ليس فيه من خصائص التنوين سوى النون فقط ، بيد أن نون التنوين كما سبق أن ذكرنا يجب أن تكون متصفة بمجموعة من الصفات التى لا وجود لها فى « تنوين الترنم » و « التنوين الغالى » فإنهما يثبتان مع «أل» و «الإضافة» فى حين يتعاقب التنوين معهما . وهما يثبتان خطا ووقفا ، فى حين تحذف نون التنوين فيهما ، وهما يدخلان الأفعال والحروف والتنوين لا يلحقهما . وهكذا يصبح اعتبارهما من قبيل التنوين من قبيل الخلط بين الظواهر والاضطراب فى تصنيفها .

---

(١) الدرر اللوامع ١/١٤٩ ، ٢/١٠٥ .

(٢) يضيف بعض النحويين إلى هذه الأنواع من التنوين نوعين آخرين ، هما : تنوين الحكاية ، كما لو سميت شخصاً بـ : « قال قائل » . فأنت تحكى اللفظ للمسمى به .

والثانى : التنوين الشاذ ، كما حكى من قول بعض العرب : هؤلاء قومك ، بتنوين هؤلاء ، فتنوين اسم الإشارة شاذ .

ومن الجلى أن هذين النوعين من التنوين ليسا منه على سبيل الحقيقة فى مستوى الفصحى ، فوجودهما ليس سوى مظهر من مظاهر الخلط فى تصنيف الظواهر عند النحويين .

وأما تنوين الضرورة فإنه - بدوره - يمكن إخراجه من مجال التنوين وإن انطبق عليه كثير من خصائصه، باعتبار أنه محاولة فنية يلجأ إليها الشاعر لاتساق الصياغة الموسيقية، الأمر الذي ينبغي دراسته في مجال تميز لغة الشعر عن لغة النثر. والقواعد المنظمة لها، ونحسب أن من الممكن حينئذ إضافة هذا القسم إلى أقسام التنوين الأربعة، التي تختص بدخولها الأسماء شعراً ونثراً.

العلامة الثالثة: النداء:

والمقصود من النداء وقوع الكلمة مناداة، أي كونها مطلوبا إقبالها بواسطة حرف محدد من الحروف التي تستخدم لذلك. نحو: يا محمد، «يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال»(١) يا أيتها المرأة الفاضلة. ومن ثم فإنه لا يقصد بالنداء مجرد دخول حرف من حروفه على الكلمة، إذ إن من الممكن أن تدخل حروف النداء على الأسماء كما مثلنا، كما أن من الممكن أن تدخل على الأفعال والحروف في ظاهر اللفظ، ومن ذلك في النص القرآني: (يا ليت قومي يعلمون)(٢)، فقد دخلت (يا) في اللفظ على ليت وهي حرف تمن، وقد رأى بعض النحويين أن (يا) في الموضعين ليست للنداء، وإنما مجرد حرف تنبيه.

العلامة الرابعة: التعريف بالأداة:

وأداة التعريف هي «أل» كلها أو «اللام» وحدها على خلاف

---

(١) من الآية (٦٥) من سورة الأنفال.
(٢) من الآية (٢٦) من سورة يس.

بين النحويين(١) ، وهو خلاف لا فائدة فيه ولا جدوى منه . ويقصد النحويون بكون التعريف بالأداة علامة على الاسمية أن تفيد الأداة نقل الاسم من مفرد شائع فى نطاق الجنس إلى شىء محدد مخصص لا يقبل القسمة ولا الاشتراك . كما سنذكر بعد قليل حين نتناول وظيفة التعريف بالأداة .

ومقتضى هذا أن « أل » غير المعرفة لا تعد ضمن علامات الأسماء ، وهذا ينطبق على « أل » الموصولة ، فإنها يمكن أن تدخل على المشتقات الاسمية كما يمكن أن تدخل على الفعل المضارع ، وقد وردت نصوص لغوية دخلت فيها « أل » هذه على هذا النوع من الأفعال ، ومن ذلك قول الفرزدق يخاطب رجلا من بنى عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان :(٢)

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل

فقد دخلت « أل » الموصولة على الفعل المضارع « ترضى » .

وقد أضاف بعض النحاة إلى « أل » الموصولة نوعا آخر من « أل » يدخل على الأفعال ، وذلك « أل » الاستفهامية التى بمعنى « هل » ، فإنها يمكن أن تدخل على الماضى ، حيث يجوز أن يقال : أل فعلت ؟ بمعنى : هل فعلت ؟ ، وحكى قطرب : محمد بن المستنير ، المتوفى سنة ٢٠٦ هـ ورود ذلك عن العرب(٣) . وواضح أن « أل » هذه ليست نوعاً مستقلا

---

(١) انظر : همع الهوامع ١/٧٨ — ٧٩ ، وشرح التصريح ١/١٤٨ .
(٢) انظر : همع الهوامع ١/٨٥ ، والدرر اللوامع ١/٦١ .
(٣) انظر : حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ٢/٧٧ — ٧٨ .

من أنواع « أل » في العربية ، وإنما هي صورة من صور النطق اللهجي لـ « هل » . ومن ثم ينتفي القول بوجود هذا النوع من « أل » في العربية .

العلامة الخامسة : الإسناد :

أي وقوع الكلمة مسنداً إليها ، أي منسوبا إليها حكم ما يحصل به معها فائدة تامة ، كما لو قلت : محمد مجتهد ، أو : اجتهد محمد ؛ فإن (محمدا) في المثالين قد نسب إليه الاجتهاد ، وأسند إليه ، وحكم به عليه .

والإسناد – عند النحويين – علامة بالغة الأهمية ؛ لأنها العلامة الوحيدة التي تميز مجموعة كبيرة من الأسماء في العربية لا سبيل إلى تمييزها بغيرها . وهي : « الضمائر المنفصلة » إذ لا يدخل عليها أي علامة سواها ومن ثم لم يقطع باسميتها - عندهم - إلا صلاحيتها للإسناد إليها .

* * *

ثانيا : علامات الأفعال :

ثمة نوعان من العلامات التي تميز الأفعال في العربية : النوع الأول كلمات مستقلة لا تدخل إلا على الأفعال وحدها ، ومن ثم تميز الكلمات التي تتلوها وتقطع بفعليتها . والنوع الثاني : لواصق خلفية لا تتصل إلا بالأفعال دون غيرها ، وبذلك نحكم بفعلية الكلمات السابقة عليها لاتصالها بها .

والنوع الأول من هذه العلامات يتناول الكلمات الآتية :

١ - قد ، نحو قوله تعالى : (قد أفلح من تزكى) (١) ، وقوله

(٢) من الآية (١٤) من سورة الأعلى .

سبحانه : (لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة)[1] وقوله :(قد نرى تقلب وجهك فى السماء فلنولينك قبلة ترضاها)[2] .

٢ ـ السين ، نحو قوله تعالى : (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)[3]، وقوله :(سنلقى فى قلوب الذين كفروا الرعب) [4].

٣ ـ سوف ، نحو قوله تعالى : (إن الذين كفروا بآياتنا سوف نصليهم ناراً) [5] ، وقوله : (ومن يقاتل فى سبيل الله ، فيقتل أو يغلب، فسوف نؤتيه أجرا عظيما)[6] .

٤ ـ نواصب الفعل المضارع : وهى مجموعة من الكلمات لا يقع بعدها الفعل المضارع إلا منصوبا ، ومن ثم إذا وليتها كلمة منصوبة دل ذلك على فعليتها ، وهذه النواصب محصورة ـ عند جمهور النحاة ـ فى أربع كلمات ، هى :

ـ أن ، نحو قوله تعالى : (وأن تصدقوا خير لكم)[7] .

ـ لن ، نحو قوله تعالى : (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون)[8] .

ـ كى المصدرية ، نحو قوله تعالى : (كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) [9].

---

(١) من الآية (٢١) من سورة الأحزاب .
(٢) من الآية (١٤٤) من سورة البقرة .
(٣) من الآية (١٠٥) من سورة التوبة .
(٤) من الآية (١٥١) من سورة آل عمران .
(٥) من الآية (٥٦) من سورة النساء .
(٦) من الآية (١١٤) من سورة النساء .
(٧) من الآية (٢٨٠) من سورة البقرة .
(٨) من الآية (٩٢) من سورة آل عمران .
(٩) من الآية (٧) من سورة الحشر .

- إذن ، نحو قوله تعالى : (وإذاً لا يلبثون خلافك إلا قليلا) [1].

ويضيف فريق من النحويين إلى هذه الأدوات الأربع أدوات ستا أخرى هي : اللام التعليلية ، وحتى ، وأو ، والواو ، والفاء ، وثم [2] .. ونحن وإن كنا نلتقي مع أصحاب هذا الرأى في القول بنصب المضارع بعد هذه الأدوات كلها في العربية ، فإننا لا نميل إلى اعتبارها ضمن العلامات المميزة للأفعال ، لأنها - من الناحية العملية - تدخل على الأفعال كما تدخل على الأسماء أيضا [3] .

٥ - جوازم الفعل المضارع الواحد :

وهي مجموعة من الكلمات يقع بعدها الفعل المضارع مجزوما ، ومن ثم إذا وقعت بعدها كلمة كان ذلك دليلا على فعليتها .

والجوازم كما يقرر النحويون - قسمان : جوازم لفعل واحد ، وجوازم لفعلين ، والعلامات المميزة للأفعال هي جوازم الفعل الواحد .

وهي نوعان : أدوات وأسلوب .

أما الأدوات فأربع ، هي :

- لم ، نحو قوله تعالى : (لم يلد ولم يولد) (٤) .

- لما النافية ، نحو قوله تعالى : (بل لما يذوقوا عذاب)(٥) .

---

(١) من الآية (٧٦) من سورة الإسراء .
(٢) انظر : همع الهوامع ٢/٧ وما بعدها .
(٣) انظر : إعراب الأفعال ١٠٣ — ١٦٢ .
(٤) من الآية (٣) من سورة الإخلاص .
(٥) من الآية (٨) من سورة ص .

- اللام الطلبية ، نحو قوله تعالى : (ليقض علينا ربك) [1] .

- لا الطلبية ، نحو قوله تعالى : (ولا تمش فى الأرض مرحا) [2] .

وأما الجازم الأسلوبى ، فذلك فى جواب الطلب غير المقترن بالفاء المقصود به الجزاء ، نحو قوله تعالى : (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم) [3] .

والنوع الثانى من علامات الأفعال - وهى اللواصق الخلفية - يضم :

- تاء الفاعل ، وهى متحركة دائما - وتلحق آخر الفعل الذى يسكن عند اتصالها به ، وتكون حركتها :

إما ضمة ، للدلالة على المتكلم المفرد ، نحو قوله تعالى : (وجئتك من سبأ بنبأ يقين) [4] .

أو فتحة ، للدلالة على المخاطب المفرد المذكر ، نحو قوله تعالى : (ثم جئتَ على قدر يا موسى) [5] .

أو كسرة ، للدلالة على المخاطبة المفردة المؤنثة ، نحو قوله تعالى : (قالوا يا مريم لقد جئتِ شيئا فريا) [6] .

---

(١) من الآية (٧٧) من سورة الزخرف .
(٢) من الآية (٣٧) من سورة الإسراء .
(٣) من الآية (٣٠) من سورة النور .
(٤) من الآية (٢٢) من سورة النمل .
(٥) من الآية (٤٠) من سورة طه .
(٦) من الآية (٢٧) من سورة مريم .

- تاء التأنيث الساكنة ، وتكون ساكنة دائما عند اتصالها بالفعل الماضى وتلحق آخره للدلالة على كون الفاعل مؤنثا ، سواء أكان مفردا أم غير مفرد ، نحو قوله تعالى : (وجاءت سيارة فأرسلوا واردهم فأدلى دلوه)،[1] وقوله سبحانه : (لقد جاءت رسل ربنا بالحق)[2] .

ويرى النحويون أن ثمة ثلاثة فوارق تفصل بين التاءين — برغم التقائهما معا فى تمييز الفعل السابق لهما — وهى :

١ — أن تاء التأنيث ساكنة دائما ، ولا تتحرك مطلقا إلا لسبب صوتى ، أما تاء الفاعل فمتحركة دائما ، وحركتها حركة بناء .

٢ — أن ما قبل تاء التأنيث مفتوح دائما ، فى حين أن ما قبل تاء الفاعل ساكن دائما .

٣ — أن تاء التأنيث حرف لا محل له من الإعراب ، وأما تاء الفاعل فاسم لإسناد الفعل إليها .

— ياء المؤنثة المخاطبة ، نحو قوله تعالى :(وهزّى إليك بجذع النخلة تساقط عليك رطبا جنيا)[3] .

— نون التوكيد (٤) ، وهى إما خفيفة أو ثقيلة ، ومثال الخفيفة قول

---

(١) من الآية (١٩) من سورة يوسف .

(٢) من الآية (٤٣) من سورة الأعراف .

(٣) من الآية (٢٥) من سورة مريم .

(٤) أجاز بعض النحويين دخول نون التوكيد على ماليس بفعل ، ومن ثم لا تكون عنده علامة مميزة للافعال ، استشهاداً بقول رؤبة :

أرأيت إن جاءت به أملودا ... مرجلا ويلبس البرودا

أقائلن أحضروا الشهودا ... فطلت من شر اللداة كيدا

فإن نون التوكيد قد دخلت فى البيت الثانى على (قائلن) وهو اسم فاعل . وقد رفض جمهور النحاة هذا الرأى، ورأوا ضرورة اعتبار نون التوكيد علامة مميزة للفعل ، وأوردوا فى البيت روايات أخر . انظر الأشمونى ، وحاشية الصبان عليه ١/٤٢ .

الله تعالى : (كلا لئن لم ينته لنسفعا بالناصية) (١) ، ومثال الثقيلة قول الله تعالى : (وقال الذين كفروا لرسلهم لنخرجنكم من أرضنا) (٢) .

* * *

ثالثا : علامة الحرف :

يرى النحويون العرب أنه لا توجد علامة إيجابية تميز الحرف من غيره من أنواع الكلمات العربية ، وإنما علامة الحرف عندهم سلبية ، وهى : عدم وجود علامة من علامات الأسماء والأفعال فيه ، وعدم قبوله — فى الوقت نفسه — لأى علامة منها . ولهذا يرون أن عدم وجود علامة من علامات الأسماء والأفعال لا ينهض دليلا على حرفية الكلمة ، بل لابد من عدم صلاحية الكلمة لتقبل علامة من هذه العلامات .

ومقتضى هذا - عند النحاة - أننا إذا وجدنا كلمة من الكلمات ليس فيها علامة من علامات الأسماء والأفعال وجب أن نتبع الخطوات الآتية للحكم على نوعها :

١ - نحاول أن ندخل عليها علامة من علامات الأسماء ، فإن قبلتها كانت الكلمة اسما .

٢ - إذا لم تقبل علامات الأسماء نحاول أن ندخل عليها علامة من علامات الأفعال ، فإذا قبلتها كانت فعلا .

٣ - إذا لم تقبل أى علامة من العلامات السابقة وجب اعتبارها حرفا .

* * *

---

(١) من الآية (١٥) من سورة العلق .
(٢) من الآية (١٣) من سورة إبراهيم .

نحسب أن من الواجب - فى ختام هذا العرض لأقوال النحاة فيما يتصل بالعلامات المميزة لأنواع الكلمات فى العربية - أن نشير إلى أن مقابلة هذه العلامات بمعطيات التعريفات تسلمنا إلى عدد من الملاحظات :

الأولى : أن المقولات الذهنية التى صاغت تعريفات النحاة تختلف - جوهريا فى بعض الأحيان - مع معطيات العلامات ولا تتكامل ، بحيث نستطيع أن نصف الصلة بينهما - فى مثل هذه المواضع - بأنها تتسم بالتنافر وليس بالتضافر ، الأمر الذى قد يوقع الدارس النحوى فى بعض الاضطراب ، ونكتفى أن نمثل لهذا الاختلاف بين مقولات القوالب الذهنية المصوغة فى عبارات منطقية - تلك التى صيغت فى التعريفات - ومعطيات العلامات التى ذكرها النحاة أنفسهم لتأكيد تقسيماتهم وتوضيح أقسامهم بمثالين : أولهما ما أطلق عليه مصطلح « الظرف » أو « الوعاء » والثانى ما عرف عند جمهور النحاة باسم الفعل .

أما الظرف فإنه يقبل - دون ريب - عـــددا كبيرا من علامات الأسماء ، كالتنوين ، والاقتران بأل المعرفة ، وأحيانا النداء ، والجر ، ولكنه مع ذلك لا يسند إليه ، ولا يدل على ذات . وأما اسم الفعل فإنه يدل على حدث مقترن بزمن ، ولا يصلح للإخبار عنه ، ولكنه فى - الوقت نفسه - لا يقبل أى علامة من علامات الأفعال . فأنت إذا أمام نوعين من الكلمات : أحدهما ينطبق عليه تعريف الأفعال ولا يقبل علاماتها ، والآخر يقبل علامات الأسماء ولا ينطبق عليه تعريفها .

وهكذا تتضارب التعريفات والعلامات ، وهما الأسلوبان الوحيدان اللذان يحدد النحويون من خلالهما أنواع الكلمات .

الثانية : أن من المؤكد أن اللجوء إلى العلامات أكثر فائدة في التعرف إلى أنواع الكلمات من الوقوف على التعريفات ، لما تتضمنه العلامات من خصائص عملية تتسق مع الطبيعة اللغوية . أما التعريفات فإنها تعتمد على مقومات تجريدية ومقولات منطقية بغية تكوين صورة ذهنية ، بيد أن صحة الصورة فى مطابقتها لما تصوره تظل دائما رهن القدرة على دقة تصوير العناصر المكونة لأجزائها، ثم التنسيق بين هذه العناصر بحيث تتمثل فى مجموعها الصورة كلها ، بمعنى أن المقومات التجريدية يجب أن تعتمد على رؤية صحيحة للواقع اللغوى الذى تعبر عنه ، كما ينبغى أن تتصف المقولات المنطقية التى تصور تلك المقومات بالدقة فى ترتيب عناصرها ومقوماتها ، ولو صح ذلك كله ، يبقى فى النهاية أن يقال إن التعريف صياغة ذهنية ترسم صورة ذهنية ، فعنصر الرؤية الذاتية فيه واضح ابتداء ونهاية معا . أما العلامات فإنها - على العكس من ذلك - تلتصق بالواقع اللغوي بحيث تبدأ منه ولا تنفصل عنه .

الثالثة : أننا إذا أخذنا بالعلامات لن ننتهى إلى ما انتهى إليه النحويون من أقسام ثلاثة فحسب ؛ بل سوف نضطر إلى الاعتراف بوجود نوع رابع من الكلمات .

ذلك أنه إذا كان الاسم يتميز بعلامات محددة ، والفعل يتميز أيضا بعلامات محددة ، فإن ما عداهما - وهو الذى أطلق عليه النحويون مصطلح « الحرف » - يتضمن بالضرورة نمطين مختلفين من الكلمات التى لا تقبل باطراد علامات الأسماء والأفعال : النمط الأول ما اصطلح عليه عند

جمهور النحويين باسم الفعل ، والنمط الثانى ما اصطلح عليه بالحرف . فإن كلا منهما لا يقبل باطراد أى علامة من علامات الأسماء والأفعال .

ولكن هذين النمطين يختلفان أيضا بحيث يعد جمعهما معا فى إطار واحد نوعا من إهمال الفروق الواجبة الرعاية ، فإن اسم الفعل - الذى نؤثر أن نستخدم معه مصطلح « الخالفة » - يختلف عن الحرف فى أن الأول يمكن أن يستخدم عنصرا أساسيا فى الإسناد ، أما الثانى فإنه لا يمكن أن يكون عنصرا إسناديا ، وهكذا يجب أن ننتهى إلى القول بوجود أنواع أربعة من الكلمات هى :

١ - الاسم وهو كلمة تقبل باطراد علامة من مجموعة محددة من العلامات ، هى التى تميز الأسماء .

٢ - الفعل : وهى كلمة تقبل باطراد علامة من مجموعة محددة من العلامات هى التى تميز الأفعال .

٣ - الخالفة وهى كلمة لا تقبل باطراد علامات الأسماء والأفعال ولكنها تصلح لاستخدامها عنصرا إسناديا أساسيا فى الجملة .

٤ - الحرف : وهى كلمة لا تقبل علامات الأسماء والأفعال ، ولا تستخدم عنصرا إسناديا أساسيا فى الجملة .

الرابعة : أن من الممكن أن تجد - فى إطار هذه الأنواع الأربعة - بعض المجموعات التى تتميز بقدر من الخصائص المشتركة التى تربط بينها ، ومن ثم تميزها عن غيرها . وبذلك تصبح هذه المجموعات بالضرورة وحدات تقسيم صغرى فى نطاق النوع الذى يضمها كلها .

إن من الممكن - مثلا - أن تجد فى « الاسم » من حيث البنية اللفظية مجموعتين :

مجموعة الأسماء الجامدة .

ومجموعة الأسماء المشتقة .

كما أن من الممكن - أيضا - أن تجد فيه من حيث الدلالة المجموعات الثلاث الآتية :

مجموعة الأعلام .

ومجموعة الأسماء الظاهرة .

ومجموعة الأسماء المبهمة .

والأمر قريب من ذلك فى الأفعال ، والخوالف ، والحروف ، فإن من المستطاع إدراك بعض السمات المشتركة بين بعض الكلمات التى تنتمى إلى النوع الواحد منها ، بيد أنه يجب أن نبقى دائما على وعى بأن هذه المجموعات الجزئية ليست أكثر من وحدات فى إطار النوع الكلى الذى يضمها بأسرها .

* * *

الفصل الثاني

الكلمات

تقسيماتها

سنحاول أن ندرس فى هذا الفصل تقسيمات الكلمات من منطلق نحوى ، أى من حيث هى وحدات تدخل فى تركيب الجملة العربية ، ومن ثم لا يتناول هذا الفصل تقسيمات الكلمات من وجهة نظر علم الصرف . أى باعتبارها مبان مستقلة مخصوصة منفصلة عن غيرها بالفعل ، أو على تقدير انفصالها عنها بالقوة . ووفقا لذلك لن ندرس فى هذا الفصل الكلمات من حيث التصرف والجمود ، والتجرد والزيادة ، والصحة والاعتلال ، والإعلال والإبدال ، والتكبير والتصغير ، ونحو ذلك من التقسيمات التى هى موضوع علم الصرف .

وتقسيمات الكلمات فى نطاق الجمل — أى من حيث النحو — متعددة بتعدد اعتباراتها فى التراث النحوى ، فقد يكون محور التقسيم التصرف الإعرابى ، أى دراسة مدى التغير واللزوم فى أحوال أواخر الكلمات عند دخولها فى نطاق التركيب فى الجملة ، وقد يكون مرده إلى التطابق النوعى ، أى دراسة العلاقات التى تربط بين الكلمات فى الجملة تذكيرا وتأنيثا ، وقد يكون سببه التطابق العددى ، أى دراسة مدى التوافق بين الكلمات فى الجملة إفرادا وتثنية وجمعا ، وقد يتدعما يصطلح عليه بالترتيب ، أو الرتبة ، أى ضوابط تحديد مواقع الكلمات فى الجملة ، وقد يدور التقسيم حول فكرة « التعيين » أى المدى الذى تحدد به الكلمات مدلولها وهل تقبل الاشتراك فيه أو تنفيه عنه ، وأخيرا قد يرتد التقسيم إلى عنصر الزمن ، أى الزمن الخاص الذى تفيده الصيغة فى إطار الجملة .

وسنعرض فيما يلى من صفحات — بإيجاز شديد — خلاصة ما قرره النحويون العرب فى هذه المجالات .

— ١ —

التقسيم بحسب التصرف الاعرابى

يقسم النحويون العرب الكلمات بحسب التصرف الإعرابى إلى قسمين : معربة ، ومبنية . للدلالة على أن من الكلمات ما يتغير آخره بتغير علاقاته فى داخل الجملة ، ومنها ما يلزم آخره حالة واحدة وإن تغيرت علاقاته فى داخل الجملة ، نحو قوله تعالى :

- (وجاء من أقصى المدينة رجلٌ يسعى قال ياقوم اتبعوا المرسلين).(١)
و (أتقتلون رجلاً أن يقول ربى الله وقد جاءكم بالبينات).(٢)
و (أو عجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم على رجلٍ منكم لينذركم).(٣)
- (فإن يكفر بها هؤلاءِ فقد وكلنا بها قوما ليسوا بها بكافرين).(٤)
و (بل متعنا هؤلاءِ وآباءهم حتى طال عليهم العمر).(٥)
و (الذين ظلموا من هؤلاءِ سيصيبهم سيئات ما كسبوا).(٦)

---

(١) من الآية (٢٠) من سورة يس •
(٢) من الآية (٢٨) من سورة غافر •
(٣) من الآية (٦٩) من سورة الأعراف •
(٤) من الآية (٨٩) من سورة الأنعام •
(٥) من الآية (٤٤) من سورة الأنبياء •
(٦) من الآية (٥١) من سورة الزمر •

فإننا إذا تأملنا كل مجموعة من المجموعتين لاحظنا أن كلمة (رجل) فى المجموعة الأولى تتغير حركتها الأخيرة مع تغير موقعها فى كل جملة ، فهى فى الجملة الأولى مرفوعة لوقوعها فاعلا ، وفى الثانية منصوبة لوقوعها مفعولا ، وفى الثالثة مجرورة لسبقها بحرف جر .

كذلك سوف نلحظ أن كلمة (هؤلاء) فى المجموعة الثانية لم تتغير حركة آخرها بالرغم من تغير موقعها فى كل جملة ، فمع أنها قد وقعت فاعلا فى الجملة الأولى ، ومفعولا فى الثانية ، ومسبوقة بحرف جر فى الثالثة فإن آخرها قد لزم حركة واحدة لم تتغير .

لذلك يقرر النحويون أن الكلمات فى العربية تنقسم إلى قسمين : كلمات معربة ، أى تتغير حركة آخرها بتغير موقعها فى الجملة ، وأخرى مبنية ، أى يلزم آخرها حالة واحدة لا تتغير ولن تغير موقعها فى الجملة[1].

---

(١) ذهب بعض متأخرى النحاة إلى وجود قسم ثالث من الكلمات ليس معربا ولا مبنيا هو « المضاف إلى ياء المتكلم » ، فإنه عندهم ليس بمعرب ، لأنه لو كان معربا لظهرت حركة الإعراب فيه لأنه يقبل الحركة ، كما أنه ليس بمبنى ، إذ لا علة البناء فيه . فلزم أن ينتفى الوصفان ، ولذلك أطلق هؤلاء النحويون على المضاف إلى ياء المتكلم — الذى جعلوه قسما مستقلا برأسه — اصطلاح «الخصى» لأن الخصى معدم فائدة الذكورية ، ولم يثبت له صفة الأنوثية ، فهو فى المعنى كالمضاف إلى ياء المتكلم ، فإنه كان قبل الإضافة معربا ، فلما عرضت له الإضافة زال عنه الإعراب ولم يثبت له معنى البناء .

وقد رفض جمهور النحويين هذا الاتجاه ، وردوه من وجهين فصلهما أبو البقاء العكبرى فى قوله : « لنا أن نقول : هو معرب تارة لكن ظهور الحركة فيه مستثقل كما يستثقل على الياء فى المنقوص ، وكما يمتنع على الألف . ولم يمنع ذلك من كونه معربا . وتارة نقول : هو مبنى وعلة بنائه أن حركته صارت تابعة للياء ، فتعذر أن تكون دالة على الإعراب ، ولذلك أشبه الحرف » .

ومعنى هذا أن المضاف إلى ياء المتكلم لا يخرج عن كونه معربا أو مبنيا . =

ومن ثم يستنتج النحويون أن الإعراب هو : « تغير أحوال أواخر الكلمات تبعاً لتغير مواقعها فى الجملة العربية » ، وأن البنـــاء هو : « لزوم أواخر الكلمات حالة واحدة »[1] .

ويرى النحويون أيضاً أن وجوه الإعراب أربعة ، هى : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ، وأن هذه الوجوه الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

- وجه يختص بالأسماء فلا يدخل الأفعال ، وهو الجر .
- ووجه يختص بالأفعال فلا يدخل الأسماء ، وهو الجزم .
- ووجهان - أو حالتان - مشتركتان ، تصلحان للدخول على الأسماء والأفعال ، وهما الرفع والنصب .

ومقتضى هذا أن الأسماء يدخلها من الحالات الإعرابية ثلاث ، هى : الرفع ، والنصب ، والجر .

وأن الأفعال يدخلها من هذه الحالات ثلاث أيضا ، هى : الرفع ، والنصب ، والجزم .

= وهكذا لا وجود عند جمهور النحويين إلا لقسمين هما : الإعراب والبناء ، وقسيمين هما : المعرب والمبنى .

انظر : المسائل الخلافية فى النحو لأبى البقاء ١٠٠ أ — ب ، والجمل الكبيرة ٥١ أ ، وأيضا الظواهر اللغوية فى التراث النحوى ١/ ٧٧ ومصادره .

(١) انظر : شرح المفصل ١/ ٤٩ وما بعدها ، وشرح الرضى على الكافية ١/ ١٨ وما بعدها ، والمرتجل لابن الخشاب ٣٤ ، وهمع الهوامع للسيوطى ١/ ١٣ وما بعدها ، وأسرار العربية لابن الأنبارى ٩ — ١٠ ، والخصائص ١/ ٢٨ ، وحاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ١ / ٢٦ — ٢٨ ، وشرح التصريح ١/ ٦٠ ، وشرح المفصل ١/ ٤٩ ، واللمع لابن جنى ٩٢ ، والأصول لابن السراج ١/ ٥٣ .

كذلك يرى جمهور النحويون أن للبناء أربعة وجوه أيضا ، هى : الضم ، والفتح ، والكسر ، والسكون .

ورتب النحويون على ذلك ضرورة اختصاص المعرب من الكلمات بمصطلحات تميزه عن المبنى ، وقد آثروا أن يستخدموا مصطلحات : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ، وما اشتق منها ، أى : مرفوع ، ومنصوب ، ومجرور ، ومجزوم ، ومن ثم لا يجوز استخدام أى مصطلح من هذه المصطلحات فى الكلمات المبنية .

ويدخل الإعراب بعض الأسماء والأفعال . ويمتنع دخوله الخوالف والحروف ، أما البناء فإنه يدخل فى بعض الأسماء والأفعال ، وكافة الخوالف والحروف جميعا .

* * *

ويرى جمهور النحويون أن الإعراب أصل فى الأسماء فرع فى الأفعال ، وأن البناء — على العكس منه — أصل فى الحروف والافعال فرع فى الأسماء (١) ، ومقتضى ذلك — عندهم — أن ما ورد من الأسماء معربا يكون قد ورد على الأصل فلا يحتاج إلى تعليل لإعرابه ، وأن ماورد من الأفعال والحروف مبنياً قد ورد على الأصل أيضا فلا حاجة لبنائه إلى تعليل ، فى حين يجب عندهم البحث عن علة لما يبنى من الأسماء أو يعرب من الأفعال ، لأن كلا منهما مخالف للأصل العام الذى ينبغى اطراده ، وبالطبع تحتاج مخالفة الأصل إلى تفسير وتبرير ، باعتبارها استثناء من القاعدة العامة التى كان ينبغى - عندهم - أن تتسم بالاطراد .

---

(١) الأصول لابن السراج ٥٢/١ .

ومرد أصالة الإعراب فى الأسماء ـ عند هؤلاء النحويين ـ أن الاسم عندهم يقبل بصيغة واحدة معانى مختلفة لا تتميز إلا به ولا تتحدد إلا من خلاله ، ومن ثم لولا الإعراب ما علمت هذه المعانى، وذلك نحو: ما أحسن زيدا ، فإنك إذا نصبت زيدا أفدت التعجب ، وإذا رفعته نفيت الحسن عنه ، وإذا جررته دللت على الاستفهام عما يستحسن فيه ، وهكذا لولا الإعراب لوقع اللبس(١) .

ويرفض فريق من النحويين هذا الاتجاه الذى يقصر أصالة الإعراب على الأسماء دون الأفعال ، ويرى أنه أصل فيهما معا ، إذ إن اللبس الذى يوجب الإعراب فى الأسماء موجود فى الأفعال أيضا فى مواضع كما فى نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فإنك إذا نصبت الثانى دللت على النهى عن الجمع بينهما ، وإذا جزمته عنيت النهى عنهما معا ، وأما إذا رفعت فإن النهى ينصب على الأول وحده دون الثانى الذى يستفاد من التركيب ـ فى هذه الحال ـ إباحته ، وهكذا لولا الإعراب ما أمكن فهم هذه المعانى المختلفة من التركيب (٢) .

---

(١) انظر : الصاحبى ١٦١ ، والإيضاح فى علل النحو للزجاجى ٦٩ — ٧٠ ، والمرتجل لابن الخشاب ٣٤ ، والأشباه والنظائر ١/٨٧ .

(٢) يقول أبو البقاء العكبرى تأكيدا لهذا الاتجاه : « الإعراب فى الفعل يفرق بين المعانى فكان أصلا كإعراب الأسماء ، وبيانه قولك : أريد أن أزورك فيمنعنى البواب، إذا رفعت كان له معنى ، وإذا نصبت كان له معنى ، وكذلك قولك : لا يسعنى شىء ويعجز عنك ، إذا نصبت كان له معنى ، وإذا رفعت كان له معنى آخر . وكذلك باب الجواب بالفاء والواو ، نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، وهو فى ذلك كالاسم إذا رفعت كان له معنى ، وإذا نصبت أو جررت كان له معنى آخر » .

ويقول الخضرى أيضا : « وإنما أعرب المضارع لشبهه الاسم فى أن كلا منهما يتوارد عليه معان تركيبية لولا الإعراب لالتبست ، فالمتواردة على الاسم كالفاعلية ، والمفعولية ، =

ومن الواضح أن المنطلق الذى بدأ منه كل فريق من هذين الفريقين هو البحث عن « العلة » وليس تحليل الواقع . والبحث عن العلة أقرب إلى المباحث الذهنية منه إلى الدراسة الوصفية التحليلية ؛ إذ أخذ هذا البحث طابعا ميتافيزيقيا تحت إلحاح الأفكار الفلسفية والمنطقية - الأمر الذى نأى به عن رعاية الواقع اللغوى ودفع به إلى البحث عن المجهول دون ضابط موجود يصله بالوجود .

* * *

ويرتب النحويون على هذه القضية الذهنية - كما أشرنا منذ قليل - نتيجتين :

الأولى : البحث عن سبب - أو علة - بناء ما يبنى من الأسماء .

والثانية : البحث عن سبب - أو علة - إعراب ما يعرب من الأفعال.

وفيما يتصل بالمسألة الأولى ، رأى النحويون أن ثمة علة جامعة ، هى وجود شبه قوى يربط الاسم المبنى بالحرف ، وقد فصل جمهورهم صور التشابه هذه فى أربع [1] ، هى :

= والإضافة ، فى : ما أحسن زيدا ، وعلى الفعل كالنهى عن كلا الفعلين ، أو عن أولهما فقط ، أو عن تصاحبهما فى نحو : لا تمن بالخطأ وتمدح عمراً » .

انظر : المسائل الخلافية فى النحو : ورقة ١٠٠ ب ، وحاشية الخضرى على ابن عقيل ٣٠/١ ، والأشباه والنظائر ١٥٣/٢ . وأيضا : أسرار العربية ١٢ ، وشرح الرضى على الكافية ٢١/١-٢٢ .

(١) انظر : همع الهوامع ١٦/١-١٨ .

١ – الشبه الوضعى :

وهو أن يشبه الاسم الحرف فى عدد الحروف التى وضع عليها ، أى التى ورد بها فى اللغة ، كأن يكون عدد حروفه واحدا أو اثنين ، إذ الأصل فى الحروف بدورها أن تكون مفردة البنية أو ثنائيتها .

ومثال ما كان لفظه على حرف واحد من الأسماء « تاء » الفاعل ، سواء أكانت مفتوحة أم مكسورة أم مضمومة .

ومثال ما كان لفظه على حرفين من الأسماء « نا » الدالة على المتكلمين أى ضمير ما فوق المفرد للمتكلم .

ويشمل هذا النوع من الشبه عند النحاة « الضمائر » ؛ فإنها جميعا مبنية للشبه الوضعى بينها وبين الحروف .

٢ – الشبه المعنوى :

أى أن يتضمن الاسم معنى من المعانى التى تؤدى بالحروف سواء أكان له حرف يؤديه بالفعل أم ليس له حرف يؤديه ، ومن ثم يقسم النحويون هذا الشبه إلى قسمين :

– أسماء تشبه فى أدائها معناها حروفا موجودة تؤدى المعانى نفسها، نحو كلمة « متى » . فإنها تستعمل لأداء معنيين ، الأول الاستفهام ، وهى تشبه حين تؤدى هذا المعنى « الهمزة » ، والثانى الشرط ، وهى تشبه فى هذا المعنى « إن » .

– أسماء تشبه فى أدائها معناها حروفا كان ينبغى أن توجد لتؤدى هذا المعنى ، نحو كلمة « هنا » فإنها تستعمل للدلالة على معنى

«الإشارة»، وهو معنى من المعانى التى كان يجب أن توجد له حروف تؤديه فى اللغة، لأن الإشارة معنى شأنها فى ذلك شأن النفى الذى وجدت له «ما»، والنهى الذى وجدت له «لا» والتمنى الذى وجدت له «ليت»، والترجى الذى وجدت له «لعل».

وهكذا تبنى عند النحويين أسماء «الشرط» و«الاستفهام» و«الإشارة» للشبه المعنوى بينها وبين الحروف.

٣ — الشبه الاستعمالى :

أى أن يستعمل الاسم استعمال الحروف من حيث تأثيره فى غيره وعدم تأثره به، ويمثل جمهور النحويين لهذا النوع من الشبه بـ«أسماء الأفعال» نحو : سماع الدرس، فإن كلمة «سماع» قد نصبت الدرس فى حين لم تتأثر بغيرها ولا سبيل إلى تأثرها به.

ومن ثم تخرج المشتقات والمصادر التى تعمل - أى التى تؤثر فى غيرها لأنها فى نفس الوقت تتأثر بغيرها، كما لو قلت : إن نضال الإنسان عدُوَّهُ واجب، وإنى مستقبل الطلاب الليلة، فإن كلا من «نضال» و «مستقبل» اسم يعمل فى الجملتين، ولكنه معمول بدوره لإن فيهما.

ومن ثم تكون «أسماء الأفعال» عند النحويين مبنية لشبهها بالحرف فى الاستعمال، ومثلها أسماء الأصوات أيضا.

٤ — الشبه الافتقارى :

ويعنى به النحويون أن يكون الاسم مفتقرا إلى غيره فى تحديد معناه

كما فى نحو : « إذ » و « حيث » و « الذى » ، فإن هذه الكلمات تفتقر إلى غيرها افتقارا متأصلا ودائماً فى الدلالة على معناها ، وبذلك أشبهت الحروف التى لا يتحدد معناها عند جمهور النحويين إلا من خلال غيرها .

وهكذا تبنى الأسماء الموصولة . وبعض الظروف عند النحويين للشبه الافتقارى ، أى لشبهها الحروف فى افتقارها إلى غيرها للدلالة على معناها .

ومن هذا العرض للمبنى من الأسماء (١) يتضح أن الأسماء المبنية فى اللغة العربية هى : « الضمائر » ، و « أسماء الشرط » و « الاستفهام » ، و « أسماء الإشارة » ، و « أسماء الأفعال » ، و « أسماء الأصوات » ، و « الأسماء الموصولة » ، و « بعض الظروف » ، و « بعض المركبات » .

* * *

وكل الأسماء المبنية لها محل إعرابى ، أى أنها تتميز بأنها وإن كانت تلزم حالة واحدة فى اللفظ فإنها تتغير علاقاتها ومن ثم تفيد معانى متعددة بتعدد هذه العلاقات ، فإنك لو قلت مثلا :

- كتب سيبويه كتابا .

---

(١) أضاف ابن مالك إلى هذه الوجوه الأربعة وجها خامسا أطلق عليه مصطلح « الشبه الإهمالى » مثل أوائل السور حيث تشبه الحروف المهملة فى كونها لا عاملة ولا معمولة، وعقب على ذلك السيوطى بقوله : « وهذا على القول بأن أوائل السور لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها من المتشابه الذى لا يدرك معناه» .

أنظر : همع الهوامع ١/١٧ .

وخطأ الرمانى سيبويه .

وكتاب سيبويه - مع ذلك - عمل علمى جليل .

فإنك ستلحظ أن آخر كلمة (سيبويه) لم تغير ، بالرغم من أن الكلمة وقعت فاعلا فى الجملة الأولى ، ومفعولا فى الجملة الثانية ، ومضافا إليها فى الجملة الثالثة ، ومن ثم كانت مبنية ، ولكن مع ذلك تجد أن معنى الكلمة قد تغير فى كل من الجمل الثلاث ؛ فإن (سيبويه) فى الجملة الاولى قد دلت على شخص بعينه فعل فعلا معينا هو أنه قد « كتب كتابا » وفى الجملة الثانية دلت على الشخص نفسه ولكن لا على أنه فعل فعلا معينا بل باعتباره قد وقع عليه فعل معين هو « التخطئة » ، وأما فى الجملة الثالثة فإنها تدل على شىء مغاير لدلالتها فى الجملتين السابقتين ، وهو وقوعه مضافا إليه .

وهكذا وجب فى الأسماء المبنية الإشارة إلى أمرين :

الأول : كونها مبنية إذ لا يتغير لفظها فى جميع المواقع الإعرابية .

والثانى : تغير معناها وفقا لتعدد علاقاتها داخل الجملة .

ولهذا يجب عند النحويين فى إعراب الأسماء المبنية أن يقال إن لها محلا من الإعراب ، وأن يحدد محلها الإعرابى ، إشارة إلى هذه التغيرات التى تحدث فى معناها .

* * *

وأما الأفعال فإن منها ما يبنى وما يعرب :

- « فالماضى » مبنى دائما باتفاق النحويين ، ويرى الجمهور أن الاصل فيه أن يبنى على الفتح ، معللا ذلك بأن حركة البناء « المحتملة » لا تخلو أن تكون واحدة من أربع : الفتح ، أو الكسر ، أو الضم ، أو السكون .

- وقد امتنع بناء الماضى على السكون تمييزا له عن فعل الأمر ؛ إذ يشيع السكون فيه .

- وامتنع بناؤه على الكسر لأنه العلامة الأصلية للجر ، وهى حالة إعرابية خاصة بالأسماء .

- وامتنع بناؤه على الضم لأنه يسلم إلى الخلط بين صيغة الماضى المسند إلى المفرد - لو قدر بناؤه على الضم - والماضى المسند إلى ضمير جمع المذكر فى حالة حذف الواو . كما تفعل بعض القبائل العربية ، اكتفاء بالضمة قبلها ، حيث كان يقال فى هذه الحالة : الرجلُ جلسُ - بضم السين - والرجال جلسُ بضم السين أيضاً[1] .

ويرى النحويون أن حركة الفتح هذه التى يبنى عليها الفعل الماضى قد تكون مذكورة ، وقد تقدر إذا تعذر ظهورها .

فهى تظهر إذا كان صحيح اللام ، غير مسند إلى واو الجماعة أو إلى ضمير من ضمائر الرفع المتحركة .

وتقدر إذا كان معتل اللام ، أو اتصلت به واو الجماعة أو ضمير من ضمائر الرفع المتحركة .

وجلى أن فكرة تقدير حركة البناء تتضمن تناقضا صارخا ؛ إذ إن الأصل فى حركة البناء الثبات واللزوم ، وتقديرها تقرير بعدم وجودها فضلا عن ثبوتها ولزومها .

---

(١) انظر : شرح المفصل ٧/٥ .

— وأما « فعل الأمر » فقد اختلف فيه النحويون ، أهو معرب أم مبنى ؟ . ومرد هذا الاختلاف إلى اختلافهم فى صيغته : هل هى نوع مستقل من الأفعال فى اللغة ، أو مجرد صورة من صـــور الفعل المضارع ؟[1] :

أما النحويون القائلون بأن فعل الأمر نوع مستقل من الأفعال فى اللغة — وهم جمهور النحويين — فإنهم يرون أنه مبنى ، وحجتهم فى ذلك أمران :

١ — اعتبار الأصل ، أو كما يقولون : « استصحاب حال الأصل » ، وأصل الأفعال كلها البناء ، والمضارع لا يعرب إلا لكونه على صورة شابه فيها الأسماء . فإذا أتينا منه بصيغة الأمر ونزعنا حرف المضارعة من أوله لم يعد مشابها لها ، ومن ثم عاد الفعل إلى أصله وهو البناء .

٢ — الاستئناس بما كان على وزن (فعال) من أسماء الأفعال ، كنزال ودراك ، فإنها مبنية لنيابتها عن فعل الأمر . فيكون الأمر مبنيا أيضا ما دام اسم الفعل الذى يؤدى معناه كذلك .

وذهب فريق آخر من النحويين إلى أن فعل الأمر معرب وليس مبنيا ، وخلاصة أدلتهم أن الأمر فى حقيقته ليس نوعا مستقلا من الأفعال وإنما هو فعل مضارع حذفت منه لام الأمر وحرف المضارعة تخفيفا ، وما دام فعل الأمر ليس إلا صورة من صور الفعل المضارع فقد وجب أن يأخذ حكمه فى الإعراب وليس البناء .

وسواء أخذنا بوجهة النظر هذه أو تلك ، فإن مما لا شك فيه أن آخر فعل الأمر يلزم الصور الآتية :

---

(١) انظر : إعراب الأفعال ، والإنصاف فى مسائل الخلاف ٣٠٢ — ٣١٦ .

١ — حذف النون إذا كان الفعل مسندا إلى « ألف الاثنين » أو « واو الجماعة » أو « ياء المخاطبة » ، نحو : افهما ، وافهموا ، وافهمي .

٢ — حذف حرف العلة إذا كان الفعل معتل اللام ، نحو : ادعُ إلى الخير ، واسعَ إلى البر ، واقضِ ما عليك .

٣ — الضبط بالسكون في غير هاتين الحالتين : نحو : افهم ما يقال ، واكتب ما يعن لك .

— وأما « الفعل المضارع » فتتفق على إعرابه عند النحويين ، بيد أنهم اختلفوا في سبب هذا الإعراب ، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن الإعراب أصل فيه ومن ثم لا حاجة إلى البحث عن سبب الإعراب ، وأما البصريون وهم جمهرة النحويين فإنهم يرون أن إعرابه لما بينه وبين الأسماء من شبه في جوانب ثلاثة ، هي[1] :

١ — اللفظ : حيث يشبه المضارع اسم الفاعل في حركاته وسكناته ، نحو : يضرب وضارب ، ويدحرج ومدحرج ، ويقدم ومقدم ، ويشابه ومشابه ، ويستخرج ومستخرج .

٢ — المعنى : حيث يشبه المضارع الاسم في كونه يدل على معنى عام قابل للتخصيص ، فأنت تقول مثلا : رجل ، فيصلح لجميع الرجال ، فإذا قلت : الرجل أو رجلنا اختص بواحد بعينه لا يقبل القسمة أو الاشتراك ، وكذلك تقول : يذهب فيصلح الفعل للحال والاستقبال ، فإذا قلت : سيذهب ، أو سوف يذهب ، أو لم يذهب اختص بفترة لم يتجاوزها .

---

(١) انظر : أسرار العربية لابن الأنباري ١٣ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢١٧ـ٣١٩ ، والإظهار للبركوي ٣١ .

٣ — الاستعمال ، فإن كلا من المضارع واسم الفاعل تدخل عليه لام الابتداء ، نحو : إن الظواهر لمؤكدة أو لتؤكد كل يوم صحة التوقعات. فإن دخول اللام على المضارع واسم الفاعل يدل على التشابه بينهما فى الاستعمال ، إذ لا يجوز دخول اللام على الماضى كما لا يصح دخولها على الأمر .

والحق أن هذه المسألة برمتها ينبغى أن تخرج من دائرة البحث النحوى، لأنها بحث فى « علة » الظواهر وليس تحليلا علميا لها ، والتحليل العلمى يوجب - عوضا عن ذلك - تحديد مسألتين فى إعراب الفعل المضارع . الأول : متى يعرب ، أى : ما الشروط الواجب توافرها فيه حتى يكون معربا ، والثانية كيف يعرب ؟ أى ما التغيرات التى يأخذها آخر المضارع حين يكون معربا .

وفى المسألة الأولى . وهى الخاصة بشروط إعراب الفعل المضارع ، نجد النحويين يشترطون شرطين [1]:

١ — عدم اتصال الفعل بنون النسوة ، فإذا اتصل الفعل بها بنى على السكون ، نحو . الطالبات يفهمن ويجبن .

٢ — عدم مباشرة نون التوكيد له ، فإذا باشرته النون بنى معها على الفتح ، نحو . هل تجلسن معى بعض الوقت .

ويؤثر النحويون استخدام مصطلح « المباشرة » مع نون التوكيد للإشارة إلى أن الفعل المضارع قد يتصل بنون التوكيد ويظل معربا ، وذلك إذا كانت نون التوكيد غير مباشرة للفعل ، بأن فصلت منه بفاصل ملفوظ كألف الاثنين ، أو مقدر كواو الجماعة أو ياء المخاطبة .

---

(١) انظر : حاشية الصبان على الأشمونى ٢/٦١ — ٦٢.

– ففى مثل : هل تجلسانّ بعض الوقت ؟ يرى النحويون أن الفعل قد فعل من نون التوكيد بفاصل ، هو ألف التثنية ، ومن ثم لم يكن الفصل مبنيا وإنما معرب ، ويقولون : إنه فى الجملة السابقة مرفوع ، وعلامة رفعه النون المحذوفة لتوالى الأمثال ، وأما فى غير الجملة السابقة – فى حالتى النصب والجزم – فإن النون تحذف أيضا لكون حذفها علامة إعرابية ، وبهذا يتصور النحويون أن الفعل قد مر بالخطوات الآتية :

أولا : فى حالة الرفع :

١ – تجلسانِنّ : الفعل مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ، والألف فاعل ، والنون المشددة للتوكيد .

٢ – تجلسانَّ (بفتح النون) حذفت النون (علامة الرفع) كراهية لتوالى الأمثال .

٣ – تجلسانّ (بكسر النون) كسرت نون التوكيد تخفيفا .

ثانيا : فى حالتى النصب والجزم :

١ – لن تجلسانَّ ، أو إنْ تجلسانّ (بفتح النون) حذفت النون علامة على النصب أو الجزم ، والألف فاعل .

٢ – لن تجلسانِّ ، أو أن تجلسانِّ (بكسر النون) كسرت نون التوكيد تخفيفا

– وفى مثل : هل تجلسُنّ (بضم السين) يرى النحويون أن الفعل مفصول من النون بفاصل محذوف هو واو الجماعة ، ومن ثم

كان معربا أيضا ، وعلامة رفعه فى هذا المثال النون المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، وبذلك يكون الفعل قد مر بالخطوات الآتية :

أولا : فى حالة الرفع :

١ – تجلسونَنّ ، الفعل مرفوع ، وعلامة رفعه النون ، وواو الجماعة فاعل ، والنون المشددة للتوكيد .

٢ – تجلسونّ ، (بفتح نون التوكيد) حذفت نون الرفع كراهية لتوالى الأمثال ، فالتقى ساكنان : الواو والنون الأولى من نونى التوكيد .

٣ – تجلسُنّ ، حذفت واو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين .

ثانيا : فى غير حالة الرفع :

وأما فى غير حالة الرفع فإن النون تحذف أيضا علامة على الحالة الإعرابية ، والواو تحذف كذلك تخلصا من التقاء الساكنين .

– والأمر كذلك فى إسناد الفعل إلى ياء المؤنثة المخاطبة أيضاً . كما نحو : هل تجلسِنّ الآن، أو لن تجلسِنّ اليوم، أو إن تجلسِن تفهمِنّ ما يقال .

وهذا الذى يشترطه جمهور النحويين فى بناء المضارع من ضرورة مباشرة نون التوكيد له واضح التمحل ؛ فإن الحقيقة الجلية أن الواقع اللغوى لا يفرق بين نون التوكيد المباشرة وغير المباشرة فى لزوم آخر

المضارع حركة محددة فى جميع الحالات الإعرابية ، وكل ما هنالك من فروق بين النون المباشرة وغير المباشرة أن آخر الفعل مع النون المباشرة يكون « مفتوحا » ومع غير المباشرة يكون « مفتوحا » إذا كان متصلا بألف اثنين ، « ومضموما » إذا كان متصلا بواو جماعة ، و « مكسورا » إذا كان متصلا بضمير المخاطبة [1] .

* * *

وفى حالة بناء الفعل المضارع - على السكون عند اتصاله بنون النسوة ، أو على الفتح ، أو الضم ، أو الكسر عند اتصاله بنون التوكيد - يكون له محل إعرابى شأنه شأن الأسماء المبنية ، ويتحدد محله وفقا لوضعه داخل الجملة وعلاقته بغيره من الكلمات فيها : فإن لم يسبقه ناصب أو جازم كان فى محل رفع ، وإن سبقه ناصب كان فى محل نصب ، وإن سبقه جازم كان فى محل جزم ، وتطبيقا لذلك يختلف المحل الإعرابى فى فعل مثل يجْلِسْنَ ، فى الأمثلة :

الطالبات يجلسن .

الطالبات لم يجلسن .

الطالبات لن يجلسن .

فبالرغم من كون الفعل فى المواضع الثلاثة مبنيا على السكون لاتصاله بنون النسوة ، فإنه فى الموضع الأول فى محل رفع لعدم وجود ناصب أو جازم قبله ، وفى الثانى فى محل جزم لسبق « لم » له ، وفى الثالث فى محل نصب لدخول « لن » عليه .

* * *

---

(١) انظر : إعراب الأفعال .

وأما المسألة الثانية : وهى كيف يعرب الفعل المضارع ، فإن فيها تفصيلا :

ذلك أن المضارع قد يكون مسنداً إلى « ألف » الاثنين ، أو واو « الجماعة » ، أو « ياء » المؤنثة المخاطبة .

وقد لا يكون مسندا إلى شيء منها ، وفى هذه الحالة قد يكون معتل اللام ، وقد يكون صحيحا .

ومن ثم يكون لدينا ثلاث حالات للمضارع ، له - فى كل منها - أحكام خاصة بإعرابه :

١ - فإذا كان مسندا إلى ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة، ويطلق عليه حينئذ «فعل من الأفعال الخمسة» فإن علامته الإعرابية هى النون : تثبت رفعاً وتحذف نصباً وجزماً .

٢ - وإذا كان معتل اللام فإن العلامة فى حالتى الرفع والنصب هى الفتحة ظاهرة أو مقدرة ، وأما فى حالتى الجزم فإن العلامة هى حذف حرف العلة .

٣ - وفى غير الحالتين السابقتين علامة إعراب المضارع هى العلامة الأصلية فى حالاته الإعرابية الثلاث : الضمة رفعاً ، والفتحة نصبا ، والسكون جزما .

* * *

نخلص من هذا العرض إلى أن المبنى من الكلمات فى اللغة العربية عند جمهور النحاة ينحصر فيما يأتى :

في الأسماء :

١ - المضمرات ، بلا خلاف بين النحاة في بنائها .

٢ - أسماء الإشارة ، نحو : ذى ، وثَمَّ ، وأولاء .

ويستثنى منها « ذان » و « تان » في الإشارة إلى المثنى فإنهما معربان (١) .

٣ - الأسماء الموصولة ، نحو : الذى ، والتى ، والذين .

ويستثنى منها « اللذان » و « اللتان » فهما معربان (٢) .

٤ - أسماء الشرط والاستفهام ، نحو : من ، وما ، وأين ، وأيان .

ويستثنى منها « أى » فإنها تعرب (٣) .

٥ - أسماء الأفعال والأصوات ، نحو : صه ، وآمينَ ، وهيت ، ونحو : وى ، وحس ، وأخ ، وبخ (٤)

٦ - الأعلام المختومة بويه ، نحو : سيبويه ، ونفطويه ، وعمرويه ، وخمارويه (٥) .

٧ - ما كان على وزن (فَعَالِ) :

---

(١) انظر : شرح ابن يعيش ٣/١٢٦ — ١٢٨ .

(٢) ابن يعيش ٣/١٣٨ .

(٣) حاشية الأمير على المغنى ٢/٩١ .

(٤) ابن يعيش ٤/٧٥ ، ولعلك تذكر أننا آثرنا جعل اسم الفعل نوعا مستقلا من الكلمات في العربية .

(٥) شذور الذهب ٩٤ .

- اسما للفعل ، نحو : دراك ونزال [1] .

- أو سبا للأنثى فى النداء ، نحو : لكاع [2] .

- أو علما للأنثى - على خلاف بين للنحاة - نحو : حذام وقطام [3] .

٨ - المركب المزجى من الأعداد ، من أحد عشر وإحدى عشرة إلى تسعة عشر وتسع عشرة .

ويستثنى من الاعداد المركبة اثنا عشر واثنتا عشرة فمعربان(٤) .

٩ - المركب المزجى من الظروف :

- الزمانية ، نحو : صباح مساء ، و : يوم يوم .

- والمكانية ، نحو : بين بين ، و : شذر مذر(٥) .

١٠ - المركب المزجى من الأحوال ، نحو : فلان جارى بيت بيت ، وتساقطوا أخول أخول ، ولقيته صحرة بحرة(٦) .

١١ - الأسماء المبهمة المضافة إلى مبنى ، نحو كلمة (مثل) على خلاف (٧) .

---

(١) شذور الذهب ٩٤ - ٩٦ ، وشرح المفصل ٩٤/٤ .
(٢) شذور الذهب ٩٧ .
(٣) شذور الذهب ٩٩ - ١٠٠ ، وقطر الندى ١٤ ، وشرح المفصل ٦٢/٤ .
(٤) الصبان على الأشمونى ٦٨/٤ .
(٥) شرح ابن يعيش ١١٨/٤ .
(٦) السابق ١١٧/٤ .
(٧) السابق .

١٢ - بعض الظروف ، وهى[١] :

- ظروف مبهمة منقطعة عن الإضافة لفظا لا معنى ، وما ألحق بها .

- ظروف مبهمة مضافة إلى جملة ، على خلاف فى إعرابها تبعا لنوع الجملة المضافة إليها .

- ظروف مبهمة مضافة إلى مبنى .

- كلمات محددة هى : إذ ، والآن، والأمس ، وحيث ، وأمس إذا دلت على اليوم السابق ليوم التكلم .

١٣ - أى الموصولة إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا[٢]

١٤ - إسم (لا) النافية للجنس بشروط [٣] :

(ا) أن يكون المنفى بها الجنس .

(ب) أن يكون النفى بها نصا فى الاستغراق .

(ج) أن يكون اسمها مفردا ، أى ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف .

(د) أن يكون اسمها نكرة .

(ه) أن يكون اسمها متصلا بها .

(و) أن لا يدخل عليها جار .

---

(١) انظر : الجملة الفعلية .

(٢) رسالة فى أى (مخطوطة) .

(٣) شرح التصريح ١/٢٣٥ - ٢٣٦ .

١٥- المنادى بشرطين(١) :

(ا) أن يكون مفردا ، أى ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف .

(ب) أن يكون معرفة ، أو نكرة مقصودة .

في الأفعال :

١ — الفعل الماضى ، بلاخلاف بين النحاة .

٢ - فعل الأمر ، عند جمهور النحاة ، أما الكوفيون فيجعلونه معربا مجزوما دائما .

٣ — الفعل المضارع في حالتين :

(ا) إذا اتصلت به نون النسوة .

(ب) إذا اتصلت به - أيضا - نون التوكيد .

في الحروف :

وهى مبنية كلها ، باتفاق ، ومن ثم تلزم أواخرها وضعا واحدا من حركة أو سكون ، لا سبيل لها إلى تغيره مهما تغير وضع الحرف في التركيب والجملة ، إلا إذا تطلب النظام المقطعى تحريك الساكن بحركة مناسبة للمقطع .

ولا تلزم الحروف حركة بعينها ، بل منها ما يبنى على السكون ، نحو : هل ، وبل ، وقد ، ولم . ومنها ما يبنى على الفتح ، نحو : ثمَّ ،

---

(١) شرح الرضى على الكافية ١/٢٠٧ .

وأنّ ، ولعل ، وليت . ومنها ما يبنى على الكسر ، نحو : لزيد وبمحمد وجير . ومنها ما يبنى على الضم ، نحو : منذ ، إذا جربها .

* * *

وهذه الكلمات المبنية تنقسم — عند النحاة — إلى قسمين :

أولهما : كلمات لها محل من الإعراب ، وهى :

(ا) الأسماء المبنية « ما عدا أسماء الأفعال والأصوات ، تلك التى جعلناها قسما منفصلا من الكلمات فى العربية آثرنا له مصطلح : « الخالفة » .

(ب) المضارع المبنى .

ثانيهما : كلمات ليس لها محل إعرابى ، وهى :

(ا) الحروف .

(ب) الفعل الماضى .

(ج) فعل الأمر — عند الجمهور .

(د) الخالفة .

* * *

وما سوى ما تقدم من الكلمات معرب . وإذاً فالمعرب فى العربية نوعان ، هما :

١ — الأسماء المتمكنة ، أى غير المبنية .

٢ — الفعل المضارع غير المتصل بنون النسوة أو نون التوكيد .

ولكل حالة من هذه الحالات مواضع محددة عند النحاة :

أولا : مواضع الرفع :

في الفعل المضارع :

يرفع الفعل المضارع إذا تجرد من العوامل اللفظية الصالحة للدخول عليه – وهي الأدوات التي ينصب بعدها أو يجزم – ولم يكن مبنيا .

في الأسماء :

ترفع الأسماء إذا وقعت في أحد المواضع الآتية :

١ - الفاعل .

٢ - النائب عن الفاعل .

٣ - المبتدأ .

٤ - الخبر عن المبتدأ .

٥ - اسم كان وأخواتها .

٦ - اسم أفعال المقاربة .

٧ - اسم الحروف العاملة عمل ليس .

٨ - خبر إن وأخواتها .

٩ - خبر لا النافية للجنس .

١٠- تابع المرفوع .

ثانيا : مواضع النصب :

في الفعل المضارع :

ينصب المضارع إذا سبق بأحد الحروف الأربعة : أن ، ولن ، وكي

وإذن . أو وقع فى أحد المواضع الست : بعد الفاء ، أو الواو ، أو ثم ، أو حتى ، أواللام ، بشروط معينة لسنا فى مجال تفصيلها .

فى الأسماء :

ينصب الاسم إذا وقع فى أحد المواقع الآتية :

١ - المفعول به .

٢ - المفعول المطلق .

٣ - المفعول له .

٤ - المفعول فيه .

٥ - المفعول معه .

٦ - المنصوب بالصفة المشبهة .

٧ - الحال

٨ - التمييز .

٩ - المستثنى .

١٠- خبر كان وأخواتها .

١١- خبر كاد وأخواتها

١٢- خبر الحروف النافية العاملة عمل ليس .

١٣- إسم إن وأخواتها .

١٤- إسم لا .

١٥- المنادى غير المفرد وما فى حكمه .

١٦- المنصوب على الاختصاص .

١٧- المنصوب على الإغراء .

١٨- المنصوب على التحذير .

١٩- تابع المنصوب .

مواضع الجر :

والجر – كما أسلفنا – لا يدخل سوى الأسماء ، وهى تجر إذا وقعت فى أحد المواضع الآتية :

١ – إذا أضيفت إلى ما قبلها .

٢ – إذا سبقت بجار حرفى .

٣ – إذا وقعت تابعة لمجرور .

مواضع الجزم :

والجزم – بدوره – لا يدخل إلا الفعل المضارع(١)، الذى يجزم فى حالتين :

١ – إذا سبق بأحد الجوازم ، حرفا أو اسما ، ولم يكن مبنيا .

٢ – إذا وقع جوابا لطلب – بشروطه – وليس مبنيا .

* * *

---

(١) من النحاة من ذهب إلى أن الجزم يدخل فعل الأمر أيضا ، وهو اتجاه جمهور الكوفيين . ولكن الرأى الغالب بين النحاة أن فعل الأمر مبنى وليس معربا .

انظر : الخضرى على ابن عقيل ١/٣١–٣٢ ، والإنصاف فى مسائل الخلاف ٣٠٣–٣١٨ ، وإعراب الأفعال ٦٢ – ٧٤ .

ولكل حالة من هذه الحالات الأربع علامات خاصة بها ، ومن هذه العلامات ما هو أصلى — عند النحاة — فى الدلالة عليها ، ومنــه ما هو فرعى فى الإشارة إليها .

وعلامات الإعراب الأصلية هى :

١ - الضمة ، وهى علامة الرفع .
٢ - الفتحة ، وهى علامة النصب .
٣ - الكسرة ، وهى علامة الجر .
٤ - السكون ، وهو علامة الجزم .

وأما العلامات الفرعية فهى :

أولا : علامات الرفع :

١ - الواو ، وهى علامة الرفع فى « جمع المذكر السالم » ، و « الأسماء الستة » .
٢ - الألف ، وهى علامة الرفع فى « المثنى » .
٣ - ثبوت النون ، وهو علامة الرفع فى « الأفعال الخمسة » .

ثانيا : علامات النصب :

١ - الألف ، وهى علامة نصب « الأسماء الستة » .
٢ - الياء ، وهى علامة نصب « جمع المذكر السالم » ، و « المثنى » .
٣ - الكسرة . وهى علامة نصب « جمع المؤنث السالم » .
٤ - حذف النون ، وهو علامة نصب « الأفعال الخمسة » .

ثالثاً : علامات الجر :

١ - الياء ، وهى علامة جر « المثنى » ، و « جمع المذكر السالم » ، و « الأسماء الستة » .

رابعاً : علامات الجزم :

١ - حذف النون ، وهو علامة جزم « الأفعال الخمسة » .

٢ - حذف حرف العلة ، وهو علامة جزم « الفعل المعتل الآخر » .

ومن هذا العرض لعلامات الإعراب الفرعية يتضح أنها تدخل الأنواع الآتية :

١ - الأسماء الستة .

٢ - المثنى .

٣ - جمع المذكر السالم .

٤ - جمع المؤنث السالم .

٥ - الممنوع من الصرف .

٦ - الأفعال الخمسة .

٧ - المضارع المعتل اللام .

وسنخص كل واحد من هذه الأنواع بشيء من التفصيل .

* * *

الأسماء الستة

الأسماء الستة هي مجموعة الكلمات الست التالية :

أب ، أخ ، حم ، فم ، ذو (بمعنى صاحب) هن (كناية عما يستقبح التصريح به) . وقد ورد فى التراث اللغوى صور متعددة لإعراب هذه الكلمات . لعل أكثرها شهرة وذيوعا أن تكون معربة بالحروف ، أى أن تكون علاماتها الإعرابية « الواو » فى حالة الرفع ، و « الألف » فى حالة النصب ، و « الياء » فى حالة الجر ، ولهذا الإعراب شروط ، منها ما يعمها فلابد من تحققها فى هذه الأسماء كلها ، ومنها ما يختص ببعضها .

الشروط الخاصة :

هذا النوع من الشروط خاص ببعض الكلمات الست دون بعض ، ومن ثم ليس له طابع العموم فى بقيتها .

١ – ومن ذلك ما يختص بكلمة (فم) فقد اشترط جمهور النحويين خلوها من الميم ، فإذا لم تفارقها الميم ظهرت العلامات الإعرابية عليها ، كما فى نحو : فم بسام خير من طعام ، ورأيت فماً جميلا ، وبسمة فم الصغير تسعدنى ، فإن الميم فى المثال الأول مضمومة علامة على الرفع ، ومفتوحة فى المثال الثانى علامة على النصب ، ومكسورة فى الثالث علامة على الجر ، وبذلك ظهرت الحركات الإعرابية الثلاث عليها .

واشتراط خلو (فم) من الميم مبنى على افتراض أن كلمة (فم) وكلمات (فوك) و (فاك) و (فيك) شيء واحد ، وهو رأى كثير من النحويين[1]. ولكن رأى آخرون أنهما نوعان مختلفان ، وكلمتان متباينتان ، وأنه لا توجد فى اللغة كلمة (فم) مجردة من الميم ، فيكون تجريد الكلمة منها نوعا من افتراض ما لا وجود له فى اللغة ، ورأى بعض هؤلاء أن أصل كلمة (فم) : (فوه) بفتح الفاء وسكون الواو ، على وزن (فعل) بفتح الفاء وسكون العين .

والذى يعنينا من هذا الخلاف كله أن فى اللغة كلمة معربة علاماتها : الواو رفعا ، والألف نصبا ، والياء جرا ، هى «الفاء» مضافة إلى غير ياء المتكلم .

٢ — ومن ذلك أيضا ما يتعلق بكلمة (ذو) فقد اشترط حتى تعرب بالحروف أن تكون بمعنى : صاحب ، ولا يكون المضاف إليه معها إلا اسم جنس ظاهر . ولذلك إذا لم تكن بمعنى صاحب - بأن كانت اسما موصولا - لزمتها الواو فى الأحوال الإعرابية الثلاثة ، رفعا ونصبا وجرا ، ومن ثم كانت مبنية على السكون ، ويشذ إعراب (ذو) الموصولة بالحروف ، كما ورد فى بيت منظور بن سحيم الفقعسى[2] :

فإما كرام موسرون لقيتهم   فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا

---

(١) انظر : شرح المفصل ١/٥٣ ، وشرح التسهيل ١/٥٠ - ٥٤ .

(٢) انظر : شرح التصريح ١/٦٣ .

الشروط العامة (١) :

المقصود بالشروط العامة التى لا بد من توافرها فى الكلمات الست كلها حتى تكون علاماتها الإعرابية الحروف : الواو رفعا ، والألف نصبا ، والياء جرا ، بحيث إذا فقد شرط منها امتنع إعرابها بها .

والشروط العامة أربعة :

١ - أن تكون الكلمة مفردة ، أى ليست مثناة أو مجموعة .

- فإن كانت مثناة أعربت إعراب المثنى ، بالألف رفعا ، وبالياء نصبا وجرا ، تقول : حضر أبواك ، ورأيت أخويك ، وسعدت بمعرفة حمويك . فقد كانت علامة رفع أبويك الألف ، وعلامة نصب أخويك الياء ، وكذلك كانت علامة جر حمويك أيضا .

- وإن كانت مجموعة أعربت إعراب الجمع ، نحو : يقوم آباؤكم بواجبهم ، ورأيت آباءكم يبذلون ما فى وسعهم ، وقيام آبائكم بواجبهم مدعاة للرضى . فقد ظهرت العلامات الإعرابية الأصلية على جمع كلمة (أب) نظرا لكونها مجموعة جمع تكسير .

٢ - أن تكون مكبرة ، أى لم يدخلها ياء التصغير ، فإن كانت مصغرة ظهرت الحركات الإعرابية مثل : حضر أُخيُّك ، ورأيت أُخيَّك ، وأسعدنى رؤية أُخيِّك . بحركات ظاهرة على الياء فى المواضع الثلاث .

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/٣٨ ، وشرح المفصل ١/٥١ ، وشرح التصريح ١/٦٢ .

٣ - أن تكون مضافة ، فإن لم تقع مضافة - ويعبر عنها النحويون « بالمقطوعة عن الإضافة » - ظهرت الحركات الإعرابية الثلاث ، نحو : لمحمد أخ كريم ، وإن له أخاً رائعا ، وأطفال الأخ كأطفالى محبة واعتزازا . بظهور الحركات الثلاث على (الأخ) فى الجمل الثلاث.

ويشذ إعراب أى من الأسماء الستة بالحروف مع عدم توافر هذا الشرط ، ومما ورد شاذا كلمة (فم) فى قول العجاج (١) :

حتى تناها فى صهاريج الصفا   خالط من سلمى خياشيم وفا

فإن كلمة (فا) هى كلمة (فم) محذوفة الميم ، وقد وقعت منصوبة فى البيت لكونها معطوفة على كلمة (خياشيم) ، وقد جعل الشاعر علامة النصب الألف بالرغم من قطع الكلمة عن الإضافة . وهذا من قبيل الشاذ الذى يجب حفظه ضمن المأثورات اللغوية ، ولكن لا يصح القياس عليه حتى لا تزداد دائرة الشذوذ والاضطراب فى اللغة اتساعا .

٤ - أن تكون الإضافة لغير ياء المتكلم .

فإذا كانت الكلمة مضافة إلى ياء المتكلم قدرت الحركات الإعرابية عند النحويين على ما قبل ياء المتكلم ، على الخلاف الذى شجر بين النحويين فى إعراب هذا النوع من الكلمات

---

(١) انظر : همع الهوامع ١/ ٤٠ ، والدرر اللوامع ١/ ١٤ .

ومن ذلك قول الله تعالى : (وأخى هارون هو أفصح منى لسانا)[1] وقوله : (إنى لا أملك إلا نفسى وأخى)[2] .

* * *

وقد ورد إلى جوار هذا الأسلوب الإعرابى فى التراث اللغوى أسلوبان آخران فى إعراب هذه الكلمات[3] :

الأسلوب الأول :

ويصطلح عليه النحويون بأسلوب « النقص » ، ويعنون به أن تكون العلامات الإعرابية فى الأحوال الثلاثة — الرفع والنصب والجر — هى الحركات الظاهرة على أواخر الكلمات (أب) و (أخ) و (حم) و (هن) : الباء فى أب ، والخاء فى أخ ، والميم فى حم ، والنون فى هن .

ويشيع هذا الأسلوب فى كلمة (هن) بخاصة من بين هذه الكلمات ، ولكنه يندر فى (أب) و (أخ) و (حم) ، ومما ورد منه قول عدى بن حاتم الطائى[4] :

بأبه اقتدى عدى فى الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم

فقد ظهرت علامة الجر على كلمة (أب) فى صدر البيت ، وظهرت علامة النصب فى عجزه ، بالرغم من استيفاء هذه الكلمة لشروط إعرابها بالحروف ، وهذا من قبل النادر فى اللغة الفصحى .

---

(١) من الآية (٣٤) من سورة القصص .
(٢) من الآية (٢٥) من سورة المائدة .
(٣) انظر شرح المفصل ٥٣/١ .
(٤) انظر : همع الهوامع ٣٩/١ ، والدرر اللوامع ١٢/١ .

الأسلوب الثانى :

ويصطلح عليه النحويون بأسلوب « القصر » ، ويريدون به أن تلزم هذه الكلمات الألف دائما ، ومن ثم تقدر عندهم العلامات الإعرابية فى الأحوال الثلاثة على الألف ، أى أن تكون علامة الرفع الضمة مقدرة ، وعلامة النصب الفتحة مقدرة ، وعلامة الجر الكسرة مقدرة ، ومما ورد بهذا الأسلوب قول رؤبة [1] :

إن أباها وأبا أباها قد بلغا فى المجد غايتاها

ومنه المثل المشهور : مكره أخاك لا بطل ، فإن كلمة (أخاك) مبتدأ مؤخر وقد لزم الألف ، وبذلك تكون علامة رفعه عند هؤلاء النحويين ضمة مقدرة على الألف ، وبطل معطوف بلا على كلمة (مكره) . ومكره اسم مفعول خبر مقدم .

ونخلص من هذا العرض للأساليب اللغوية الواردة فى إعراب الأسماء الستة إلى أن هذه الأسماء تنقسم بحسب هذه الأساليب إلى ثلاثة أقسام :

الأول : ما ورد فيه أسلوب واحد فحسب ، وهو كلمتان هما : (ذو) بمعنى صاحب ، و(فو) بغير الميم ، فإنهما لم يردا إلا معربين بالحروف .

والثانى : ما ورد فيه أسلوبان ، وهو كلمة واحدة هى (هن) ، فقد ورد فيها الإتمام ، أى إعرابها بالحروف ، والنقص . أى إعرابها بحركات ظاهرة على النون .

---

(١) انظر : المصدرين السابقين .

والثالث : ماورد فيه أساليب ثلاثة ، وهو كلمات ثلاث هى : أب، وأخ ، وحم، وقد ورد فى هذه الكلمات: الإتمام ، أى إعرابها بالحروف. والنقص ، أى إعرابها بالحركات الظاهرة على آخرها . والقصر، أى إعرابها بالحركات المقدرة على الألف .

* * *

المثنى

للمثنى تعريفات متعددة عند النحاة ، منها : « ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين» ، ومنها : « ما دل على اثنين أو اثنتين وكان اختصارا للمتعاطفين» ، ومنها : « ما دل على اثنين أو اثنتين اتفقا فى الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف » ومنها : « ما دل على اثنين أو اثنتين بزيادة ألف ونون فى حالة الرفع وياء ونون فى حالتى النصب والجر»[1].

وهذه التعريفات وإن اختلفت فى اللفظ تتفق فى الدلالة على مضمون واحد ، إذ تلتقى جميعا فى كون اصطلاح « المثنى » دالا على صيغة خاصة تتكون بطريقة محددة ، هى زيادة الألف والنون رفعا ، والياء والنون نصبا وجرا ، ومن ثم تدل الصيغة بهذه الزيادة فيها على معنى معين هو « الثنائية » ، وهكذا تكون دلالة هذه الزيادة فى آخر الكلمة مزدوجة ؛ إذ تدل على الحالة الإعرابية من ناحية ، وعلى العدد من ناحية أخرى ، وبهذه الدلالة المزدوجة تغنى صيغة المثنى عن استخدام أسلوب العطف .

ومقتضى هذا أن التعريفات السابقة تخرج من نطاق المثنى ما لا تنطبق عليه من نحو كلمات : «شفع» و«زوج» ، وكذلك «كلا» و«كلتا» «واثنان» و«اثنتان» «وثنتان» ونحوها . أما شفع وزوج فلأن دلالة كل منهما على الثنائية ليست بزيادة فى آخرها وإنما بمقتضى دلالتها المعجمية ، وأما الباقيات فلأنه لا مفرد لها من لفظها .

---

(١) انظر : همع الهوامع ١/٤٠ ، شرح التسهيل ١/٦٢ .

شروط تثنية الكلمة :

ليست جميع الكلمات صالحة لتثنيتها ، بل لابد من أن تتوافر فى الكلمة مجموعة من الشروط حتى تقبل التثنية ، وهذه الشروط هى :[1]

١ – الإعراب : فلا يصح تثنية الكلمات المبنية .

٢ – الإفراد : فلا يصح تثنية المثنى ولا الجمع الذى لا نظير له فى المفرد .

٣ – التنكير : فلا تصح تثنية المعرفة إذا كانت الكلمة لاتزال تفيد التعريف ، وإذا أريد تثنية معرفة ما كمحمد أو فاطمة مثلا فإنه يتصور فيه نوعا من التنكير، على أن المقصود به «واحد» ممن يطلق عليهم هذا الاسم ، ولذلك يمكن تثنيته بهذا الاعتبار ، ومن ثم يكون المثنى نكرة ، فكلمة « محمدان » أو « فاطمتان » بناء على هذا نكرة ، وليست معرفة ، ولهذا إذا أريد تعريف المثنى عرف بواحدة من اثنتين : التعريف بأل ، أو إضافته إلى أحد المعارف .

٤ – أن لا تكون الكلمة المراد تثنيتها مركبة تركيبا إسناديا باتفاق النحويين ، ولا مركبة تركيبا مزجيا على الأصح فى أقوالهم . ومن ثم لا يصح تثنية نحو : « جاد الحق » ، و« تأبط شراً » ؛ لأنهما مركبان تركيبا إسناديا ، كما لا يصح تثنية نحو : نفطويه، وبعلبك ؛ لأنهما مركبان تركيبا مزجيا .

أما المركب الإضافى فإنه يمكن تثنيته ، وذلك بتثنية صدره ثم

---

(١) انظر : همع الهوامع ١/٤٢ – ٤٣ .

إضافته إلى عجزه ، مثل : عبدا الله زارانى أمس ، وحييت زائرى الكلية ، ومررت بصديقَ خالد .

٥ – أن يكون لمدلول الكلمة المراد تثنيتها شبيه ونظير يمكن أن تطلق عليه ، فلا يصح تثنية ما ليس له شبيه ، مثل لفظ الجلالة : الله .

٦ – أن تتفق الكلمة المراد تثنيتها مع نظيرتها التى يراد أن يستغنى بصيغة المثنى عنها اتفاقا تاما فى اللفظ والمعنى[1] ، كما فى : محمد ومحمد ، وطالب وطالب ، حيث يصح أن يقال بدلا من ذلك : محمدان ، وطالبان .

– ومن ثم لا يصح تثنية نحو : محمد ومحمود ، وكذلك : طالب وطالبة ؛ وذلك لاختلاف الكلمتين لفظاً ومعنى .

– كذلك لا يصح تثنية عين ، اسما لعضو الإبصار ، وعين ، اسما لنبع الماء ؛ لعدم الاتفاق فى المعنى .

– كما لا يصح تثنية « ياسر » بدلا من ذكر « أبو عمار » ، وكذلك العكس ؛ لأن الكلمتين وإن اتفقا معنى اختلفتا لفظاً .

---

(١) ذهب بعض النحويون – ومن بينهم ابن مالك فى شرح التسهيل – إلى جواز تثنية الكلمات التى اتفقت لفظا واختلفت معنى وجمعها ، بل لقد رأى أن ذلك هو « الأصح » معللا ذلك بأن « أصل للتثنية والجمع العطف وهو فى القبيلين جائز باتفاق ، والعدول عنه اختصار ، وقد أوثر استعماله فى أحدهما فليجز فى الآخر قياسا ؛ وإن خيف لبس أزيل بعد العدول عن العطف بما أزيل قبله : إذ لا فرق بين قولنا : رأيت ضاربا ضربا وضاربا ضربة ، وبين قولنا : رأيت ضاربين ضربا وضربة » .
انظر : شرح التسهيل ٦٣/١ .

٧ — أن لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته ، فلا يثنى : (سواء) لاستغنائهم عن مثناها بتثنية كلمة (سىّ) ؛ إذ قالوا : سيان ، ولم يقولوا : سواءان . ولا يثنى : (أجمع) و (جمعاء) ؛ لاستغنائهم بكلمتى : كلا ، وكلتا .

إعراب المثنى :

وردت صور متعددة فى التراث اللغوى لإعراب المثنى ، أشهر هذه الصور أن تكون علاماته الإعرابية الحروف ، أى الألف نيابة عن الضمة رفعا ، والياء — المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها — نيابة عن الفتحة والكسرة نصبا وجرا ، كما فى نحو : حضر الطالبان الندوة ، وشاهدت متحدثين ممتازين ، واستمعت إلى محاضرتين مفيدتين ، ومن ذلك قول الله تعالى : (قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما)[١] و (لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم)[٢] .

وبالإضافة إلى هذه الصورة الشائعة فى التراث اللغوى ، نجد أسلوبين آخرين يمكن — بأدنى قدر من التحليل — أن نردهما إلى بعض الظواهر اللهجية :

الأسلوب الأول : إلزام المثنى الألف فى الأحوال الإعرابية الثلاثة : رفعا ، ونصبا ، وجرا ، مع كسر نونه بعدها ، ويرى النحويون أن علامته الإعرابية حينئذ هى الحركات المقدرة على الألف .

والأسلوب الثانى : إلزام المثنى الألف مع تحريك النون بالحركات

(١) من الآية (٢٣) من سورة المائدة .
(٢) من الآية (٢١)من سورة الزخرف .

الظاهرة وفقا للحالات الاعرابية : الضمة رفعا ، والفتحة نصبا ، والكسرة جرا .

الملحق بالمثنى :

توجد فى العربية بعض الكلمات التى لم تتوافر فيها الشروط السابقة الخاصة بتثنية الكلمة ، ولكنها مع ذلك تعرب إعراب المثنى ، بالألف رفعا ، والياء نصبا وجرا . ومن ثم يعد النحويون هذه الكلمات ملحقة بالمثنى فى الإعراب وليست مثناة لعدم توافر شروطه فيها .

والألفاظ الملحقة بالمثنى قسمان :[1]

الأول – قسم يلحق بالمثنى مطلقا دون شروط ، وهو مجموعة من الكلمات ، هى :

– (ذان) و (تان) و (هذان) و (هاتان) و (ذانك) و(تانك)، أى أسماء الإشارة الدالة على المثنى مذكرا أو مؤنثا ، قريبا أو غير قريب .
– (اللذان) و (اللتان) ، أى أسماء الموصول الدالة على المثنى مذكرا أو مؤنثا .
– (اثنان) و (اثنتان) و (وثنتان) .

والثانى – قسم يلحق بالمثنى بشرط ، وهو لفظان فحسب ، هما (كلا) (وكلتا) ، وشرط إعرابهما إعراب المثنى – أى بالألف رفعا والياء جرا ونصبا – أن يضافا إلى ضمير وليس إلى اسم ظاهر . نحو : الرجلان حضر كلاهما ، ورأيت كليهما ، ومررت بكليهما ، والطالبتان زارتنى كلتاهما ، ورأيت كلتيهما ، وأسعدتنى زيارة كلتيهما .

---

(١) انظر : همع الهوامع ١/٤٠ ، وشرح التصريح ١/٦٨ ، وحاشية الصبان على الأشمونى ١/٧٧ .

فإذا أضيف أى من هاتين الكلمتين إلى الاسم الظاهر لزم الألف دائما ، وأعرب بحركات مقدرة عليها ، مثل : نجح كلا الطالبين ، وإن كلا الطالبين لممتاز ، ونجاح كلا الطالبين أمر متوقع . ونحو : فازت كلتا الطالبتين ، وشاهدت كلتا الطالبتان الفائزتين ، وفوز كلتا الطالبتين يسعدنى .

نون المثنى : (١)

رأينا فيما سبق أن ثمة نونا فى آخر المثنى ، وأن هذه النون تلزم فى اللغة الفصحى حركة واحدة هى « الكسر » ، وإن ورد فى بعض اللهجات العربية ما يشير إلى ظهور الحركات الإعرابية عليها .

ووجود النون فى آخر المثنى رهن بعدم إضافة اللفظ فإن كان اللفظ مضافا فإن اللغة الفصحى تحذف النون للإضافة، أما تلك اللهجات التى تجعل الإعراب ظاهرا عليها فإنها بالطبع لاتحذفها بل تبقيها حتى فى حالة الإضافة . ولكن من البدهيات عدم الخلط بين مستوى الفصحى من ناحية ، ومستوى اللهجات من ناحية أخرى ، وعلى ذلك لا يصح أن نجيز فى الفصحى ما أجازته بعض اللهجات من ظواهر . ومن ثم يجب عند جمهور النحويين حذف نون المثنى عند الإضافة دائما .

* * *

جمع المذكر السالم

وردت تعريفات متعددة لجمع المذكر السالم ،(٣) منها : « ما دل على

---

(١) انظر الأشمونى ، وحاشية الصبان عليه ٧٨/١ .
(٢) انظر : همع الهوامع ٤٩/١ ، والدرر اللوامع ٤٩/١ .
(٣) انظر : همع الهوامع ٤٠/١ .

أكثر من اثنين وأغنى عن المتعاطفين » و « ضم اسم إلى أكثر منه من غير عطف ولا تأكيد ، فإن (من غير عطف) تخرج عند النحويين أسلوب العطف كما في : محمد ومحمد ومحمد . و (من غير تأكيد) تخرج عندهم التأكيد اللفظي كما في : محمد محمد محمد . ولكن يعيب هذين التعريفين أنهما لا يخرجان جمع التكسير . ولذلك يضيف بعض النحويين إليهما شرط : « ولم يتغير بناء مفرده » .

وبالإضافة إلى التعريفين السابقين ثمة تعريف ثالث يقول : « جمع المذكر السالم هو ما دل على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون في حالة الرفع وياء ونون في حالتي النصب والجر » . وجلي أن التعريفين الأولين عنيا بدلالة لفظ الجمع على معناه ، أما التعريف الأخير فقد أضاف إلى ذلك الإشارة إلى طبيعة اللفظ وصياغته .

ويشترط في الكلمة حتى تجمع جمع مذكر سالما مجموعتان من الشروط :

المجموعة الأولى : ما سبق أن اشترط في التثنية ، من: إفراد ، وإعراب وتنكير، وعدم التركيب الإسنادي أو المزجي ، ووجود النظير أو الشبيه ، والاتفاق التام: لفظاً ومعنى بين الكلمات التي يستغنى بجمعها عن ذكرها.

والمجموعة الثانية : خاصة بالجمع نفسه . وهي تختلف في حالة ما إذا كانت الكلمة المراد جمعها (عَلَماً) أو (صفة) ، إذ لكل منهما شروط خاصة به :

شروط جمع العلم جمع مذكر سالما[1] :

١ - أن يكون علماً لمذكر ، فلا يصح جمع (رجل) لأنه ليس علما . كما لا يصح جمع (هند) علما لمؤنث .

(١) انظر : القواعد الصرفية ١٤٠ - ١٤١ .

١ — أن يكون المذكر الذى يدل عليه عاقلا ، فلا يصح جمع (منجد) اسما لحصان ؛ لأنه ليس علما لمذكر عاقل ، وإنما علم على مذكر غير عاقل .

٣ — أن يكون خاليا من تاء التأنيث ، فلا يصح جمع (طلحة) أو (حمزة) أو (معاوية) أو(أسامة) ؛ لوجود تاء التأنيث فيها .

وقد أجاز ذلك فريق من النحويين .

أما المختوم بألف التأنيث المقصورة كما فى : بشرى – علما على مذكر – فإنه يجوز جمعها جمع مذكر سالما وتحذف ألف القصر فيه ،فيقال : بشرون .

وكذلك يجوز جمع المختوم بالألف الممدودة أيضا ، كما فى : دعاء –علما لمذكر – فانه يصح جمعه مع قلب همزته واوا (لكونها مقلوبة عن أصل) فيقال : دعاوون .

٤ — بالإضافة إلى ما اشترط فى المجموعة الأولى من خلو الكلمة من التركيب الإسنادى أو المزجى ينبغى أن تخلو الكلمة من التركيب العددى ، فلا يجمع نحو : أحد عشر ، وثلاثة عشر ، وست عشرة ، ونحوها .

شروط جمع الصفة جمع مذكر سالما[1] :

١ — أن تكون صفة لمذكر ، فلا يصح جمع (حائض) ؛ لأنها صفة لمؤنث .

---

(١) انظر : المصدر السابق ١٤١ — ١٤٢ .

٢ – أن تكون صفة لمذكر عاقل ، فلا يصح جمع : (سَبَّاق) وصفا لحصان .

٣ – أن تكون الصفة خالية من تاء التأنيث ، فلا يصح جمع نحو : (علامة) و (فهامة) و (نسابة) ؛ لوجود تاء التأنيث .

٤ – أن لا تكون على وزن (أفعل) والمؤنث على وزن : (فعلاء) - بفتح الفاء وسكون العين - فلا يصح جمع (أحمر) ؛ لأن المؤنث منه على : حمراء ، على وزن : فعلاء .

٥ – أن لا يكون على وزن (فعلان) والمؤنث منه على وزن (فعلى) – بفتح الفاء وسكون العين – فلا يصح جمع (سكران) ؛ لأن المؤنث من هذه الكلمة (سكرى) وهى على وزن فعلى .

٦ – أن لا تكون الصفة مما يستوى فيها المذكر والمؤنث ، فلا يصح جمع : (صبور) أو (جريح) ؛ لأنها تصلح وصفا للمذكر والمؤنث على السواء .

إعراب جمع المذكر السالم :

الأسلوب الشائع فى اللغة الفصحى إعراب جمع المذكر السالم بالحروف ، أى أنه :

– يرفع فتكون علامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ، كما فى قوله تعالى (وعلى الله فليتوكل المؤمنون)(1) .

---

(١) من الآية (١٦٠) من سورة آل عمران .

– وينصب فتكون علامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة، كما فى قوله سبحانه : (إن هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم ويبشر المؤمنين)[1] .

– ويجر فتكون علامة جره الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الكسرة ، كما فى : (النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم)[2] .

الملحق بجمع المذكر السالم :

ثمة أنواع من الكلمات التى لم تستوف الشروط الواجب توافرها فى جمع المذكر السالم، ومع ذلك أعربت إعرابه بالحروف : الواو رفعا والياء نصبا وجرا ، ولذلك يلحق النحويون هذه الكلمات بجمع المذكر[3].

وهذه الأنواع أربعة ، هى :

أولا : أسماء جمع ألحقت بجمع المذكر فى إعرابه بالحروف ، وهى :

١ – (أولو) ، بمعنى أصحاب ، فهى معربة ، وعلامة رفعها الواو وعلامة نصبها الياء ، كما فى قوله تعالى : (ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى)[4]، وعلامة جرها الياء

---

(١) من الآية (٩) سورة الإسراء .
(٢) من الآية (٦) سورة الأحزاب .
(٣) انظر : همع الهوامع ١/٤٦ — ٤٧ .
(٤) من الآية (٢٢) من سورة النور .

أيضا كما فى قوله سبحانه : (إن فى ذلك لذكرى لأولى الألباب)[1].

٢ - (عالمون) - بفتح اللام - فإن جمهور النحويين يرون أنها اسم جمع لعالم، بفتح اللام أيضا، وقد ذهب بعضهم إلى أنها جمع لها. وهؤلاء يرون أنها ملحقة بجمع المذكر أيضا لأن مفردها اسم جنس جامد، فلم تتوافر فيه الشروط، ومنه قوله تعالى: (الحمد لله رب العالمين[2]) فقد وقعت مجرورة، وكانت علامة جرها الياء، ولم تقع فى النص القرآنى إلا كذلك.

٣ - ألفاظ العقود، وهى فى نظر جمهور النحويين أسماء جموع لا مفرد لها من لفظها، وتلحق بجمع المذكر السالم فى إعرابها بالحروف.

نحو : (إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين)[3].

و : (وواعدنا موسى ثلاثين ليلة)[4].

و : (وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة[5]).

و : (فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما)[6].

---

(١) من الآية (٢١) من سورة الزمر.

(٢) من الآية (٢) من سورة الفاتحة.

(٣) من الآية (٦٥) من سورة الأنفال.

(٤) من الآية (١٤٢) من سورة الأعراف.

(٥) من الآية (١٤٢) من سورة الأعراف.

(٦) من الآية (١٤) من سورة العنكبوت.

و : (فإطعام ستين مسكينا) (١) .

و : (ذرعها سبعون ذراعا) (٢) .

و : (فاجلدوهم ثمانين جلدة) (٣).

و : (إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة) (٤) .

ثانيا : جموع تكسير تلحق بجمع المذكر السالم فى إعرابها بالحروف، وهى (٥) :

– (بنون) وهى جمع (ابن) ، عند من يرى أن قياس جمعه جمع مذكر سالما هو : ابنون ، كما يثنى على : ابنين ؛ وخالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية أدت إلى حذف الهمزة .

ومن النحويين من يرى أن (بنون) جمع مذكر سالما .

– (أرضون) بفتح الراء ، جمع : (أرض) بسكونها ، وهى اسم جنس جامد ، وقد جمعت الكلمة هذا الجمع فى مقام الاستعظام ، كما ورد فى قول الشاعر (٦) :

لقد ضجت الأرضون إذ قام من بنى
سدوس خطيب فوق أعواد منبر

---

(١) من الآية (٤) من سورة المجادلة .

(٢) من الآية (٣٢) من سورة الحاقة.

(٣) من الآية (٤) من سورة النور .

(٤) من الآية (٢٣) من سورة ص .

(٥) انظر : همع الهوامع ٤٦/١ – ٤٧ والدرر اللوامع ١٩/١ – ٢٠ .

(٦) انظر : همع الهوامع ٤٦/١ ، والدرر اللوامع .

لـكن سكنت الراء فى البيت لضرورة الشعر .

-(إحرون) -بكسر الهمزة ، وفتح الحاء ، وتشديد الراء - وهى جمع : (حرة) بفتح الحاء . وهى أرض ذات حجارة سود نخرة كأنما أحرقت بالنار .

-(سنون) بكسر السين ، جمع (سنة) بفتحها ، ولامها واو أو هاء على خلاف ، لقولهم : سنوات ، وسنهات ، فمفردها لم تتوافر فـــيه الشروط ، ومع ذلك أعربت إعراب جمع المذكر السالم بالحروف : الواو رفعا ، والياء نصبا وجرا .

ويطرد هذا الإعراب فيما يسمى بباب (سنين) ، أو باب (سنة)(١) ، وهو : « كل اسم ثلاثى حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يجمع جمع تـكسير » ، وذلك مثل : عضة وعضين، وثبة وثبين، وعزة وعزين، وقلة وقلين ، ومن ذلك قوله تعالى : (الذين جعلوا القرآن عضين) (٢) ، وقوله سبحانه : (عن اليمين وعن الشمال عزين) (٢) .

ومقتضى هذه الشروط أن لا يصح الإعراب بالحروف فى نحو :

- تمرة ؛ لعدم الحذف فيها .
- و : عدة ، و : زنة ، (غير علمين) ؛ إذ المحذوف فيهما الفاء وليس اللام . فإن كانا علمين جاز إلحاقهما بالجمع وإعرابهما بالحروف .

---

(١) انظر : همع الهوامع ١/٤٧ .
(٢) من الآية (٩١) من سورة الحجر.
(٣) من الآية (٢٧) من سورة المعارج.

- و : يد ، و : دم ، لأنه لم يعوض فيهما .

- و : اسم ، و:أخت ، و:بنت ؛ لأن التعويض فيها غير الهاء.

- و : شاة ، و:شفة - لأنهما -وإن حذفت اللام فيهما وعوض عنها الهاء - يجمعان جمع تكسير على : شياه ، و : شفاه.

- وشذ : لدون ، جمع : لِدة - وهو المساوى فى السن - لأن أصله ولد ، بكسر الواو ، فحذفت الفاء .

كما شذ : أبون ، و:أخون ، و:هنون ؛لأنه لم يعوض فيها عن المحذوف .

وشذ أيضا : بنون ، جمع ابن ، لأن المعوض همزة الوصل ، وأصله (بنو) ؛لأن مؤنثه : بنت .

ويرى النحويون أن هذا الوجه الإعرابي الجائز فى باب (سنة وسنين) أحد وجوه أربعة وردت فيه ، والوجوه الثلاثة الباقية هى (١) :

١ - أن تلزم الكلمة الياء وتظهر الحركات الإعرابية على النون ، تقول : هذه سنين عصيبة ، وشهدت سنيناً رهيبة ، ومررت بسنين عجاف ، بظهور الضمة على النون فى المثال الأول ، والفتحة فى الثانى ، والكسرة فى الثالث .

ومن ذلك قول الشاعر (٢)

وكان لنا أبو حسن على أباً براً ونحن له بنين

وقول الآخر (٣) :

---

(١) انظر : همع الهوامع ١/٤٧ .

(٢) انظر : شرح التصريح ١/٧٧ ، فقد نسبت البيت إلى أحد أولاد على .

(٣) فى المصدر السابق نسب البيت إلى الصمة بن عبد الله بن الطفيل .

دعانى من نجد فإن سنينه   لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا

٢ - أن تلزم الكلمة الواو وتفتح النون ، ويكون الإعراب بحركات مقدرة على الواو .

٣ - أن تلزم الكلمة الواو وتظهر الحركات الإعرابية على النون ، تقول : هذه سنون عصيبة ، وشهدت سنوناً رهيبة ، ومررنا بسنون عجاف ، بظهور العلامات الإعرابية على النون فيها .

وليس من شك فى أن هذا التعدد فى الوجوه الإعرابية يعود إلى الخلط بين مستويات الأداء اللغوى ؛ إذ إن الأساس الذى بنى عليه النحاة موقفهم بجواز هذه الوجوه إنما هو ورود السماع بها ، يريدون بذلك الإشارة إلى بعض المأثورات اللهجية المروية .

ثالثا : جموع لم تكتمل فيها الشروط ، وهى [1] :

١ - (أهلون) ، وهى جمع لكلمة : أهل ، ومن ذلك قوله تعالى : (شغلتنا أموالنا وأهلونا) [2] وهى ليست جمع مذكر سالما وإنما ملحقة به ، لأن مفردها وهو أهل ليس علما ، ولا صفة ؛ بل اسم جنس جامد .

---

(١) انظر : همع الهوامع ١/٤٦—٤٧ .

(٢) من الآية (١١) سورة الفتح .

٢ - (وابلون)، وهى جمع لكلمة: وابل، وهو المطر الغزير، وهى ليست جمعاً وإنما ملحقة به، لعدم تكامل الشروط فى مفردها.

رابعا: المسمى به من جمع التصحيح وما ألحق به، ومن ذلك: (عليون)، وهو جمع: علّىّ: بتشديد اللام والياء، على وزن: فِعّيل: بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة، من العُلُوّ، وهى اسم مكان فى أعلى الجنة كما وردت فى النص القرآنى: (إن كتاب الأبرار لفى عليين، وما أدراك ما عليون).(١)

وإعراب ما سمى به من هذا الجمع بالحروف أحد أساليب أربعة وردت فيه، وثمة أساليب ثلاثة أخرى، هى:(٢)

١ - أن يلزم الياء فى الأحوال الثلاثة، وتظهر الحركات الإعرابية على النون. ثم إن كان أعجميا أعرب إعراب الممنوع من الصرف، نحو: قِنَّسْرِين، تقول: هذه قنسرينُ الجميلةُ، بظهور الضمة على النون رفعا، وإن قنسرينَ لرائعة بظهور الفتحة عليها نصبا، وفى قنسرينَ حدائق غناء، بظهور الفتحة نيابة عن الكسرة جراً؛ لأنها ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة.

وإن كانت الكلمة غير أعجمية صرفت، ومقتضى ذلك ظهور العلامات الإعرابية الثلاثة: الضمة رفعا، والفتحة نصبا، والكسرة جرا، مع التنوين فيها.

---

(١) الآيتان (١٨-١٩) من سورة المطففين.
(٢) انظر: همع الهوامع ١/٥٠.

٢ — أن تلزم الكلمة الواو فى الأحوال الثلاثة ، وتظهر الحركات الإعرابية على النون .

ثم إن كانت الكلمة أعجمية أعربت إعراب الممنوع من الصرف . وإن لم تكن كذلك صرفت ، ومن ذلك قول الشاعر[1] :

طال ليلى وبت كالمجنون واعترتنى الهموم بالماطرونِ

بكسر النون فى : (الماطرون) لأنها مجرورة بالباء .

٣ — إلزام الكلمة الواو فى الحالات الثلاثة مع فتح النون فيها ، وإعرابها بحركات مقدرة على الواو .

والحق أن تصور جواز هذه الأوجه فى جميع الكلمات المسمى بها نوع من سوء تفسير الظواهر اللغوية ، فإن كل وجه من هذه الأوجه الأخيرة لا يستند إلا إلى بضع كلمات محدودة ، الأمر الذى يجعلها أقرب إلى الاستثناء ، ومن ثم لا ينبغى القياس عليها حتى لا يجعل الاستثناء قاعدة .

حركة نون المثنى والجمع وما ألحق بهما (٢):

— الأصل الشائع فى النصوص اللغوية أن نون المثنى وما ألحق به تكون مكسورة ، سواء وقعت بعد الألف ، أم بعد الياء .

ولكن ورد فى بعض اللهجات العربية ضم النون بعد الألف ،

(١) انظر : شرح التصريح ٧٦/١ . فى حيث رجح كون البيت لأبى دهل الجمحى .

(٢) انظر : همع الهوامع ٤٨/١ .

كما ورد فى لهجات أخرى فتحها بعد الياء ، وأجازها بعض النحويين ، استنادا إلى ماورد من نصوص لهجية ، وهو من قبيل الخطأ المنهجى ؛ إذ يجب أن نفرق بين النصوص المنسوبة إلى اللغة الفصحى ، أو العامة ، وتلك المنسوبة إلى لهجة من اللهجات ، وإذا كانت نصوص اللهجات حجة فى مجـــال الدراسة اللهجية ، فإنها تفقد حجيتها فى تقعيد اللغة الفصحى.

— والأصل كذلك فى نون الجمع وما ألحق به أن تكون مفتوحة ، سواء وقعت بعد الواو أو الياء ، ولكن وردت فى بعض النصوص مكسورة بعد الياء ، كما فى قول جرير(١) :

عرفنا جعفرا وبنى أبيه وأنكرنا زعانف آخرينِ

بكسر نون آخرين ، وقول سحيم (٢) :

وماذا تبتغى الشعراء منى وقد جاوزت حد الأربعينِ

بكسر نون الأربعين، ونحسب أن مرد هذه الظاهرة إلى ما تحتاجه لغة الشعر من حرص على حركة الروى الأمر الذى يدخل فى نطاق ما يصطلح عليه النحويون بالضرورة الشعرية ، ومن ثم يكون جعلها « لغة » خطأ لا سبيل إلى إساغته .

* * *

(١) انظر : الأشمونى ، وحاشية الصبان عليه ٨٩/١ ، وشرح الشواهد للعينى ، بهامشه .

(٢) المصادر السابقة .

من بين التعريفات التى تطلق على جمع المؤنث السالم أنه : « ما دل على أكثر من اثنتين بزيادة ألف وتاء فى آخره » ، مثل : هندات ، وفاطمات ، وبشريات ، وحمراوات ، فإن كلا منها تدل على أكثر من اثنتين مع زيادة الالف والتاء فى آخرها .

وليس هذا التعريف دقيقا ؛ لأنه لا يشمل كلمات أخرى يعدها النحاة من قبيل جمع المؤنث السالم ، مثل : مطارات ، وحمامات ، وجنيهات ، وطلحات ، فإن كلمة (مطارات) لا تدل على أكثر من اثنتين وإنما تدل على أكثر من اثنين ، لكون المفرد ليس مؤنثا ، ومثلها حمامات وجنيهات ، وأما (طلحات) فإنها جمع لطلحة مذكرا ، ومن ثم نرى أن المصطلح الأكثر دقة ما رآه بعض النحاة من أن جمع المذكر السالم هو « ما جمع بألف وتاء زائدتين فى آخره » ، فإن هذا التعريف يشمل كل الكلمات التى تعرب الإعراب الخاص بهذا الجمع ، بصرف النظر عن نوع مفرده ، وبذلك يتناول الأنواع الآتية :

١ — ما كان مفرده مؤنثا لفظا ومعنى ، مثل : فاطمة وفاطمات ، وسعدى وسعديات ، وحسناء وحسناوات .

٢ — ما كان مفرده مؤنثا فى المعنى فقط ، مثل : زينب وزينبات ، وسعاد وسعادات ، وهند وهندات .

٣ — ما كان مفرده مؤنثا فى اللفظ وحده ، مثل : طلحة وطلحات ، وحمزة وحمزات .

٤ — غير المؤنث مطلقا ، لا لفظا ولا معنى ، مثل : مطـــار

ومطارات ، وجنيه وجنيهات ، ودرهم ودرهمات .

ويطرد جمع الاسم جمع مؤنث سالما - أى بزيادة ألف وتاء فى آخره - فى الأحوال الآتية[1] :

١ - علم المؤنث مطلقا ، سواء أكان لفظيا أم لا .

٢ - وصف المؤنث مطلقا .

٣ - علم المذكر المقرون بالتاء .

٤ - وصف المذكر غير العاقل .

٥ - مصغر المذكر غير العاقل .

ومقتضى كون هذا الجمع مختوما بألف وتاء زائدتين أن ما كانت إحداهما أصلية ليس منه ، ومن ثم لا يعرب إعرابه ، ومن ذلك ما كانت ألفه زائدة ولكن تاءه أصلية ، كما فى : أبيات ، وأقوات ، وأصوات ، وأموات ؛ إذ هى جمع ل : بيت ، وقوت ، وصوت ، وميت ؛ فإن التاء فيها جميعا أصلية .

ومن ذلك أيضا ما كانت تاؤه زائدة لكن ألفه أصلية ، كما فى : قضاة وغزاة ، ودعاة ، ورماة ، جمعا ل : قاض ، وغاز ، وداع ، ورام ؛ فإن الألف فيها جميعا أصلية ، إذ هى بدل من أصل .

إعراب جمع المؤنث السالم :

علامات إعراب جمع المؤنث السالم هى الحركات :

فعلامة رفعه الضمة على الأصل .

---

(١) انظر : القواعد الصرفية ، وهمع الهوامع ١/٢٢ - ٢٣ .

وعلامة جره الكسرة على الأصل أيضا .

ولكن علامة نصبه هى الكسرة نيابة عن الفتحة ، ومن ذلك قول الله تعالى : (خلق الله السموات والأرض)[1] .

الملحق بجمع المؤنث السالم :

ثمة كلمة يرى النحويون أنها ملحقة بجمع المؤنث السالم فى إعرابه بالكسرة نيابة عن الفتحة فى حالة النصب ، وهى (أولات) ، ومن ذلك قوله تعالى : (وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن)[2] ، فقد نصب لفظ أولات فى الآية لكونها خبراً لكان ، وكانت علامة نصبها الكسرة نيابة عن الفتحة .

إعراب المسمى به من جمع المؤنث السالم والملحق به :

قد يسمى بما فى آخره ألف وتاء زائدتان ، أو ما ألحق به ، نحو : عرفات ، وأذرعات ، اسمى مكانين .

وقد ورد فى المسمى به من هذا الجمع وما ألحق به صور ثلاث ، هى[3] :

١ — إعرابه إعراب الجمع مع عدم حذف تنوينه ، فيكون شأنه بعد التسمية به كشأنه وهو باق على دلالته على الجمع .

٢ — إعرابه إعراب الجمع مع حذف تنوينه ، مراعاة للعلمية والتأنيث فيه .

---

(١) من الآية (٤٤) سورة العنكبوت .

(٢) من الآية (٦) سورة الطلاق .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/٤٠ ، وخزانة الأدب للبغدادى ١/٣٧/٣٨ .

٣ — إعرابه إعراب الممنوع من الصرف .

وقد روى بهذه الأوجه الثلاثة قول امرىء القيس[1] :

تنورتها من أذرعات وأهلها ... بيثرب أدنى دارها نظر عالى

* * *

الممنوع من الصرف

الصرف — فى أرجح الأقوال — هو التنوين ، ومن ثم فإن معنى الممنوع من الصرف ، الممنوع من التنوين ، وهو نوع من الأسماء المعربة بالحركات لا بالحروف ، لكن لهذه الأسماء حكما إعرابياً خاصاً بها ، وهو أنها حين تجر تكون علامة جرها الفتحة نيابة عن الكسرة ، أما فى حالتى الإعراب الآخريين ، وهما : الرفع والنصب ، فإنها على الأصل ، أى علامة رفعها الضمة ، وعلامة نصبها الفتحة . تقول :

جاء أحمدُ ، ورأيت أحمدَ ، ومررت بأحمدَ .

ويشترط لإعراب الممنوع من الصرف هذا الإعراب الخاص به (أى الفتحة نيابة عن الكسرة فى حالة الجر) شرطان ، هما[2] :

١ — أن لا تدخل عليه أل ، فإذا دخلت (أل) أعربت الكلمة على الأصل فى أحوالها كلها ، ومن ثم تكون علامة جرها الكسرة ، سواء أكانت أل معرفة ، أى للتعريف ، كما فى قولك : فى المساجد يتلقى المسلمون الثقافة والتوجيه ، أم

---

(١) البيت فى ديوانه ، وانظر : الصبان على الأشمونى ١/٩٤ .

(٢) انظر : همع الهوامع ١/٢٤ .

زائدة نحو قول الشاعر :

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا   شديدا بأعباء الخلافة كاهله

٢ - أن لا يضاف الاسم الممنوع من الصرف إلى غيره ، فإن أضيف أعرب على الأصل أيضا ، نحو : ألقيت بمفاتيح المنزل فى مكان ما .

- وثمة مبحث هنا يفصل فيه النحويون القول فيختلفون ، وهو : هل ينصرف الاسم إذا دخلته (أل) أو أضيف ؟، أقوال عديدة ، لعل أكثرها قبولا الرأى الذى يقول إنه إذا كانت العلتان المانعتان له من الصرف باقيتين بعد تعريفه بأل أو بالإضافة فإنه يبقى ممنوعا من الصرف ، وإلا فانه يصرف [١].

أنواع الممنوع من الصرف :

يمنع الاسم من الصرف فى الأحوال الآتية[٢] :

أولا - إذا كان مختوما بألف التأنيث الممدودة .

سواء أكانت معرفة مثل: زكرياء ، علم على نبى ، ونجلاء علم على كريمة الصديق، أم نكرة مثل : حمراء ، وحسناء، مفردا كما تقدم ، أو جمعا كأصدقاء ، وأسماء .

ثانيا إذا كان مختوما بألف التأنيث المقصورة .

سواء أكان علما مثل : سعدى ، وبشرى ، ورضوى .

---

(١) انظر : اللمع لابن جنى ٩٥ .

(٢) انظر : همع الهوامع ١/٢٤ — ٢٩ ، وشرح المفصل ١/٥٩ ٧١ ،وشرح التسهيل ١/٤٣ ، وشرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ ٤٤ .

أو نكرة مثل : ذكرى . مفردا كما تقدم ، أو جمعا كما فى جرحى .

ثالثا — إذا كان على وزن يختص بمنتهى الجموع ، مثل : مصاعد ، ومناكب ، ومصابيح ، وبساتين . (وصيغ منتهى الجموع كل جمع وقع بعد ألف الجمع فيه حرفان ، مثل : شواعر ، ونواظر ، وبصائر ، وذخائر ، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ، نحو : مناشير ، وبواكير ، وملاعين ، ومجانين) .

رابعاً — إذا كان الاسم علما وتحقق فيه بالإضافة إلى العلمية أحد الشروط الآتية :

(١) التركيب المزجى ، بشرط أن لا يكون الاسم مختوما بكلمة (ويه) ، مثل : بعلبك ، ومعد يكرب ، وبختنصر ؛ وحضرموت . تقول : هذه بعلبكُ (بالضم من غير تنوين) ، وزرت بعلبكَ (بالفتح من غير تنوين) ، وفى بعلبكَ آثار جميلة (بالفتح من غير تنوين أيضا) .

وإعراب العلم الأعجمى إعراب الممنوع من الصرف هو ما تشهد به نصوص اللغة الفصحى ، ولكن ورد فى النصوص اللهجية صورتان أخريان لإعرابه (١) :

الأولى : بناء جزميه على الفتح .

الثانية : إضافة الجزء الأول إلى الثانى .

---

(١) شرح المفصل ١/٦٥ .

وقد أجاز كلتا الصورتين بعض النحويين ، بيد أن ذلك يعد خلطاً بين مستويات الأداء اللغوي يجب أن تبرأ منه القواعد النحوية .

٢ ـ العجمة ، أى كون العلم موضوعا للعلمية فى غير اللغة العربية ، بشرط أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف، مثـــل : إبراهيم ، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب.

٣ ـ التأنيث بغير الألف الممدودة والمقصورة ، ويشمل :

(ا) ما كان مؤنثا بتاء التأنيث ، مثل : فاطمة ، وفوزية ، ومعاوية ، وحمزة .

(ب) ما كان مؤنثا بغير أداة - أى المؤنث المعنوى - مثل: سعاد ، وزينب ، بشرط أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف .

ـ فإن كان على ثلاثة أحرف اشترط أن يكون محرك الوسط مثل : أَمَل ، ومَلَك ، علمين .

ـ فإن كان ثلاثيا ساكن الوسط اشترط أن يكون أعجميا ، مثل : حِمْص ، وكرْك ، أو منقولاً من المذكر إلى المؤنث نحو : سَعْد ، علم على امرأة .

ـ فإن كان ثلاثيا ساكن الوسط ، وليس أعجميا ولا منقولا من المذكر إلى المؤنث جاز فيه الوجهان : صرفه ، ومنعه من الصرف ، تقول : هذه هِنْدٌ (بالضم مع التنوين)، وشاهدت هنداً (بالفتح مع التنوين) ، ونجاح هندٍ أسعدنى

(بالكسر مع التنوين) . كما تقول : هذه هندُ (بالضم دون تنوين) وشاهدت هندَ (بالفتح دون تنوين) ونجاح هندَ حقيقة (بفتح هند دون تنوين أيضا) .

٤ — كون العلم على وزن الفعل .

سواء أكان هذا الوزن خاصا بالفعل ، نحو : دُئِل - بضم الأول ، وكسر الثانى - وَشَمَّر - بتشديد الميم - فإن هذين الوزنين خاصان بالأفعال . أم كان الوزن غالبا فى الفعل وإن لم يختص به ، كما فى : أحمد وأيمن ، ويزيد وتغلب ، وإثمد وإصبع . أعلاما .

٥ — زيادة الألف والنون ، كما فى سلمان ، ومروان ، وعثمان ، وغطفان ، وأصبهان ، وآذربايجان ، وخراسان ، أعلاما .

٦ - العدل ، أى كون العلم معدولا عن لفظ آخر ، وهو أنواع ، أشهرها ما كان على وزن (فُعَل) بضم الفاء وفتح العين ، نحو : عمر ، وزفر ، وزحل ، وجمع ، أعلاما ، ومن العلم المعدول أيضاً كلمة : سَحَر ، إذا أريد بها سحر يوم بعينه .

خامسا : إذا كان الاسم صفة ، وتحقق فيه مع الوصفية شرط من الشروط الآتية :

١ - وزن الفعل ، وذلك إذا كانت الصفة على وزن (أفعل) شريطة أن لا تقبل تاء التأنيث ، مثل : أحسن ، وأسهل ، وأكرم ، وأجمل ، وأفضل .

٢ ـ زيادة الألف والنون ، وذلك إذا كانت الصفة على وزن (فعلان) شريطة أن لا تقبل تاء التأنيث أيضا : مثل غضبان ، وحيران ، وجوعان ،وعطشان .

أما إذا قبلت التاء فانها تصرف ، مثل : نَدْمان ؛ إذ يقال في مؤنثها : ندمانة .

٣ ـ العدل :

ـ مثل : مثنى وثلاث ورباع ، إذ هي معدولة عن : اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة .

ـ ومثل : أُخَر ، لأنها معدولة عن لفظ : آخر .

ـ ما كان موازنا لـ (فُعَال) ـ بضم الفاء ـ و (مَفْعِل) ـ بفتح الميم وسكون الفاء وكسر العين ـ من الأعداد : واحد ، واثنين ، وثلاث ، وأربع باتفاق « ومن بقيتها حتى العشرة على الأصح » . ولا تستعمل هذه الصيغ إلا صفات ، نحو قوله تعالى : (أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع) (١) . أو أحوالا ، مثل قوله : (فانكحوا ماطاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) (٢) . أو أخباراً نحو قول الرسول « صلاة الليل مثنى » .

* * *

---

(١) من الآية (١) من سورة فاطر .
(٢) من الآية (٣) من سورة النساء .

الأفعال الخمسة هى «كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة» .

— مثال الفعل المضارع الذى اتصل به ألف الاثنين فى حالة الخطاب، ويستوى كون المثنى فيه مذكراً أو مؤنثا : أنتما تفهمان جيدا واجبكما ، وتؤديان بإخلاص عملكما .

— ومثال الفعل المضارع الذى اتصل به ألف الاثنين فى حالة الغياب: إنهما يمضيان إلى غايتهما ، ويعيان ما يتخلل طريقها من صعاب، للمثنى المذكر . وهما ترنوان إلى مستقبل زاهر ، وتبذلان ما فى وسعهما للوصول إليه ، للمثنى المؤنث .

— ومثال الفعل المضارع الذى اتصلت به واو الجماعة فى حالة الخطاب، لعلكم تفتحون الباب لموقف جديد ، وتعودون تقولون ما ينبغى أن يقال .

— ومثال الفعل المضارع الذى اتصلت به واو الجماعة فى حالة الغياب: ثمة كثيرون يقولون ولا يفعلون ، ويحسنون القول بقدر ما يسيئون العمل .

— ومثال الفعل المضارع الذى اتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة . ها أنت تفكرين وتدبرين ، ترى أتعملين بقدر ما تفكرين ، أو تظنين أن التفكير يغنى عن الفعل ، وأن التأمل بديل عن التحرك .

ومن هذه الأمثلة يتضح أن الأفعال الخمسة ، فى حقيقتها ستة ، بيد أن

منها صورتين تتشابهان، ولذلك عددنا صورة واحدة. وهما الفعل المسند إلى ضمير المثنى فى حالة الخطاب، والمسند إلى ضمير مثنى المؤنث فى حالة الغياب.

والأفعال الخمسة ترفع فتكون علامة الرفع فيها ثبوت النون، كالأمثلة التى ذكرناها، وتنصب فتكون علامة النصب فيها حذف النون، وكذلك حين تجزم أيضا فإن علامة الجزم حذف النون، ومن ذلك قول الله تعالى: (فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا)[1]. فإن النون قد حذفت من الفعلين لوقوع الأول مجزوما بلم، والثانى منصوبا بلن.

الفعل المضارع المعتل الآخر

الفعل المضارع المعتل الآخر هو ما كان آخره حرف علة، سواء أكان هذا الحرف واوا مثل: يدعو، ويغزو، ويرنو، ويرجو. أم ألفا مثل: يسعى، وينهى ويرضى، ويخشى، أم ياء مثل: يمشى، ويجرى، ويرمى، ويسق.

والفعل المضارع المعتل الآخر حين يقع مجزوما يحذف حرف العلة منه مطلقا[2]، سواء أكان حرف العلة واوا أم ياء أم ألفا. مثل لم يدعُ محمدٌ إلى شر، ولم يسعَ إلى ضر، ولم يمض إلى ظلمات، بحذف الواو من (يدعو) فى المثال الأول، والألف من (يسعى) فى المثال الثانى، والياء من (يمضى) فى المثال الثالث.

---

(١) من الآية (٢٤) من سورة البقرة.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٥٩.

ويرى النحويون أن هذا الفعل المعتل الآخر حين يرفع تكون علامة رفعه ضمة مقدرة على آخره ، مثل : يرنو الإنسان — برغم الصعاب — إلى المستقبل ، ويسعى إليه حثيثا ، إنه يمضى إليه غير هياب ، فان كلمة (يرنو) مرفوعة عند النحويين بضمة مقدرة ، وكلمة (يسعى) مرفوعة عندهم بضمة مقدرة أيضا ، وكذلك (يمضى) ، بيد أن سبب تقدير الحركة وعدم ظهورها فى الكلمتين الأولى والثالثة هو الثقل ، أما فى الثانية فإن مرد هذا التقدير - عندهم - إلى التعذر .

وأما فى حالة النصب فإن فيها تفصيلا :

— فإذا كان حرف العلة واوا ، أو ياء كانت علامة النصب الفتحة الظاهرة ، مثل : لن أدعوكم إلى غير ما يصلح أمركم ، وأن نبنى جيلا غير وجل خير لوطننا ولأمتنا .

— وإذا كان حرف العلة ألفا قدرت الفتحة على الألف ، مثل : أن نخشى الله والوطن خير من أن نسعى إلى مرضاة عدو ، فإن كلا من (نخشى) و (نسعى) منصوبة ، وعلامة النصب فيها فتحة مقدرة على الألف .

والتحليل العلمى يرفض القول بتقدير الحركة الإعرابية ، سواء أكانت حركة الضم أم الفتح ؛ إذ إن هذا التقدير يعتمد على افتراض ما لا وجود له فى واقع اللغة ، ويمكن أن يستعاض عن هذا التقدير بعلامة أخرى تتفق مع هذا الواقع وتعبر عنه ، ونرى أن أقرب العلامات التى يمكن اقتراحها فى هذا المجال « ثبوت حرف العلة »[1] فى آخر الفعل ،

---

(١) انظر : إعراب الأفعال ٩٧ .

دون حركة أو حذف . وتلزم هذه العلامة للدلالة على حالتين :

الأولى :

الرفع ، وذلك فى الفعل المعتل الآخر ، سواء أكان حرف العلة ألفاً ، أم واوا ، أم ياء .

والثانية :

النصب ، وذلك فى الفعل المعتل الآخر بالألف فحسب .

* * *

- ٢ -

التقسيم بحسب التطابق النوعى

يكاد يكون من الثابت أن التقسيم النوعى فى الطبيعة يدور حول محور « الجنس » وجوداً وعدماً ، ومن ثم تنقسم كافة الكائنات والموجودات فيها إلى أقسام أربعة ، تعبر — فى مجموعها — عن الاحتمالات العقلية المتصلة بالجنس : فإن منها « المذكر » وهو الذى توجد فيه عناصر الذكورة ، ومنها « المؤنث » وهو الذى يتضمن خصائص الأنوثة ، ومنها « المحايد » الذى يخلو من صفات الذكورة والأنوثة جميعا ، وأخيرا يوجد فيها ما يصطلح عليه « بالخنثى » . ذلك الذى تضم بنيته خصائص التذكير والتأنيث معاً .

والتقسيم النوعى فى اللغة يحاكى - إلى حد ما - ما فى الطبيعة من أقسام . وإن اختلف معها فى المحور الذى يبنى عليه ، فإنه ليس فيها خصائص مطردة يمكن أن ترد إليها هذه الأقسام ، فمن كلمات اللغة ما يعامل معاملة المذكر ، ومنها ما يعامل معاملة المؤنث ، بيد أن المذكر والمؤنث فيها يختلفان — على نحو ما سنفصل القول فيه بعد قليل — عن المذكر والمؤنث فى الطبيعة . فقد يكون مذكراً فى الطبيعة ومؤنثا فى اللغة ، وقد يكون مؤنثا فى الطبيعة ومذكراً فى اللغة ، ومن كلماتها أيضاً ما يمكن وصفه — بقدر من التجوز يسير — « بالمحايد » لعدم صلاحيته للتحليل النوعى تذكيراً وتأنيثاً ، ويتمثل هذا النوع فى « الحروف » و « الخوالف » أيضا — وهو

المصطلح الذى آثرنا الأخذ به للدلالة على النوع الرابع من الكلمات فى العربية — ولا علاقة على الاطلاق بين « المحايد » فى الطبيعة و « المحايد » فى اللغة إلا فى لفظ المصطلح فحسب، الذى يطلق على مدلول يخلو من عناصر الذكورة والأنوثة جميعاً ، بيد أن هذا الذى يخلو من عناصر الذكورة والأنوثة فى اللغة « كلمات » لاعلاقة لها بالتذكير والتأنيث . أما فى الطبيعة فكائنات أو موجودات وإن خلت من عناصر التذكير والتأنيث فإن اللغة لا تجد مناصاً من أن تتخذ منها موقفاً من حيث التذكير والتأنيث ، فتعاملها حيناً معاملة المذكر ، كما فى نحو : القمر ، والمريخ ، وزحل ، والعـــلم ، والفهم ، والنظر ، والحمل ، والوضع . وقد تعاملها معاملة المؤنث كما فى : الأرض، والشمس، والقوس، والحرب، والدرع، والرحم، والرمح، والنار . وقد تجيز فيها الوجهين كما فى : القليب ، والطريق ، والسبيل ، والمتن ، والذراع ، والثمن ، والبر ، والشعير ، والحال ، والعرس . وهذا النمط الأخير من الكلمات الذى ترددت اللغة فى معاملته تذكيراً وتأنيثاً هو الذى نستطيع أن نضعه فى نطاق « الخنثى » . بيد أن علينا أن نفطن إلى أن ثمة فوارق دقيقة بين « الخنثى » فى الطبيعة ونظيره فى اللغة ، فهو فى اللغة — كما ترى — كلمات صالحة أسلوبيا للتذكير والتأنيث ، أما فى الطبيعة فبوسعك أن تدرج هذه الكلمات نفسها فى نطاق المحايد الذى لا صلة له بالتذكير والتأنيث ، وليس فى إطار « الخنثى » الذى هو — بالضرورة — مذكر ومؤنث معاً .

أما التقسيم النوعى فى النحو فيختلف إلى حد بعيد عن التقسيم فى الطبيعة وفى اللغة معاً ؛ ذلك أنه حاول أن يلحظ فى تقنينه للكلمات معطيات التقسيمات فى الجانبين جميعا: جانب الطبيعة ، وجانب اللغة ، وإذا كان جانب الطبيعة يتسم بالدقة والوضوح لاستناده إلى مقياس دقيق وواضح معاً إذ

يرتبط « بالجنس » سلباً وإيجاباً . فإن الاستعمال اللغوى لا يطرد فيه أساس واحد تستطيع أن تجعله محوراً للتقسيم وركيزة له . وهكذا اضطر النحو إلى أن تراعى قوانينه أمرين معاً :الأول : البنية اللفظية للكلمات ، والثانى : الوظيفة الحيوية لمدلولاتها . والعلاقة بينهما ليست مطردة الاتساق ، فقد تتفق معطيات الأمرين معا وقد تختلف ، ولقد أسلم ذلك إلى نتيجة فى غاية الأهمية ، إذ لن تجد فى النحو ـ كما فى الطبيعة واللغة ـ نوعا واحداً من المذكر ، ونوعا واحدا من المؤنث ، ونوعا واحدا من الخنثى الذى يصلح للتذكير والتأنيث ، بل بوسعك أن تجد من كل منها ثلاثة أنواع على الأقل : فثمة « المذكر » لفظا ووظيفة ، و « المذكر » لفظا لا وظيفة ، و « المذكر » وظيفة لا لفظا ، وثمة أيضا « المؤنث » لفظا ووظيفة ، و « المؤنث » لفظا لا وظيفة ، و « المؤنث » وظيفة لا لفظا ، وكذلك الأمر فى النوع الثالث من الكلمات الذى آثرنا أن نطلق عليه مصطلح « الخنثى » حيث تجد منه ما يستخدم استخدام المذكر ، وما يستعمل استعمال المؤنث ، وما يتردد بين الأسلوبين .

التقسيم النوعى فى النحو إذاً ليس مسألة بسيطة ، ولكنها قضية معقدة ولعل تعقيدها إلى أن النحو لم يجد فى اللغة محورا واحدا يدور حوله التقسيم وتمتد عنه الأقسام . وسنحاول هنا ـ فى إيجاز شديد ـ أن نعرض للضوابط النحوية لأقسام الكلمات النوعية من خلال خطوات ثلاث أساسية ، هى :

أولا ـ التذكير والتأنيث اللفظى .

ثانيا ـ التذكير والتأنيث الوظيفى .

ثالثا ـ التذكير والتأنيث فى المحايد فى الطبيعة .

* * *

أولا ـ التذكير والتأنيث اللفظى :

تنقسم «الأسماء» و «الأفعال» لفظيا فى النحو العربى إلى قسمين أساسيين هما : المؤنث والمذكر . وعلامة التأنيث أن تحتوى صيغة الكلمة على أداة من ثلاث تفيد التأنيث فى اللفظ ، وهى : تاء التأنيث ، والألف المقصورة ، وألفه الممدودة[1].

وأما المذكر فليس له علامة إيجابية تدل عليه ، ولكن علامته سلبية ، هى خلو صيغته من تلك الأدوات الثلاث جميعا .

وليس ثمة علاقة بين التذكير والتأنيث اللفظيين والوظيفة الحيوية التى للمدلول الذى تعبر عنه الكلمة وتحمل صورته . ولعل ذلك يتضح من استعراض نماذج المؤنث والمذكر اللفظيين على النحو الآتى :

---

(١) تدخل تاء التأنيث كلا من : « الفعل » و « الاسم » أما الألف — مقصورة وممدودة — فلا تدخل الأفعال وتقتصر على الأسماء .

ويختلف اتصال تاء التأنيث بالفعل الماضى عن اتصالها بالمضارع ، فحين تتصل بالماضى تلحق آخره ، وتكون ساكنة إلا إذا حركت لمجاورتها لساكن آخر . وآخر الفعل معها مفتوح دائما . أما عند اتصالها بالمضارع فإنها تدخل أوله ، باعتبارها حرفا من حروف المضارعة التى تميز صيغته — وتحرك بالضم إذا كان الفعل رباعيا ، وبالفتح إذا لم يكن على أربعة أحرف ، قل أو كثر ، شأن بقية حروف المضارعة .

والألف المقصورة — كالممدودة — تلحق آخر الأسماء . والألف المقصورة الف لازمة مفتوح ما قبلها ، وأما الألف الممدودة فمقطع كامل ، يزاد على بنية الكلمة الأساسية وتضبط فيه آخر الكلمة بالفتح الذى يليه الألف التى يليها الهمزة . وبذلك تغلق الهمزة المقطع ؛ ولكل منهما أوزان عديدة فى العربية . انظر تفصيلاتها فى كتب الصرف .

ويجب التفرقة بين همزة المد هذه (أى الزائدة للتأنيث) وبين أنماط أخر من « المد » ـ فى اللغة ، إذ قد تكون الهمزة أصلية أى حرفا من بنية الكلمة الأساسية ، كما قد تكون بدلا من أصل ، وعلى ذلك فإن الكلمات الممدودة ليست بالضرورة مؤنثة . فما يسميه النحويون «ألف التأنيث الممدودة» بعض مما يصطلح عليه بهمزة المد فى اللغة .

١ - المؤنث اللفظى :

المؤنث اللفظى - كما ذكرنا - ما اشتمل لفظه على أداة من الأدوات الثلاث: تاء التأنيث، وألفه المقصورة، وألفه الممدودة، بغض النظر عن الوظيفة الحيوية التى قد يؤديها - أو لا يؤديها - مدلول الكلمة فى الطبيعة، ويكفى أن نؤكد ذلك بالإشارة إلى هذه النماذج :

ا - فمن قبيل المؤنث اللفظى نحو : امرأة، ومشيرة، ويسرية، ونحو : سلوى، وهدى، ونجوى، ونحو : حسناء، ولمياء، ونجلاء. وهى جميعاً تدل على مؤنث فى الطبيعة.

ب - ومن المؤنث اللفظى نحو : خليفة، وحمزة، ومعاوية، وطلحة، وأسامة، وراوية، ونسابة، ونحو : شطا، ورضا، ونحو : زكرياء . وهى جميعا تدل على مذكر فى الطبيعة .

حـ - ومن المؤنث اللفظى نحو : فكرة، وليلة، وبسمة، ووردة، ونحو : دعوى، وذكرى، ونحو : صحراء، وكبرياء، وبأساء. وهى جميعا من قبيل المحايد فى الطبيعة، ولكنه يعامل لغويا معاملة المؤنث.

د - ومن المؤنث اللفظى نحو : بردى، وشقارى، ونحو : أربعاء، وعاشوراء، وتاسوعاء. وهى جميعا من قبيل المحايد فى الطبيعة، ولكنه يعامل لغويا معاملة المذكر.

١ - المذكر اللفظى :

المذكر اللفظى - كما ذكرنا - ما خلت صيغته من علامات التأنيث الثلاث : التاء، والألف المقصورة، والألف الممدودة . ووفقا لذلك

تكون كافة الأسماء التى لم تختم بأى من هذه العلامات من قبيل المذكر اللفظى بغض النظر عن الوظيفة الحيوية التى يؤديها — أو لا يؤديها — مدلولها فى الطبيعة ، وحسبنا هنا أن نشير إلى بعض النماذج الدالة :

أ — فمن قبيل المذكر اللفظى نحو : الرجل ، والولد ، والقائد ، والرئيس ، والعميل . وهى جميعا - كما ترى - تدل على مذكر فى الطبيعة .

ب — ومنه نحو : هند ، ودعد ، وعبير ، وأمل ، وسعاد ، وفاتن . وهى جميعا تدل - كما ترى - على مؤنث فى الطبيعة .

حـ — ومنه نحو : الحامل ، والمرضع ، والعاقر ، والطالق ، والثاكل ، والكاعب ، والناهد ، والعروب ، والمغيل [1] . وهى جميعا أوصاف للمؤنث فى الطبيعة ؛ إذ هى من أوصاف المرأة .

د — ومنه نحو : الأمون ، والدلاث ، والحرف ، والدلقم والخبر والبازل ، والمرباع ، [2] . وهى جميعاً أوصاف المؤنث ؛ لأنها من أوصاف الناقة .

هـ — ومنه نحو : المغزل ، والمطفل ، والمشدن ، والخاذل ، والخذول [3] . وهى جميعاً أوصاف للمؤنث فى الطبيعة ، لأنها من أوصاف الظبية .

---

(١) العروب (بفتح العين) المرأة المتحببة الى زوجها ، والمغيل : التى ترضع ولدها وهى حامل . انظر : المزهر ٢/٢٠٦ — ٢٠٧ .

(٢) الناقة الأمون : الصلبة ، والدلاث (بكسر الدال) الجريئة على السير ، والحرف : الضامر ، والدلقم : (بكسر الدال) التى تكسر فوها وسال لعابها . والخبر : الغزيرة اللبن ، والبازل : ضخمة السنام ، والمرباع : التى تحمل فى أول الربيع .
(المزهر ٢/٢٠٨ — ٢٠٩) .

(٣) الظبية المغزل : التى معها شادن ؛ وهو ما قوى من أولاد الظباء وطلع قرناه واستغنى عن أمه ، والخاذل والخذول : المتأخرة عن القطيع . (المصدر السابق) .

و - ومنه نحو : القلم ، والكتاب ، والمقعد ، والعرش ، والعمل ، والأمل . وهى جميعا من قبيل المحايد فى الطبيعة ، ولكنه يعامل — لغوياً — معاملة المذكر .

ز - ومنه نحو : الأرض ، والقوس ، والحرب ، والغول ، والشمس ، وهى جميعا من قبيل المحايد فىالطبيعة ، ولكن اللغة تعامله معاملة المؤنث .

ح — ومنه نحو : صبور ، وشكور ، وودود ، وعطوف ، وبقية الأوزان الخمسة التى لا تدخلها التاء . وهى جميعا تستعمل أوصافا للمذكر والمؤنث على السواء [1] .

وبتأمل هذه الأمثلة للمذكر والمؤنث فى اللفظ ، نجد أن كلا منهما يضم أنماطاً ثلاثة :

---

(١) الأوزان الخمسة التى لا تدخلها التاء ، ومن ثم تعد مشتركة بين المذكر والمؤنث ، هى :

ا — فعول (بفتح الفاء وسكون العين) بمعنى فاعل ، مثل : صبور وشكور ، للمذكر والمؤنث .

ب — مفعال (بكسر الميم وسكون الفاء) من صيغ المبالغة ، مثل: مهذار ومعطار ، للمذكر والمؤنث .

جـ — مفعيل (بكسر الميم وسكون الفاء وكسر العين) من صيغ المبالغة ، مثل : معطير ، ومسكين ، للمذكر والمؤنث .

د — مفعل (بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين) مثل : مغشم .

هـ — فعيل (بفتح الفاء وكسر العين) بشرطين :

١ — أن تكون بمعنى مفعول .

٢ — أن تتبع موصوفها المؤنث .

مثل : مررت بفتاة كحيل ، وشاهدت امرأة جريحا .

فإن المذكر اللفظى يشمل – كما أسلفنا – ما كان مذكراً بالفعل فى الطبيعة ، وما كان مؤنثاً بالفعل فيها ، وما كان فيها محايداً لا سبيل إلى وصفه بتذكير أو بتأنيث .

كذلك يتناول المؤنث اللفظى ما كان مؤنثا بالفعل فى الطبيعة ، وما كان مذكراً بالفعل فيها ، وما كان منها محايدا لا يوصف بتذكير أو بتأنيث .

* * *

ثانيا : التذكير والتأنيث الوظيفى :

يؤثر النحويون أن يستخدموا مصطلح: «الحقيقى» بدلا من «الوظيفى» للإشارة إلى أن محور هذا التقسيم رعاية الفروق الحقيقية الجوهرية الطبيعية بين الأقسام ، انطلاقا من الدور الحقيقى الذى يقوم به « مدلول » الكلمة فى الطبيعة ، وذلك فى مقابل التقسيم السابق الذى كان لا يضع فى الاعتبار إلا البنية اللفظية للكلمة ، دون مبالاة بدلالتها .

ومقتضى ذلك أن التذكير والتأنيث الوظيفى – أو كما يعبر عنه النحاة بالحقيقى – تنحصر دائرته فى نطاق الكائنات الحية وحدها لا يتجاوزها بحال إلى غيرها . فهى نقطة خلاف ثانية مع التقسيم السابق الذى كان يتناول كافة الأسماء لا يستثنى منها شيئا ، كما كان يتناول أيضاً الأفعال لصلاحيتها لتقبل العلامات أو تجردها منها .

فى ضوء ذلك يقرر النحويون وجود نمطين فقط من الكلمات ، هما : المذكر الحقيقى ، والمؤنث الحقيقى .

والمؤنث الحقيقى ما دل على مؤنث فى الطبيعة ، وبما أن أبرز

خصائص الأنثى القدرة التى أودعت فيها على حفظ النوع وبقاء الجنس وتجديد الحياة ، تلك القدرة التى تتمثل فى الحمل والإنجاب — بالفعل أو بالقوة — لذلك آثر النحويون أن يعبروا عن المؤنث الحقيقى بتعريفه من خلال هذه الوظيفة ، إذ قالوا ، «هو الذى يلد أو يبيض» .

وأما المذكر الحقيقى فهو — على عكس ذلك — أى الدال على ما كانت صفته فى الطبيعة التذكير .

وهكذا يغفل النحويون فى هذا التقسيم الأفعال ، كما يستبعدون أيضاً الأسماء التى تدل على ما كان فى الطبيعة «محايدا» ، لم يتصف بذكورة ولا بأنوثة .

ولا يربط النحويون — بأى صورة — بين معطيات هذا التقسيم وما فيه من أقسام ، وبين مقولات التقسيم السابق وأقسامه ، وهذا صحيح إلى أبعد حد ، فليس ثمة صلة على الاطلاق بين البنية اللفظية للكلمة والوظيفة الحيوية لمدلولها .

وحسبنا أن نستقرىء معا ، النماذج الآتية :

١ — المذكر الحقيقى :

ا — يضع النحويون بين المذكر الحقيقى نحو : إبراهيم ، وإسماعيل ، وإسحاق ، ويعقوب ، ونوح ، وهود ، ولوط ، وشعيب — أعلاما — وهى جميعا — كما ترى — تدل على مذكر فى «الطبيعة» ، وتخلو صيغها من علامات التأنيث .

ب — كذلك يجعل النحويون من المذكر الحقيقى نحو : معاوية ، وطلحة ، وأسامة — أعلاما — ونحو : نسابة ، وفهامة ، وعلامة

صفات ، وهى جميعاً — كما ترى — تدل على مذكر فى الطبيعة ، بيد أن صيغها تشتمل على علامة التأنيث .

٢ — المؤنث الحقيقى :

ا — يضع النحويون بين المؤنث الحقيق نحو : فاطمة ، وآمنة ، وخديجة ، وعزة ، وغادة ، وليلى ، وسهى ، ونهى ، ومنى ، وهدى ، ونجلاء ، ولمياء ، وحسناء - أعلاما - وهى جميعا - كما نرى - تدل على مؤنث فى الطبيعة ، وتحتوى صيغتها على علامة من علامات التأنيث الثلاث: تاء التأنيث ، أو ألفه المقصورة ، أو ألفه الممدودة .

ب — كذلك يجعل النحويون من قبيل المؤنث الحقيقى نحو : زينب وناهد ، ودلال ، وسمر ، وسحر - أعلاما - وهى جميعاً - كما ترى - تدل على مؤنث فى الطبيعة ، وتحتوى صيغتها عل علامة من علامات التأنيث الثلاث .

وجلى أن النماذج الأول « ا » من كل النوعين تتسم بالاتساق بين البنية اللفظية والوظيفية الحيوية . فى حين تفتقد النماذج الأخر « ب » من النوعين هذا الاتساق ، بل إن شئت الدقة قلت إن ثمة تناقضا بين البنية اللفظية فيها والوظيفية الحيوية لمدلولاتها ؛ إذ فى الوقت الذى تكون البنية مؤنثة تكون وظيفة مدلولها - على العكس - التذكير .

وفى الوقت الذى تكون البنية مذكرة لخلوها من علامات التأنيث تجد الوظيفة مخالفة تماما إذ هى مؤنثة ولا صلة لها بالتذكير .

* * *

ثالثاً : التذكير والتأنيث فى العناصر المحايدة :

« المحايد » فى الطبيعة - كما سبق أن ذكرنا - عناصر تحتوى عليها وتلتمى إليها ، لا تتصف بتذكير ولا بتأنيث ، لخلوها من خصائص الذكورة والأنوثة جميعا ، ولكن اللغة والنحو يعاملان هذه العناصر معاملة مغايرة تماما لدورها فى الطبيعة ، فلقد قامت اللغة بما يمكن تسميته بـ« تشخيص » هذه العناصر . فتحولت فيها إلى كائنات صالحة لتصنيفها تذكيراً وتأنيثا ، ومن ثم عاملتها معاملة المذكر أو المؤنث ، وبذلك أصبحت جميع العناصر « المحايدة » فى الطبيعة غير محايدة فى اللغة والنحو ، حيث صارت إما مذكرة ، وإما مؤنثة ، وإما صالحة للوجهين .

وهكذا نستطيع أن نجد « للمحايد » فى الطبيعة الأنواع الآتية :

١ - « المحايد » المذكر لغويا :

ا - من المحايد الذى عاملته اللغة معاملة المذكر نحو : القدح ، والرمح ، والسيف ، والصدر ، والعرض ، والمال ، والباب ، والحائط ، والبستان ، والعمود ، والقضيب ، والكثيب ، وهى جميعاً تخلو لفظيا من علامات التأنيث الثلاثة .

ب - ونحو : بردى ، والثلاثاء ، والأربعاء ، وتاسوعاء ، وعاشوراء ، وهى جميعا من قبيل المؤنث اللفظى .

جـ - ونحو : الأمن ، والأمان ، والفرح ، والضرب ، والجلوس ، والنهوض ، والعلم ، والزلزال وهى ، جميعاً مصادر تخلو من علامات التأنيث اللفظية .

د — ونحو : دعاء ، ونداء ، ورجاء ، ومضاء

وهى جميعا مصادر مختومة بألف المد .

٢ — « المحايد » المؤنث لغويا :

(ا) من المحايد الذى عاملته اللغة معاملة المؤنث نحو : اليد ، والساق ، والقدم ، والكأس . وصيغتها جميعاً خالية من علامات التأنيث الثلاثة .

(ب) ونحو : نافذة ، وشرفة ، وحديقة ، وغرفة ، ومدية ، ورقبة ، وحلقة ، وزهرة ، ونحو : صحراء ، وصلفاء ، وخبراء ، وسبتاء ، ووحفاء[1] . وصيغها جميعها مؤنثة لفظاً .

(حـ) ونحو : سهولة ، وعذوبة ، ودحرجة ، وولاية ، وفصاحة ، وبلاغة ، وصراحة ، وسفارة ، وخياطة ، وحياكة ، وزلزلة ، ووسوسة ، وهى جميعاً مصادر مختومة بتاء التأنيث .

٣ — « المحايد » الجائز الوجهين :

ثمة مجموعات كثيرة من الكلمات « المحايدة » فى الطبيعة ، التى ترددت اللغة فى معاملتها ومن ثم أجاز النحاة فيها أن تعامل معاملة المؤنث ، وأن تعامل أيضا معاملة المذكر ، وأهم هذه المجموعات ما يأتى[2] :

(ا) بعض أسماء الأماكن ، نحو : القليب ، والطريق ، والسبيل ، والسوق ، والصراط ، والزقاق ، والكلأ .

---

(١) الصلفاء : الأرض الغليظة ، والخبراء : الأرض التى بها ندوة ، والسبتاء ، الأرض الخشنة ، والوحفاء ، أرض فيها حجارة سود وليست بحرة .

(٢) انظر : المزهر ٢/٢٢٤ — ٢٢٥ ، والفرق بين المذكر المؤنث لابن الأنبارى .

(ب) بعض أسماء الأعضاء ، نحو : المتن ، والكراع ، والذراع ، واللسان .

(ح) بعض أسماء الآلات ، نحو : السلاح ، والصاع ، والسكين ، والإزار ، والسروال ، والموسى ، والخوان ، والمائدة .

(د) بعض أسماء النبات ، نحو : التمر ، والبر ، والشعير ، والبسر .

(ه) بعض أسماء المعادن ، نحو : الذهب .

(و) بعض أسماء المعانى ، كالعرس ، والسلطان ، والحال ، والسقاية .

(ز) الجموع .

اسم الجنس الجمعى .

اسم الجمع المعرب .

جمع التكسير .

جمعا التصحيح .

(ح) بعض الظواهر الطبيعية ، نحو : الفلك ، والنهر .

(ط) بعض أسماء الأطعمة ، نحو : العسل ، والخمر .

وجلى أن فى القسم الثالث — وهو المحايد — جانبا مطردا لا يتوافر فى المذكر فى الطبيعة والمؤنث فيها ، وهو الجانب الذى يتمثل فى معاملة أسماء المعانى والمصادر المختلفة الموجودة فى اللغة . فإنها تخضع لقاعدة مطردة تذكيرا وتأنيثا ، خلاصتها :

١ — أن المختوم منها بالتاء يعامل معاملة المؤنث .

٢ — وأن المختومة منها بهمزة المد يعامل معاملة المذكر .

٣ — وأن ما عداها من الكلمات يعامل على لفظه .

أما فى بقية الكلمات المحايدة فى الطبيعة فلا تخضع لقاعدة مطردة ، حيث يتأكد فيها ما سبق أن تأكد من قبل ، من عدم وجود صلة بين البنية اللفظية للكلمات واستعمالها اللغوى . فقد تكون البنية خالية من علامات التأنيث وتعاملها اللغة معاملة المؤنث . كما قد تكون مؤنثة لفظا وتعاملها اللغة معاملة المذكر .

وهكذا نخلص من هذا العرض إلى أن للمذكر والمؤنث فى النحو التقسيمات الآتية :

١ - المذكر اللفظى والمؤنث اللفظى ، ومحوره رعاية الصفات اللفظية لبنية الكلمة .

٢ - المذكر الحقيقى والمؤنث الحقيقى ، وغايته لحظ الخصائص الحيوية الطبيعية لمدلول الكلمة .

٣ - المذكر المجازى والمؤنث المجازى ، وينحصر فى إطار الكلمات التى تدل على محايد فى الطبيعة .

٤ - المذكر الاستعمالى والمؤنث الاستعمالى ، وهو الذى تعامله اللغة أسلوبيا معاملة قبيل منهما ، بغض النظر عن « لفظه » و « دلالته » ، ومن ثم قد يكون واحدا من الأقسام الثلاث السابقة .

التقسيم بحسب العدد

ثمة تفرقة عددية واضحة فى الطبيعة والمجتمع ؛ إذ تستطيع أن تلحظ فى الطبيعة فارقا جليا بين « الشيء » - أى شيء - و « غيره » ، كما أن فى مقدورك أن تجد فى المجتمع تفرقة ثابتة بين « الفرد » - أى فرد - و « جماعته » ؛ بل إن الإحساس بهذه التفرقة العددية يتجاوز الطبيعة والمجتمع معاً إلى عالم اليقين الفردى القائم على دعائم من الوعى العقلى بوجود « الذات » - أو « الأنا » كما يعبر عنها فى الفلسفة - فى مقابل « الآخرين » . وهذه التفرقة المسلمة بين « الشيء » أو « الفرد » أو « الذات » أو « الأنا » و « الغير » أو « الجماعة » أو « الآخرين » تفرقة حاسمة الدلالة فكريا وعدديا معاً ، ولا يعنينا هنا ما لها من دلالة فكرية ، أما دلالتها العددية فتدور حول محور محدد لا يتغير ، هو ضرورة وجود تقسيم كمىّ للكائنات والأشياء ، وهو - كما ترى - تقسيم منطقى يسلم إلى ضرورة القول بقسمين متقابلين وحتمية الاعتراف بقسيمين متغايرين ، أو إن شئت الدقة متميزين ، وهما القسمان اللذان تستطيع أن تصفهما - مع قدر من التجوز يسير - بأنهما يمثلان فى جوهرهما فكرة « الإفراد » فى ناحية ، فى مقابل فكرة « التعدد » فى ناحية أخرى .

وتحرص اللغات على تمييز هاتين الفكرتين ، ففى الكثرة الغالبة من اللغات مفرد وجمع ، ولكنها تتخذ من هذا المعنى العقلى العام طرائق شتى

لتصويره والتعبير عنه[١] . ففي بعض اللغات تمييز بين « المفرد » و « غير المفرد » ، حيث تجعل للمفرد صيغة ولغيره — أيا كان كمه — صيغة أخرى ، كمعظم اللغات الأوربية . ومثل هذه اللغات تلتقى فى تقسيمها مع التقسيم المنطقى العقلى من ناحية ومع مقولات هذا التقسيم فى الطبيعة والمجتمع من ناحية ثانية . وثم لغات أخرى كثيرة لا تسلك هذا المسلك فى تعبيرها عن العدد إفرادا وتعددا ؛ فمن اللغات الإفريقية ما يتخذ صيغة للمفرد ، وثانية للمثنى ، وثالثة للمثلث ، ورابعة للجمع ، الذى يضم — عند أصحاب هذه اللغة — كحد أدنى ما زاد عن الثلاثة ، أى أربعة فصاعدا[٢].

أما اللغات السامية فإنها تتخذ - على وجه العموم - ثلاث صيغ للتفرقة بين المفرد وغيره ، فتستخدم صيغة للدلالة على الإفراد ، و أخرى للتثنية ، وثالثة للجمع[٣] . وذلك لأن « المفرد عين لا ضم فيها ولا اقتران ، والتثنية ضم مفرد إلى مفرد ، والجمع ضم غير المفرد إلى المفرد . وهذه معان معقولة يقتضى القياس إفرادها بصيغ متفرقة » كما يقول ابن برهان : أبو القاسم عبد الواحد بن على بن عمر بن إسحاق بن ابراهيم الأسدى ، المتوفى سنة ٤٥٦ هـ[٤] .

وشأن اللغة العربية فى التفرقة العددية شأن بقية أخواتها من اللغات

---

(١) انظر : الظواهر اللغوية فى التراث النحوى ١٨٠—١٨١ .

(٢) انظر : من أسرار اللغة ١٣٦—١٣٧ .

(٣) انظر : التطور النحوى للغة العربية ٤٧ .

(٤) انظر : اللمع ، لابن برهان (بفتح الباء وتسكين الراء) ورقة ١٢ أ . وانظر فى ترجمته : بغية الوعاة ٣١٧ ، وشذرات الذهب ٢٩٧/٣ ، وفوات الوفيات ٤١/٢ ، ونزهة الألبا « حيث ذكر تاريخ وفاة مختلفا » .

السامية(١) ، فإنها تفرق بين « المفرد » و « المثنى » و « الجمع » . والجمع فيها ما زاد عن الاثنين ، أى ما دل على الثلاثة فما فوقها . بيد أنه بالإضافة إلى هذه الفكرة الكلية حول التفرقة العددية فى العربية لا نجد مناصا من تقرير الحقائق الآتية :

أولا : يرى النحويون أن الأصل فى الأشياء « الإفراد » وأن التثنية والجمع يتفرعان عنه ، وتقتضى هذه المسلمة عندهم أنه لا يصح أن يثنى ولا أن يجمع إلا ما كان له مفرد من لفظه ، وهذه الحقيقة مطردة لغويا فيما عدا بعض الكلمات المحدودة العدد التى تدل على الجمع دون أن يكون لها مفرد من لفظها ، وهى الكلمات التى يجعلها النحاة بمثابة استثناء

---

(١) يرى بعض اللغويين العرب أن اللغة العربية تتميز بأنها تفرق فى الجموع بين ما دون العشرة ، وبين العشرة فما فوقها ، مفسرا بذلك الفوارق بين ما يصطلح عليه فى جمع التكسير « بجمع القلة » فى مقابل « جمع الكثرة » ، معللا اختصاص أوزان معينة ، بالدلالة على القلة — وهى الأوزان الأربع : أفعلة كأبحرة ، وأفعل كأكلب ، وأفعال كأجمال ، وفعلة كصبية — بأنها تصغر على لفظها بخلاف غيرها من الجموع فإنها ترد إلى واحدها فى التصغير، وتصغير الجمع يدل على التقليل ، وهكذا يستنتج أن الأوزان الأربعة تدل عدديا على ما دون العشرة .

والنصوص اللغوية الكثيرة لا تؤيد هذه التفرقة ، فإن هذه الأوزان — وفق ما ورد فى النصوص — لا تختص بالدلالة على القلة ، بل تستعمل للدلالة على الكثرة أيضا ، وفى القرآن مثلا « من شجرة أقلام » و « اضربوا فوق الأعناق » و « أفئدتهم هواء » والمقام فيها جميعا مقام كثرة ثم إن هذه الأوزان قد تدل على الكثرة باطراد حين تستعمل للدلالة على الجمع دون أن يكون ثمة جمع كثرة مقابل ، فضلا عن أن من الثابت أن جموع الكثرة قد تدل على القلة ، أى تستخدم فى مواطن تشير إليها .

وهذا كله يقطع بعدم وجود ضوابط عددية تفصل بين هذين النوعين من الجموع : « جمع القلة » و « جمع الكثرة » الأمر الذى يسلم إلى القول بأن دعوى التفرقة فى الجمع بين ما دون العشرة والعشرة فما فوقها مجرد فرض لا ينهض عليه دليل .

انظر : شرح التصريح ٢/٣ ، ومنار السالك ٢/٢٩١ ، والظواهر اللغوية فى التراث النحوى ١٨١ ، والقواعد الصرفية .

من هذه القاعدة ويطلقون عليها مصطلح « اسم الجمع » تفرقة بينها وبين الجمع من هذه الناحية .

ثانيا : أن ثمة أسلوبين لغويين يفيدان التعدد أقرهما النحاة :

الأسلوب الأول : الدلالة على التعدد بوساطة تعدد الصيغ ، وهو الأسلوب الذى يصطلح عليه «بالعطف». والأصل أن يعطف بأداة من مجموعة خاصة من الأدوات — تسمى حروف العطف - بين كلمات تتصف بالتغاير لفظا أو دلالة ، والأصل فى هذا التغاير أن يمتد عن ملاحظة بعض الصفات الشكلية أو الخصائص الجوهرية ، بمعنى أن العطف مرتبط بوجود فوارق بين « المعطوف » و «المعطوف عليه » فى الجنس ، أو فى النوع ، أو فى الدرجة ، أو فى الصفة ، أو حتى فى البنية اللفظية ، فإذا لم يكن ثمّ تغاير فى وجه ما من هذه الوجوه وجب أن يلجأ إلى أسلوب آخر - هو أسلوب التثنية والجمع - وأن يستغنى بذلك عن أسلوب العطف .

والأسلوب الثانى : الدلالة على التعدد بما يمكن وصفه «بتعديل الصيغة» أى إلحاق بعض التغيير فى البنية اللفظية للإشارة إلى الحالة العددية المغايرة لحالة الإفراد . وهو الأسلوب الذى يصطلح عليه « بالتثنية والجمع » ، ولا يلجأ إلى هذا الأسلوب - كما أشرنا - إلا حيث كان هناك اتفاق تام بين أفراده ، فى الصفات الشكلية والخصائص الجوهرية جميعا ، فإذا كان ثم اختلاف من أى نوع وجب العدول عن هذا الأسلوب إلى الأسلوب الأول ، وهو العطف بالأداة .

ويأخذ « تعديل الصيغة » لغويا ونحويا شكلين متميزين :

أحدهما : استخدام اللواصق الخلفية للدلالة على التعدد ، ويطرد هذا الشكل فى مواضع ثلاثة هى :

١ – التثنية ، واللاصقة الخلفية الدالة على التعدد فيها تدل فى الوقت نفسه على الموقع الإعرابى ؛ إذ هى مقطع أخير يتكون عند النحاة من « ألف ونون » فى حالة الرفع ، و « ياء ونون » فى حالتى النصب والجر .

٢ – جمع المذكر السالم ، واللاصقة الخلفية الدالة على التعدد فيه تدل فى الوقت نفسه – أيضا – على الموقع الإعرابى ؛ إذ هى مقطع أخير مكون من « واو ونون » فى حالة الرفع ، و « ياء ونون » فى حالتى النصب والجر .

٣ – جمع المؤنث السالم ، ولاصقته الخلفية الدالة على التعدد مكونة من « ألف وتاء » تزيدان على بنية المفرد الأساسية .

والثانى : إجراء ما يمكن وصفه « بتغيير البنية اللفظية » للدلالة على التعدد ، ويطرد هذا الشكل فى موضعين :

١ – جمع التكسير .

٢ – جمع الجمع .

ثالثا : أن التقسيم الكمّى الثلاثى : إفرادا ، وتثنية ، وجمعا ، مطرد فى نوعى الكلمة : الأسماء والأفعال ، مع بعض الاستثناءات فيهما على النحو الآتى :

١ – فى الأسماء ، يطرد التقسيم الكمى الثلاثى فى المشتقات والأسماء الجامدة والأسماء المبهمة فيما عدا :

(أ) بعض مجموعات محدودة العدد لا يطرد فيها رعاية الدلالة الكمية ، ومن ثم تأخذ شكل المفرد فى حين تدل على غيره ، كما قد تأخذ صورة غير

المفرد فى حين تكون دلالتها مفردة . وقد وردت فى كتب اللغة نماذج من هذه المأثورات فى حاجة إلى التحليل ، بغية استخلاص الأسباب التى نأت بها عن مراعاة الأسس المطردة للتفرقة الكمية لغويا : لفظا ودلالة ، إذ اتصف لفظها بمخالفته عدديا لدلالتها (١) .

(ب) فى الضمائر ، يطرد التقسيم الكمىّ الثلاثى فى ضمائر الخطاب والغيبة جميعا ، أيا كانت صيغتها : متصلة أو منفصلة ، فى حالة رفع أو فى غيرها . وأما ضمائر التكلم فإنها تخلو من ضمائر التثنية ، فليس فيها إلا تقسيم ثنائى : للمفرد ، ولما فوق المفرد من مثنى أو جمع ، وبذلك توافق ضمائر التكلم فى العربية التقسيم المنطقى للعدد فى الطبيعة والمجتمع ، كما تتسق مع التقسيم اللغوى له فى عدد كبير من اللغات الهندية الأوربية .

٣ — فى الأفعال ، يطرد التمييز بين الصيغ التى تسند إلى ضمائر المفرد والمثنى والجمع المتصلة بوساطة هذه الضمائر ذاتها ، أما إذا كانت الأفعال مسندة إلى الضمائر المنفصلة ، أو الأسماء الظاهرة ، فإنها تخلو من الإشارة إلى الدلالة العددية اكتفاء بدلالة الاسم الظاهر عليها .

رابعاً : أنّ الكلمات المحايدة لغويا ، تلك التى يصطلح عليها فى التراث النحوى بأسماء الأفعال ، والحروف ، لا مجال فيها للتقسيم الكمى بحال .

* * *

(١) انظر مثلا : المزهر ، للسيوطى — ١٩٤ — ٢٠٤ ، حيث يعقد أبوابا يذكر فيها : « الألفاظ التى وردت مثناة » ، و « المثنى الذى لا يعرف له واحد » ، و « الجموع التى لا يعرف لها واحد » و « الألفاظ التى معناها الجمع ولا واحد لها من لفظها » وقريب من هذا ما عقده لذكر « ما يفرد ويثنى ولا يجمع » ، و « ما يفرد ويجمع ولا يثنى » .

- ٤ -

التقسيم بحسب الرتبة أو الترتيب

لا سبيل إلى تكوين الجمل دون أن يراعى فى هذا التكوين التزام ترتيب من نوع ما للوحدات الداخلة فيه ، فالترتيب إذاً ضرورة لغوية إذا صح هذا التعبير ، « فلا يستطيع أى تركيب لغوى أداء ما يقصد به من التعبير عن الأفكار الذهنية أو العلاقات الاجتماعية بدون التزام ترتيب معين يشمل صيغ هذا التركيب ومفرداته كلها ، وهو ترتيب داخلى أولا : إذ يؤلف الأصوات فى الصيغ والمفردات بحيث تعبر عن الدلالات المقصودة تعبيرا دقيقا ، ثم ترتيب بين الصيغ والمفردات ذاتها : ينظم بينها وينسق صلاتها ، وبدون هذا التأليف للأصوات تفقد الصيغ معانيها المقصودة فلا يحقق التركيب غايته ، ومن غير هذا التنظيم بين الصيغ والمفردات يضطرب التركيب اللغوى ويصبح جمجمة بألفاظ لا رابط بينها ولا اتصال »(١) .

والتأليف بين الأصوات فى الصيغ أو المفردات عمل صرفى بحت ؛ إذ إنه محدود بنطاق البنية المفردة ومن ثم لا يعنى به كثيرا إلا الباحث الصرفى الذى يتوفر على دراسة هذه البنية والعوامل المؤثرة فى تكوينها وتشكيلها ، وهكذا يتجاوز البحث النحوى هذا النمط من الترتيب «الداخلى» فى المفردات إلى تناول الضوابط التى تحدد مراتب الكلمات فى إطار الجملة

(١) انظر : الظواهر اللغوية فى التراث النحوى ٢١٨ — ٢١٩ .

العربية . وتحليل الاتجاهات العامة فى التراث النحوى للوقوف على هذه الضوابط يسلم إلى القول بأن النحويين العرب قد تصوروا أن ترتيب الكلمات فى الجملة العربية نتاج مؤثرات ثلاثة ، هى :(١)

١ — التأثير فى المضمون .

٢ — العمل .

٣ — الترابط بين الصيغ .

وسنعرض — فى إيجاز شديد — لدور كل مؤثر من هذه المؤثرات الثلاثة فى ترتيب الكلمات والمفردات فى إطار الجملة العربية .

أولا : التأثير فى المضمون :

يقصد النحاة بالتأثير فى مضمون الجملة « كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر فى مضمونه وإن كان حرفا » ، وحكمه هو التصدر ، فيجب أن يكون فى صدر الجملة « كحروف النفى ، والتنبيه ، والاستفهام، والتحضيض، وإن وأخواتها ، وغير ذلك »(٢) كما قال الرضى ، وقريب منه ما ذكره ابن الحاجب فى أماليه من أن « سبيل العرب تجعل صدر الكلام كل شىء دل على قسم من أقسام الكلام ، كالاستفهام ، والنفى ، والتحضيض ، وإن وأخواتها »(٣) . وليس بين الرجلين خلاف ؛ فإن الأدوات التى يجب تصدرها تفيد بعض ما يفيده التركيب بجملته ، كما أنها — فى الوقت نفسه — تغير من مضمونه بما تضيفه إليه من معنى جديد .

والكلمات التى يجب أن تتصدر الجملة — تطبيقا لهذا المؤثر — قد

---

(١) المصدر السابق ٢٢١ وما بعدها .
(٢) انظر : الأشباه والنظائر ٢١٧/١ .
(٣) المصدر السابق ٢١٨/١

تكون عاملة ، وقد لا تكون ، وسواء عملت أم لم تعمل فإن صدارتها للجملة أمر لازم ، لأن هذه الصدارة ليست مستمدة من العمل ، وإنما عتمدة عن تأثيرها فى المضمون .

والكلمات التى يجب أن تتقدم عند النحاة — وفقا لهذا المؤثر — هى التى تفيد : النفى ، أو النهى ، أو التنبيه ، أو الاستفهام ، أو التحضيض أو التأكيد ، أو الشرط ، أو التعجب ، أو التكثير . بيدأن هذه الكلمات تنقسم إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى : يجب أن تتصدر كافة أنواع الجملة العربية ، سواء أكانت بسيطة أم مركبة ، صغرى أم كبرى ، وهى الكلمات التى تفيد : الشرط ، أو الاستفهام ، أو التكثير ، أو التنبيه . ويقتضى ذلك عند النحاة أمرين :

١ — عدم ارتباط الكلمات المتصدرة وما يليها فى الجملة بما يسبقها من جمل من حيث العمل ، وإن أجيز وجود ارتباط من حيث المعنى . كالعطف على ما قبلها ، أو القسم بالواو ، ونحوها .

٢ — عدم تقدم ما يقع فى حيز الجمل التى تليها عليها ، سواء أكان ظرفا من أطراف الجملة أم كان متعلقا بأحد أطرافها .

المجموعة الثانية : يجب أن تتصدر الجمل غير الكبرى وحدها ، أى الجمل البسيطة أو الصغرى ، وذلك بقية الأدوات التى تؤثر فى المضمون غير المجموعة السابقة ، كالتى تفيد: النفى، أو النهى، أو التوكيد ، أو التعجب، ولا تستلزم هذه الأدوات فصل ما قبلها تركيبا عما بعدها ، ومن ثم جاز أن يعمل ما قبلها فيما بعدها ، وصح بذلك أن تقع حشوا فى إطار الجملة

الكبرى ، وهكذا لا يتطلب التصدر — بهذا المعنى — إلا « عدم جواز تقدم ما يقع فى حيز الجملة التى تتصدرها عليها » .

ويرى النحويون أن الكلمات التى من النوع الأول إذا اجتمعت مع الكلمات التى من النوع الثانى ، فإنه يجب أن تتقدم الأولى على الثانية ، وهكذا إذا اجتمع أدوات تفيد النفى أو النهى مثلا مع أخرى تفيد الاستفهام أو الشرط أو التنبيه أو التكثير وجب تأخر أداة النفى أو النهى عنها ، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم :[1]

ألا لا يجهلن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا

وقوله تعالى :[2] « وكأين من دابة لا تحمل رزقها » .

وقول لبيد :[3]

فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الأوائل

وقول علقمة بن عبدة :[4]

هل ما علمت وما استودعت مكتوم

إذ حبلها إذ نأتك اليوم مصروم

« ففى الشاهد الأول اجتمع النهى — وهو شقيق النفى — مع أداة التنبيه فتقدمت الأداة ، وفى الثانى اجتمع مع (كأين) الدالة على التكثير

---

(١) شرح القصائد العشر للتبريزى ١٢٨ .

(٢) من الآية (٦٠) من سورة العنكبوت .

(٣) انظر : همع الهوامع ٢/٥٩ ، والدرر اللوامع ٢/٥ — ١٦ ، والشعر والشعراء .

(٤) انظر : ديوانه ٤٣ ، وهو المشهور بعلقمة الفحل ، تمييزا له — فى أوجه الأقوال — عن علقمة بن سهل الملقب بالخصى .

فتقدمت أداة التكثير ، وفى الثالث اجتمع مع أداة الشرط فتقدم الشرط، وفى الرابع اجتمع مع أداة الاستفهام فتقدم الاستفهام ». (١)

ثانياً : العمل :

العمل هو المؤثر الثانى فى ترتيب الجملة عند النحاة ، والأصل — عندهم — أن يتقدم العامل على المعمول(٢) ، بيد أن العوامل تختلف فيما بينها وتتعدد مراتبها وتتفاوت درجاتها ، ومن ثم تختلف علاقاتها بمعمولاتها، ويؤثر كل ذلك فى الترتيب الذى ينبغى أن تخضع له الجملة .

ومحور الاختلاف بين العوامل تعدد مستوياتها قوة وضعفا ، ولهذا الاختلاف فى القوة والضعف اعتبارات ، أهمها : (٣)

١ — مدى أصالة العامل فى العمل أو عدم أصالته فيه . والعامل الأصيل يتسم بالقوة ، ومن ثم أكثر قدرة على التصرف فى المعمول ، بخلاف العامل على غير سبيل الأصالة ، فإنه ليس له قدرة على التصرف فى

---

(١) انظر : الظواهر اللغوية فى التراث النحوى ٢٥٠ .

(٢) انظر : الأشباه والنظائر ١/٢٤٩ ، حيث يقرر السيوطى صراحة أن « مرتبة العامل أن يكون مقدما على المعمول ، ويناقش الاعتراض الذى يفترضه ″وخلاصته أن تقرير هذه الحقيقة يخالف ما هو معلوم من عدم جواز تقدم العامل فى أسماء الشرط وأسماء الاستفهام ، فينقل ردا على ذلك قول ابن عصفور : « إن أسماء الشرط تضمنت معنى «إن» وأسماء الاستفهام تضمنت معنى «الهمزة» ، فالأصل فى : من ضربت؟ أمن ضربت ثم حذفت الهمزة فى اللفظ وتضمن الاسم معناها ، وإذا كان الأصل كذلك فتقديم الشرط والاستفهام عليهما سائغ بالنظر إلى الأصل ، وإنما امتنع تقديمه عليهما فى اللفظ لعارض ، وهو تضمن الاسم معنى الشرط والاستفهام » .

والحق أن هذا الموضوع ينبغى أن يعالج فى إطار آخر ، هو ضوابط الترتيب عند اجتماع أكثر من مؤثر من المؤثرات فيه : كالتأثير فى المضمون ، والعمل ، وجلى أن أهم المؤثرات وأكثرها رعاية التأثير فى المضمون ، ومن ثم وجب تقديم كلماته على غيرها بغض النظر عن كونها عاملة أو معمولة .

(٣) انظر : الظواهر اللغوية فى التراث النحوى ٢٥١ وما بعدها .

معموله ، ولهذا لا يتقدم أخبار (إن) وأخواتها عليها ، ولا المجرور والمنصوب والمجزوم على الجار والناصب والجازم ، ولا الحال على عامله الضعيف غير الفعل المتصرف وشبهه كاسم الإشارة ، وليت ولعل وكأن كالحروف المتضمنة معنى الاستقرار ، ولا التمييز على عامله الجامد إجماعا ، ولا معمول المصدر ، وفعل التعجب ، واسم الفعل » (١).

٢ — مدى ما يتسم به العامل من تصرف أو جمود ، فالعامل المتصرف أقوى من الجامد ، ولهذا يتصرف في معموله صورا من التصرف لا تباح للعامل الجامد ، ولذلك تأثيره في الترتيب ؛ إذ يلزم الترتيب مع العامل الجامد ، أما مع العامل المتصرف فلا يلزم إلا إذا كان ثمة سبب آخر غير العمل . وصور الخروج على الترتيب كثيرة ، منها : تقديم المعمول على العامل ، أو حذف المعمول ، أو الفصل بينهما — بين العامل والمعمول — بأجنبي ، أو الفصل بينهما بغير أجنبي ، ونحو ذلك .

٣ — نوع العامل ، وهل هو لفظي أو معنوي . ومن المقرر عند النحاة أن العامل اللفظي عامة أقوى من العامل المعنوي عامة ، ولهذا كان الترتيب بين العوامل المعنوية ومعمولاتها لازما .

٤ — موقع العامل ، إذ العامل المتقدم أقوى من العامل المتأخر ، ولهذا لا يتأخر عن معموله مع بقاء عمله إلا العامل القوي . ثم إن العامل القوي يضعف إذا تأخر عن معموله ويفقد كثيرا من قوته مما يحتاج معه — عند النحاة — إلى ما يقويه .

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر ١/٢٤٩ — ٢٥٠ .

ثالثا : الترابط بين الصيغ :

يقصد بالترابط بين الصيغ تلك العلاقة الخاصة التى تربط بين أنماط معينة من الكلمات بعضها وبعض ، بحيث إذا وجد بعضها وجب وجود ما ترتبط به ، كما وجب وجود نظام خاص يحكم العلاقة بينهما .

وأهم الأنماط من الكلمات التى ترتبط بعلاقة خاصة بغيرها أربعة ، هى :

١ ــ الصلة والموصول .
٢ ــ الصفة والموصوف .
٣ ــ المضاف والمضاف إليه .
٤ ــ الجار الحرفى ومجروره .

فهى جميعا متلازمة ، بحيث إذا وجد أولها وجب وجود ثانيها ، كما وجب أيضا التزام الترتيب بينهما . وقد جمع السيوطى هذه الأنماط معنونا لها بقوله : « ما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه كما لا يتقدم بعض حروف الكلمة عليها »(١) . ناقلا قول أبى الحسن بن أبى الربيع فى شرحه للإيضاح : « خمسة أشياء هى بمنزلة شىء واحد : الجار والمجرور كالشىء الواحد ، والمضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد ، والفعل والفاعل كالشىء الواحد ، والصفة والموصوف كالشىء الواحد ، والصلة والموصول كالشىء الواحد »(٢) . وجلىّ أن ذكر « الفعل والفاعل » بين هذه الكلمات التى ترتبط معاً بعلاقات خاصة أمر لا يستند إلى الواقع اللغوى ، أو التقنين النحوى ، بقدر ما يعتمد على تصور شخصى ليس له ــ فى الحقيقة ــ من سند موضوعى .

(١) المصدر السابق ١/٢٧٨ .
(٢) المصدر نفسه ، وانظر تحليلنا لهذا الموضوع في : الظواهر اللغوية فى التراث النحوى ٣٠٦ ــ ٣٠٨ .

نخلص من هذا العرض لضوابط الترتيب فى الجملة العربية إلى أن الكلمات تنقسم بحسب رتبتها فيها إلى قسمين أساسيين :

الأول : كلمات واجبة الترتيب فى الجملة .

والثانى : كلمات جائزة الترتيب فيها .

ولوجوب الترتيب فى الجملة صورتان : إذ يشمل كلا من « التقدم » و « التأخر » . وهكذا تستطيع أن تضع فى إطار النوع الأول من الكلمات تلك التى يجب أن تتقدم على غيرها وتلك التى يجب أن تتأخر عن سواها . أما الكلمات الجائزة الترتيب فى الجملة فإنها — نحويا — يصح أن تتقدم على غيرها أو تتأخر عنه ، إذ لا يوجد سبب نحوى يلزمها حالة منهما ، بيد أنه ينبغى أن تلحظ أن جواز الترتيب لا يعنى تساوى المعنى المستفاد من الكلمات فى الجملة فى حالتى التقدم والتأخر ؛ إذ إن المعنى — بالضرورة — يختلف ، فالجواز — نحويا — مرتبط بإغفال الظروف المحيطة بالموقف اللغوى ، أما مع رعاية هذه الظروف فإن من الثابت أن التقدم يفيد معنى مغايرا لما يفيده التأخر . وإذاً فإنهما - بالضرورة - لا يستويان .

* * *

التقسيم بحسب التعيين

هذا التقسيم خاص عند النحويين بالأسماء وحدها دون غيرها من أنواع الكلمات العربية ، ومحور هذا التقسيم مدى قدرة الاسم على أن تنقل إلى الذهن صورة محددة العلاقات واضحة التفصيلات ، بحيث إذا أطلق انصرف إلى شيء بعينه أو شخص بذاته لا ينطلق إلا به ، ولا يشير إلا إليه ، ولا يدل إلا عليه . ومن ثم يعين تمام التعيين مسماه ويجلو غاية الجلاء معناه . والاتجاه الشائع فى التراث النحوى تقسيم الأسماء — من هذا المنطلق — إلى قسمين ، هما : النكرات ، والمعارف[1] .

— أما « النكرة » فلفظ « يدل على مفرد شائع فى نطاق جنسه » ، نحو : رجل ، وكتاب ؛ فإنك سوف تلحظ أن الكلمة تطلق على « فرد » من بين أفراد عديدين ، قد يبلغون الآلاف وقد يتجاوزونها إلى الملايين أو البلايين .

---

(١) فى التراث النحوى ما يشير إلى أن ثمة تقسيما ثلاثيا للأسماء من حيث التعيين ، إذ تنقسم إلى : نكرات ، ومبهمات ، ومعارف . فيضيف بذلك إلى « المعرفة » ، و« النكرة » « المبهم » ، وهو نوع من الأسماء بين بين فى دلالته على مسماه تعيينا؛ إذ لا يشارك النكرة فى دلالتها على مفرد شائع فى نطاق الجنس ، ولا يشابه المعرفة في تعيينها لمدلول بعينه لا يقبل القسمة ولا الاشتراك ، بيد أن هذا الاتجاه محدود القيمة فى التراث ، وإن كان أكثر صوابا — فى الحقيقة — مما يشيع فيه . وهو في حاجة إلى دراسة جادة عساها تحدد أبعاده وتجلو مقوماته ، انظر مثلا : المرتجل ٣٠١—٣١١ .

وعلامة النكرة – عند النحاة – صلاحيتها لقبول أداة التعريف « أل » شريطة أن تؤثر فيها التعريف ، أو وقوعها موقع ما يقبل هذه الأداة المؤثرة ، كما فى نحو : رجل ، وكتاب أيضا ، فإن كل لفظ منهما يمكن أن يقبل « أل » المعرفة ؛ إذ تقول : الرجل ، والكتاب ، فيصلح كل منهما لقبول « أل » ، وحين يقبلها تتأثر دلالته بحيث تدل على واحد بعينه لايختلط بغيره بدلا من دلالته قبل دخول « أل » على أى واحد فى نطاق الجنس . وهكذا تحدد معنى اللفظ وتعينت دلالته بدخول « أل » المعرفة .

ومثال ما يقع موقع ما يقبل « أل » كلمة « ذو » بمعنى « صاحب » مثل : ينفع ذو عقل غيره ، فى حين يضر ذو جهل نفسه ، فإن كلمة « ذو » فى المثالين نكرة ؛ لأنها وقعت موقع « صاحب » وهذه الأخيرة تقبل التعريف بـ « أل » . ونحو ذلك – أيضا – كلمة « ذات » بمعنى « صاحبة » ، كما لو قلت : يغنى ذات عقل عقلها ، فإن كلمة « ذات » قد وقعت موقع « صاحبة » وهى تقبل التعريف بـ « أل » .

و « المعرفة » عكس النكرة ، وهى لفظ « يدل على واحد بعينه لا يختلط بغيره » ؛ كما فى نحو قولك : قدم الوالد من السفر ؛ فإن لفظ « الوالد » دل على أن القادم هو هذا الإنسان بعينه لا أى واحد ممن يصدق عليهم لفظ « والد » ، وهم كثيرون فى المجتمع والطبيعة أيضاً .

وعلامة المعرفة عكس علامة النكرة ، وهى عدم صلاحية الكلمة لقبول « أل » المعرفة مطلقا ، سواء لم تقبلها قط ، أم قبلتها دون أن تتأثر دلالتها بها ، ومثال الكلمات التى لا تقبلها بحال : أنا ، وأنت ، وهذا الرجل ، ونحو ذلك من كلمات ، ومثال ما قد يقبلها دون أن تتأثر دلالتها : على ، وعباس ، وحسن ، وحسين ؛ فإن كلا منها قد يقبل – فى بعض البيئات اللغوية – « أل » لتزيين اللفظ وتحسينه ، فيقال – مثلا – العلى ، والعباس ،

والحسن ، والحسين ، ولكن كلا منها لم تستفد شيئا من دخول « أل » عليها من حيث المعنى ، فإن دلالتها محددة قبلها ، وكل ما أفادته « أل » فى مثل هذه الكلمات هو تزيين اللفظ وتجميله جرسا وإيقاعا .

ويرى النحويون أن الأصل فى الكلمات التنكير[1] . ومن ثم كانت النكرات عندهم غير محصورة ، أما المعارف فإنها – باعتبارها استثناء من الأصل – محصورة فى الأنواع الآتية :

١ – الضمير .

٢ – العلم .

٣ – اسم الإشارة .

٤ – اسم الموصول .

٥ – المعرف بـ (أل) .

٦ – المضاف إلى واحد من الأمور الخمسة السابقة .

---

(١) يقول ابن الخشاب فى « المرتجل » : « المعرفة هى كل اسم خص الواحد من جنسه ، والنكرة كل اسم صلح لكل واحد من جنسه على حد البدل ، أى يصلح لذا ثم يصلح لذا إن أطلق عليه ، والنكرة هى الأصل عند أهل العربية وغيرهم ، والمعرفة ثانية لها وفرع عليها » انظر : المرتجل ٢٢٧ .

ويستدل على أصالة النكره ، وفرعية المعرفة بقوله : « ألا ترى أن الإنسان قبل أن يولد يسمى جنينا ، ثم يولد فيقال له : ذكر أو أنثى ، ويقال له مع ذلك : إنسان ، ثم بعد ولادته وإطلاق هذا الاسم الشائع فى جنسه من الذكور والأناث وهو إنسان تطرأ عليه الأعلام والكنى والألقاب ، فيقال : زيد أو عمرو ، وأبو على وأبو الحسن ، واسم انسان مع ذلك لازم له ، متى جهل اسم العلم أو كنيته أو لقبه ، فيقال : إنسان من شأنه كيت وكيت »

انظر : المرتجل ٣١٢ .

كذلك يرون أن هذه المعارف تنقسم إلى مجموعتين : الأولى تضم الأنواع الخمسة الأول ، والثانية لا تتناول إلا النوع الأخير فحسب . والفارق الأساسى بين المجموعتين – كما يقررون – يدور حول مدى القدرة على إفادة التعريف لغير النوع نفسه ، فإن المجموعة الأولى تفيد غيرها – مما يضاف إليها التعريف ، فى حين لا تفيد المجموعة الثانية غيرها تعريفا .

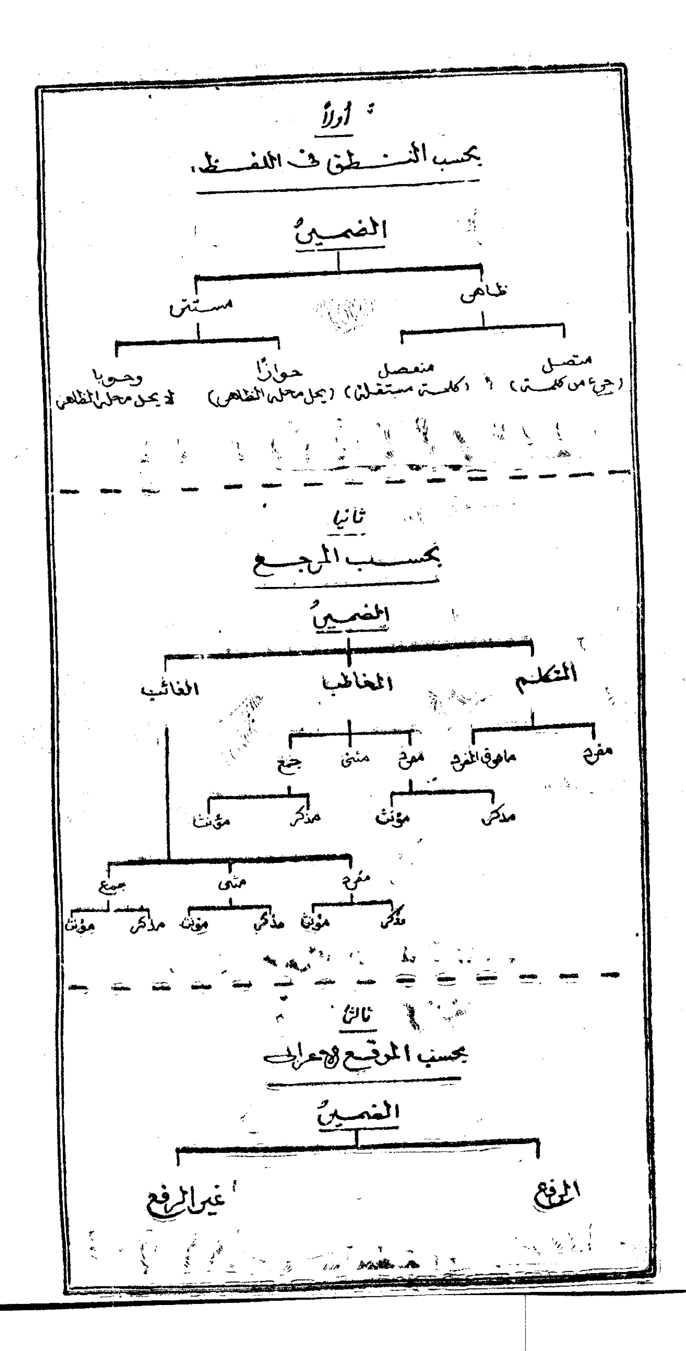
وسنعرض – بإيجاز – لكل نوع من هذه الأنواع كما ورد فيما شاع فى التراث النحوى :

* * *

أولا : الضمير

الضمير عند النحاة : ما دل على متكلم ، مثل : أنا ونحن ، أو مخاطب مثل : أنت وأنتم ، أو غيبة مثل : هو وهى وهم .

وللضمير تقسيمات عديدة أهمها :


أولاً
بحسب النطق في اللفظ
الضمير
ظاهر
مستتر
متصل
(جزء من كلمة)
منفصل
(كلمة مستقلة)
جوازًا
(يحل محله الظاهر)
وجوبًا
لا يحل محله الظاهر
ثانيا
بحسب المرجع
الضمير
المتكلم
المخاطب
الغائب
مفرد
ما فوق المفرد
مفرد
مثنى
جمع
مذكر
مؤنث
مذكر
مؤنث
مفرد
مثنى
جمع
مذكر
مؤنث
مذكر
مؤنث
مذكر
مؤنث
ثالثا
بحسب الموقع الإعرابي
الضمير
الرفع
غير الرفع

ينقسم الضمير – بحسب وجوده فى اللفظ – إلى مستتر وبارز ، والضمير المستتر هو مالاينطق به ، أى « ما ليس له فى اللفظ وجود » .

أما الضمير البارز فهو ما ينطق به . أى « ما له وجود فى الكلام » .

والضمير المستتر إما أن يكون واجب الاستتار أو جائز الاستتار ، لأنه إما أن يجوز أن يحل محله الاسم الظاهر وإما أن يمتنع ، فإذا جاز أن يحل محله الاسم الظاهر كان جائز الاستتار ، وإذا امتنع أن يحل محله الاسم الظاهر كان واجب الاستتار

ومواضع الضمير المستتر وجوباً أربعة . هى [1] :

١ – فى فعل الأمر للمخاطب المفرد المذكر ، نحو : اذكر ، والتقدير أنت .

٢ – فى الفعل المضارع المبدوء بالهمزة ، مثل : أفهم ، والتقدير : أنا .

٣ – فى الفعل المضارع المبدوء بالنون ، مثل : نعمل ، والتقدير : نحن .

٤ – فى الفعل المضارع المبدوء بالتاء المسند إلى المخاطب المفرد المذكر ، مثل : تجلس ، والتقدير : أنت .

وأما الضمير المستتر جوازا فنحو : محمد يفهم الدرس ، والتقدير : يفهم هو ، وإنما كان جائز الاستتار لأنه يجوز أن يحل الاسم الظاهر

---

(١) همع الهوامع ١/٦١ ، شرح التصريح ١/١٠٠ .

محل هذا الضمير . فيقال : محمد يفهم صديقه . ونحو : هند تكتب رسالتها ، والتقدير تكتب هى . وذلك لجواز حلول الاسم الظاهر محل هذا الضمير فيقال : هند تكتب صاحبتها .

— والضمير البارز — وهو « ماله وجود فى اللفظ » ينقسم إلى قسمين أيضاً ، لأنه إما أن يكون كلمة مستقلة ، أو جزء كلمة ، وقد وضع لهما النحاة اصطلاحى : « الضمير المتصل » و « الضمير المنفصل » . فالضمير المتصل هو ما لا يقع فى ابتداء الكلام ولا يقع بعد إلا فى النثر ؛ إذ إنه ليس كلمة مستقلة بل جزء من كلمة . والمنفصل ما يمكن وقوعه فى ابتداء الكلام ويصح وقوعه بعد إلا فى الشعر والنثر جميعا لأنه كلمة مستقلة .

والضمائر المنفصلة هى :

	فى حالة الرفع	فى غير الرفع
للمتكلم	أنا	إياى
	نحن	إيانا
للخطاب	أنتَ (بفتح التاء)	إياكَ (بفتح الكاف)
	أنتِ (بكسر التاء)	إياكِ (بكسر الكاف)
	أنتما	إياكما
	أنتم	إياكم
	أنتن	إياكن

	في حالة الرفع	في غير الرفع
للغيبة	هو	إياه
	هى	إياها
	هما	إياهما
	هم	إياهم
	هن	إياهن

والضمائر المتصلة ، هى :

(ا) فى حالة الرفع : «ولا تتصل إلا بالأفعال»

	متصلة بماض	متصلة بمضارع	متصلة بأمر
للمتكلم	جلستُ (بضم التاء)	أجلس (أنا مستتر)	
	جلسنا	نجلس (نحن مستتر)	
للخطاب	جلستَ (بفتح التاء)	تجلس (أنت مستتر)	اجلس
	جلستِ (بكسر التاء)	تجلسين	اجلسى
	جلستما	تجلسان	اجلسا
	جلستم	تجلسون	اجلسوا
	جلستن	تجلسن	اجلسن
للغيبة	جلس (هو مستتر)	يجلس (هو مستتر)	
	جلست (هى مستتر)	تجلس (هى مستتر)	
	جلسا	يجلسان	
	جلستا	تجلسان	
	جلسوا	يجلسون	
	جلسن	يجلسن	

(ب) فى غير حالة الرفع «وتتصل بكل أنواع الكلمات»

	متصلة بماض	بمضارع	بأمر	باسم	بحرف
التكلم	أكرمنى	يكرمنى	أكرمنى	كتابى	لى لكنى
	أكرمنا	يكرمنا	أكرمنا	كتابنا	لنا لكنا
الخطاب	أكرمكَ (بفتح الكاف)	يكرمكَ (بفتح الكاف)		كتابكَ (بفتح الكاف)	لكَ (بفتح الكاف) لكنكَ
	أكرمكِ (بكسر الكاف)	يكرمكِ (بكسر الكاف)		كتابكِ (بكسر الكاف)	لكِ (بكسر الكاف) لكنكِ
	أكرمكما	يكرمكما		كتابكما	لكما لكنكما
	أكرمكم	يكرمكم		كتابكم	لكم لكنكم
	أكرمكن	يكرمكن		كتابكن	لكن لكنكن
الغيبة	أكرمه	يكرمه	أكرمه	كتابه	له لكنه
	أكرمها	يكرمها	أكرمها	كتابها	لها لكنها
	أكرمهما	يكرمهما	أكرمهما	كتابهما	لهما لكنهما
	أكرمهم	يكرمهم	أكرمهم	كتابهم	لهم لكنهم
	أكرمهن	يكرمهن	أكرمهن	كتابهن	لهن لكنهن

وبتأمل هذه القوائم يلحظ ما يلى :

١ - أنه لا يوجد ضمير للدلالة على التثنية فى حالة التكلم مطلقا ، أى سواء أكان الضمير متصلا أم منفصلا ، للرفع أو لغيره ، ويستخدم بدلا منه ضمير الجمع .

٢ - أنه لا تفرقة فى حالة التكلم بين المذكر والمؤنث مطلقا ، أى سواء أكان مفرداً أم جمعاً ، للرفع أو لغيره .

٣ - أن ضمائر الخطاب تشتمل على صيغ معينة للدلالة على التثنية . كما تفرق بين المذكر والمؤنث ، إلا مع ضمير المثنى فلا تفرقة فيه بين المذكر والمؤنث ، وتستعمل صيغة واحدة لهما .

٤ - أن ضمائر الغيبة تشتمل على صيغ معينة للدلالة على التثنية . كما تفرق بين المذكر والمؤنث ، إلا مواضع محدودة .

٥ - من الضمائر المتصلة ما يختص بحالة إعرابية ، ومنها ما تتعدد أحواله :

(أ) فثمة ضمائر تختص بحالة الرفع ، وهى (ت) التكلم ، و (ى) المخاطبة ، و(ا) الاثنين ، و(و) الجماعة ، و(ن) النسوة .

(ب) وثمة ضمائر تشترك بين النصب ، والجر ، وهى : (ى) للمتكلم المفرد ، و (ك) لخطاب المفرد ، (ه) للغائب .

(حـ) وثمة ضمير يشترك بين الرفع والنصب والجر ، هو (نا) المتكلمين .

* * *

وقد وضع النحاة عددا من القواعد المنظمة لاستخدام الضمائر فى

التراكيب اللغوية ، أبرزها ما يأتى :

أولا : فى كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى الضمير المنفصل إلا فى مواضع محددة يجب فيها انفصال الضمير أو يجوز .

(أ) فيجب انفصال الضمير فى المواضع الخمس التالية :

١ — ضمير غير الرفع إذا كان مقدما على الفعل لإفادة القصر مثل: (إياك نعبد).

٢ — ضمير غير الرفع إذا وقع بعد (إلا) لإفادة القصر، مثل : (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه)[1].

٣ — ضمير غير الرفع إذا كان معطوفا على المفعول به الظاهر ، مثل : (أكرمْ الناجح وإياكَ) .

٤ — ضمير الرفع إذا وقع فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور، مثل:

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما ... يُرجَّى الفتى كيما يضر وينفع

٥ — إذا اجتمع ضميران غير مرفوعين متحدى الرتبة وجب فصل أحدهما ، مثل : أعطيتنى إياىَ ، وأعطيته إياه ، أعطيتك إياك .

(ب) ويجوز اتصال الضمير وانفصاله فى المواضع الثلاث التالية :

١ — فى خبر كان وأخواتها إذا وقع ضميرا ، مثل : المجتهد كنته ، وكنت إياه.

---

(١) من الآية (٢٣) من سورة الإسراء .

٢ - فى الفعل المتعدى إلى مفعولين الثانى منهما فى الأصل خبر ، مثل: المجد ظننتكه ، و : ظننتك إياه .

٣ - فى الفعل المتعدى إلى مفعولين الثانى منهما ليس خبرا فى الأصل مثل : الكتاب أعطيتكه ، أعطيتك إياه .

ثانيا : أن ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب ، وأن ضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب ، فإذا اجتمع ضميران منصوبان متصلان أحدهما أخص من الآخر ، وجب تقديم الأخص منهما : مثل : الكتابُ أعطيتكه ، والقلم أعطيتنيه ، بتقديم الكاف فى المثال الأول على الهاء ، لأن الكاف ضمير المخاطب ، والهاء ضمير الغائب . وبتقديم الياء فى المثال الثانى على الهاء ، لأن الياء ضمير المتكلم والهاء ضمير الغائب .

ثالثا : يجب كسر ما قبل ياء المتكلم ، ولذلك إذا اتصل بالفعل[1]

---

(١) حذفت نون الوقاية شذوذاً مع ليس ؛ كما اختلف فى لزومها فى فعل التعجب . ومن النحاة من أجاز حذفها معه ، فيقول : ما أفقرنى إلى عفو الله، وما أحوجنى إلى العمل الجاد . ويقول : ما أفقرى ، وما أحوجى .

أما بالنسبة للحروف فإن فيها تفصيلا :

(ا) مع (إن) و (أن) و (كأن) و (لكن) ، يجوز اتصال نون الوقاية لتفصل بينها وبين ضمير المتكلم المفرد ويجوز عدم اتصالها ، فيقال إنى ، وأننى ... الخ .

(ب) مع (ليت) ، يكثر ذكر نون الوقاية لتفصل التاء عن ياء المتكلم ويشذ حذفها ، فيقال : ليتنى .

(ج) مع (لعل) يكثر حذف نون الوقاية ويشذ وجودها . فيقال : لعلى .

(د) فى (من) و (عن) يجب اتصال نون الوقاية ويشذ حذفها ، فيقال : منى وعنى .

(ه) فى (قد) و(قط) يكثر اتصال نون الوقاية ويقل حذفها . فيقال : قدنى وقطنى .

ياء المتكلم وجب أن تلحقه نون تسمى « نون الوقاية » ؛ لأنها تقى الفعل من الكسر ، مثل : أكرمنى ، ويكرمنى ، وأكرمنى .

ثانياً : العلم

ثانى المعارف هو العلم ، وهو اسم وضع للدلالة على شيء بعينه لا يشترك معه غيره . فهو يعين مسماه تعيينا مطلقا ، بحيث لا يقبل فيه اشتراكا ولا تقسيما ، ولا يحتاج فى هذا التعيين إلى شيء آخر غير اللفظ نفسه . نحو : « محمد » و« نجوى » طالبان فى « دار العلوم » «بالقاهرة» ، فإن كلا من : محمد ، ونجوى ، ودار العلوم ، والقاهرة ، أعلام تدل على مسمياتها دون حاجة إلى شيء خارجى .

وبهذا التصور للعلم تخرج النكرة ؛ لأنها لا تعين مسمياتها ، ويخرج غير العلم من أنواع المعارف ؛ لأنها وإن عينت مسمياتها إنما تعينها تعيينا مقيدا بقرينة أخرى غير اللفظ نفسه ، فإن الضمير مثلا يعين مسماه بالتكلم أو الخطاب أو الغيبة ، واسم الإشارة يعين مسماه بالإشارة الخارجية أو الذهنية ، والموصول يعين مسماه بالصلة ، والمعرف بالأداة يعين مسماه بالأداة . وكذلك ما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة ، وما أضيف إلى العلم أيضا ، إذ إنما يتم التعيين بوساطة الإضافة إلى أحد المعارف وليس باللفظ ذاته .

ومقتضى هذا التصور للعلم أنه ينبغى أن تخرج من دائرته ما يصطلح عليه النحويون بعلم الجنس ، وهو نوع من الكلمات تطلق مرادا منها الدلالة على جنس بعينه وليس تعيين شيء أو شخص بذاته[1] ، كما فى إطلاق

(١) انظر : شرح المفصل ٣٥/١ .

لفظ : (أسامة) للدلالة على الأسد ، و (ثعالة) للدلالة على الثعلب ، و (ذؤابة) للدلالة على الذئب ، فإن كل لفظ من هذه الألفاظ لا يعين مسماه فى الحقيقة ، حيث يصلح أن يطلق على كل فرد من أفراد الجنس. وإذا يكون فى الحقيقة نكرة ، ووضعه فى دائرة المعرفة نوع من الخلط الذى لا مسوغ له .

ومن ثم نؤثر الرأى الذى يقصر العلم على الدلالة على أشخاص بأعينها أو أشياء بذواتها ، سواء أكانت عاقلة أم غير عاقلة ، مثل : خالد ، وبشرى ، ومكة ، وطنطا ، وقريش ، وغطفان .

* * *

وللعلم تقسيمات متعددة ، أهمها :

أولا : تقسيمه بحسب الوضع ، وهو يقسم بهذا الاعتبار إلى قسمين :

١ - علم مرتجل . وهو كلمة وضعت للدلالة على شخص أو شيء بذاته من أول الأمر ولم يسبق استخدامها فى التراكيب اللغوية قبل استعمالها علما[١] .

مثل : سعاد ، وزينب ، وبنها ، وطهطا ، وطرابلس ، وبيروت ، ومكة ، وصنعاء . ومثلها ما كان منقولا من لغة أجنبية ، نحو : نيفين ، وجيهان ، وسوسن .

٢ - علم منقول ، وهو كلمة استعملت فى اللغة للدلالة على شيء ما ثم استعيرت للدلالة على شيء بذاته .[٢]

---

(١) انظر : شرح المفصل ٣٢/١ ، فإن لابن يعيش رأيا جديراً بالنظر فى العلم المرتجل .

(٢) ذكر السيوطى نقلا عن صاحب البسيط أن العلم المنقول ينحصر فى ثلاثة عشر نوعا ، ثم قال : « ولا دليل على حصره سوى استقراء كلام العرب » ، انظر : الأشباه والنظائر ٣٨/٢ .

مثل : سعد وعمرو ، إذ هما منقولان عن المصدر .

و : أسد ، وثور ، وقرد ، وحمار ، وكلب ، أعلاما ، منقولة عن أسماء الأشياء الجامدة (١) .

و : فاضل ،وحامد، ومالك، وحاتم ، إذ هي منقولة عن اسم الفاعل ، ومثلها : عائشة ،وفاطمة، ونائلة، وعاتكة .

و : حسن، ووجيه ؛ إذ هما منقولان عن الصفة المشبهة ، ومثلها : سميحة، ونظيرة .

و : علام، وبسام، وفواز ؛ إذ هي منقولة عن أمثلة المبالغة .

و : وأشرف، وأكرم، وأيمن ؛ إذ هي منقولة عن أفعل التفضيل .

و : منصور ، ومحمود، ومسرور ؛ إذ هي منقولة عن اسم المفعول .

و : عمران، وزيدان ، وظبيان ؛ إذ هي منقولة عن المثنى .

و : سعدون ، وحمدون ؛ إذ هما منقولان عن الجمع الصحيح ، ومثلهما : سعادات، وجمالات، والسادات .

و : كلاب، وأنمار ؛ إذ هما منقولان عن جمع التكسير ، ومثلهما : آمال، وأزهار.

و : حسين، وسهيل، وزهير ؛ إذ هي منقولة عن المصغر ، ومثلها : سهيلة ، وأميمة .

و : حنفي ، ويسري ، ومدني ؛ إذ هي منقولة عن النسب ، ومثلها : فتحية ، وسعدية ، ويسرية .

---

(١) ممن يطلق عليهم لفظ (أسد) : أسد بن خزيمة ، و(ثور) قبيلة سفيان الثوري نسبة إلى ثور بن عبد مناة . المرتجل ٢٩٤ وابن يعيش ٢٩/١ .

و . يزيد، ويشكر، ويعمر، وتغلب؛ إذ هي منقولة عن الفعل المضارع.

و شَمَّر ، وخَضَّم ؛ إذ هي منقولة عن الفعل الماضي .

و . جاد الحق وتأبط شراً، وشاب قرناها، وبرق نحره ، وذرّى حباً؛ إذ هي منقولة عن المركب الإسنادى .

ثانيا : تقسيمه بحسب المعنى ، وهو يقسم بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ الاسم ، وهو ما يستخدم للدلالة على مسماه دون أن يكون مبدوءاً بأب ولا بأم ، أو دالا على مدح أو ذم ، فهو يتناول مدلوله مباشرة من غير نظر إلى اعتبارات أخرى ، مثل : أحمد وسعاد ، ودمنهور، ودمياط .

٢ ـ الكُنْية ، وهو ما كان مصدراً بلفظ (أب) أو لفظ (أم)، مثل : أبو بكر ، وأبو عمار ، وأم الخير ، وأم كلثوم .

٣ ـ اللقب ، وهو ما يستخدم للدلالة على المدح أو الذم ، وليس مبدوءاً بأب ولا بأم . مثل : سيف الإسلام ، وزين العابدين، والفاروق ، وأنف الناقة ، وعدو الشعب(أعلاما) .

الترتيب بينها عند اجتماعها :

(أ) إذا اجتمع الاسم مع اللقب ، مثل :

عبد الله زين العابدين .

عمر الفاروق .

أحمد ناصر الدين .

عبد الباسط عدو الشعب .

فالأفصح والأشهر تقديم الاسم على اللقب، كما فى الأمثلة .

- ثم إن كان الاسم واللقب مضافين، أو كان أحدهما مضافا، وجب كون اللقب تابعا للاسم فى إعرابه، على أنه بدل منه أو عطف بيان عليه.

كما فى الأمثلة : الأول والثالث والرابع .

- أما إذا كانا مفردين ، كالمثال الثانى ، فى إعرابه وجهان :

١ - اتباع اللقب للاسم .

٢ - إضافة الإسم إلى اللقب .

ب - إذا اجتمع الاسم مع الكنية جاز تقديم الكنية على الاسم كما فى قول الشاعر [1]:

أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر

وجاز تقديم الاسم وتأخير الكنية كما فى قول الشاعر [2] :

وما اهتز عرش الله من أجل هالك سمعنا به إلا لسعد أبى عمرو

جـ - إذا اجتمع اللقب مع الكنية جاز أيضا تقديم الكنية على اللقب مثل : أبو عبد الله الفاروق ، وجاز تقديم اللقب على الكنية مثل : الفاروق أبو عبد الله .

ومن هذا يتضح أن القواعد النحوية تجيز إذا اجتمعت الكنية مع غيرها تقديم الكنية على غيرها أو تقديم غيرها عليها . دون التزام للترتيب بينهما ، وهو ما تؤيده النصوص اللغوية المروية .

رابعا : تقسيمه بحسب الصيغة ، وهو ينقسم بهذا الاعتبار إلى قسمين:

---

(١) أنظر : شرح التصريح ١٢١/١ .

(٢) نسب الشيخ خالد فى المصدر السابق البيت لحسان بن ثابت فى رثاء سعد بن معاذ .

١ - مفرد، مثل: زيد، وسعد، وسعاد، وهوازن.

٢ - مركب، وهو أنواع ثلاثة:

(ا) مركب إضافي، مثل: عبد الله، وناصر الحق، ودار العلوم، ويعرب أول الجزءين (وهو المضاف) على حسب العوامل الداخلة عليه، أما الجزء الثاني (وهو المضاف إليه) فيكون مجرورا دائما بالإضافة.

(ب) مركب مزجي، مثل: بعلبك، وحضرموت، وسيبويه، وشاهنشاه، ويعرب إذا لم يكن مختوما بويه إعراب مالا ينصرف. وأما إذا كان مختوما بـ(ويه) فإنه يكون مبنيا على الكسر مطلقا.

(حـ) مركب إسنادي، وهو ما كان جملة في الأصل، مثل: جادالحق، وتأبط شرا، وشاب قرناها، وبرق نحره، وذرّى حبا.

والعوامل لا تؤثر فيه شيئا، بل يحكى على ما كان عليه قبل نقله إلى العلمية بدون تغيير في صورة اللفظ. قال ابن يعيش: «وإنما سموا بالجمل ليشبهوا حال المسمى بها بحال من يوصف بالجملة، وهذا يقتضي الحكاية، لأنه يجرى مجرى المثل، فحكوا الكلام كما كان في أول الحال»[1].

* * *

ثالثا: اسم الاشارة

اسم الاشارة، هو «ما يعين مسماه بوساطة الإشارة الحسية».

وينقسم - بحسب المشار إليه - إلى ثلاثة أقسام: ما يشار به للمفرد، وما يشار به للمثنى، وما يشار به للجمع، وكل واحد من الأقسام الثلاثة يتفرع إلى: مذكر ومؤنث.

---

(١) شرح المفصل ٩/٢.

- فيستعمل للإشارة للمفرد المذكر كلمة واحدة، هي: (ذا).

- ويستعمل للإشارة إلى المفردة المؤنثة كلمة: (ذي)[1].

- ويستعمل للإشارة إلى المثنى المذكر (ذان) رفعا، و (ذين) نصبا وجراً.

ويستعمل للإشارة إلى المثنى المؤنث (تان) رفعا، و (تين) نصبا وجراً.

- ويستعمل للجمع مطلقا - مذكرا ومؤنثا - (أولاء)، وقد أجاز بعض النحاة استخدام كلمة أخرى للدلالة على جمع المؤنث، وهي: (أولى).

ويقسم النحاة اسم الإشارة أيضا - بحسب قرب المشار إليه أو بعده - إلى قسمين:

- ما وضع للمشار إليه القريب، أي للدلالة على قرب المشار إليه.

- ما وضع للمشار إليه البعيد، أي للدلالة على بعد المشار إليه.

والحقيقة أن اسم الإشارة نفسه لا يتغير، سواء أكان المشار إليه

---

(١) تتعدد صور النطق اللهجي لهذه الكلمة بحيث تصل إلى قرابة عشر كلمات تشير إلى المفردة المؤنثة، وهي: (ذي) وهي الأصل الفصيح، و (ذه) بكسر الهاء، (ذهي)، بإشباع الكسر، و(ذه) بسكون الهاء، و (ذات)، و(تي)، و (ته) بسكون الهاء، و(ته) بكسر الهاء، و(تهي)، و(تا).

ونتيجة للخلط بين مستويات اللغة واللهجات كان لكلمة مثل (ذات) عند بعض النحاة استعمالات متعددة:

١ — اسم موصول بمعنى التي في لهجة طيء.

٣ — اسم إشارة للمفرد المؤنث.

٣ — بمعنى صاحبة.

قريبا أم بعيدا ، ولكن تلحقه علامات خاصة تبين قرب المشار إليه أو بعده .

- وعلامة القرب هى عدم وجود كاف الخطاب .

- وعلامة البعد هى وجود كاف الخطاب .

وقد تلحق المشار إليه القريب (المجرد من كاف الخطاب) (ها) الدالة على التنبيه ، مثل : هذا ، هذان ، هؤلاء ، كما قد لا تلحقه ، مثل : ذا ، ذان ، أولاء ، كما قد تلحق المشار إليه البعيد (المقترن بكاف الخطاب) (اللام) الدالة على البعد أيضا ، مثل : ذلك ، ذلكما ، ذلكم ، أو لا تلحقه مثل : ذاك ، ذاكما ، ذاكم .

ويمتنع إلحاق اللام فى مواضع ثلاثة ، هى :

١ - المثنى ، فيقال فيه : ذانك ، وتانك ، ولا يقال : ذان لك ، ولا : تان لك .

٢ - الجمع الممدود ، أى المختوم بالهمزة ، فيقال فيه : أولئك ، ولا يجوز أن يقال : أولاء لك .

٣ - إذا تقدمت (ها) الدالة على التنبيه ، فيقال : هذا ، ولا يصح أن يقال : هذا لك .

حركة كاف الخطاب :

تحرك كاف الخطاب حركة مطابقة للمخاطب : إفرادا وتثنية وجمعا ، تذكيراً وتأنيثا ، مثلا تقول :

ذلكَ - بفتح الكاف - إذا كان الخطاب لمفرد مذكر .

ذلكِ - بكسر الكاف - إذا كان الخطاب لمفردة مؤنثة .

ذالكم - بضم الكاف وإلحاق ميم الجمع - إذا كان الخطاب لجمع مذكر.
ذالكن - بضم الكاف وإلحاق نون النسوة - إذا كان الخطاب لجماعة الأناث.
وهكذا.

* * *

رابعا : اسم الموصول

اسم الموصول هو « الاسم الذى يعين مسماه بوساطة الصلة » ، مثل : سافر الذى نجح ، فإن جملة الصلة (وهى نجح وفاعلها) هى التى عينت المقصود باسم الموصول (الذى).

واسم الموصول نوعان : خاص ، ومشترك.

فالخاص هو :

- (الذى) ، للدلالة على المفرد المذكر.
- (التى) ، للدلالة على المفردة المؤنثة.
- (اللذان) ، للدلالة على المثنى المذكر فى حالة الرفع ، و : اللذين للدلالة عليه فى حالتى النصب والجر.
- (اللتان) ، للدلالة على المثنى المؤنث فى حالة الرفع ، و (اللتين) ، للدلالة عليه فى حالتى النصب والجر.
- (الذين) ، للدلالة على جمع المذكر[1] ، كما يستعمل للدلالة عليه أيضا لفظ « الأولى ».

(١) اللغة الفصحى تلزم (الذين) الياء فى حالاتها الإعرابية المختلفة ، لكن قبيلتى هذيل وعقيل تقولان : (الذون) فى حالة الرفع ، و (الذين) فى حالتى النصب والجر ، مما حمل بعض النحاة على إجازة ذلك ، والحق أن هذا نوع من الخطأ المنهجى الذى يجب أن تبرأ منه القواعد النحوية.

- (اللائى) ، و : اللاتى ، للدلالة على جمع المؤنث ، وقد تحذف الياء من كل منهما فيقال : اللات ، و : اللاء .

والمشترك هو :

- (منْ) ، بفتح الميم ، وتستعمل للدلالة على العاقل ، مفرداً أو مثنى أو جمعا .

- (ما) ، وتستعمل للدلالة على غير العاقل ، مفردا أو مثنى أو جمعا .

- (أى) ، وتستعمل للدلالة على المفرد أو المثنى أو الجمع مطلقاً .

والذى يحدد ما إذا كانت (من) أو (ما) للمفرد أو لغيره هو الضمير الموجود فى جملة الصلة ، ففى مثل : حضر من نجح فى الامتحان ، دلت (من) على المفرد المذكر ، وفى مثل أكرمت من نجحت ، دلت (من) على المفردة المؤنثة ، وهكذا .

والذى يحدد كون (أى) للمفرد أو لغيره هو المضاف إليه ، ولذلك يقرر النحويون أن (أى) بحسب ما تضاف إليه .

و (من) و (ما) مبنيان دائما .

أما (أى) فإنها معربة فى ثلاث حالات :

١ - إذا أضيفت وذكر صدر صلتها ، مثل : يعجبنى أيهم هو مؤد واجبه .

٢ - إذا لم تضف وذكر صدر الصلة ، مثل : يرضينى أى هو مؤد واجبه .

٣ - إذا لم تضف ولم يذكر صدر الصلة ، مثل : يكفينى أى قائم ،

وتبنى أى فى حالة واحدة ، هى : إذا أضيفت ولم يذكر صدر صلتها ؛ نحو : يعجبنى أيهم أشد بأسا ، ومنه قوله تعالى : (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا)[1] .

- ذو ، فى لهجة طيء : وهى بمعنى (الذى) أى تستعمل للدلالة على المفرد المذكر ، مثل : جاءنى ذو قام . وسمع من كلامهم : لا وذو فى السماء عرشه ، ومن قول سنان بن فحل الطائى : [2] .

فإن الماء ماء أبى وجدى وبئرى ذو حفرت وذو طويت

- ذا ، بشرطين :

١ - أن تكون مسبوقة بـ (ما) أو (من) الاستفهاميتين .

٢ - ألا تعد جزءا من التركيب المتضمن (ما) أو (من) .

ومثال استخدام (ذا) بهذين الشرطين اسم موصول قول الله تعالى : (ماذا أنزل ربكم) [3] ، وقول الأعشى [4] :

وقصيدة تأتى الملوك غريبة قد قلتها ليقال من ذا قالها

أى : ما الذى أنزل ربكم ، ومن الذى قالها .

- أل ، إذا كانت داخلة على اسم الفاعل مثل : الضارب ، أو اسم المفعول ، مثل : المضروب، أو الصفة المشبهة ، مثل : الحسن .

---

(١) من الآية (٦٩) من سورة مريم .
(٢) همع الهوامع ٨٤/١ ، والدرر اللوامع ٥٩/١ .
(٣) من الآية (٢٤) من سورة النحل .
(٤) ورد لصدر البيت روايات متعددة ؛ أنظر مثلا : ديوانه ، والدرر ٥٩/١ .

نحو : نجح المجتهد ، تضارب اللاعبان ، تخلف المهملون .

و : نجحت المجتهدة، تضاربت اللاعبتان، تخلفت المهملات .

ونحو: أنقذ المجروح ، أسعف المكسوران ، أفاق المضروبون .

و : رميت المكسورة، رميت المكسورتان، رميت المكسورات .

ونحو: ناضل الجريح ، ناضل الجريحان ، ناضل الجرحى .

وصلة (ألـ) ماتدخل عليه من وصف ، سواء أكان اسم فاعل، أم اسم مفعول ،أم صفة مشبهة .

الصلة :

الصلة هى الموضحة للموصول والمحددة لمعناه ، وصلة (أل) كما ذكرنا لا تكون جملة بل مفردا ، أما صلة غير (أل) من الموصولات فإنها تكون جملة ، أوشبه جملة ، ولكل منهما شروط لا بد من توافرها فيها.

شروط وقوع الجملة صلة :

يشترط لوقوع الجملة صلة أمران :

١ – أن تكون الجملة خبرية ، أى تحتمل الصدق والكذب، نحو : نجح الذى حضر والده ، وقابلت الذين هزموا أعداءهم ، ونحو : أحسنت إلى التى هى مجتهدة ، وأكرمت اللذين هما فى الجبهة .

فإذا كانت الجملة إنشائية لم يصح أن تكون صلة ، لعدم احتمالها التصديق والتكذيب ، فلا يصح أن يقال : جاء الذى كرِّمه (بالأمر) ، ولا : قابلت الذين هلْ شاهدتهم (بالاستفهام) ولا : أحسنت إلى التى لا تُسىء إليها (بالنهى) .

٢ — أن تشتمل الجملة على ضمير مطابق للموصول ، إفرادا وتثنية وجمعا ، وتذكيرا وتأنيثا ، مثل : حضر الذى أكرمته ، وحضرت التى أكرمتها ، وحضر اللذان أكرمتهما ، وحضر الذين أكرمتهم ، وحضرت اللاتى أكرمتهن .

وقد يحذف هذا الضمير العائد[1] ، كما يطرد حذفه فى عدد من المواضع لا مجال لتفصيلها فى هذا الموجز .

كذلك قد يحل الاسم الظاهر محله ، كما فى قول الشاعر :

سعاد التى أضناك حب سعادا   وإعراضها عنك استمر وزادا

شروط وقوع شبه الجملة صلة :

شبه الجملة - عند النحاة - هو «الظرف» و«الجار والمجرور» ويشترط لوقوعه صلة أن يكون مفيدا فائدة تامة مثل : قابلت الذين فى الكلية ، فلا يصح مثل : جاء الذى بك ؛ لأن شبه الجملة غير التام لا يفيد فى تعريف الموصول .

---

(١) سواء أكان مرفوعا ، أم منصوبا ، أم مجرورا .
— مثال حذف العائد المرفوع قول الله تعالى : « ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد » أى : أيهم هو أشد .
— ومثال حذف العائد المنصوب قوله تعالى : « وما عملت أيديهم » أى عملته أيديهم .
— ومثال حذف العائد المجرور بالإضافة قوله تعالى : « فاقض ما أنت قاض » أى : ما أنت قاضيه . ومنه قول طرفه بن العبد :

ستبدى لك الأيام ما كنت جاهلا   ويأتيك بالأخبار من لم تزود

— ومثال حذف العائد المجرور بالحرف قوله تعالى : « يأكل مما تأكلون منه ويشرب مما تشربون » أى : يأكل مما تأكلون منه ويشرب مما تشربون منه ، ومن ذلك قول الشاعر :

نصلى للذى صلت قريش   ونعبده وإن جحد العموم

أى : نصلى للذى صلت له قريش .

وينبغى أن يلحظ أنه إذا وقع الظرف أو الجار والمجرور صلة كان متعلقا — عند النحويين — بفعل محذوف وجوبا تقديره (استقر) ، والضمير الذى كان مستترا فى الفعل انتقل منه إليهما .

* * *

خامسا : المعرف بأداة التعريف :

أداة التعريف هى (أل) كلها أو (اللام) وحدها بمعنى أن الهمزة من بنية الأداة أو زائدة عليها ؟ خلاف بين النحويين لا تأثير له فى القواعد ، ومن ثم تغنى الإشارة إليه عن الإفاضة فيه .

و (أل) المعرفة أقسام ثلاثة ، لأنها إما للعهد . أو للجنس[1] ، أو للاستغراق .

(أل) العهدية :

حينما تقول : زارنا رجل ثم سافر الرجل بعد الزيارة . تلحظ أن كلمة (رجل) قد ذكرت أولا نكرة ثم ذكرت بعد ذلك معرفة بـ (أل) ، ومن ثم دلت (أل) على أن المقصود بـ (الرجل) ذلك الذى سبق ذكره فى الكلام ، ولذلك يطلق على (أل) هذه التى للعهد الذكرى .

أما حينما تقول : حضر الصديق ، دون أن يسبق لكلمة (صديق) ذكر فى الكلام اكتفاء بالصورة الذهنية المتفق عليها بين المتكلم والمخاطب ، فإن أداة التعريف هنا ، وهى (أل) لا تكون للعهد الذكرى ، إنما للعهد الذهنى .

---

(١) اعتبار (أل) الجنسية معرفة ، هو اتجاه جمهور النحويين ، استناداً إلى أن التعريف حينئذ عملية ذهنية تتناول «هذا الجنس المعروف بالعقول دون حاسة المشاهدة» كما يقول ابن يعيش . وفى ذلك نظر لأن الحكم فى الحقيقة لا يصدق على الأفراد ، الأمر الذى جوز فى بعض الأحيان معاملة المعرف بـ (أل) هذه معاملة النكرة . انظر : شرح المفصل ٩/ ٢٠ .

وهكذا تنقسم (أل) العهدية إلى قسمين :

لأن المعهود بها إن كان قد سبق له ذكر فى الكلام سميت (أل) للعهد الذكرى .

وإن كان المعهود ما فى ذهن المتكلم والسامع وليس له فى الكلام ذكر اصطلح عليها بـ (أل) التى للعهد الذهنى

(أل) الجنسية :

حين تقول :

المجتهد أفضل من المهمل .

والشجاع خير من الجبان .

والرجل متفوق على المرأة .

وأهلك الناس الدرهم والدينار .

تلحظ أن (أل) لا تعنى شخصا بعينه أو شيئا بذاته ، وإنما تتناول الجنس نفسه ، إذ لا يقصد فى الأول مجتهد معين ولا مهمل مخصوص، وكذلك الأمر فى المثال الثانى حيث لا يقصد شجاع بعينه أو جبان بذاته ، وشبيه بهذا الرجل والمرأة ، والدرهم والدينار ، ومن ثم كانت (أل) فى هذه الأمثلة ونحوها لتعريف الجنس ، أى لبيان الحقيقة والماهية .

وكون (أل) لتعريف الجنس يتضمن حكما عاما على الجنس كله ، ولكنه لا يستلزم بالضرورة التحقق فى كل فرد من أفراد ذلك الجنس ، فإن كون الرجل بشكل عام متفوقا على المرأة لا يعنى أن كل رجل متفوق

على كل امرأة ، وإنما كل ما يتضمنه أن هذا النوع فى عمومه أفضل من هذا النوع من حيث درجة التفوق ، مما يسمح لأفراد من كل جنس بالخروج على هذا الحكم الكلى ، تخلفا من بعض الرجال ، أو تفوقا فى بعض النساء .

(أل) الاستغراقية :

حين تسمع قول الله تعالى : (وخلق الإنسان ضعيفا) تجد أن (أل) فى الآية لا تدل على إنسان معين لا تتناول سواه ، كما لا تعنى جنس الإنسان بما تتضمنه الدلالة على الجنس من جواز خروج بعض أفراده على هذا الحكم الكلى ، إذ يشمل الحكم الموجود فى الآية كافة الأفراد لا يشذ منهم أحد ، ولذلك يطلق على (أل) هنا (أل الاستغراقية) لأنها تستغرق كل أفراد الجنس ، بحيث يصح أن تحذف (أل) ، وأن يحل محلها لفظ (كل) دون أن يختل المعنى ، كما لو قلت تعبيراً عن المعنى السابق : وخلق كل إنسان ضعيفا .

وحين تقول لصديق تعتز به وتحمد صفاته : أنت الرجل ، فإنك لا تقصد فى مثل هذا الموقف أنه رجل معهود فى الحديث أو فى الذهن ؛ إذ تخاطبه بالفعل ، كما لا تعنى أنه جنس الرجل ، ولا أنه كل الرجال ؛ لاستحالة استقامة المعنى مع كل منهما ، ولكنك تهدف إلى بيان أن كل الصفات المميزة للرجولة قد اجتمعت فيه بحيث استغرقها بأسرها ، ولذلك كانت (أل) هنا للاستغراق أيضا ، ولكن ليس استغراقا الأفراد على سبيل الحقيقة ، وإنما استغراق للصفات على سبيل المجاز .

لذلك تنقسم (أل) الاستغراقية إلى قسمين : أل الدالة على استغراق الأفراد تتناولهم جميعا لا يشذ منهم أحد، وأل الدالة على استغراق الصفات دون نظر إلى الأفراد .

وعلامة كون (أل) الاستغراقية للأفراد صلاحية معنى التركيب مع حذف (أل) وحلول (كل) محلها دون تجوز أو مبالغة .

أما (أل) الاستغراقية للصفات فإنه لا يستقيم المعنى لو حذفناها ووضعنا (كل) فى موضعها إلا على سبيل المبالغة .

* * *

سادسا : المضاف إلى المعرف :

كتابى - كتاب محمد - كتاب هذا الطالب - كتاب الذى سافر أمس - كتاب الأستاذ — فى كل مثال من الأمثلة السابقة تلحظ أن لفظ (كتاب) — وهو فى ذاته نكرة — قد أضيف إلى واحد من المعارف الخمس التى سبق ذكرها ، فقد أضيفت الكلمة فى المثال الأول إلى الضمير ، وأضيفت فى المثال الثانى إلى العلم ، وأضيفت فى المثال الثالث إلى اسم الإشارة ، وأضيفت فى المثال الرابع إلى اسم الموصول . وأضيفت فى المثال الخامس إلى المعرف بالأداة « أل » ، ولذلك تحول لفظ « كتاب » من نكرة إلى معرفة . وهذا هو النوع الأخير من أنواع المعارف .

بيد أن ثمة فارقا بين هذا النوع وبقية المعارف الخمس التى سبق ذكرها . ويتلخص فى أن هذا النوع وإن استفاد التعريف من الإضافة فإنه لا يفيد غيره تعريفا إذا أضيف غيره إليه ، فلو قلت مثلا : غلاف كتابى جديد ، كانت كلمة « غلاف » نكرة وليست معرفة ، بالرغم من إضافتها إلى معرفة .

* * *

- ٦ -

التقسيم بحسب الزمن

وهو تقسيم خاص بالأفعال[1]:

يقسم جمهور النحويين الأفعال إلى أقسام ثلاثة ، هي : الماضي والمضارع ، والأمر . وذلك تطبيقا للنظرية الثلاثية للزمان ، التي تقسمه إلى ثلاثة أقسام : الزمن الماضي، والزمن الحالي، والزمن المستقبل ، وبذلك يجعل جمهور النحويين لكل قسم من الزمان نوعا من الأفعال . ومقتضى هذا أن الفعل الماضي مرتبط أو يجب أن يرتبط بالزمن الماضي ، وأن الأمر مرتبط بالمستقبل ، وأن المضارع يدل على الحال ، ولكن بما أن لحظة الحال قصيرة وممتدة في المستقبل ، وبما أن المستقبل امتداد للحال ، رأى النحويون أن من الممكن أن يشمل زمن المضارع المستقبل أيضا بهذا الاعتبار .

---

(١) اختصاص هذا التقسيم بالأفعال عند جمهور النحويين ، بيد أن ثمة اتجاها بينهم يرى أن لبعض المشتقات ، والمصادر دلالة زمنية أيضاً ، بمعنى أنها يمكن أن تدل على المضى أو الحال أو الاستقبال . ولكن ثمة فارقا أساسيا بين الدلالة الزمنية في الأفعال من ناحية ، وغيرها من الأسماء المشتقة والمصادر من ناحية أخرى ، وخلاصة هذا الفارق أن الزمن في الفعل مرتبط ببنيته ، فضلا عن طواعيته لتقبل أزمنة أخرى في استعمالاته الأسلوبية ، أما الأسماء التي قد تتحمل زمنا فإن الزمن فيها سياقي أو أسلوبي ، بمعنى أن بنية الصيغة فيها لا تتصل — حتما — بالزمان .

وقد رفض الكوفيون هذا التقسيم الثلاثي للأفعال، مستندين بدورهم إلى النظرية الثنائية للزمان، تلك التي تقرر تقسيم الزمان إلى مرحلتين فحسب، إحداهما: الزمان الماضي، والأخرى: الزمان المستقبل. ومن ثم ترفض هذه النظرية وجود ما يسمى بزمان الحال، إذ إنه إما أن يكون قد وقع فعلا فيكون ماضيا، وإما أن يكون لم يقع بعد فيكون مستقبلا.

وقد بنى هذا الفريق من النحويين على هذا التقسيم الثاني للزمان تقسيما ثنائيا للأفعال، هو كونها إما ماضية أو مضارعة، وقد اضطرهم هذا التقسيم إلى القول بأن ما يسمى بفعل الأمر ليس نوعا مستقلا قائما بنفسه من الأفعال في العربية، وإنما هو صورة من صور المضارع ومقتطع منه، فأصل: قم بواجبك – مثلا – لتقم بواجبك. ولما كثرت صيغة الأمر للمخاطب استثقل مجيء لام الأمر فحذفت، وحذف أيضا حرف المضارعة تخفيفا، وهكذا وجدت صيغة الأمر.

ومن المؤكد أن هذا الموقف من النحاة في الربط بين أنواع الأفعال وأقسام الزمان غير سليم منهجيا[1]. وهو مثال واضح للخلط المنهجي في الدراسات النحوية، فنقطة البدء التي انطلق منها الفريقان تعكس أثر التفكير الفلسفي المنطقي في التراث النحوي، ومن ثم لم يخضع كل من الفريقين لما يسلم إليه التحليل اللغوي من نتائج، وإنما حاول كل منهما بدلا من ذلك أن يفرض على هذا التحليل الوصول إلى نتائج تتجافى – على نحو أو آخر – مع الواقع اللغوي. فإن الأساس الذي يجب أن يستند إليه تقسيم الأفعال في العربية ليس دلالاتها الزمنية، إذ إنها من هذه الناحية طيعة تقبل

---

(1) انظر: إعراب الأفعال – الفصل الأول.

ما يعطيه لها السياق من أزمنة ، وإنما يجب أن يكون العلامات الخاصة التى تميز كل نوع من أنواع الأفعال ، إذ إن هذه العلامات — وحدها — هى أكثر المقاييس الموضوعية اطرادا فى الوقوف على هذه الأنواع .

وفى هذا المجال فإن من الممكن أن نجد مجموعات ثلاث من العلامات ، تميز كل مجموعة منها نوعا من أنواع الأفعال .

المجموعة الأولى :

وتميز هذه المجموعة الفعل الماضى . وتضم علامتين ، هما :

١ — تاء التأنيث الساكنة :

وتلحق آخر الفعل للدلالة على كون الفاعل مؤنثا ، سواء أكان مفردا أم مثنى أم جمعا ، وذلك إذا كان اسما ظاهراً ، كما فى قول الأعشى[١] :

قالت هريرة لما جئت زائرها ... ويلى عليك وويلى منك يارجل

وقول امرىء القيس[٢] :

وأنا الذى عرفت معد فضله ... ونشدت عن حجر بن أم قطام

فكل من (قال) ، و (عرف) ، فعل ماض ؛ لاتصال تاء التأنيث به .

كذلك تلحق تاء التأنيث الساكنة الفعل إذا كان فاعله ضميراً يعود على مؤنث ، كما فى قول النابغة[٣] :

نفس عصام سودت عصاما ... وعلمته الكر والإقداما

وصيرته ملكا هماما ... حتى علا وجاوز الأقواما

---

(١) البيت فى ديوانه ١٤٧ .

(٢) انظر: شعراء النصرانية ٦٤٨ .

(٣) نسبة هذه المقطوعة إلى النابغة مشكوك فيها ، ووضعها الأستاذ أبو الفضل إبراهيم ضمن القسم المنحول من الديوان ، انظر ٢٣٢ .

فـ (سوّد)، و (علّم)، و (صير) أفعال ماضية؛ لاتصال تاء التأنيث بها، وفاعلها جميعاً ضمير مستتر يعود إلى مؤنث هو (نفس عصام).

وقد احترز النحاة بشرط كون التاء فى آخر الفعل من التى تقع فى أوله، وهى تاء المضارعة، فإنها لا تدخل على الماضى.

كذلك احترزوا بشرط كون التاء ساكنة من التاء المتحركة؛ فإنها تلحق الأسماء والحروف ولا تلحق الأفعال، نحو: قائمة، وفاهمة، وثمت ... الخ.

٢ – تاء الفاعل:

وتلحق آخر الفعل الماضى للدلالة على الفاعل أو نائبه، وتكون مضمومة للدلالة على المتكلم المفرد، سواء أكان مذكرا أم مؤنثا، نحو قول عنترة:

وقد قلت إنى قد سلوت عن الهوى ومن كان مثلى لا يقول ويكذب
هجرتك فامضى حيث شئت وجربى من الناس غيرى فاللبيب يجرب

كما تكون مفتوحة للدلالة على المخاطب المفرد المذكر، نحو قول امرىء القيس:

أفسدت بالمن ما أوليت من نعم ليس الكريم إذا أسدى بمنان

وقول طرفة:

وإن أحسن بيت أنت قائله بيت يقال إذا أنشدته صدقا

كما تكون مكسورة للدلالة على المخاطبة المفردة المؤنثة، كما فى قول المرقش:

إنا محبوك يا سلمى فحيينا وان سقيت كرام الناس فاسقينا
وإن دعوت إلى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا

ومن خصائص هذه المجموعة من العلامات جواز خلو الفعل من العلامتين معا ، وحينئذ يجب أن ينظر فى الفعل : هل يصلح لدخول أى من هاتين العلامتين عليه أولا ، فإن صلح كان الفعل ماضيا ، وإن لم يصلح لم يكن كذلك .

وإذا استخدمنا أسلوب العلامات ، استطعنا أن نحسم الخلاف الذى استشرى بين النحويين فى تصنيف بعض الكلمات ، نحو : نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس ، فإنه بالرغم من الخلاف البعيد الشقة بين النحويين فى تصنيفهم هذه الكلمات - نظراً لأخذهم بأسلوب التعريفات - نجد أن من الممكن أن نحتكم إلى العلامات للتثبت من صحة هذا التصنيف ، إذ إن هذه الكلمات تقبل هذه المجموعة من العلامات التى تميز الفعل الماضى.

المجموعة الثانية :

وتميز هذه المجموعة الفعل المضارع ، وتضم علامتين أيضا :

١ - أن تكون الكلمة مبدوءة بأحد الأحرف الأربعة ، التى تجمعها كلمة : (نأيت) وهى النون ، والهمزة ، والياء ، والتاء .

- وتستخدم الهمزة للدلالة على إسناد الفعل إلى المتكلم المفرد ، مذكرا كان أو مؤنثا ، نحو : أفهم . وأجلس .

- وتستخدم النون للدلالة على إسناد الفعل إلى المتكلم الذى معه غيره سواء أكان واحدا أم متعددا .

ومنه قول الشاعر :

إنا لنرخص يوم الروع أنفسنا ولو نسام بها فى الأمن أغلينا

- وتستخدم التاء فى إسناد الفعل إلى المفردة المؤنثة الغائبة، ومثناها

مثل : أنت تحسن القيام بعملك . للمخاطب المفرد المذكر .

وأنت تحسنين القيام بعملك . للمخاطبة المفردة المؤنثة .

وأنتما تحسنان القيام بعملكما . للمثنى المخاطب مطلقا .

وأنتم تحسنون القيام بعملكم . لخطاب جماعة الذكور .

وأنتن تحسن القيام بعملكن . لخطاب جماعة الإناث .

وهى تحسن القيام بعملها . للغائبة المفردة المؤنثة .

والطالبتان تحسنان القيام بعملهن . لمثنى الغائبتين .

- وتستخدم الياء فى غير ما سبق : فى إسناد الفعل إلى الغائب المذكر مطلقا : مفردا ، أو مثنى ، أو جمعا ، وكذلك أيضا جمع المؤنث الغائب.

مثل : هو يحسن الكلمات . للغائب المفرد المذكر

وهما يحسنان الكلمات . للغائب المثنى المذكر .

وهم يحسنون الكلمات . لجماعة الذكور فى حالة الغياب.

وهن يحسن الأفعال . لجماعة الإناث فى حالة الغياب.

٢ - العلامة الثانية صلاحية الكلمة لدخول بعض الصيغ الخاصة التى لا تدخل إلا على هذا النوع من الأفعال ، وهى :

- السين وسوف ، للدلالة على التسويف .
- لم وأخوتها ، من الجوازم .
- أن وأخواتها ، من النواصب .

وتتميز علامات المضارع بأن الفعل لا يخلو من العلامتين معا ، بل لا بد من أن تتحقق فيه إحدى العلامتين على الأقل ، وهى بدؤه بأحد الأحرف التى تسمى «أحرف المضارعة» . بيد أن وجود هذه الأحرف وحدها فى بداية الكلمة لا يكفى للقطع بنوعها ؛ إذ يحتمل أن تكون اسما كما فى أكلٌ ونوم ويوم وتقدُّم ، كما يحتمل أن تكون أفعالا ماضية كما فى : أكل ، ونام ، ويمَّ وجهه ناحية غمام ، إنه قد تقدَّم !! . كما يحتمل أيضا أن تكون أفعال أمر ، نحو : أدِّ ما عليك ، وتقدَّم بخير ما عندك .

ومقتضى كون الأحرف الأربعة غير كافية للقطع بنوع الكلمة أن الذى يقطع بنوع الكلمة وكونها مضارعا هـــو صلاحيتها لاستقبال تلك الصيغ الخاصة التى تميزها عن سواها حيث لا تدخل على غيرها .

المجموعة الثالثة :

وتميز هذه المجموعة فعل الأمر ، وتضم بدورها علامتين :

١ — الدلالة على الطلب ، أى الرغبة فى إحداث شىء ما - هو المدلول عليه بصيغة الفعل - بعد لحظة التكلم ، سواء أكان هذا الوقوع على الفور أم على التراخى ، ويتحدد ذلك من السياق .

٢ — صلاحية الكلمة لقبول بعض اللواحق المميزة ، وهى ياء المؤنثة المخاطبة ، ونون التوكيد .

وتتميز هذه المجموعة — كما تتميز مجموعة المضارع — بعدم خلو الفعل من علامتيها معا ، إذ لا بد من تضمن الكلمة معنى الطلب دائما ، مع صلاحيتها لاتصال ياء المؤنثة المخاطبة بها ، أو دخول نون التوكيد فى آخرها . إذا لم يكن أى منهما فيها بالفعل .

— فلو كانت الصيغة دالة على الطلب ولكنها لم تصلح لتقبل ياء المؤنثة المخاطبة ونون التوكيد، نحو: صه، ومه، وآمين، ونزال، وسماع، وعليك محمداً، وإليك الكتاب، لم تكن من قبيل فعل الأمر، بل من قبيل ما يصطلح عليه باسم الفعل، ذلك الذى آثرنا له مصطلح «الخالفة».

— وكذلك لو قبلت الصيغة ياء المؤنثة المخاطبة أو نون التوكيد دون دلالة على الطلب، نحو: أنت تؤدين واجبك بصورة طيبة، وهل يجلسنّ محمد فى مكانه، لم تكن من قبيل فعل الأمر أيضاً، وإنما من قبيل الفعل المضارع.

* * *

التقسيم بحسب الاشتراك والاختصاص

وهو تقسيم خاص بالحروف ، التي تنقسم - وفقا لهذا الاعتبار عند النحاة - إلى ثلاثة أقسام :

١ - حروف مشتركة ، أي تصلح للدخول على الأسماء وعلى الأفعال مثل : هل ، ولا ، تقول : هل حضر الأستاذ ؟ وهل الطلاب موجودون ؟ وتقول : لا أحد يؤدي واجبه ، ولا يؤدي واجبه اليوم أحد .

٢ - حروف مختصة بالأسماء لا تدخل على الأفعال ، مثل حروف الجر ، نحو : في ، وحروف النداء ، نحو : يا ، تقول : العمل في الكلية مستمر ، وعليك يا بني أن تشارك فيه .

٣ - حروف مختصة بالأفعال ، لا تدخل على الأسماء ، مثل الحروف الجازمة للمضارع ، ونواصبه الأربعة: أن ، ولن ، وكي ، وإذن، تقول : لم يقصر من الطلاب أحد ، ومن ثم لن تتخلف مصر كثيرا عن مسيرة التقدم .

ويرتب النحويون على هذا التقسيم للحروف عددا من النتائج ، أهمها :

١ - أن الحروف المشتركة لا تميز نوع الكلمات التي تليها ، ومن ثم فإنها لا تكون علامة على كون الكلمة التي تليها اسما أو فعلا ، في حين أن الحروف المختصة تحدد نوع الكلمات التي تدخل عليها ، فإن الحرف

المختص بالأسماء لا يدخل على الأفعال ، والمختص بالأفعال لا يدخل على الأسماء .

٢ — أن الحروف المشتركة لا تعمل شيئا ، أى لا تؤثر إعرابيا فيما يتلوها من كلمات . ومن ثم يكون وجودها — إعرابيا — وعدم وجودها عند النحاة سواء .

٣ — أن الحروف المختصة بالأسماء تعمل فى الأسماء وحدها دون الأفعال ، بمعنى أنها تؤثر فى الأسماء نوعا ما من التأثير ، فتغير حالتها الإعرابية إلى حالة أخرى لم تكن موجودة فى الجملة . فإن حروف الجر — مثلا — يجر الاسم بعدها ، وحروف النداء أيضا تعطى المنادى إعرابا ملائما لها .

٤ — أن الحروف المختصة بالأفعال تعمل فى الأفعال وحدها ، ولا يتجاوز عملها الأفعال إلى الأسماء ، أى أنها تؤثر إعرابيا فى الأفعال التى تليها ، إما نصبا كما فى : أن تقوم بواجبك اليوم أفضل من أن تستسلم للنوم ، وإما جزما كما فى : فليؤد كل منكم واجبه فإنكم إن تؤدوا واجبكم تحققوا آمالكم والآمال المعقودة عليكم .

وإذا استثنينا النتيجة الأولى من هذه النتائج ، التى تجعل الحروف المختصة من بين علامات الأسماء والأفعال ، فإن فى بقية النتائج من التعميم ما يخرجها من نطاق الحقائق العلمية ويجعلها أقرب إلى الأحكام غير الموضوعية .

— فإنه ليس صحيحا أن كل الحروف المشتركة مهملة من حيث التأثير الإعرابى ، وقد اعترف النحويون أنفسهم بعمل بعض هذه الحروف ، مثل : ما ، ولا النافيتين ، ويمكن أن يضاف إليهما كثير من الحروف الأخرى .

— وليس صحيحا أيضا أن كل الحروف المختصة بالأسماء تعمل فى الأسماء ، فإن من بينها ما لا يعمل فيها ، ومن ذلك « الهاء » التى للتنبيه و « أل » أداة التعريف ، فإنهما وإن اختصتا بالدخول على الأسماء لا تؤثران إعرابيا فيها .

— وليس صحيحا أخيرا أن كل الحروف المختصة بالأفعال تعمل فى الأفعال ، فإن ثمة حروفا مختصة بها لا تعمل فيها ، ومن ذلك مثلا : « قد » فإنها لا تدخل الأسماء ، بل تدخل على الماضى أو المضارع ، ومع ذلك لا تؤثر شيئا ، وكذلك « السين » و « سوف » فإنهما يميزان المضارع دون غيره من الكلمات ، ومع ذلك لا تؤثران إعرابيا فيه .

* * *

الفصل الثالث

المركبات

— ١ —

مفهومها وضوابطها

من بين الوحدات التى تتكون منها الجملة العربية «المركبات»، فالمركبات إذاً جزء منها وعنصر من عناصرها . و « المركب » بالضرورة بعض نتائج « التركيب » اللغوى ، بيد أنه تركيب من نوع خاص : ذلك أن التركيب يتضمن كافة الأشكال التى يدل فيها اللفظ على معنى غير « مفرد » ، سواء أكان هذا المعنى تاما يحسن السكوت عليه أم ناقصاً فى حاجة إلى إضافة إليه . وهكذا يشمل التركيب « الجملة » بكل صورها ، بسيطة ومركبة ، صغرى وكبرى ، كما يتناول أيضاً « المركب » ، الذى يمكن تعريفه بأنه «اللفظ الذى يدل على معنى غير مفرد وغير تام » فى مقابل «الكلمة»، باعتبارها لفظاً يدل على معنًى مفرد » و « الجملة » باعتبارها — فى أرجح الأقوال — « لفظاً يدل على معنى تام » وهكذا يكون المركب مغايراً للكلمة والجملة معاً ، وإن كان يستخدم استخدام الكلمات فى تكوين الجمل ، وإن شئت فإن بوسعك أن تقول : إن معنى المركب يخالف معنى كل من الكلمة والجملة ، إذ المعنى فى الكلمة مفرد — أى لا علاقة فيه بين جزئه وجزء لفظه — والمعنى فى الجملة تام ، أى يحسن السكوت عليه عند كل من المتكلم والسامع ، أما المعنى فى المركب فأمره بين بين ، فإنه ليس مفردا كما أنه ليس تاما . ثم إنه — فضلا عن ذلك — يختلف عن المعنى المستفاد من مجموع الكلمات المكونة له . سواء بالزيادة عليه أو بالنقص فيه ،

أو بنقله إلى معنى مغاير له .(١)

والمركب دائماً عنصر من عناصر الجملة حين يدخل التركيب اللغوى ، ولكنه ليس دائماً عنصراً من عناصر الإسناد فيها ، فثمة تفرقة ضرورية بين كونه « عنصراً فى الجملة » وكونه : « عنصراً إسنادياً فيها » ، أما أنه عنصر فى الجملة فلأن عناصر الجملة تشمل كافة مكوناتها وكل مستوياتها ، وتتضمن بالضرورة مبناها من مفردات ومركبات ، وأما أنه ليس عنصرا إسنادياً فى كل الأحوال فلأن عناصر الإسناد تقتصر عند النحاة على ما اصطلحوا عليه بأركان الجملة ، وهى محدودة عندهم بالفعل ومرفوعه فى الجملة الفعلية ، والمبتدأ وخبره أو ما كان أصله المبتدأ وخبره فى الجملة الإسمية . ووفقاً لذلك يمكن تصنيف المركبات بحسب إمكان وقوعها عنصرا إسناديا فى الجملة إلى أقسام ثلاثة : مركبات يجب وقوعها عنصراً إسنادياً فيها ، ومركبات يمتنع وقوعها عنصرا إسنادياً فيها ، ومركبات يجوز وقوعها عنصراً إسنادياً فى الجملة ، ويجوز عدم وقوعها عنصراً إسنادياً فيها .

---

(١) بناء على هذا التحديد لا يعد من قبيل المركبات نحو (هذا) و (هؤلاء) وبقية أسماء الإشارة ، سواء اقترنت بهاء التنبيه أم لم تقترن ، إذ المعنى فى المركب هو المعنى نفسه فى المفردات .

كما لا يعد من قبيل المركبات أيضا المقترن بـ (أل) المعرفة ، نحو : (الرجل) و (الكتاب) للسبب نفسه .

كذلك لا يعد من المركبات نحو (ألم) و (ألما) لاتحاد معنى المركب والمعانى المستفادة من المفردات المكونة له .

ووفقا لهذا الاعتبار كان الأصل أن لا يعد من بين المركبات المركب العددى ، نحو : أحد عشر ، وإحدى عشرة ، لأن المعنى لم يتأثر بالتركيب زيادة أو نقصا أو تغييرا ، ولكن لوحظ إلى جوار المعنى الأثر فى البنية اللفظية ، فإن التركيب قد أحدث تغييرا فى المسلك الإعرابى للمركب بحيث خالف المفردات المكونة له ، ولهذا عددناه أيضا من قبيل المركبات .

وقد وضع النحاة عدداً من الضوابط والأسس التى رأوا أنها بمثابة إطار عام للمركبات : يكشف أبعادها ، ويجلو خصائصها ، ويحدد علاقاتها ، بيد أن هذه الضوابط فى حاجة إلى إعادة نظر ؛ إذ إن الدراسة النظرية التى قدمها النحاة العرب فى هذا المجال تختلف - على نحو أو آخر - عن معطيات التحليل الموضوعى للمركبات . ولنبدأ - أولا - باستعراض أهم ما حدده النحاة من ضوابط نظرية ثم نتبع ذلك بمقارنة مقولات هذه الضوابط بنتائج الرؤية الموضوعية للمسلك اللغوى للمركبات .

ضوابط المركبات عند النحاة [1] :

أولا :

أن الأفراد أصل والتركيب فرع ، ومقتضى هذا الأصل أن كل مركب من المركبات مبنى بالضرورة من مفردات ، وبما أن الوحدة الأساسية المفردة فى اللغة العربية هى « الكلمة » فلا بد أن تكون بقية المركبات مكونة من كلمات . وإذا كانت الجمل تتكون من كلمات ومركبات ، وإذا كانت المركبات - بدورها - مكونة من كلمات ، فمعنى هذا أن العناصر الأساسية هى الكلمات المفردة ، منها تتكون المركبات ، ومنها أيضاً تتكون الجمل .

ثانيا :

أن التركيب يحدث عنه معنى وحكم لم يكونا قبله ، ويستلزم تقرير هذا الأصل أن المركب وسيلة من الوسائل التى تلجأ إليها اللغة لتحقيق غايات ليس فى وسع المفردات - أى الكلمات - تحقيقها ، ولقد تنحصر هذه الغايات

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر ١/٦٤ وما بعدها ، وشرح المفصل ١/٢٨،٤/١١١ .

فى نطاق اللفظ ، ولقد تتجاوزه إلى المعنى ، وإذاً فإنه لا سبيل إلى تصور تركيب لا يؤدى وظيفته ويحقق غايته فى النشاط اللغوى ، ومن ثم تظل أى دعوى بوجود مركبات دون أن تستلزم غايات مجرد فرض أدخل فى باب الاحتمال المرجوح منه فى مجال الحقيقة المؤكدة الوقوع .

ثالثا :

أن الغايات التى تهدف إليها اللغة من خلال اللجوء إلى تكوين المركبات يمكن أن تنحصر فى مجالين :

أحدهما : لفظى ، بمعنى أن تهدف اللغة إلى تحقيق قدر من الاتساق اللفظى بين كلمتين ، فتلجأ إلى تكوين مركب من المركبات ، وهكذا تنحصر وظيفة المركب فيما يحدث به من تأثير فى اللفظ فحسب ، لا يتجاوزه إلى ما وراءه من معنى أو حكم .

وثانيهما : لفظى ومعنوى ، أى أن غاية اللغة من استخدام المركب المعين لا تقتصر على ما يؤدى إليه هذا الاستخدام من اتساق بين الألفاظ وإنما تتجاوز هذا الهدف اللفظى إلى تصوير علاقة معنوية يستخدم المركب للتعبير عنها ونقلها فى حين تعجز الكلمات المفردة عن تمثيلها وأدائها .

ومن المقرر نحوياً أن كل مركب يحقق غاية لفظية . فهو لا ينفك عن إحداث تأثير لفظى ، بيد أنه لا يستلزم مابعد ذلك من تأثير معنوى ، ومن ثم ينحصر هذا التأثير فى «بعض» المركبات التى يمكن أن تميز عن غيرها التى تتضمن تأثيراً فى المعنى أيضاً ، وبما أن هذه المركبات تحدث — كغيرها — آثارا لفظية ، فإن من الممكن تقسيم الغايات التى تهدف إليها اللغة من استخدام المركبات إلى قسمين : لفظية ، ومعنوية ، على أن يراعى أن المعنوى من هذه الغايات لا يقال فى مقابل اللفظى ، بل للدلالة

على بعض المركبات التى تتضمن – بالإضافة إلى اللفظى من الأهداف – المعنوى منها أيضاً .

رابعاً :

أن التركيب لايكون فى «الأفعال» ، ولا فى «المصادر» ، ولا فى «الأسماء الجارية مجرى الأمثال» : وبذلك ينحصر التركيب فى عـــدد محدود من «الحروف» و «الأسماء» .

وتركيب الحروف يكون دائما من حروف ، وتركيبها لا يغير من تصنيفها النحوى ، ولـكن يغير من دلالتها المعجمية ووظيفتها النحوية ، فبالرغم من أن المركب الحرفى حرف بالضرورة ، فإن معناه بعد التركيب يختلف عن المعانى التى كانت لمفردات قبله ، كما أن وظيفته النحوية بعد التركيب تختلف عن الوظائف التى كانت تؤديها مفرداته أيضاً .

أما تركيب الأسماء فيتنوع طبقاً لاختلاف العناصر المفردة المـكونة للمركب الاسمى ، فقد تـكون هذه العناصر أسماء ، وقد لا تـكون ، وإذا كانت أسماء لم تختلف فى التصنيف النحوى بعد التركيب عن تصنيفها قبله وإن اختلفت الوظيفة النحوية التى يؤديها المركب عن الوظائف التى كانت تؤديها مفرداته أو عناصره ، أما إذا كان ضمن مفردات المركب الاسمى ما ليس باسم فإنها تنتقل بالتركيب إلى «نوع من الأسماء» يؤدى بعض وظائفها فى النشاط اللغوى دون اعتبار لما كانت عليه هـذه المفردات قبل التركيب من حيث التصنيف .

* * *

وعرض هذه الضوابط التى قال بها النحاة العرب لخصائص التركيب

ووظائف المركبات على ما يطرد فى الاستعمال اللغوى للصيغ المركبة من ظواهر، يكشف عن أن بعض هذه الضوابط يستند إلى سند صحيح من الاستعمال اللغوى وإدراك صائب لما فى هذا الاستعمال من خصائص، فى حين لا ينهض بعضها الآخر على أسس صحيحة ولا يعتمد على إدراك حق، فهو أقرب إلى أن يكون تعبيراً عن رؤية ذاتية أو تصويراً لمقولة نظرية، وهو فى ذلك أشبه بالفرض العقلى الذى يوشك أن يكون منبت الصلة بالواقع اللغوى.

وحسبنا أن نسجل فى هذا الشأن الملحوظات الآتية:

أولا :

أن كون الإفراد أصلا للمركبات قد يكون صحيحاً فى مجال البحث عن الأصول التاريخية للمركبات اللغوية، ولكنه بحث محدود القيمة والفائدة فى الدراسة الوصفية التحليلية لهذه المركبات، وذلك لأسباب ثلاثة :

أولها : أن كل مفرد من المفردات ليس صالحاً بالضرورة للدخول فى مركبات.

ثانيها : أن كل مركب من المركبات لا يقبل حتما التحليل إلى ما يكونه من مفردات.

وثالثها : أن المركب بنية لغوية تؤدى وظيفة نحوية، وحين يدخل المركب الجملة فإنه لا ينحل إلى عناصره بحيث يصح القول بأن الجمل لا تتكون إلا من الكلمات المفردة فحسب، بل يظل محتفظاً ببنيته وهو يؤدى فى الجملة وظيفته، وهكذا لا مفر من الإقرار بأن المركبات قد تشارك المفردات

فى تكوين الجمل ، أو بتعبير آخر : أن الوحدات المكونة للجملة قد تكون كلمات مفردة ، وقد تكون مزيجاً منها ومن المركبات أيضاً . فالقول بأن الجمل لا تتكون إلا من كلمات فقط نوع من التجوز .

ثانياً :

أن القول بأن المركب يحمل بالتركيب معنى وحكما لم يكونا قبله، يرتبط قبوله أو رفضه بتحديد مدلول كل من « المعنى » و « الحكم » فى هذه المقولة :

فإذا كان القصد من « المعنى » الإشارة إلى « التغير الدلالى » والقصد من « الحكم » « الوظيفة النحوية » التى يؤديها المركب فى الاستعمال اللغوى ، فإن المقولة صحيحة ومقبولة. إذ إن لكل مركب دلالته التى يؤديها والتى لا سبيل إلى تجاهلها، لأنها تختلف عن دلالة الوحدات أو العناصر المشاركة فى تكوينه، وما دام الاختلاف فى المعنى وارداً بين المركب وعناصره فمن الحق تقرير ذلك باعتباره سمة من سمات المركب وخصيصة من خصائصه اللغوية، وكذلك الأمر بالنسبة للوظيفة النحوية التى يؤديها فى الاستعمال اللغوى ، فإن هذه الوظيفة تتحدد بالتركيب وفيه ، أى أنها تميزه عن الوظائف التى تؤديها عناصره بحيث تصبح - بدورها - علامة من علاماته . وصفة بارزة من صفاته .

أما إذا كان القصد من « المعنى » المعنى المعجمى ، والقصد من « الحكم » الموقف الإعرابى فإن الأمر يختلف ، ونحسب أن من المتعذر قبول مثل هذا التفسير للمعنى والحكم ، ذلك أن التغير بالتركيب بين معنى المركب ووظيفته وما كان لعناصره من معان ووظائف « أى أحكام إعرابية » ليس أمرا مطردا بحيث يصح اعتباره أساساً من أسسه وضابطاً من ضوابطه .

ثالثاً :

أن حصر المركبات فى بعض الحروف وبعض الأسماء أمر لا يتصف بالدقة ، ولسنا بصدد المناقشة النظرية لهذا الحصر ، ولكن حسبنا أن نحتكم إلى الواقع اللغوى للمركبات نفسها لنجد أن من بينها ما يمكن الاصطلاح عليه بالمركبات الفعلية ، نحو (حبذا) مثلا ، و (قلما) وهى مركبات قد تقوم بأداء وظائف بعض الأفعال فى الجملة ، فضلا عن كون عناصرها تشتمل أيضاً على بعض الأفعال . والمركبات الفعلية هذه تختلف بالضرورة عن المركبات الإسمية التى قد تكون مكونة من عناصر من بينها أفعال أيضا كالمركب الإسنادى ، إذ إن المركبات الإسمية تؤدى وظيفة الاسم وتقبل بعض علاماته كالإسناد مثلا ، أو النداء ، أو دخول الجار الخ ، أما المركبات الفعلية فإنها تؤدى وظيفة الفعل وقد تقبل شيئا من علاماته أيضاً . وهذا ما سنفصل القول فيه فى النقطة التالية .

* * *

أنواعها وأقسامها

تتنوع المركبات فى اللغة وفقا للعناصر المكونة لها ، وتنقسم فى النحو تبعا للوظائف التى تؤديها والاعتبارات التى تحكمها فى أدائها .

أما العناصر التى تتكون منها المركبات اللغوية فعديدة ، ومن الممكن أن نعثر فيها على النماذج الآتية :

أولا : المركب المكون من اسمين ، وهو كثير ، ويطرد فى :

١ - المركب العددى ، وهو يتكون من تركيب كلمة (عشرة) مع ما دونها إلى (واحد) ، ويخضع لضوابط مميزة صوغا وإعرابا ، أما فى الصوغ فإنه يجب أن تطابق كلمة (عشرة) المعدود تذكيرا وتأنيثا ، وكذلك العددان : (واحد) و (اثنان) . والأعداد الباقية من ثلاثة إلى تسعة تخالف المعدود تذكيرا وتأنيثا . وأما فى الإعراب فإنه يجب أن يلزم الجزءان المكونان للمركب الفتح بناء ، ولا يعرب من بين المركب العددى كله إلا صدر المركب الدال على العدد (١٢) أى كلمتا : (اثنان)و(اثنتان) فى نحو : اثنا عشر واثنتا عشرة . ثم إنه يجب أن يعقب المركب العددى ما يميزه مفردا منصوبا .

٢ - المركب الإضافى نحو : عبد الله ، وامرىء القيس . وهو كثير فى اللغة ، ونأمل أن نلم بأحكامه فى الحديث عن أقسام المركبات .

٣ - المركب المزجى ، نحو : بعلبك ، ومعديكرب ، وبختنصر ، وحضر موت ، وسيبويه ، ونفطويه ، وعمرويه ، وخمارويه .

ويتضح من هذه الأمثلة أن المركب المزجى نوعان : إذ قد يكون مختوما بكلمة (ويه) وقد يخلو منها . ولكل منهما حكم إعرابي خاص ، فإن المختوم بكلمة (ويه) يجب أن يلزم الكسر بناء عند جمهور النحاة ، وأما غيره فإنه يعرب إعراب ما لا ينصرف .

٤ - المركب الوصفى ، وذلك إذا كان الوصف مفردا مشتقا على الأصل، أو غير مشتق . وسنتناول خصائص هذا المركب- إن شاء الله - فى الحديث عن أقسام المركبات .

٥ - الأحوال المركبة ، نحو : حيص بيص ، وصحرة بحرة ، وبيت بيت ، وبين بين ، وشذر مذر ، وأيدى سبأ ، وأيادى سبأ [1] . وتلزم جميعا البناء كما لا تتغير صيغها أيا كان صاحبها ، فهى - لغويا - أشبه الأمثال.

٦ - الظروف المركبة ، نحو : صباح مساء ، و : يوما ويوما ، و : حيث بيث [2] . وهذا المركب - بدوره - لا يتغير كسابقه .

٧ - الخوالف المنقولة عن الظرف والضمير ، كما فى : (دونك) ، و (عندك) ، و(لديك) بمعنى: خذ ، و(مكانك) بمعنى: اثبت ، و (وراءك) بمعنى : تأخر ، و (أمامك) بمعنى : تقدم [3] .

ثانيا : المركب المكون من حرف واسم ، ويوجد فى :

١ - بعض أدوات الشرط ، مثل : (حيثما) ، و (إذا ما) و (إذ ما) [4] . وقد يعد منها نحو : (كلما) .

---

(١) انظر : شرح المفصل ٤/١١٤ - ١٢٤ .
(٢) المصدر السابق ٤/١١٨ .
(٣) انظر : شرح التصريح ٢/١٩٨ ، وشرح المفصل ٤/١١٤.
(٤) انظر : همع الهوامع ٢/٦٣ .

٢ — الخوالف المنقولة عن الجار وضمير المخاطب غير المرفوع، نحو: (إليك) بمعنى: تنحّ، و (عليك)[1] بمعنى: الزم.

٣ — بعض صيغ التحقيق أو التأكيد، مثل: (أما) بالفتح والتخفيف بمعنى: حقا[2].

ثالثا: المركب المكون من فعل واسم، نحو: (حبذا)[3].

رابعا: المركب المنقول عن جملة، ويطرد في:

١ — المركب الإسنادي، نحو: (جاد الحق)، و (برق نحره)، و (فتح الباب)، و (وتأبط شرا)، و (ذرّى حبا) أعلاما[4]، وهي جميعا تلزم حالة واحدة لا تتغير، وقد اختلف النحويون في تفسيرها، والأرجح عندنا أنه مبني.

٢ — المركب الوصفي، إذا كان الوصف جملة. وسنتناوله بالتفصيل بعد قليل.

خامسا: المركب المكون من فعل وحرف — أو من: فعل واسم على حسب الاختلاف في ما — مثل: (قلما)، و (كثر ما) و (طالما)[5].

سادسا: المركب المكون من حرفين، وهو شائع لغويا، ويطرد في:

١ — أدوات اللوم والتقريع على عدم الفعل في الماضي، وهي نفسها أدوات الحث والتحضيض على الفعل في المستقبل، وهي: (لولا)، و(لوما)، و (هلا)، و (ألا)[6]. وتحديد المعنى المستفاد من هذه الأدوات مرتبط

---

(١) انظر: شرح التصريح ٢/١٩٨.

(٢) انظر: شرح المفصل ٨/١١٤.

(٣) انظر: ابن يعيش ٧/١٣٨، وشرح التصريح ٢/٩٩.

(٤) انظر: شرح المفصل ١/٢٨.

(٥) انظر: حاشية الدسوقي على المغني ١/٤١٩، وشرح شواهد المغني ٢٤٤.

(٦) انظر: همع الهوامع ٢/ ٧، وابن يعيش ٨/١١٣، ١٤٥.

بالزمن فى الجملة ، فإن كان ماضيا أفادت اللوم ، وإن كان مستقبلا أفادت الحث .

٢ — بعض أدوات الشرط ، مثل : (مهما) ، (ولوما) ، (ولولا) ، و (أما) — بالفتح والتشديد — وهى كما ترى قد تكون أدوات جازمة بجزم فعلين ، وقد تكون أدوات شرط غير جازمة .

٣ — بعض أدوات الاستفهام ، مثل : (كأى) (١) .

٤ — بعض أدوات التفصيل ، مثل : (إما) و (أما) (٢) .

٥ — بعض أدوات التوكيد ، مثل : (إنما) و (أنما) ويمكن أن يعد منها (أما) (٣) بالتخفيف .

٦ — بعض أدوات التشبيه ، مثل : (كأنما) .

٧ — بعض أدوات التمنى والترجى ، مثل : (ليتما) ، و (لعلما) .

٨ — بعض أدوات الاستدراك ، مثل : (لكنما) .

٩ — بعض أدوات التفضيل ، مثل : (بله) (٤) .

١٠ — بعض أدات التنبيه ، مثل : (ألا) و (أما) (٥) .

سابعا : المركب المكون من حرف واسمين ، أو حرفين واسم ، أى مكون من ثلاث كلمات ، متفق على تصنيف اثنتين منها ومختلف فى الثالثة ، وهو : (لاسيما) (٦) . فما اتفق على حرفيته (لا) ، وعلى اسميته (سى) ، وأما (ما) فمختلف فى تصنيفها بين الحرفية والاسمية .

* * *

---

(١) حاشية الدسوقى على المغنى ١/ ٢٧٠ .

(٢) همع الهوامع ١/ ١٣٥ .

(٣) الدسوقى على المغنى ١/ ٧٨ ، وشرح التصريح ١/ ٢٢٥ .

(٤) الدسوقى على المغنى ١/ ١٩٨ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٣٥ .

(٥) ابن يعيش ٨/ ١١٤ .

(٦) همع الهوامع ١/ ٢٣٤ .

وتأمل هذه الأشكال من المركبات يسلم إلى تقرير بعض الظواهر التى تشيع فيها ، والتى لا نجد مناصا من الإشارة إليها ، وعلى رأسها :

أولا : أن من المركبات ما تنوسى استخدام عناصره المكونة له ، ولم يعد يستعمل لغويا إلا بنية المركب وحده ، كما أن من المركبات ما بقيت عناصره الأساسية - التى شاركت فى بنيته اللفظية - مستعملة ، ومن ثم وجدت فى الاستعمال اللغوى إلى جوار صيغة المركب . وإن كان استعمال كل منهما مختلفا بالضرورة ويطرد النوع الأول — الذى تنوسى استخدام عناصره — فى « المركب المزجى » وبعض صيغ « الأحوال المركبة » و « الظروف المركبة » .

ثانيا : أن بعض المركبات يحتفظ بشكل الوحدات أو العناصر المكونة له ، دون تغيير فى بنيتها اللفظية ، وإن كان ثمة تغيير فى « المعنى » أو « الوظيفة النحوية » أو « الحكم النحوى » ، وبعضها يحدث تغييرا فى بنية هذه العناصر بالإضافة إلى ما قد يكون من تغير فى المعنى أو الوظيفة أو الحكم .

ثالثا : أن أشكال التغير بين العناصر المكونة للمركب ، والمركب نفسه — بنية واستعمالا — متعددة ، أهمها :

١ — التغير فى البنية اللفظية .

٢ — التغير فى المعنى المعجمى أو الدلالى .

٣ — التغير فى الوظيفة النحوية .

٤ — التغير فى الحكم النحوى .

والتغير فى الفقرتين الأوليين ينحصر فى الصيغة : بنية ودلالة ، أما التغير فى الفقرتين الأخيرتين فيتناول المسلك النحوى للصيغة . وفى هذا

المسلك تفرقة واجبة بين « الوظيفة » و « الحكم » . إذ إن الوظيفة تمتد عن الدور الذى تقوم به الصيغة – كلمة أو مركبا – فى تكوين الجملة ، أما الحكم فهو ما يترتب على الوظيفة من نتائج جزئية ، ومن ثم قد تتعدد الأحكام النحوية مع وحدة الوظيفة التى يؤديها المركب فى الجملة .

رابعا : أن بعض المركبات يؤدى – ببنيته المركبة – وظيفة واحدة فى الجملة ، ومعنى واحداً فى الاستعمال اللغوى ، وبعضها تتعدد معانيه واستعمالاته ووظائفه ، مع احتفاظه بالبنية المركبة ذاتها دون تغيير ، وهذا النمط من المركبات يمكن أن يعد – دون تجوز كبير – من قبيل المشترك اللفظى .

ومن النوع الأول « المركب العددى » ، و « المركب الإضافى » ، و « المركب الوصفى » ، و « الخوالف المركبة » و « المركب المزجى » و « الأحوال المركبة » ، و « الظروف المركبة » ، و « المركب الإسنادى » « وبعض صيغ المركبات الحرفية » .

ومن النوع الثانى بعض صيغ المركب الحرفى .

خامسا : أن بعض المركبات تنتقل بالتركيب من حالة الإعراب إلى حالة البناء . وبعضها الآخر لا يؤثر التركيب فى تصرفه إعرابا وبناء . وإن كان له تأثير ضرورى فى نوع التصرف الإعرابى نفسه : رفعا ونصبا وجراً .

سادسا : أن من الجلى أن (ما) تؤدى أدوارا متعددة باشتراكها فى كثير من التراكيب اللغوية ، فهى عنصر فى كثير من المركبات ، وهى تركب مع كافة أنواع الكلمات العربية من أسماء، وأفعال، وخوالف، وحروف، والتحليل النحوى (لما) فى كل هذه المركبات يختلف من بنية مركبة إلى

أخرى ، بل يتجاوز الخلاف المبانى المتعددة إلى تحليل (ما) فى المبنى الواحد أحيانا .

سابعا : أن ثمة مركبات تم تكوينها وتحددت أساليب استعمالها ، ودلالاتها ، ووظائفها ، بحيث صارت صيغا ثابتة تمثل جزءا من التراث اللغوى ، ومن ثم ليس هناك مجال للحذف منها أو الإضافة إليها .

وهناك مركبات أخر ، من الممكن الإضافة إليها قياساً عليها ، أى أن بوسع الناطق باللغة أن يبتكر منها ما هو على نمطها ، وعلى النحوى أن يقبل فيها ما وافق قواعدها ، وعلى رأس هذا النوع من المركبات «المركب الوصفى» ، و «المركب الإضافى» فهى متجددة الصيغ ، وإن كانت ثابتة القواعد .

* * *

وأما الأقسام النحوية للمركبات اللغوية فتختلف تبعاً للوظائف التى تؤديها فى الجملة العربية ، والاعتبارات التى تحكمها فى أدائهـــا ، من الممكن العثور على التقسيمات التالية فى التقنين النحوى للمركبات .

أولا : التقسيم بحسب الوظيفة النحوية :

تؤدى المركبات الوظائف التى تؤديها الكلمات ، فالمركب — برغم اشتراك أكثر من كلمة واحدة فى بنيته اللفظية المركبة — فإنه يسلك لغويا مسلك الكلمة الواحدة ، ويتنوع أداء المركبات لوظائفها فى نطاق الجملة بصورة تقابل — إلى حد بعيد — الكلمات التى تماثلها وتقوم بوظائفها ، ومن الممكن أن نعثر فى المسلك اللغوى الوظيفى للمركبات على الأنماط الآتية :

١ – المركب الاسمى :

أى الذى يماثل الأسماء من الكلمات فى أداء وظائفها فى الجملة العربية ، ومن بين أبرز هذه الوظائف صلاحيتها للإسناد إليها وإسنادها : أى وقوعها فاعلة أو نائب فاعل أو مبتدأ أو خبراً ، أو صلاحيتها لوقوعها مكملا للعناصر الإسنادية ، أى مفعولا أو ظرفا أو حالا .

ومن بين المركبات الاسمية :

ا – المركب العددى .

ب – المركب الإضافى .

جـ – المركب المزجى .

د – المركب الوصفى .

هـ – المركب الإسنادى .

و – الأحوال المركبة .

ز – الظروف المركبة .

ح – أسماء الشرط المركبة .

ط – أسماء الاستفهام المركبة .

٢ – المركب الحرفى :

أى المركب الذى يشابه الحرف فى أداء وظائف بعينها فى الجملة العربية مع عدم صلاحيته لوقوعه عنصراً إسنادياً أو مكملا فى هذه الجملة .

ومن بين المركب الحرفى كافة المركبات المكونة من حروف ، وعلى رأسها :

ا — المركبات الدالة على اللوم والتقريع أو الحث والتحضيض .

ب — المركبات الدالة على التوكيد .

جـ — المركبات الدالة على التشبيه .

د — المركبات الدالة على التمنى والترجى.

هـ — المركبات الدالة على الاستدراك .

و — المركبات الدالة على التفضيل .

ز — المركبات الدالة على التفصيل .

ح — المركبات الدالة على التنبيه .

ط — المركبات الدالة على الشرط .

٣ — مركب الخالفة :

أى المركب الذى يشابه الخالفة فى أداء وظيفتها فى الجملة ، وأبرز خصائص هذه الوظيفة خصيصتان : الأولى — صلاحيتها لوقوعها مسنداً فى الجملة ، والثانية — لزومها بنية لفظية محددة وعدم تصرفها .

ومن بين هذا النمط من المركبات :

ا — الخوالف المنقولة عن الظرف والضمير ، أى الخوالف المنقولة عن اسمين .

ب — الخوالف المنقولة عن الجار وضمير الخطاب ، أى الخوالف المنقولة عن حرف واسم .

ويمكن أن يضاف إلى هذا النمط أيضاً :

حـ — المركب المكون من فعل واسم ، نحو : (حبذا) ؛ لأن مسلكه اللغوى يتماثل وظيفياً مع المسلك اللغوى للخوالف المنقولة ، من حيث كان

صالحاً لوقوعه عنصراً إسنادياً فى الجملة ، مع لزومه حالة واحدة وعدم تصرفه فيها .

د — المركب المكون من فعل وحرف نحو : (قلبـــا) ؛ لأن مسلكه اللغوى أيضاً شبيه بالمسلك اللغوى للخوالف المنقولة .

ومن الجلى أن هذين النمطين الأخيرين من المركبات تشارك الأفعال فى تكوينها ، ولكنها — برغم ذلك — تخالف الأفعال فى مسلكها الوظيفى فى الجملة ، إذ إن المركبات تلزم حالة واحدة من حيث البنية فلا تتغير صيغتها مهما تغير المسند إليه فيها ، وهذا الوجه من المخالفة هو الذى جمع بينها والخوالف . بحيث جاز أن يقال : إن المركب الفعلى موجود بنية وصيغة ، ولكنه غير موجود مسلكا ووظيفة .

* * *

ثانيا : التقسيم بحسب الوقوع عنصرا إسنادياً فى الجملة :

تنقسم الأنماط الثلاثة من المركبات التى أشرنا إليها فى الفقرة السابقة بحسب صلاحيتها للوقوع عنصرا إسنادياً فى الجملة وعدم صلاحيتها إلى ثلاثة أقسام :

١ — مركبات واجبة الوقوع عنصرا إسنادياً .

وهى المركبات التى آثرنا لها مصطلح : « مركب الخالفة » سواء أكانت خوالف أم مركبات فعلية : فإنها يجب أن تقع مسندا فى الجملة ، ويمتنع أن تقع مسندا إليه ، كما يمتنع أيضاً عدم وقوعها عنصرا إسنادياً .

٢ — مركبات ممتنعة الوقوع عنصرا إسنادياً .

وهى المركبات التى آثرنا لها مصطلح : « المركب الحرفى » أياً كانت الدلالة التى يؤديها فى الجملة العربية ، وبعض عناصر « المركب الاسمى » التى يتحتم وقوعها مكملا من مكملات الجملة .

٣ - مركبات جائزة الوقوع عنصرا إسناديا :

وهى كثيرة فى المركبات التى آثرنا لها مصطلح : « المركب الاسمى » فإن منها ما يجوز وقوعه عنصرا إسناديا ، ويجوز عدم وقوعه عنصرا إسناديا بل مكملا من المكملات في الجملة . وفى حالة وقوعه عنصرا إسناديا يجوز أن يكون مسندا ، كما يجوز - أيضا - أن يقع مسندا إليه فيها.

* * *

ثالثاً : التقسيم بحسب التصرف الإعرابى :

تنقسم المركبات بحسب حالة التصرف الإعرابى - كالكلمات - إلى مجموعتين :

الأولى : مركبات معربة .

والثانية : مركبات مبنية .

والمركبات المعربة تنقسم - بدورها - إلى قسمين :

١ - مركبات تلزم حالة إعرابية بعينها . ومن ثم فهى غير منصرفة كبعض المركبات الظرفية والحالية .

٢ - ومركبات صالحة للانتقال بين الحالات الإعرابية المختلفة، فهى مركبات منصرفة ، كالمركب الإضافى والمصفى والمزجى غير المختوم بويه ، وهذه المركبات منها ما هو مصروف ، ومنها ما هو ممنوع من الصرف .

والمركبات المبنية - أيضاً - تنقسم إلى قسمين :

٢ - مركبات ليس لها محل من الإعراب ، وذلك المركب الحرفى ومركب الخالفة .

٢ - مركبات لها محل إعرابى ، وذلك المركب الاسمى المبنى .

* * *

رابعاً : التقسيم بحسب التطابق النوعي :

سبق أن أشرنا إلى أن التطابق النوعي في الكلمات لا يتناول منها إلا نوعين فقط ، هما : الأسماء ، والأفعال ، ثم إنه فيهما لا يمضي على وتيرة واحدة ، ولا يخضع لقانون مطرد تذكيرا وتأنيثاً ، والأمر قريب من ذلك في المركبات أيضاً . فإنه لا مجال لتصور تطابق نوعي ما في المركبات الحرفية ، والمركبات الخوالف التي تضم - استعمالا - المركب الفعلي أيضاً ، ومن ثم لم يعد من بين المركبات التي يتناولها التقسيم بهذا الاعتبار إلا المركبات الاسمية فقط .

وتحليل هذه المركبات ينتهي بنا إلى أنها تنقسم إلى مجموعتين :

الأولى : مركبات تتغير نوعياً ، أي تطابق لفظياً مدلولها تذكيرا وتأنيثاً ، وعلى رأس هذا النمط من المركبات « المركب الوصفي » و « المركب الإضافي » وبعض عناصر « المركب العددي » (كلمات : واحد ، واثنان ، وعشرة) .

والثانية : مركبات تلزم لفظياً حالة واحدة فلا تتأثر نوعياً تذكيرا وتأنيثاً . وهي بقية المركبات الاسمية .

* * *

خامساً التقسيم بحسب التطابق العددي :

لا مجال لأن يتناول التقسيم بهذا الاعتبار إلا « المركب الاسمي » فحسب ، الذي ينقسم من حيث مسلكه اللغوي تعبيرا عن الحالة العددية إلى مجموعتين

الأولى : مجموعة قابلة لأن تطابق عددياً مدلولها إفرادا وتثنية وجمعا ، وتنحصر في « المركب الوصفي » و « المركب الإضافي » .

والثانية : مجموعة تلزم بنيتها اللفظية حالة واحدة لا تتغير ، بغض النظر عن مدلولها العددى ، وذلك بقية المركبات الاسمية .

* * *

سادسا : التقسيم بحسب الترتيب :

تنقسم المركبات بحسب تحديد مواقعها فى الجملة العربية إلى ثلاثة أقسام:

الأولى : مركبات واجبة الصدارة فى الجملة ، سواء أكانت مركبات اسمية أم حرفية ، وهى :

١ ــ المركبات الدالة على الشرط .
٢ ــ المركبات الدالة على الاستفهام .
٣ ــ المركبات الدالة على التنبيه .
٤ ــ المركبات الدالة على اللوم والتقريع أو الحث والتحضيض .
٥ ــ بعض المركبات الدالة على التحقق ، مثل : (أما) بمعنى حقا .

والثانية ــ مركبات واجبة التأخر فى الجملة ، وهى :

١ ــ الأحوال المركبة .
٢ ــ الظروف المركبة .
٣ ــ بعض المركبات الدالة على التفضيل ، مثل : (بله) .
٤ ــ بعض المركبات الدالة على التفصيل (إما الثانية) .

والثالثة ــ مركبات مرنة الوقوع فى الجملة ، وهى بقية المركبات .

* * *

- ٣ -

المركبات بين ثبات البنية وثبات القاعدة

من خلال هذا العرض لأنواع المركبات وأقسامها يمكن أن ننتهى إلى أن ثمة نمطين مختلفين منها :

أولها :

نمط يتصف بثبات صيغه من حيث المبنى ، فهى صيغ مأثورة ، محفوظة ، لا سبيل إلى الزيادة فيها أو عليها ، بمعنى أن الناطق اللغوى – شأنه شأن الباحث النحوى – لا يملك أن يغير من بنية الصيغة المركبة بأى شكل من أشكال التغيير ، كما لا يملك أيضاً أن يضيف إلى تلك الصيغ المأثورة من المركبات صيغاً أخرى بالقياس عليها وعلى كاتها ، إذ إن هذا النمط من الصيغ جزء من التراث اللغوى ، الذى ينبغى أن نحرص فى تناوله على أمرين :

الأول – حفظه وضبطه .

الثانى – تفسيره وتوجيهه .

وهدف الحفظ والضبط استمرار الاستعمال اللغوى ، بحيث يظل هذا الجزء التراثى حياً يؤدى دوره فى النشاط اللغوى فى الوقت نفسه الذى يظل موصول العرى فيه بالخصائص التراثية الأصيلة فيه .

وغاية الثانى إساغته فى إطار القواعد النحوية حتى لا يكون ثمة تضارب

بين ما يتسم به من صفات وخصائص أسلوبية والقواعد النحوية التي ينبغي أن تلم بكل ما في التراكيب اللغوية من ظواهر ، حتى لا تكون القواعد عاجزة عن تقنين هذه الظواهر ، الأمر الذي قد يسلم إلى التمرد عليها ، بيد أنه يجب أن نظل على وعي بأن مهمة النحوي إزاء مثل هذه المركبات هي « التحليل » دون أن يتجاوز ذلك بحال إلى « التركيب » .

وثانيهما :

نمط يتصف بثبات وظيفته من حيث المعنى دون أن تتصف عناصره بالثبات من حيث المبنى . فهي عناصر متنوعة ، كما أنها تقبل التغيير دون أن تلتزم بما ورد منها في النصوص التراثية ، بيد أنها مع تنوعها وتجددها تخضع لقواعد مطردة . بحيث يصح أن يقال : إن هذا النمط يتسم بثبات القاعدة في مقابل ثبات البنية . ومقتضى ثبات القاعدة واطرادها أنه يمكن تكوين ما يحتاج إليه الموقف اللغوي منها ، ولكن هذا التكوين الذي يسلم بالضرورة إلى مبان مركبة جديدة ملتزم بالقواعد ذاتها المنظمة لتلك المباني القديمة ، ويؤدي الغايات نفسها التي توختها .

وينحصر هذا النمط في عدد من « المركبات الاسمية » ، ويطرد منها في نوعين ، هما : « المركب الإضافي » ، و « المركب الوصفي » .

وأما النمط الأول فإنه يشيع فيما عدا ذلك من المركبات .

وبما أن « المركب الإضافي » و « المركب الوصفي » لهما هذا الوضع المتميز في إطار المركبات فسنخص كلا منهما بمبحث خاص نعرض فيه لأهم القواعد التي وضعت له ، والاتجاهات والآراء النحوية التي تناولته .

أولا : المركب الاضافى

يتكون المركب الإضافى من جزءين هما : صدر المركب ، وعجزه ، أو على حسب اصطلاح جمهور النحويين : «المضاف» ، و «المضاف إليه» ، وأصح الأقوال - كما سبق أن ذكرنا - أن المضاف هو الجزء الأول ، أى صدر المركب ، وأن المضاف إليه هو الجزء الثانى ، أى عجزه ، وهذا هو اتجاه سيبويه وجمهور النحاة ؛ إذ الأول هو - عندهم - الذى يضاف إلى الثانى فيستفيد منه تعريفاً أو تخصيصاً على نحو ما سنشير إليه فى ذكر فوائد الإضافة . ورأى بعض النحاة عكس ذلك ، وصحح فريق ثالث إطلاق كل مصطلح منهما على أى جزء منهما دون تحديد .

وحين يتكون تركيب الإضافة تحدث بعض التغيرات فى مكوناته ، أهمها ما يأتى :

أولا — فى المضاف :

١ — حذف نون المثنى وجمع المذكر السالم وما ألحق بهما ، مثل حضر طالبا الكلية ، ورأيت مسلمى الهند ومنه قول الشاعر :

العين تعرف من عينى محدثها   إن كان من حزبها أو من أعاديها

فإن كانت النون ليست للتثنية ولا للجمع لم يجز حذفها مثل : شيطان الإنس سلطان الشياطين .

٢ — حذف التنوين ، مثل : انهار بنيان الظلم ، واندك صرح الفساد .

٣ - حذف (أل) الزائدة للتعريف ، مثل ولاؤنا لوطننا ، ولكن وطننا هو وطن العقيدة .

فإن كانت (أل) ليست زائدة للتعريف ، بل أصلية ، لم تحذف مثل : ألباب الدولة يقدرون ويخططون عادة لينالوا ألقاب الرفعة وألفاظ التبجيل .

ثانياً — فى المضاف إليه :

أهم التغيرات فى المضاف إليه هى تغيير وضعه الإعرابى ، إذ يجب جره دائماً ، سواء أكانت حركة إعرابه ظاهرة كما فى نحو :

على قدر أهل العزم تأتى العزائم   وتأتى على قدر الكرام المكارم

أم مقدرة كما فى نحو : نضال هذه الأمة غايته النصر مهما تكاثفت الصعاب واستوعرت الطرق ، ونحو : المسلم للمسلم حين يضيق الأمر ويشتد الخطب فأين المسلم من المسلم اليوم .

وقد اختلف العلماء فى عامل الجر فى المضاف إليه ، وأشهر الآراء فى ذلك أربعة : (١)

١ - رأى فريق أن عامل الجر هو الإضافة المعنوية ، ومن القائلين بذلك الأخفش وأبو حيان .

٢ - رأى فريق آخر من بينهم الزجاجى وابن الحاجب أن الجار حرف مقدر ، وأن هذا الحرف المقدر هو (اللام) أو (من)

---

(١) انظر : همع الهوامع ٢/٤٦ ، والمرتجل ٢٦٠ .

٣ – واتجه جماعة منهم ابن الباذش إلى أن الجار هو المضاف لنيابته عن حرف الجر .

٤ – وأقوى الآراء وأشهرها ما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحاة من أن الجر فى المضاف إليه بالمضاف .

أنواع الإضافة :

تنقسم الإضافة أساساً إلى قسمين : إضافة محضة ، وإضافة غير محضة ، وسنخص كلا من هذين القسمين بشيء من التفصيل .

الإضافة المحضة : (١)

لا تتحقق الإضافة المحضة إلا بتوافر عدد من الشروط فى المضاف إليه ، وهذه الشروط هى :

أ – ألا يكون المضاف وصفا مشتقا عاملا عمل الفعل .

ب – ألا يكون المضاف إليه معمولا لهذا الوصف .

وطبقا لذلك تشمل الإضافة المحضة ثلاث صور ، هى :

١ – تحقق الشروط فى المضاف والمضاف إليه معا ، أى: كون المضاف ليس وصفا عاملا ، وكون المضاف إليه ليس معمولا له ، مثل :كتاب محمد جديد .

٢ – توافر شروط المضاف وحده مع انتفاء الشروط فى المضاف إليه . أى :كون المضاف ليس وصفا عاملا والمضاف إليه معمول للمضاف ، مثل : ضَرْبُ الإنسان جريمةٌ .

(١) انظر : همع الهوامع ٣/٤٧–٤٨ ، شرح المفصل ٢/١١٨–١١٩ .

٣ – انتفاء شروط المضاف إليه وحده مع توفر الشروط فى المضاف أى : كون المضاف وصفا والمضاف إليه ليس معمولا له ، مثل : كاتب القاضى جالس .

ويكثر فى الإضافة المحضة كون المضاف واحدا من الأمور الآتية :

١ – اسم جامد باق على جموده ، كالمصدر ، واسم المصدر ، وكثير من الظروف ، مثل : تقدير الدرجات مرتبط بحسن الإجابة ، و : فى وضوء المسلم نظافة دائمة ، و : عند الشدائد يعرف الإخوان .

٢ – اسم مشتق شبيه بالجامد فى أنه لا يعمل ، ولا يدل على زمن ، كأسماء الزمان والمكان والآلة مثل : مسكن الطالب نظيف ، ومحراث فلاحنا بدائى .

ويدخل فى هذا القسم الأسماء المشتقة التى نقلت إلى العلمية ، مثل : محمود ، وحامد ، وحسن ، وسعيد .

٣ – الاسم المشتق الذى لم يصحبه ما يحدد زمنه ، مثل مكرم الضيف غائب ، و : منير المنزل حاضر ، و : مأمون التصرف موجود .

٤ – الاسم المشتق الذى تحدد زمنه بالماضى ، مثل : كان مستقبل الزائرين لبقا .

٥ – كون المضاف إليه ظرفا والمضاف وصفا ، مثل تعجل سائر يوم الجمعة .

والإضافة المحضة تنقسم من حيث المعنى إلى ثلاثة أقسام : [1]

(١) انظر : همع الهوامع ٢/٤٦ – ٤٧ ، والمرتجل ٢٦١ – ٢٦٧ ، وشرح المقدمة النحوية ٢٧٧ – ٢٧٨ ، وابن يعيش ٢/١١٩ .

أ – كون الإضافة بمعنى (فى) وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفا للمضاف نحو : (بل مكر الليل والنهار إذ تأمروننا أن نكفر بالله)(١) .

ب – كون الإضافة بمعنى (من) وذلك إذا كان المضاف إليه كلا للمضاف ويصح الاخبار به عنه ، مثل : خاتم حديد .

جـ – كون الإضافة بمعنى (اللام) وذلك فى غير الموضعين السابقين، مثل : كتاب محمد ، و : يد خالد .

الإضافة غير المحضة (٢) :

الإضافة غير المحضة عكس الإضافة المحضة ، وهى لا تتحقق إلا بتوافر عدد من الشروط فى المضاف والمضاف إليه معـــا ، وهذه الشروط هى :

أ – أن يكون المضاف وصفاً مشتقاً عاملا عمل الفعل .

ب – أن يكون المضاف إليه معمولا للمضاف .

وبهذا التعريف تشمل الإضافة غير المحضة ثلاث صور بحسب نوع المشتق الذى يقع مضافا ، وهى :

١ – كون المضاف اسما للفاعل ، مثل : هذا الرجل مكرم محمد اليوم .

---

(١) من الآية (٣٣) من سورة سبأ .

(٢) انظر: همع الهوامع ٤٧/٢ ، وشرح المقدمة النحوية ٢٧٨ – ٢٧٩ ، ابن يعيش ١١٩/٢ .

٢ - كون المضاف اسم مفعول ، مثل : هذا الرجل مأكول الطعام الساعة ، معمور الدار غدا .

٣ - كون المضاف صفة مشبهة ، مثل : حسن الوجه ، جميل الصوت .

ويلحق بالإضافة غير المحضة ما يأتي :

١ - إضافة الموصوف إلى الصفة ، مثل : صلاة الأولى ، و : مسجد الجامع .

٢ - إضافة المسمى إلى الاسم ، مثل : شهر رمضان ، و : يوم السبت و : علم النحو .

٣ - إضافة الموصوف إلى اسم قائم مقام الصفة ، مثل :[1]

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم ... بأبيض ماضى الشفرتين يمانى

٤ - إضافة المؤكد (بفتح الكاف) إلى المؤكد (بكسرها) وذلك كثير فى الأسماء المبهمة ، مثل حين ، و : وقت ، و : ساعة و : زمان ، نحو : حينئذ .

فوائد الإضافة :

يفيد تركيب الإضافة عددا من الفوائد يمكن تسجيل أبرزها فيما يلى :

أولا : فيما يتعلق بالترتيب ، يأخذ المضاف حكم المضاف إليه ، بمعنى

---

(١) انظر شرح المفصل ٤٤/١ ، ومعجم شواهد العربية ٢٩٦ ، وقد نسب البيت إلى (زيد) من ولد عروة بن زيد الخيل .

أنه إذا كان حكم المضاف إليه وجوب التصدر فى الجملة وجب للمضاف ذلك مثل : صديق من حضر ؟ وكتاب من عندك ؟ .

ثانيا : فيما يتصل بالتناسق اللفظى ، يفيد تركيب الإضافة قدرا من الخفة مردها إلى إيجاد نوع من الربط بين كلمتين لو نطق بهما مستقلتين احتاجتا إلى نوع من الجهد فى النطق بعدد أكبر من الأصوات والألفاظ ، فمثلا : كتاب محمد ، يفيد معنى : كتاب لمحمد ، وقد خفف تركيب الإضافة من ذكر التنوين واللام الدالة على الملكية .

ثالثا : فيما يتصل بالتطابق ، قد يستفيد المضاف من المضاف إليه التأنيث أو التذكير بغض النظر عن تصنيفه منفردا[1]، وذلك إذا كان المضاف بعضا من المضاف إليه أو كالبعض منه ، نحو : قطعت بعض أصابعه ، ومنه قراءة: (تلتقطه بعض السيارة)[2]، وأيضاً قول الأعشى ميمون بن قيس[3] :

وتشرق بالقول الذى قد أذعته
كما شرقت صدر القناة من الدم

وأضاف بعض النحويين إلى هذا الموضع إذا كان المضاف لفظة «كل» أيضاً ، فإنه إذا أضيف إلى مؤنث استفاد منه التأنيث ، ومن

(١) انظر : شرح التصريح ٢/٣١ — ٣٢ .

(٢) من الآية (١٠) من سورة يوسف .

(٣) انظر : همع الهوامع ٢/٤٩ ، والدرر اللوامع ٢/٥٩ .

ذلك قوله تعالى : (يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا)[1]، وقوله سبحانه: (ووفيت كل نفس ما عملت)[2].

رابعا : فيما يتناول المعنى . هل يستفيد المضاف من المضاف إليه شيئا؟ ذلك يتوقف على نوع الإضافة.

فإذا كانت الإضافة غير محضة ، لم يستفد المضاف من المضاف إليه تعريفا ولا تخصيصاً، واقتصرت فائدة الإضافة على ما ذكرناه من الترتيب والخفة اللفظية . ويدل على عدم استفادة المضاف إضافة لفظية أى فائدة من ناحية المعنى أنه يقع صفة للنكرة مع إضافته للمعرفة ، مثل قوله تعالى : (هدياً بالغ الكعبة)[3]، وقوله : (هذا عارض ممطرنا) [4].

ولذلك يطلق النحويون على الإضافة غير المحضة اصطلاح : « الإضافة اللفظية »

أما الإضافة المحضة فإنها فضلا عن إفادتها الأمرين السابقين تفيد أمرا معنوياً هو تعريف المضاف إذا كان المضاف إليه معرفة ، مثل : فى رسالة النبى هدًى وخير ، و (مكر الليل) ، وتخصيصه إذا كان المضاف إليه نكرة ، مثل : خاتم حديد ، و : قلم طالبة .

لذلك يطلق النحويون أحياناً على الإضافة المحضة إصطلاح : « الإضافة المعنوية » إشارة إلى هذه الفائدة :

---

(١) من الآية (٣٠) من سورة آل عمران .
(٢) من الآية (٢٠) من سورة الزمر .
(٣) من الآية (٩٥) من سورة المائدة .
(٤) من الآية (٢٤) من سورة الأحقاف .

ويستثنى من إفادة الإضافة المعنوية التعريف مسألتان لا تفيد فيهما التعريف بل التخصيص، وإن كان المضاف إليه معرفة فيهما [1].

المسألة الأولى :

أن يكون المضاف شديد الإبهام، مثل : غير، ومثل، وشبه، وخدن (بمعنى صاحب). ولذلك يجوز أن تقع هذه الكلمات صفة للنكرة وإن أضيفت لمعرفة ، نحو قوله تعالى : (ربنا أخرجنا نعمل صالحاً غير الذى كنا نعمل)[2] ، ومثل : مررت برجل غير الذى تعرفه ، و : رأيت إنساناً مثلك خلقاً .

المسألة الثانية :

أن يكون المضاف فى موضع مستحق للنكرة ، كأن يقع حالا أو تمييزاً أو اسماً لـ (لا) النافية للجنس . فالحال مثل : جاء جاء محمد وحده ، والتمييز مثل : كم ناقة وفصيلها — فكم استفهامية مبتدأ ، وناقة تمييز منصوب ، وفصيلها معطوف على التمييز فيأخذ حكمه الإعرابى — واسم (لا) مثل : لا أبا لزيد ، فالنحاة يرون أن اللام مقحمة بدليل سقوطها فى قول أبى حية النميرى .

أبالموت الذى لا بد أنى ملاق لا أباك تخوفينى

الترتيب فى تركيب الإضافة :

يحتم النحاة الترتيب بين المضاف والمضاف إليه ، بمعنى أنه لا بد من

---

(١) انظر : همع الهوامع ٢/٤٧ .

(٢) من الآية (٣٧) من سورة فاطر .

ذكر المضاف أولا ثم يعقبه المضاف اليه . ولا يجوز أن يتقدم المضاف إليه على المضاف مع بقاء تركيب الإضافة ، كما لا يجوز أن يتقدم معمول المضاف إليه على المضاف ؛ إذ إن مراعاة الترتيب بين المضاف والمضاف إليه، ثم معموله الواحد أو المتعدد — إن وجد — لازمة، وإغفالها يخرج التركيب عن الإضافة .

كذلك يحتم النحاة اتصال المضاف إليه بالمضاف ، ولا يجوز الفصل بينهما إلا فى مواضع محددة ، خصها جمهور البصريين بالشعر ، فكأنهم يجعلونها من قبيل الضرورات الشعرية ، على حين يجيزها كثير من النحاة فى غير الشعر أيضاً . وهو ما تؤيده النصوص اللغوية المروية، وهذه المواقع هى [1] :

١ — أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله .

- فيجوز الفصل بينهما بالمفعول ، نحو قراءة : (زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) [2] بنصب أولاد وجر شركاء .
- كما يجوز الفصل بينهما بالظرف ، كما فى نحو الكلمة المأثورة :
  ترك — يوما — نفسك وهواها سعى لها فى رداها .
  فقد فصل لفظ (يوما) بين المضاف والمضاف إليه .

٢ — أن يكون المضاف وصفا عاملا والمضاف إليه مفعوله الأول .

- فيجوز الفصل بمفعوله الثانى ، نحو : قراءة : (فلا تحسبن الله

---

(١) انظر همع الهوامع ٥٢/٢ ، وشرح المفصل ٢٠/٣ وما بعدها ، والتصريح على التوضيح ٥٧/٢ .

(٢) من الآية (١٣٧) من سورة الأنعام .

مخلف - وعده - رسله)[1] بنصب (وعد) وجر (رسل)
فقد فصلت (وعده) بين المضاف والمضاف إليه .

- كذلك أجيز الفصل بالظرف كما فى قول الشاعر :

فرشني بخير لا أكونن ومدحتي كناحت - يوما - صخرة بعسيل

بإضافة (ناحت) إلى (صخرة) مع الفصل بينهما : (يوما) .

- كما أجيز الفصل بالجار والمجرور كما فى قول الرسول (صلوات الله عليه) : (هل أنتم تاركوا - لى - صاحبى) بإضافة (تاركوا) إلى (صاحبى) مع الفصل بينهما بالجار والمجرور (لى) .

٣ - أن يكون الفاصل بين المضاف والمضاف إليه القسم ، نحو : هذا كتاب - والله - خالد . ومنه ما رواه الكسائى : هذا غلام - والله - زيد .

- وقد أجاز بعض النحاة الفصل بالشرط أيضا ، نحو : هذه نتيجة - إن شاء الله - المجدين فى عملهم .

- كما أجاز آخرون الفصل بـ (إما) ، نحو قول تأبط شرا[2] :

هما خطتا - إما - إسار ومنة وإما دم والقتل بالحر أجدر

وبالإضافة إلى هذه المواضع ورد فى النصوص الشعرية الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى مواضع ثلاثة ، مقصورة على الضرورة بخلاف بين النحاة ، وهى :

---

(١) من الآية (٤٧) من سورة ابراهيم .
(٢) انظر : الدرر اللوامع ٥٢/٢،٦٧/١ .

أ - الفصل بأجنبي من المضاف ، أي غير معموله ، كما في قول أبي حية النميري :[1]

كما خط الكتاب بكف - يوما - يهوديٍّ يقارب أو يزيل

بإضافة (كف) إلى (يهودي) مع الفصل بينهما ؛ (يوما) وهي ليست معمولة لكف وإنما لخط .

ب - الفصل بنعت المضاف ، أي وصفه ، كما في قول معاوية :

نجوت وقد بل المرادي سيفه من ابن أبي - شيخ الأباطح - طالب

فقد فصل بين المضاف وهو (أبي) والمضاف إليه وهو (طالب) بصفة المضاف .

جـ - الفصل بالنداء ، كما في قول بجير بن زهير بن أبي سلمى[2] :

وفاق - كعبُ - بجيرٍ منقذ لك من تعجيل تهلكة والخلد في سقر

فقد فصل بين المضاف وهو (وفاق) والمضاف إليه وهو (بجير) بالمنادى (كعب) .

وقوع الاسم مضافا أو غير مضاف :

الاسم بالنسبة لصلاحيته لأن يقع مضافا أو عدم صلاحيته لذلك ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ما لا يصلح لأن يكون مضافا ، وهو المبني غالبا .

القسم الثاني : ما يجوز أن يكون مضافا ، وهي الأسماء التي لا يجب أن تقع مضافة ، ولا تمتنع أيضا .

---

(١) المصدر السابق ٢/٦٦ .
(٢) السابق ٢/٦٨ .
(٣) المصدر نفسه .

القسم الثالث : ما يجب أن يكون مضافا ، وهو نوعان رئيسان :

الأول : ما يضاف وجوبا إلى المفرد .

الثاني : ما يضاف وجوبا إلى الجملة .

وسنخص كل واحد من هذين النوعين بشيء من التفصيل .

ما يضاف وجوبا إلى المفرد : (١)

المقصود بالمفرد هنا ما ليس جملة ، فيشمل المثنى والجمع أيضاً ، وصور هذا النوع أربع :

١ – ما يضاف وجوبا إلى المفرد ، ظاهرا أو ضميرا ، مع جواز القطع عن الإضافة لفظا لا معنى ، وهو : (كل) ، و : (بعض)، و : (أي) ، و : (غير) .

٢ – ما يضاف وجوباً إلى المفرد ، ظاهرا أو ضميرا . مع القطع عن الإضافة مطلقا مثل : (كلا) ، و : (كلتا) ، و : (عند) ، و : (لدى) ، و: (سوى) ، و : (قصاراه) . و :(حماداه) ، و : (آل) الخ .

٤ – ما يضاف وجوبا إلى المفرد ، بشرط كونه ضميرا لاظاهرا مع امتناع القطع عن الإضافة مطلقاً ، مثل : (وحد) ، و: (كل) المستعملة في التأكيد .

ومن هذا النوع ما يتحتم إضافته إلى ضمير المخاطب وحده ، كالمصادر المثناة للدلالة على التكرار ، مثل : (لبيك) : (سعديك) ، و : (دواليك) .

(١) انظر : همع الهوامع ٢/٤٩ – ٥٠ ، وشرح المفصل ٢/١٢٦ وما بعدها ، ٣/٢ وما بعدها .

٤ - ما يضاف وجوباً إلى المفرد ، بشرط كونه اسماً ظاهراً ، مع امتناع القطع عن الإضافة مطلقاً ، مثل : (أولو) ، و (أولات) ، و (ذو) .

ما يضاف وجوباً إلى الجملة : (١)

وله صورتان :

١ - ما يضاف وجوباً إلى الجملة مطلقاً ، اسمية أو فعلية وهو : (حيث) ، و (إذ) .

مثال إضافة (حيث) للجملة الاسمية: اجلس حيث زيد جالس .
ومثال إضافتها للجملة الفعلية: اجلس حيث انتهى بك المجلس.
ومثال إضافة (إذ) للجملة الاسمية : لقد زرتك إذ زيد حاضر.
ومثال إضافتها للجملة الفعلية : زرتك إذ سافر خالد .

وقد أجاز النحاة حذف الجملة التى تضاف إليها (إذ) ، والإتيان بالتنوين عوضا عنها ، ومن ذلك قوله تعالى : « وأنتم حينئذ تنظرون »(٢) .

٢ - ما يضاف وجوباً إلى الجملة الفعلية ولا يصح إضافته إلى الجملة الاسمية ، وهو لفظ (إذا) ، نحو أزورك إذا سافر خالد .

هذا هو مذهب جمهور النحويين ، وقد أجاز الأخفش والكوفيون إضافة (إذا) للجملة الاسمية أيضاً ، مستدلين بقول الشاعر :

إذا باهلى تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرَّعُ

---

(١) انظر : همع الهوامع ، وشرح التصريح ، وإعراب الأفعال .
(٢) من الآية (٨٤) من سورة الواقعة.

فقد أضيفت (إذا) إلى الجملة الاسمية بعدها ، وقد أول ذلك جمهور النحاة فقدروا (كان) بعد (إذا) ليسلم لهم ما قرروه من امتناع إضافة (إذا) إلى الجملة الاسمية .

فائدتان :

الأولى : قد تعامل بعض الكلمات معاملة (إذ) أو (إذا) من حيث الإضافـــة إلى الجملة الاسمية أو الفعلية أو إلى الجملة الفعلية فحسب . وذلك إذا أفادت هذه الكلمات في التركيب معنى (إذ) أو (إذا) .

وهذه الكلمات هي : (حين) ، و (وقت) ، و (زمان) ، و (يوم) ونحوها من الظروف غير المحدودة ، فإنها قد تفيد معنى (إذ) في مثل : زرتك حين جاء زيد ، ووقت قدم عمرو ، وزمان سافر خالد ، ويوم انتصر محمود ، فإنها في هذه الجمل تفيد — بالإضافة إلى الظرفية غير المحدودة — معنى المضي وبذلك تشابه (إذ) في كونها ظرفا ماضيا غير محدود ، ولذلك يصح إضافة هذه الكلمات إلى الجملة الفعلية . كالأمثلة السابقة ، كما يصح إضافتها إلى الجملة الاسمية أيضا ، مثل : زرتك حـــين زيد حاضر ، ووقت عمرو قادم .. الخ .

أما إذا أفادت تلك الكلمات معنى الاستقبال لا المضي ، فإنها تعامل معاملة (إذا) من حيث وجوب إضافتها إلى جملة فعلية ، وعدم جواز إضافتها إلى الجملة الاسمية ، ولذلك يجوز أن يقال : أزورك حين يحضر محمد ، ولا يصح أن يقال : أزورك حين محمد حاضر .

الثانية : كل من (إذ) ، و (حيث) ، و (إذا) مبني وجوبا للزومه الإضافة إلى الجملة .

أما ما كان بمعناها ، كـ (حين) ، و (قت) ، و (زمان) ، و (يوم) في إعرابه تفصيل :

« ا » إذا كان المضاف إليه جملة فعلية صدرت بماض ، مثل : هذا يوم جاء زيد . فلا خلاف بين النحاة فى جواز جعله معربا — فيكون مرفوعا على الخبرية — وجواز جعله مبنيا على الفتح فى محل رفع . وقد روى بالوجهين قول النابغة : (١)

على حين عاتبت المشيب على الصبا
فقلت ألما أصح والشيب وازع

« ب » إذا كان المضاف إليه جملة اسمية : مثل : هذا يوم النضال حق . أو جملة فعلية صدرت بمضارع معرب ، مثل : هـذا يوم يثبت فيه الشجاع .

فقد ذهب جمهور النحاة إلى وجوب الإعراب فى الموضعين . وأجاز بعض النحاة الوجهين : الإعراب والبناء على الفتح فيهما ، استنادا إلى بعض القراءات لقوله تعالى : « هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم » (٢) بفتح « يوم » .

حذف المضاف :

يقرر النحاة جواز حذف المضاف فى مواضع ، يجمعها كلها استحالة فهم المعنى المقصود من التعبير دون تقدير المحذوف ، نحو : « وجاء ربك » (٣) أى : أمره ، ويطرد القول بحذف المضاف فى موضعين عند النحاة :

(١) انظر : شرح المفصل ٣/١٦ .
(٢) من الآية (١١٩) من سورة المائدة .
(٣) من الآية (٢٢) من سورة الفجر .

الأول : فى نسبة الحكم الشرعى إلى الذوات ، إذ الطلب انما يتعلق بالأفعال ، أى : الأعمال والأحداث ، فتعليق الحكم بالذوات يدل على أن ثمة حدثا محذوفا هو المضاف . وأمثلة ذلك كثيرة منها : « حرمت عليكم الميتة »(١) أى : أكلها ، و « حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم »(٢) أى: تناولها ، و « حرمت عليكم أمهاتكم »(٣) أى : استمتاعهن .

الثانى : فى كلام عام علق فيه الطلب بماض قد وقع ، نحو : « أوفوا بالعقود(٣) » ، و « أوفوا بعهد الله » (٤) ، إذ « العقود » و « العهد » قولان قد وقعا فعلا فلا يتصور فيهما نقض ولا وفاء وإنما المراد الوفاء بمقتضاهما .

وحذف المضاف إما سماعى وإما قياسى:(٦)

فالسماعى : ماليس فيه قرينة تدل عليه ، إذ حقه آنئذ ألا يحذف ، ولكن وردت منه أمثلة قد حذف فيها فيكون مقصورا على ما سمع دون أن يقاس عليه ، نحو قول عمر بن أبى ربيعة : (٧)

---

(١) من الآية (٣) من سورة المائدة .
(٢) من الآية (١٦٠) من سورة النساء .
(٣) من الآية (٣٣) من سورة النساء
(٤) من الآية (١) من سورة المائدة .
(٥) من الآية (٩١) من سورة النحل .
(٦) انظر : شرح المفصل ٢٣/٣ ، التصريح على التوضيح ٥٥/٢ .
(٧) التصريح ٥٥/٢ .

لا تلمنى عتيق حسبى الذى بى

إن بى يا عتيق ما قد كفانى

أراد : يا ابن أبى عتيق

والقياسى : ما اجتمعت فيه شروط ثلاثة ، هى :

الأول وجود قرينة تدل عليه أو تشير إليه ، بحيث لا يوقع حذفه فى لبس نحو : (واسأل القرية)[1] أى : أهل القرية ، إذ القرية لا تسأل وإنما يسأل أهلها ، فالقرينة هنا عقلية .

الثانى قيام المضاف إليه مقام المضاف المحذوف ، فيحل محله فى إعرابه سواء كان فاعلا نحو : (وجاء ربك)[2] أى : رسوله . أو نائبا عن الفاعل ، نحو : (ونزل الملائكة تنزيلا)[3] أى : نزول الملائكة أو مبتدأ نحو : (لكن البر من آمن بالله)[4]، أى : بر من آمن . أو خبرا عن المبتدأ نحو :[5].

شر المنايا ميت بين أهله .

أى : منية ميت . أو مفعولا به نحو : (وأشربوا فى قلوبهم العجل)[6] . أى : حبه . أو مفعولا مطلقا نحو قول الأعشى ميمون :[7]

---

(١) من الآية (٨٢) من سورة يوسف .
(٢) من الآية (٢٢) من سورة الفجر.
(٣) من الآية (٢٥) من سورة الفرقان .
(٤) من الآية (١٧٧) من سورة البقرة .
(٥) شرح التصريح ٢/٥٥.
(٦) من الآية (٩٣) من سورة البقرة .
(٧) شرح التصريح ٢/٥٥.

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا
وبت كما بات السليم مسهدا

أى : اغتماض ليلة أرمد .

أو مفعولا فيه نحو : أتينا طلوع الشمس ، أى: وقت طلوعها، أو مجرورا بالحرف نحو : (كالذى يغشى عليه من الموت)(١)، أى ؛ كدوران عين الذى يغشى عليه . أو بالإضافة نحو قول النابغة (٢):

يوما بأجود منه سيب نافلة ولايحول عطاء اليوم دون غد

أى : دون عطاء غد .

واشتراط قيام المضاف إليه مقام المضاف مذهب جمهور النحاة، ولكن وردت أمثلة قليلة حذف فيها المضاف وبقى المضاف إليه مجرورا . وقد ذهب بعض النحاة إلى قصر ذلك على السماع ، وجوز فريق قياس ذلك ، (أى حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجرورا) لكن بشرطين : (٣)

١ — أن يكون المضاف المحذوف معطوفا على كلمة مضافة مذكورة مماثلة له - لفظا ومعنى ، أو معنى فقط - أو مقابلة له ، لتدل على المضاف المحذوف .

٢ — أن يتصل حرف العطف بالمضاف إليه الذى حذف قبله المضاف أو ينفصل منه بـ (لا) النافية ، نحو : ما مثل محمد ولا أخيه يقولان لغوا .

---

(١) من الآية (١٩) من سورة الأحزاب .

(٢) انظر : التصريح على التوضيح ٥٥١ ، ومعجم شواهد العربية ١١٨ ، والبيت فى ديوانه ص ٢٧ .

(٣) انظر: همع الهوامع ٥٢/٢ ،وشرح المفصل ٢٦/٣، والتصريح على التوضيح ٥٦/٢ .

فقد أبقى لفظ (أخيه) مجرورا على أنه مضاف إليه (مثل) محذوفا . ومثل المحذوفة معطوفة على (مثل) المذكورة ، أى : ولا مثل أخيه . بدليل تثنية (يقولان) بالنظر إلى المحذوف والمذكور .

ومن ذلك قول أبي دؤاد الأيادى : (١)

أكل امرء تحسبين امرءا ونارٍ توقد بالليل نارا

فقد أبقى لفظ (نار) على جره ، على أنه مضاف إليه (كل) المحذوفة ، أى : وكل نار .

ومثال الفصل بـ (لا) النافية قول الشاعر :

ولم أر مثل الخير يتركه الفتى ولاالشر يأتيه امرؤ وهو طائع

أى : ولا مثل الشر . ومنه قول بعض العرب . ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة .

وقد أضاف بعض النحويين إلى هذين الشرطين شروطا أخرى ، منها تقدم النفى أو الاستفهام ، على حين تخففت جماعة من النحاة من الشروط كلها عدا الشرط الأول وحده ، وقد استند كل فريق إلى بعض المسموعات اللهجية أو الأقيسة الشكلية ، وهو ما يرفضه المنهج العلمى للبحث النحوى ويأباه .

الثالث : صلاحية المضاف إليه للحلول محل المضاف المحذوف .

ولذلك لا يصح حذف المضاف إذا كان المضاف إليه جملة ، لأنها لا تحل محله ، نحو قوله تعالى : (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون)(٢) فالمضاف إليه هنا جملة فعلية ، ولهذا لا يجوز حذف المضاف وهو لفظ (حين) .

---

(١) المصادر السابقة .
(٢) من الآية (١٧) من سورة الروم .

حذف المضاف إليه (١):

أجاز النحاة حذف المضاف إليه ، وصور حذفه ثلاث :

الأولى : أن يحذف المضاف إليه ولا ينوى لفظه أو معناه ، فيرجع المضاف إلى حالته الإعرابية قبل الإضافة ، ويرد منه ما حذف بسببها كالتنوين ، فكأن الكلام خال من الإضافة ، نحو قوله سبحانه وتعالى : (وكلاً وعد الله الحسنى) (٢) .

أى . وكل فريق .

الثانية : أن يحذف المضاف إليه وينوى معناه ، فيبنى على الضم ، وهذه الصورة تتحقق حين يكون المضاف كلمة (غير) أوظرفا من الظروف الدالة على الغاية ، مثل : (قبل) و (بعد) أو اسما آخر يشبهها مثل : (حسب) .

الثالثة : أن يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه ، فيبقى المضاف على حاله التى كان عليها قبل الحذف ، فلا يتغير إعرابه ، ولا يرد إليه ما حذف منه بالإضافة كالتنوين .

ويشترط فى المضاف فى هذه الحالة - إذا كان اسما تاما غير (قبل) و (بعد) ونحوهما - أن يعطف على اسم عامل فى لفظ مشابه للمضاف إليه المحذوف فى الصيغة والمعنى ، ليدل على المحذوف نصا فيكون فى قوة المذكور ، نحو : أنفقت ربع ونصف المال ، أى . أنفقت ربع المال ونصف المال ، فحذف المضاف إليه الأول بعد تحقق الشرط المطلوب .

---

(١) انظر شرح المفصل ٢٨/٣ ، والتصريح على التوضيح ٥٦/٢ .

(٢) من الآية (٢٨)من سورة البقرة .

ويكثر حذف المضاف إليه في المواضع التالية :

١ - في ياء المتكلم إذا وقعت في حالة النداء ، نحو : (رب اغفر لي ولوالدي)(١) .

٢ - في الغايات ، نحو : (لله الأمر من قبل ومن بعد)(٢) .

٣ - في « أي » و « كل » و « بعض » و « غير » بعد ليس . وربما سمع في غيرهن ، نحو قراءة : « فلا خوف عليهم » (٣) بضم « خوف » دون تنوين ، أي : فلا خوف شيء ... وسمع : سلام عليكم ، بضم « سلام » دون تنوين ، فيحتمل أمرين : حذف المضاف على تقدير : سلام الله ، أو حذف « أل » على تقدير : السلام .

المضاف إلى ياء المتكلم(٤)

المضاف إلى ياء المتكلم إما أن يكون .

١ - مقصورا ، مثل : فتى ، وعصى .

٢ - أو منقوصا ، مثل : داع ، وقاض .

٣ - أو مثنى ، مثل : طالبان ، وطالبين .

٤ - أو جمع مذكر سالم ، مثل : مجتهدون ، ومجتهدين .

٥ - أو غيرها ، مثل : كتاب ، وكتب ، ودلو ، وهندات .

---

(١) من الآية (٢٨) من سورة نوح .

(٢) من الآية (٤) من سورة الروم .

(٣) من الآية (٣٨) من سورة البقرة .

(٤) انظر : همع الهوامع ٢/٥٣ ، وشرح المفصل ٣/٢١ وما بعدها .

ولكل واحد من هذه الأنواع حكم خاص فى حالة إضافته إلى ياء المتكلم :

١ - فالمقصور لا يحدث فيه تغيير ، بل تضاف الياء بعد ألفه مباشرة ، تقول : فتاى ، و : عصاى . هذا هو رأى الجمهور . وأجاز بعض النحاة قلب ألفه ياء وإدغامها فى ياء المتكلم ، فيقال فتىَّ وعصىَّ . وعلى هذا الرأى ورد قول أبى ذؤيب الهذلى : (١)

سبقوا هوىَّ وأعنقوا لهواهم   فتخرموا ولكل جنب مصرع

٢ - والمنقوص تدغم ياؤه فى ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم ، فيقال داعىَّ وقاضىَّ : رفعا ونصبا وجرا .

٣ - والمثنى فى حالة الرفع تحذف نونه وتضاف ياء المتكلم دون تغيير ، مثل : طالباى ، وفى حالتى الجر والنصب تحذف نونه ، وتدغم ياؤه فى ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم ، فيقال : طالبىَّ .

٤ - وجمع المذكر السالم فى حالتى النصب والجر كالمثنى . تحذف نونه ، وتدغم ياؤه فى ياء المتكلم ، وتفتح ياء المتكلم ، فيقال : مجتهدِىَّ .

وأما فى حالة الرفع فإنه تحذف النون وتضاف ياء المتكلم ثم تقلب الواو ياء لالتقائها مع ياء المتكلم ثم يكسر ما قبل الياء لمناسبتها ثم تدغم فى ياء المتكلم المفتوحة ، فيقال أيضا مجتهدِىَّ .

أى أن جمع المذكر السالم يأخذ صورة واحدة فى الحالات الإعرابية الثلاث.

---

(١) انظر : ديوان الهذليين ١/٢ .

٥ - وإذا لم يكن واحدا من الأمور السابقة ، وجب كسر آخره ، ثم إضافة ياء المتكلم بعده . ثم إذا كانت الإضافة محضة جازت الوجوه الخمسة التالية : (١)

(أ) إبقاء الياء ساكنة ، مثل : كتابي ، كتبي ، دلوي ، هنداتي .

(ب) فتح الياء ، مثل : كتابيَ ، كتبيَ ، دلويَ ، هنداتيَ

(ج) حذف الياء وإبقاء الكسرة قبلها لتدل عليها ، مثل : كتابِ ، كتبِ ، دلوِ ... الخ .

(د) قلب الكسرة فتحة ثم قلب الياء ألفا ، مثل :

كتابا ، كتبا ، دلوا ... الخ .

(هـ) قلب الكسرة فتحة ثم قلب الياء ألفا ثم حذف الألف اكتفاء بالفتحة قبلها مثل : كتابَ ، كتبَ ، دلوَ ، هنداتَ .

* * *

(١) همع الهوامع ٢/٥٣ .

ثانيا : المركب الوصفي

ينبغي التفرقة بادىء بدء بين مصطلحي : « الجملة الوصفية » و « المركب الوصفي » . فإن مصطلح « الجملة الوصفية » يطلق للدلالة على أحد معنيين :

أولهما : « الوصف بالجملة » أي الجملة التي تقع وصفاً ، وذلك المعنى هو الذي يشيع في التراث النحوي القديم .

وثانيهما : الجملة الإسمية التي تخلو من الخبر ، وتكتفي بمرفوعها نيابة عنه لسده مسده ، وقد أطلق هذا الاصطلاح للدلالة على هذا المعنى في بعض الدراسات الحديثة .

أما مصطلح : « المركب الوصفي » فإن معناه : « المركب الذي يتكون من « موصوف وصفته » ومن المقرر أن الصفة قد تكون مفردة وقد لا تكون ، ومن ثم فإنها تشمل — أحياناً — الجملة التي تقع صفة . بيد أنه لا يفوتنا أن نقرر أنه لا تلاقي بين المصطلحين حتى لو كان الوصف جملة ، إذ جملة الوصف مجرد طرف واحد من أطراف المركب الوصفي ، والطرف الثاني هو « الموصوف » .

وغاية الوصف تكملة الموصوف « ببيان صفة من صفاته ، نحو : هذا رجل عظيم ، أو من صفات ما تعلق به ، نحو : إنه لرجل عظيم صبره ، فإن (عظيم) في المثال الأول قد بين ووضح كلمة (رجل) . ومن ثم كان مكملا له . أما في المثال الثاني فإنه يكمله لكن ليس ببيان صفة من صفاته نفسه ، وإنما يذكر صفة من صفات شيء أو شخص يتعلق به . وهكذا فإن الوصف

يكمل الموصوف ، ولكن هذه الكلمة قد تتضمن – بالإضافة إلى ذلك – هدفا أو أكثر من الأهداف الآتية :

١ – الدلالة على الإيضاح ، وذلك إذا كان الموصوف معرفة مشتركة .

نحو : حضر محمد الطويل ، وكرمت حسينا الكاتب .

٢ – الدلالة على التخصيص ، وذلك إذا كان الموصوف نكرة .

نحو : إنه رجل عامل ، ، وإنها طالبة موظفة .

٣ – الدلالة على المدح .

نحو : هذا أحمد الذكى ، ومنه قوله سبحانه : بسم الله الرحمن الرحيم

٥ – الدلالة على الترحم .

نحو : لهفى على الشعب المسكين ، ووارحمتاه للإنسان الشرد .

٦ – الدلالة على التأكيد .

نحو : أمس الدابر لا يعود ، وغدنا المرجو آت لا ريب فيه .

مكونات المركب الوصفي :

يتكون المركب الوصفى من جزءين ، هما : «الموصوف» ، و«الصفة»[1]

---

(١) يؤثر بعض النحاة استخدام مصطلح « المنعوت » و « النعت » ، ويفضل آخرون استعمال مصطلح «الموصوف» أو « الوصف » و «الصفة» والذى عليه الرأى بين النحاة أنه لا فارق بين هذه المصطلحات وإن كان من النحويين من يزعم أن كلمة «النعت» خاصة بالأوصاف التى تتغير ، نحو: قائم ، وضارب، فى حين أن كلمة « الوصف» و«الصفة» أشمل من ذلك ، لأنها تصدق على ما يتغير من المعانى ، ومالا يتغير : نحو : عالم ، وفاضل ، ولذلك يقرر هؤلاء أنه ينبغي أن يقال : صفات الله ، ولا يصح أن يقال : نعوت الله .

ولا يكون الموصوف إلا إسما ، أما الصفة فإن الأصل فيها أن تكون اسما مشتقاً ، ولكنها قد تقع غير ذلك على نحو ما سنشير إليه بعد قليل .

ويرى النحويون أن « الصفة » - بدورها - تنقسم إلى قسمين :

الأول : ما يصطلح عليه « بالوصف الحقيقى » ، وفيه يكون الوصف دالا على معنى قائم فى الموصوف نفسه .

والثانى : يصطلح عليه « بالوصف السببى » وفيه يكون الوصف دالا على معنى غير قائم فى الموصوف نفسه وإنما فى شىء أو شخص يتصل به ، أى يمت إليه بصلة ، نحو : إنه رجل واسع أفقه ، رفيعة مكانته ، محترمة إرادته .

والتركيب فى هذه الصورة الأخيرة يتكون من عناصر ثلاثة ، هى : « الموصوف » و « الصفة » و « المرفوع » . وجلى أن الأوصاف فى هذه الحال ليست للموصوف ذاته ، فكلمات (واسع) و (رفيعة) و (محترمة) فى الأمثلة السابقة ليست نعوتا للرجل نفسه ، وإنما للمرفوع بهذه الأوصاف ، فالسعة وصف للأفق ، والرفيعة وصف للمكانة ، والاحترام وصف للإرادة ، وهى جميعا متصلة بالرجل بسبب ، ومن ثم يطلق على هذا النوع « الوصف السببى » .

العلاقة بين عناصر المركب الوصفى :

يدرس النحويون التفرقة بين العناصر المكونة للمركب الوصفى تحت عنوان « التطابق فى الوصف » ، ويرون أن صور التطابق الممكنة بين هذه العناصر عشر ، تتجمع فى جوانب أربعة أساسية ، هى :

١ - الناحية الإعرابية ، ويأخذ فيها التطابق صورة من ثلاث : الرفع والنصب ، والجر .

٢ - الناحية المعنوية ، « أى من حيث التعيين والشيوع » ، ويأخذ فيها التطابق صورة من اثنتين : التعريف ، والتنكير .

٣ - الناحية العددية ، ويأخذ فيها التطابق صورة من ثلاث : الإفراد والتثنية ، والجمع .

٤ - الناحية النوعية ، ويأخذ فيها التطابق صورة من اثنتين : التذكير والتأنيث .

التطابق الواجب :

تتفق جميع مركبات الوصف - سواء كانت حقيقية أو سببية - فى ضرورة التطابق بين الصفة والموصوف فى أمرين :

١ - الناحية الإعرابية : سواء أكانت رفعاً ، أم نصبا ، أم جرا ، تقول :

زارنى الطالب الصادق ، أو : الصادق أخوه .
وأقدر الطالبة المحترمة ، أو : المحترمة أسرتها .
وأسعد لنجاح الإنسان الكريم ، أو : الكريم مسلكه .
فإن الوصف فى المثال الأول مرفوع لأن الموصوف منصوب .
وهو المثال الثانى منصوب لأن الموصوف منصوب .
وفى المثال الثالث مجرور ليوافق الموصوف المجرور .
وليس ثمة فارق فى الأمثلة الثلاثة - كما ترى - بين الوصف الحقيقى والوصف السببى .

٢ - الناحية المعنوية ، أى من حيث التعريف والتنكير ، فإذا كان الموصوف معرفة وجب أن يكون الوصف معرفة . وكذلك

إذا كان الموصوف نكرة ، وجب أن يطابق الوصف موصوفه في التنكير أيضاً تقول :

(أ) أنت الإنسان الفاضل ، والفاضل خلقه .

وهى الأخت المثقفة ، أو المثقفة أمها .

وهو الرجل السوى ، أو السوى تفكيره .

(ب) أنت إنسان فاضل ، وأنت إنسان فاضل خلقك .

وهى أخت مثقفة ، وهى أخت مثقفة أسرتها .

وهو رجل سوى ، وهو رجل سوى تفكيره .

فقد طابق الوصف الموصوف في الأمثلة السابقة كلها تعريفا وتنكيرا بغض النظر عن كون الوصف حقيقيا أو سببيا .

التطابق العددى :

في مجال التطابق العددى - أى التوافق بين الوصف والموصوف إفرادا وتثنية وجمعا - نجد اختلافا بين نوعى الوصف الحقيقى والسببى .

فإن الوصف الحقيقى لا بد أن يطابق الموصوف في العدد ، سواء أكان مفردا ، أم مثنى ، أم جمعا ، نحو :

(أ) استطاعت امرأة صابرة تربية أبنائها .

لعل مناضلا حقيقيا يتمكن من التغيير .

(ب) لقد حضر الصديقان المسافران .

بينما رأيت التلميذتين الصغيرتين تسافران .

(ج) العرب هم الإخوة الأعداء .

هؤلاء طلاب كثيرون ، أفهم خير كثير .

وأما الوصف السببي فإنه يجب أن يلزم حالة الإفراد ، فلا تجوز تثنيته ولا جمعه ، وإن كان موصوفه مثنى أو جمعا ، ذلك أنه يشبه الفعل في حاجته إلى مرفوع بعده ، وكما لا يصح عند جمهور النحويين ، في اللغة الفصحى ، أن تلحق الفعل علامة تثنية أو جمع إذا كان الفاعل - أو نائبه - مثنى أو جمعا . فإنه يجب أن يكون الوصف السببي كذلك أيضاً مجرداً من علامات التثنية والجمع ، حتى لو كان منعوته مثنى أو جمعا ، نحو :

زارني رجلٌ كريمٌ أخوه .

شاهدت رجلين كريماً والدُهما .

احترام رجالٍ كريمٍ خلقُهم ضرورة واجبة .

فإن الوصف في الأمثلة الثلاثة - وهو كلمة (كريم) - قد لزم حالة الإفراد، مع كون الموصوف مفردا في المثال الأول، ومثنى في الثاني، وجمعا في الثالث وذلك لأن الوصف في الأمثلة الثلاثة قد رفع الاسم الظاهر بعده .

التطابق النوعي :

كما يوجد اختلاف بين كل من الوصف الحقيقي والسببي في التطابق العددي ، يوجد أيضاً اختلاف بينهما في التطابق النوعي ، أي التوافق بين الوصف والموصوف من حيث التذكير والتأنيث .

فإن الوصف الحقيقي يجب أن يطابق موصوفه تذكيراً وتأنيثا ، نحو :

إنه رجل مهرج .	وإنها الحقيقة مرة .
وهي إنسانة غريبة .	وإنه لموقف مخز .
وعند هذين الرجلين المحترمين .	مشكلتان معقدتان .
ولهؤلاء الرجال الكرام	نسوة فضليات .

فقد طابق الوصف الموصوف - فى جميع هذه الأمثلة - تذكيرا وتأنيثا .

أما الوصف السببى فإنه يجب أن يطابق — من حيث التذكير والتأنيث : مرفوعه لا متبوعه ، إذ هو فى الحقيقة وصف له وليس لمتبوعه ، نحو :

رأيت إنساناً حسنةً أخلاقه .
وطالبة كريما أبوها .
أرأيت إلى هذين الرجلين المعقدة تصرفاتها .
وإلى هاتين المرأتين المحترم سلوكهما .
إن الرجال الرقيقة مشاعرهم لقليلون .
وإن النسوة العميق تفكيرهن لنادرات .

فإن الوصف قد وافق مرفوعه - فى جميع هذه الأمثلة — تذكيرا وتأنيثا ، بصرف النظر عن الموصوف .

نخلص من هذا كله إلى أن الوصف الحقيقى يطابق موصوفه فى جميع صور التطابق الممكنة ، أى فى :

١ - الرفع والنصب والجر .
٢ - التعريف والتنكير .
٣ - الإفراد والتثنية والجمع .
٤ - التذكير والتأنيث .

وأما الوصف السببى فإنه يجب أن يطابق موصوفه فى مجالين :

١ - الرفع والنصب والجر .
٢ - التعريف والتنكير .

أما فى « التذكير والتأنيث » فإنه لا شأن له بالموصوف ، وإنما يجب أن يطابق المرفوع .

وأما فى « الإفراد والتثنية والجمع » فإنه يجب أن يلزم حالة واحدة ، هى حالة الإفراد ، ومن ثم قد يطابق موصوفه إذا كان مفردا ، ويخالفه بالضرورة إذا كان مثنى أو جمعا ، نحو :

مررت بطالب كريم أبوه .
إنهما لرجلان محترم أبوهما .
أعرف أنهم رجال مهذب سلوكهم .

فقد وافق الوصف الموصوف فى المثال الأول فى حالة الافراد ، وخالفه فى المثالين الآخيرين ، إذ لزم الوصف حالة الافراد مع كون الموصوف مثنى فى المثال الثانى ، وجمعا فى المثال الثالث .

لفظ الوصف :

ينقسم الوصف - بحسب لفظه — إلى خمسة أقسام أساسية ، إذ إن اللفظ الذى يقع وصفا قد يكون :

(أ) مفرداً مشتقا .
(ب) أو مفردا مؤولا بالمشتق .
(ج) أو مصدرا .
(د) أو جملة .
(هـ) أو شبه جملة .

وسنخص كل قسم من هذه الأقسام بقدر من التوضيح .

أولا : الوصف بالمفرد المشتق :

هذا هو الأصل ، فالشائع فى الوصف أن يكون لفظه « مفردا مشتقا» ومعنى كون اللفظ مفردا فى هذا الموضع « أن لا يكون جملة أو شبهها » ، والمقصود بكونه مشتقا ، أن يكون مأخوذا من لفظ المصدر للدلالة على المعنى والقائم به ، أو كما يقول النحويون للدلالة على الحدث وصاحبه ، أى المتصف به . كاسم الفاعل ، واسم المفعول . والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، نحو :

قام رجل ثائر صغير .
ففتح الباب المغلق .
وألقى موعظة جميلة .
موعظة أفضل من كل المواعظ .

فإن كلمة (ثائر) فى المثال الأول اسم فاعل ، و (المغلق) فى المثال الثانى اسم مفعول ، و (جميلة) فى المثال الثالث صفة مشبهة ، و (أفضل) فى المثال الرابع أفعل تفضيل . وهى جميعا صفات للكلمات السابقة عليها .

ثانيا : الوصف بالمفرد المؤول بالمشتق :

المقصود من المؤول بالمشتق الألفاظ المفردة التى ليست مشتقة بل بل جامدة ، ولكنها تستخدم استخدام المشتقات من حيث دلالتها على معنى وصاحبه ، وقد ورد الوصف بها كثيراً فى العربية .

ومن هذه الألفاظ : اسم الإشارة ، والاسم المنسوب ، و (ذو) بمعنى صاحب ، وأسماء الموصول المقترنة بأل — كالذى ، والتى ، واللذان ، والذين ، واللاتى ، واللاتى - نحو :

التقيت بمحمد هذا أمس .
إذ قابلني مصحوبا برجل ذي أنف مجدوع .
إنه لص يهودي .

فإن « هذا » صفة لمحمد ، وهو اسم إشارة في تأويل المشتق ، والتقدير: المشار إليه .

و « ذي أنف مجدوع » صفة لرجل ، و « ذو » فيها بمعنى صاحب ، والتقدير : برجل صاحب أنف مجدوع .

و « حقيق » صفة للص ، وهو منسوب ، فهو في تأويل المشتق ، والتقدير : لص منسوب إلى اليهود .

ثالثا — الوصف بالمصدر :

قلنا إن الشائع أن يكون لفظ الوصف مفردا مشتقا ، كما قلنا إنه قد ورد النعت كثيرا بالمفرد المؤول بالمشتق ، وقد ورد النعت أيضا بمفرد غير مؤول بمشتق ، وهو « المصدر » بخاصة . بيد أنه قليل يكاد يبلغ حد الندرة ، نحو : شاهدت قاضيا عدلا ، فقد وصفت القاضي بالعدل ، والعدل مصدر ، والمصدر يدل على الحدث دون أن يتضمن إشارة إلى صاحب الحدث ومن يقوم به .

ويرى جمهور النحويين أن الوصف بالمصدر يكون على سبيل المبالغة ، ومن ثم لا تأويل فيه ، ولكن من النحويين من يرى ضرورة تأويل المصدر الواقع وصفا ، ويسلك في التأويل أحد سبيلين : فإما أن يقدر مضافا محذوفا ، ويكون المعنى وفقا لذلك : شاهدت قاضيا ذا عدل . وإما أن يقدر أن المقصود بالمصدر الوصف المشتق منه ، واستخدم المصدر بدلا من الوصف المشتق على سبيل المجاز ، فيكون تقدير المعنى : شاهدت قاضيا عادلا .

وإذا استخدم المصدر وصفا وجب أن يلزم لفظه حالة واحدة لا تتغير ، هي صيغة المصدر نفسها ، سواء أكان الموصوف مفردا أم مثنى أم جمعا ، مذكراً أم مؤنثا ، تقول :

هذا قاض عدل .
وهذه قاضية عدل .
وهذان قاضيان عدل .
وهاتان قاضيتان عدل .
وهؤلاء قاضون عدل .
وأولئك قاضيات عدل .

فتستعمل لفظ (عدل) وصفا بصيغته دون تغيير أيا كان نوع الموصوف .

رابعا — الوصف بالجملة :

مررت برجل يصلي الفجر في الطريق .
أعرف جماعتين هدفهما واحد .
وشاهدت جماعات تغني وتبكي .

قد لا يكون لفظ الوصف مفردا ، وإنما جملة كاملة ، اسمية أو فعلية ، كما في الأمثلة السابقة ، وتقع الجملة في هذه الحال موقع المفرد ، ومن ثم صح كونها وصفا ، كما جاز وقوعها خبرا وحالا .

والجملة الواقعة وصفا تعد عند النحويين نكرة ، لذلك يجب أن يكون موصوفها نكرة ، كما في الأمثلة السابقة ، فإن الموصوف فيها جميعا نكرة ، وهو في المثال الأول (رجل) ، وفي الثاني (جماعتين) ، وفي الثالث (جماعات) .

فإذا وقعت الجملة بعد معرفة فإنها لا تكون وصفا فى هذا الموضع بل حالا ، ولذلك يشيع بين النحويين قولهم : « الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال » .

ويستثنى بعض النحويين من هذا الحكم العام المعرف « بأل الجنسية » فإنه يجوز عندهم أن يوصف بالجملة ، ومن ذلك — عندهم — قول الله تعالى : (وآية لهم الليل نسلخ منه النهار)(١) فإن جملة : (نسلخ منه النهار) قد وقعت صفة لليل ، وهو معرف بأل الجنسية وكذلك قول شاعر من بنى سلول :

ولقد أمر على اللئيم يسبنى فمضيت ثمة قلت لا يعنينى
غضبان ممتلئا على إهابه إنى وحقك سخطه يرضينى

فقد وقعت جملة (يسبنى) وصفا للئيم وهو معرف بـ (أل) الجنسية .

وقد رفض هذا الاتجاه كثير من النحاة ، ذاهبين إلى أن الجملة فى الموضعين حال وليست وصفا .

ويشترط فى الجملة الواقعة وصفا — بالإضافة إلى هذا الشرط بتنكير موصوفها — أمران آخران :

الأول — أن تشتمل الجملة على ضمير يربطها بالموصوف ، كما فى نحو :

هؤلاء طلاب يؤدون واجبهم بإخلاص .
وتلك مشكلة تتفاقم نتائجها .

---

(١) من الآية (٣٧) من سورة يس .

فإن جملة (يؤدون واجبهم) قد وقعت صفة لطلاب ، وهى مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف وهو واو الجماعة ، وجملة (نتفادى نتائجها) وقعت بدورها صفة لمشكلة وفيها ضمير يعود إلى الموصوف ، وهو الضمير المجرور بالإضافة .

ويرى النحويون أن هذا الضمير الرابط بين جملة الصفة والاسم الموصوف قد يحذف للدلالة عليه، أى لعدم الحاجة إليه ووضوح الربط السياقى بدونه، نحو قول الله تعالى : (واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا) (١) ، فإن جملة (لا تجزى نفس عن نفس شيئا) وقعت صفة لقوله تعالى : (يوما) ، وليس ثمة رابط بين الصفة والموصوف ، لوضوح المعنى وعدم حاجته إلى الضمير ، إذ المفهوم : اتقوا يوما لا تجزى فيه نفس عن نفس شيئا .

ومن ذلك أيضا قول جرير (٢) :

وما أدرى أغيرهم تناء وطول الدهر أم مال أصابوا

فإن جملة (أصابوا) صفة لكلمة (مال) وليس فى جملة الصفة ضمير يعود إلى الموصوف ، إذ المعنى السياقى يقطع بأن القصد : مال أصابوه .

والشرط الثانى — أن تكون الجملة خبرية ، أى صالحة للتصديق والتكذيب (٣) . كما فى الأمثلة السابقة ، فلا يصح وقوع الجملة الطلبية صفة ، فلا يجوز أن تقول :

---

(١) من الآية (٤٨) من سورة البقرة .

(٢) انظر :

(٣) الجملة الخبرية هى الجملة التى يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب ، لوجود=

ذاك رجل أتظن أنه جدير بالاحترام ؟

إنها حياة دعك من كل ما يقال عنها .

على أن جملة : أتظن أنه جدير بالاحترام ، صفة لرجل ، وجملة : دعك من كل ما يقال فيها ، صفة لحياة (١).

خامسا : الوصف بشبه الجملة :

يرى كثير من النحويين أن من الممكن أن تقع شبه الجملة وصفا ، كما صح وقوعها خبرا وحالا وصلة . ومصطلح شبه الجملة يطلق على «الظرف» و «الجار والمجرور» ، فإنه تركيب فوق المفرد ودون الجملة . أما أنه فوق

= واقعة خارجية تعبر عنها : فإن وافقتها كانت صادقة ، وإن خالفتها كانت كاذبة . كما في نحو : نجح محمد ، فإن ثمة معنى في الجملة ، وثمة واقع خارجي ، فإن اتفقا — بأن كان محمد قد نجح بالفعل — كانت الجملة صادقة . وإن اختلفا — بأن كان محمد لم ينجح في الواقع كانت الجملة كاذبة .

أما الجمل الإنشائية فإنه لا سبيل إلى الحكم عليها بالصدق أو الكذب إذ ليس ثمة واقع خارجي يمكن مقارنة مضمونها به ، بل إنه يطلب بها التأثير في هذا الواقع بعد زمن المتكلم ، كما في نحو : (لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم) ، و : اسمعوا وأطيعوا .

(١) وردت بعض النصوص اللغوية التي يبدو من قراءتها السريعة أن هذا الشرط لم يتحقق فيها ، إذ إن الجمل الواقعة أوصافا فيها من قبيل الجمل الإنشائية لا الخبرية ، كما في قول بعض الرجاز :

حتى إذا جن الظلام واختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

والمذق : هو اللبن المخلوط ، وهو يصف هذا اللبن المخلوط الذي قدم إليه مع ظلام الليل بأنه يشبه لون الذئب في كدرته . فقد وقعت جملة (هل رأيت الذئب قط) صفة لمذق ، وهي استفهامية كما ترى .

ويرفض جمهور النحويين القياس على هذا النمط من الجمل ، ويلجئون إلى تأويل ما ورد منها منسوبا إلى عصر الاستشهاد . وذلك بتقدير أن الوصف مشتق محذوف ، هو كلمة (مقول فيه) ، ويكون أصل الأسلوب عندهم أن الشاعر يصف المذق بأنه (مقول فيه) : (هل رأيت الذئب قط) فالصفة مفرد مشتق وليس جملة ، وأما الجملة فإنها مقول القول المحذوف .

المفرد فلأن المعنى فى اللفظ المفرد بسيطا . بمعنى أن جزء اللفظ فيه لا صلة له بالمعنى ، فى حين كان تركيب شبه الجملة - عادة - يتضمن معنى ليس بسيطا ، فإن معنى (فى الكلية) مثلا هو مجموع المعنى المستفاد من الكلمتين : (فى) و (الكلية) وأما أن شبه الجملة دون الجملة فمن ناحيتين : من ناحية اللفظ ، فإن لفظ شبه الجملة لا إسناد فيه ، فى حين لا بد فى الجملة من إسناد ، بما يتضمنه الإسناد من عناصر . ومن ناحية المعنى فإن الجملة ينبغى أن تشمل معنى تاما يحسن السكوت عليه ، فى حين كان معنى شبه الجملة ليس تاما .

وشبه الجملة كالجملة فى أن موصوفها لا بد أن يكون نكرة . ولا يصح وقوعه معرفة . فيقال : مررت بطالبين فى الكلية ، وذاكرت درسا مع محمود ، ف(فى الكلية) جار ومجرور وقع وصفا للنكرة: (طالبين) و (مع محمود) ظرف وقع بدوره وصفا ل (درس) النكرة ، فإذا وقع موقع النكرة معرفة ، صح المعنى ، بيد أن الإعراب يتغير ، إذ يكون محل الظرف والجار والمجرور حينئذ النصب دائما على « الحال » .

ويشترط فى الوصف بشبه الجملة أن تكون « مفيدة » ومن ثم إذا لم يفد الظرف أو الجار والمجرور لم يصح وقوعه وصفا ، فلا يجوز أن يقال : قابلت طالبا ميلا ، ولا : رأيت طالبة فيك .

* * *

التعدد فى الوصف :

للتعدد فى الوصف صور أربع ؛ لأن كلا من الوصف والموصوف يمكن أن يكون لفظا واحدا ، كما يمكن أن يكون متعددا . وهكذا ورد للتعدد فى باب الوصف الصور الأربع الآتية :

(أ) أن يكون الموصوف متعددا والوصف مختلفا.
(ب) أن يكون الموصوف متعددا والوصف متفقا.
(جـ) أن يكون الموصوف واحدا والوصف مختلفا.
(د) أن يكون الموصوف واحدا والوصف واحدا.

وسنخص كل صورة من هذه الصور بعرض سريع لأمثلتها وأحكامها:

أولا: تعدد الموصوف واختلاف ألفاظ الوصف:

المقصود بتعدد الموصوف دلالته على أكثر من واحد، ويشمل ذلك التعدد فى اللفظ نحو: محمد وأحمد، وفاطمة وزينب، ورجل وحمار. أو فى مدلوله العددى نحو: الرجلين، والأقلام، والمطارات.

وإذا تعدد الموصوف، وكان لفظ الوصف مختلفا، وجب إفراد ألفاظ الوصف، أى ذكر لفظ كل منها دون الاستغناء عن بعضها بتثنية أو جمع، كما فى نحو:

(أ) نجحت فاطمة الطنطاوية وليلى البنهاوية ونادية الشرقاوية.
رأيت المهندس الإنشائى والمقاول الفنى.
مررت بمحمد الطويل، وخالد العجوز.

(ب) زرت الرجلين الجريح والسليم.
شفاء المصابين الكسير والمصدور محقق.
حضر الأطباء الباطنى والعصبى والنفسى.

فهنا أنت ترى أن كلا من «الموصوف» و «الوصف» قد تعدد فى هذه الأمثلة جميعاً، ولذلك لاحظت وجود ألفاظ الوصف كلها وعدم حذف أى منها، بصرف النظر عن كون موصوفها قد ذكر بألفاظ متعددة — كما فى المجموعة الأولى — أو بلفظ التثنية والجمع كما فى المجموعة الثانية.

ثانيا – تعدد الموصوف واتفاق ألفاظ الوصف :

إذا تعدد الموصوف وكان لفظ الوصف واحدا ، فإنه يجب عند النحويين الاستغناء عن تكرار الوصف بتثنيته أو جمعه، وفقا للموصوف نحو :

(أ) أصيب مهندسون معماريون فى الحادث .
وزرت الرجلين المصابين فيه .
وكان للسيدتين الفاضلتين دور مشرف .

(ب) سافرت سلوى وبشرى ويسرى عضوات الأسرة .
وكلفت محمدا وخالدا وسعدا الطلاب بالإشراف على الرحلة .
وذهبت فى المساء لرؤية المهندس والمقاول المكلفين بالمشروع .

فقد اتحد لفظ الوصف فى هذه الأمثلة جميعا ، بالرغم من تعدد الموصوف – بلفظه كما فى المجموعة الأولى – وبمدلوله – لكونه مثنى أو جمعا – كما فى المجموعة الثانية ، ولكن لما كان لفظ الوصف واحدا فقد استغنينا بتثنيته وجمعه عن تعدده .

ثالثا – اختلاف لفظ الوصف لموصوف واحد :

قد يتعدد لفظ الوصف مع كون الموصوف واحدا ، إذ الشيء الواحد يمكن أن يوصف بأوصاف شتى ، لتعدد الجوانب فيه ، واختلاف زوايا الرؤية له ، نحو :

نجح محمد الطالب المدرس .
رأيت سهى الصحفية التاجرة .
ذاك موسى الصحفى المهرج .

ويرى النحويون أنه إذا كان الموصوف لا يتحدد معناه إلا بذكر هذه الأوصاف جميعا ، وجب اتباعها على اللفظ ، أى يجب أن تأخذ الحكم

الإعرابي لمنعوتها. أما إذا كان المعنى محددا بدونها جميعا ، أو ببعضها ، فإنه يجوز في الوصف أو الأوصاف التي يتحدد المعنى بدونها ما يسمى بالقطع ، وهو وجه إعرابي لا يتبع فيه الوصف لفظ الموصوف في إعرابه بل يرفع أو ينصب ، على نحو ما سنذكر بعد قليل .

رابعا — وحدة الموصوف والوصف :

كون الموصوف واحدا والوصف واحدا أيضا كثير في اللغة ، وأمثلته تصادفك في الحياة اليومية بحيث لا سبيل إلى إحصائها . وإنما ذكرناه هنا استكمالا للصور اللغوية لحالات التعدد والوحدة في الوصف . ألست تسمع قول بعضهم : تعرض طلاب كثيرون لطالبات مشتركات في الرحلة ، في محاولة لخلق مواقف فكاهية ، بيد أنه كان عملا سخيفا ، إذ إن للفكاهة الراقية أسلوبا مختلفا ، لا يلجأ فيه الإنسان إلى الكلمات المبتذلة أو المواقف المفتعلة .

وفي تبعية هذا الوصف للموصوف في اللفظ ، وجواز قطع هذه التبعية اللفظية تفصيل سنذكره في النقطة التالية .

إعراب الوصف

الأصل عند النحويين — أن يتبع الوصف ، أيا كان نوعه : سببيا أو حقيقيا ، الموصوف في إعرابه لفظا ، رفعا ، أو نصبا ، أو جرا . ولكن النحويين أجازوا في بعض صور الوصف — التي سنحددها بعد قليل — وجها إعرابيا آخر ، أسموه بالقطع ، وهو يعني عندهم بتر الصلة اللفظية الإعرابية بين الوصف والموصوف ، وذلك بأن يأخذ الوصف شكلا إعرابيا آخر ، رفعا أو نصبا ، على تقدير عامل محذوف في الحالتين ، فإذا كان القطع إلى الرفع قدرنا مبتدأ محذوفا ، وإذا كان القطع إلى النصب

قدرنا أن المحذوف فعل وفاعل . كما فى نحو قولك : زرت الرجل المسكين فإن (المسكين) نعت للرجل ، وتفرض التبعية اللفظية جر الكلمة ، بيد أنه يجوز نحويا أن ترفع فيقال : (المسكين) بضم النون ، وأن تنصب فيقال (المسكين) بفتح النون فإذا رفعت كان التقدير : هو المسكين ، وإذا نصبت كان التقدير : أعنى المسكين ، أو أقصد . ولا يجوز ظهور هذا المقدر عند النحويين إذا كان هدف النعت المدح ، أو الذم ، أو الترحم ، أو التأكيد ، فإن كانت غايته الإيضاح أو التخصيص فإن ظهوره وعدم ظهوره سواء .

أحكام القطع :

للقطع فى الوصف أحكام : إذ قد يكون واجبا ، وقد يكون ممتنعا ، وقد يكون جائزا . ومعنى كونه واجبا امتناع الإتباع على اللفظ ، ومعنى كونه ممتنعا وجوب الإتباع على اللفظ ، ومعنى كونه جائزا صحة الأمرين معا : الاتباع على اللفظ ، والقطع إلى الرفع أو النصب .

١ — القطع الواجب :

للقطع الواجب الذى يحظر معه الإتباع اللفظى حالة واحدة ، هى أن يتعدد الموصوف ويتفق لفظ الوصف ، ولكن لا تتفق العوامل المؤثرة فى المنعوت اتفاقا تاما : لفظا ومعنى وعملا . بل يكون بينها اختلاف . كما فى نحو :

نجح سعد وكرمت سعيدا المجتهدين ، أو المجتهدان .
حضر محمد وذهب خالد العالمين .
رأيت محمدا وشاهدت خالدا العاقلان .
مررت بمحمد وجاوزت خالدا العاقلان ، أو العاقلين .

فقد اختلف العاملان فى المثال الأول ، وهما : (نجح) و (كرم) ، اختلافا تاما فى اللفظ ، والمعنى ، والعمل . ولذلك قطع الوصف إلى الرفع وفى جواز قطعه إلى النصب خلاف .

وفى المثال الثانى اختلف العاملان (حضر) و(ذهب) فى اللفظ والمعنى، وإن تشابه أثرهما الإعرابى . ولذلك وجب القطع إلى النصب . وفى جواز قطعه إلى الرفع خلاف .

وأما فى المثال الثالث فقد اختلف العاملان فى اللفظ والأثر الاعرابى، وإن اتفقا فى المعنى ولذلك وجب القطع فيه إلى الرفع أو النصب .

٢ - القطع الممتنع :

يمتنع القطع ويجب الاتباع إذا كان الموصوف لا يتضح معناه ولا يتحدد مضمونه بدون ذكر الوصف ، سواء أكان الوصف واحدا أم متعددا ، كما فى نحو : مررت بخالد الصحفى الممثل ، إذا كان هناك أكثر من شخص اسمه خالد ، ومن بينهم من يعمل بالصحافة ، ومنهم من يمتهن التمثيل ، ولكن يوجد واحد يجمع بين العملين معا ، وفى هذه الحالة لا يصح القطع بل يجب الإتباع على اللفظ .

٣ - القطع الجائز :

يجوز القطع - ومن ثم يجوز الاتباع أيضا - فى حالة واحدة ، وذلك إذا كان الموصوف محدد المعنى بدون ذكر الوصف . فكل وصف يتحدد معنى الموصوف بدونه ويتضح مضمونه يجوز فيه الوجهان الإعرابيان : القطع والإتباع . كما فى قولك :

ابتسامة الولد الصغير تبهجنى .

سعدت برؤية معرض صلاح الشاعر الرسام .

فإن بوسعك - ما دام المعنى واضحا - أن ترفع الوصف فى المثالين السابقين، وأن تنصبه - على القطع فيهما - كما أن لك أن تجره على اللفظ - أيضا.

ومقتضى هذا أن ثمة حالات يجوز فيها فى الوصف الأوجه الثلاثة : الرفع ، والنصب ، والجر - كما فى المثالين السابقين - وذلك إذا كان الموصوف مجروراً .

وثمة حالات أخرى لا يجوز فيها إلا الرفع والنصب فحسب ، وذلك إذا كان الموصوف مرفوعا أو منصوبا ، نحو :

هذا الرجل العاقل يصاب بدوره بالجنون .

إن هذا الرجل الغبي لا يبشر بخير كثير .

ففى المثال الأول يجوز رفع الوصف على الإتباع ، ونصبه على القطع.
وفى المثال الثانى يجوز نصب الوصف على الإتباع ، ورفعه على القطع .

الحذف فى تركيب الوصف

الأصل ذكر كل من الوصف والموصوف فى الجملة ، ولكن إذا كان ثمة دليل لفظى أو معنوى يشير إلى أى منهما فإنه يجوز عدم ذكره على سبيل الاختصار ، طالما كان مفهوما من السياق أو المقام .

وقد وردت فى النصوص اللغوية شواهد ذكر فيها الوصف ولم يذكر الموصوف ، نحو قوله تعالى : (أن اعمل سابغات) [1] ، فسابغات نعت لمنعوت غير مذكور ، تقديره : (دروعا) .

كذلك وردت شواهد ذكر فيها الموصوف ولم يذكر الوصف اكتفاء بفهمه من السياق ، كما فى قول الله تعالى : (قالوا الآن جئت بالحق)،[2] أى البين الواضح ، وقوله سبحانه : (إنه ليس من أهلك)[3]، أى : الناجين .

* * *

(١) من الآية (١١) من سورة سبأ .
(٢) من الآية (٧١) من سورة البقرة .
(٣) من الآية (٤٦) من سورة هود .

الفهرس

سنقتصر هنا على ذكر فهرس الموضوعات
أما بقية الفهارس فوضعها آخر الجزء الثانى
إن شاء الله ، رعاية لعدم التكرار

للمؤلف :

- الظواهر اللغوية فى التراث النحوى .
- تاريخ النحو العربى .
- القواعد الصرفية .
- أصول التفكير النحوى .
- تقويم الفكر النحوى .
- إعراب الأفعال .
- الجملة الفعلية .
- المدخل إلى دراسة النحو العربى .

رقم الإيداع ٨٠/٤١٧٤

دار الوفاء للطباعة
٨ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف